الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر-
كلية العلوم الإقتصادية، التجارية و علوم التسيير
قسم: علوم التسيير

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير
تخصص إدارة مالية
بعنوان:

دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين أداء البنوك التجارية في الجزائر

دراسة حالة البنوك في الجزائر

إعداد:
محمد الأمين خنيوة

إشراف:
أ.د نوال بن عمارة

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/ة	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
رشيد حفصي	أستاذ	رئيساً	جامعة ورقلة
نوال بن عمارة	أستاذ	مشرفاً و مقرراً	جامعة ورقلة
علي بن ساحة	أستاذ محاضر "أ"	مناقشاً	جامعة غرداية
محمد الطاهر العمودي	أستاذ محاضر "أ"	مناقشاً	جامعة ورقلة
حمزة عمي سعيد	أستاذ محاضر "أ"	مناقشاً	جامعة غرداية
زكرياء دمدوم	أستاذ محاضر "أ"	مناقشاً	جامعة الوادي

السنة الجامعية : 2021 / 2022

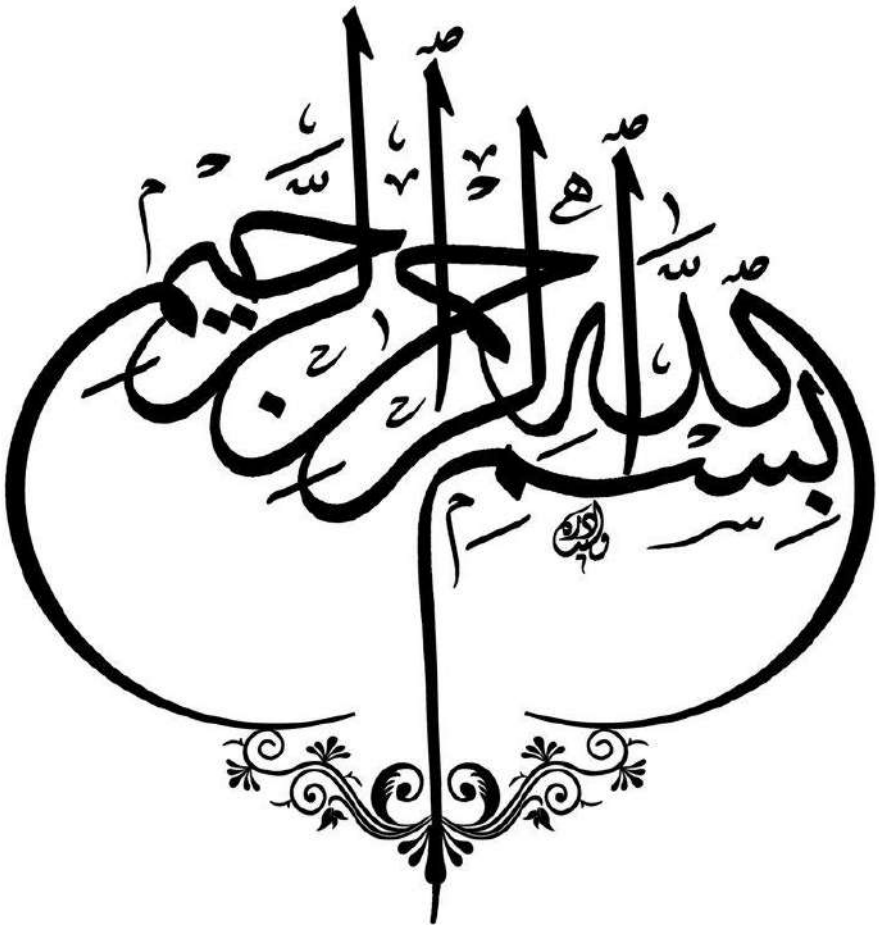
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى والدي الغالي، رحمه الله ؛

إلى أمي الفاضلة أدام الله عافيتها ؛

إلى أخواتي وأخي سفيان ؛

إلى زوجتي وولداي، محمد وأحمد أنس؛

إلى كل الزميلات والزملاء.

أهدي هذا العمل...

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع.

أتقدم بجزيل الشكر وبالغ العرفان إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة نوال بن عمارة على كل ما قدمته لي من عون وتوجيه، فضلا عن إستعدادها الدائم وتواضعها في تقديم يد المساعدة فجزاها الله عني كل خير.

كما لا يفوتني تقديم جزيل الشكر لكل من ساهم في جزء من هذا العمل، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور هواري معراج، والسادة المدراء المركزيين ياسين عبدون وفرحات بوالماء، الذان كان لي نعم الناصح والمرشد.

كما أتوجه بالشكر إلى السادة الأساتذة، أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة وتقويم هذا العمل.

فشكراً جزيلاً . . .

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة وتأثير نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء في البنوك التجارية العمومية في الجزائر، وقد شملت عينة الدراسة (170) إطار بمديريات المحاسبة، أقسام نظم المعلومات والمديريات العامة للعمليات والنظم، بالمديريات المركزية للبنوك التجارية محل الدراسة.

حيث اعتمدنا في هذه الدراسة على الإستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات، وتم من خلالها الوقوف على واقع نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية العمومية من خلال متطلباته الأساسية، والبحث في مدى العلاقة التأثيرية بين نظام المعلومات المحاسبية وتحسين الأداء الإداري، الأداء التشغيلي والأداء المالي.

لتحليل بيانات أداة الدراسة تم الإعتماد على التحليل الإحصائي باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية الإصدار 26 **(SPSS V26)**، حيث تم تحليل الإرتباط، تحليل التباين الأحادي وتحليل الإنحدار البسيط وكان من بين أهم النتائج المتوصل إليها، توفر البنوك التجارية العمومية على مستوى عال من متطلبات نظام المعلومات المحاسبية، كما أظهرت النتائج كذلك أن نظام المعلومات المحاسبية له أثر ذو دلالة إحصائية في تحسين أداء البنوك التجارية العمومية في أبعاده الثلاثة بمستويات متفاوتة.

الكلمات المفتاحيه: نظام المعلومات المحاسبية؛ أداء الإداري، أداء التشغيلي، أداء المالي، بنوك التجارية.

Summary

This study aimed to identify the contribution and impact of the accounting information system on improving the performance of public commercial banks in Algeria. The sample included 170 frameworks in the accounting directorates, information systems departments, and the general directorates of operations and systems in the central directorates of the commercial banks under study.

Where, in this study, we relied on the questionnaire as a basic tool for data collection, and through it, we examined the reality of the accounting information system in public commercial banks through its basic requirements, and researched the extent of the influence relationship between the accounting information system and the improvement of administrative performance, operational performance and financial performance.

To analyze the data of the study tool, statistical analysis was relied on using the (**SPSS V26**) program, where correlation analysis, one-way analysis of variance and simple regression analysis were done. Among the most important results reached, public commercial banks provide a high level of accounting information system requirements, as the results also showed that the accounting information system has a statistically significant effect in improving the performance of public commercial banks in its three dimensions at varying levels.

Key words: accounting information system; Administrative performance, Operational performance, financial performance, commercial banks.

الفهارس

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
البسملة	.
الإهداء	.
الشكر والتقدير	.
ملخص الدراسة	I
فهرس المحتويات	VI - II
فهرس الجداول	VII - V
فهرس الأشكال	XI- VIII
فهرس الملاحق	X
مقدمة	أ– ل
الفصل الأوّل: أساسيات حول نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية.	**52-01**
تمهيد.	02
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي العام لنظم المعلومات.	03
المطلب الأول: أساسيات حول النظام (الماهية، العناصر والأنواع).	03
المطلب الثاني: ماهية وأهمية نظم المعلومات.	11
المطلب الثالث: الأبعاد و المداخل الحديثة لنظم المعلومات.	14
المبحث الثاني: مستلزمات، وظائف وأنواع نظم المعلومات.	21
المطلب الأول: مستلزمات نظم المعلومات.	21
المطلب الثاني: وظائف نظم المعلومات.	26
المطلب الثالث: أنواع نظم المعلومات.	28
المبحث الثالث : نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية.	34
المطلب الأول: ماهية وأهمية نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية.	35
المطلب الثاني: أهداف نظام المعلومات المحاسبية.	42
المطلب الثالث: المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية.	44
خلاصة الفصل الأول.	52
الفصل الثاني: القوائم المالية وجودة المعلومات في البنوك التجارية	**102-53**
تمهيد.	54
المبحث الأول : أساسيات حول المعلومات.	55
المطلب الأول: البيانات، المعلومات والمعرفة.	55
المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.	59
المطلب الثالث: الإعتبارات الخاصة بالإحتياجات في إنتاج المعلومات المحاسبية.	62
المطلب الرابع: معايير جودة المعلومات المحاسبية.	64
المبحث الثاني: القوائم والتقارير المالية في البنوك التجارية.	66

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية وخصائصها.	66
المطلب الثاني: مستخدمي القوائم والتقارير المالية ومجالات إستخدامها.	70
المطلب الثالث: أهداف القوائم والتقارير المالية وأنواعها.	72
المبحث الثالث: متطلبات وأسس إعداد وعرض القوائم المالية في البنوك التجارية.	76
المطلب الأول: متطلبات إعداد وعرض القوائم المالية في ظل المعايير الدولية.	77
المطلب الثاني: متطلبات إعداد وعرض القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي.	87
المطلب الثالث: إعداد وعرض القوائم المالية في البنوك وفق النظام المحاسبي المالي.	90
خلاصة الفصل الثاني.	102
الفصل الثالث: علاقة الأداء بنظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية	**168-103**
تمهيد.	104
المبحث الأول : أساسيات حول الأداء في البنوك التجارية .	105
المطلب الأول: تطور مفهوم الأداء في البنوك التجارية.	105
المطلب الثاني: مدلول الأداء في البنوك التجارية.	107
المطلب الثالث: مرتكزات قياس الأداء المعاصر في البنوك التجارية.	114
المبحث الثاني: مداخل تقييم الأداء في البنوك التجارية.	116
المطلب الأول: المدخل المالي لدراسة الأداء في البنوك التجارية	117
المطلب الثاني: مدخل الفعالية في تقييم الأداء في البنوك التجارية.	118
المطلب الثالث: المدخل العام في تقييم الأداء في البنوك التجارية.	122
المبحث الثالث: نحو بناء نموذج لتقييم الأداء في البنوك التجارية.	131
المطلب الأول: نوع المنظمة وعلاقتها بمؤشرات الأداء.	131
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في إختيار نظام سليم لتقييم الأداء.	132
المطلب الثالث: دوافع الإهتمام بنظم المعلومات المحاسبية لغرض بناء مؤشرات الأداء.	133
المطلب الرابع: المقاربات المنهجية في تقييم مساهمة نظم المعلومات في الأداء.	136
المبحث الرابع: مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين أداء البنوك التجارية.	140
المطلب الأول: دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري.	140
المطلب الثاني: دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء التشغيلي.	154
المطلب الثالث: دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي.	160
خلاصة الفصل الثالث.	168
الفصل الرابع: منهجية الدراسة الميدانية ووصف المتغيرات	**218-169**
تمهيد.	170
المبحث الأول: بناء نموذج الدراسة.	171
المطلب الأول: الشكل العام (أبعاد نموذج الدراسة).	171
المطلب الثاني: مكونات أداة الدراسة وفرضياتها.	177
المبحث الثاني: الإطار المنهجي (الإجراءات وتحديد عينة الدراسة).	181

المطلب الأول: تحديد مجتمع وعينة الدراسة.	182
المطلب الثاني: فحص وإختبار نوع توزيع بيانات المستجوبين.	187
المبحث الثالث: الإختبارات المرتبطة بجودة أداة الدراسة (الإستبانة).	196
المطلب الأول: صدق الإتساق الداخلي والبنائي لأداة الدراسة.	196
المطلب الثاني: إختبار ثبات أداة الدراسة (الاستبانة).	205
المطلب الثالث: التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة.	212
خلاصة الفصل الرابع.	218
الفصل الخامس: الدراسة الإستدلالية، إختبار الفرضيات وتحليل النتائج	**219 – 293**
تمهيد.	220
المبحث الأول: التحليل الوصفي لإتجاهات المستجوبين نحو عبارات ومحاور أداة الدراسة.	221
المطلب الأول: التحليل الوصفي لعبارات المتغير المستقل.	221
المطلب الثاني: التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات المتغير التابع.	231
المبحث الثاني: تحليل نتائج إختبار فرضيات الدراسة.	243
المطلب الأول: تحليل نتائج إختبار فرضيات الدراسة للمستويات السائدة للمتغير المستقل.	243
المطلب الثاني: تحليل نتائج إختبار فرضيات أثر المتغير المستقل في المتغير التابع .	246
المطلب الثالث : تحليل نتائج إختبار فرضية مدى وجود فروق في إتجاهات آراء عينة الدراسة .	290
خلاصة الفصل الخامس.	293
الخاتمة	**294–299**
قائمة المراجع	**300–314**
الملاحق	**315–342**

فهرس الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (1-1): أوجه التشابه والإختلاف بين نظم المعلومات، حسب علاقتها بالهرم الإداري.	32
الجدول (1-2): المستخدمين للقوائم المالية واستخداماتهم.	71
الجدول (2-2): التطور التاريخي للمعيار المحاسبي الدولي (IAS30).	79
الجدول (3-2): التطور التاريخي للمعيار المحاسبي الدولي (IAS07).	82
الجدول (4-2): نموذج ميزانية البنك التجاري.	91
الجدول (5-2): نموذج خارج الميزانية للبنك التجاري.	94
الجدول (6-2): نموذج حساب النتائج للبنك التجاري.	95
الجدول (7-2): جدول تدفق الخزينة (الطريقة غير المباشرة).	97
الجدول (8-2): جدول تغير الأموال الخاصة للبنك التجاري.	99
الجدول (1-3): مدخل الفعالية في قياس الأداء.	121
الجدول (2-3): أبعاد مقياس بطاقة الأداء المتوازن ومؤشرات الأداء المرتبطة به.	130
الجدول (3-3): الفرق بين التخطيط التقليدي والحديث.	142
الجدول (1-4): فقرات وأبعاد محور نظام المعلومات المحاسبية في أداة الدراسة.	178
الجدول (2-4): فقرات وأبعاد محور الأداء في أداة الدراسة.	179
الجدول (3-4): مقياس مستوى الموافقة حسب مقياس ليكرت الثلاثي.	180
الجدول (4-4): تقسيم مجتمع الدراسة على المديريات المعنية بالدراسة.	184
الجدول (5-4): تقسيم عينة الدراسة على المديريات المعنية بالدراسة.	186
الجدول (6-4): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي(الاعتدالية) للبيانات باستخدام معاملي الالتواء (Skewness) والتفرطح (Kurtosis).	190
الجدول (7-4): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي(الاعتدالية) للبيانات الكلية باستخدام معاملي الالتواء (Skewness) والتفرطح (Kurtosis).	191
الجدول (8-4): الاتساق الداخلي لعبارات المتغيرات المستقلة.	199
الجدول (9-4): الاتساق الداخلي لعبارات المتغير التابع المتعلق بقياس الأداء الإداري.	200
الجدول (10-4): الاتساق الداخلي لعبارات المتغير التابع: المتعلق بقياس الأداء التشغيلي.	202
الجدول (11-4): الاتساق الداخلي لعبارات المتغير التابع: المتعلق بقياس الأداء المالي.	203
الجدول (12-4): صدق الاتساق البنائي لمحاور لأداة الدراسة.	204
الجدول (13-4): نتائج إختبار الثبات بطريقة التجزئة النصفية.	206
الجدول (14-4): درجة ثبات عبارات المحور الأول: متطلبات نظام المعلومات المحاسبية.	207
الجدول (15-4): درجة ثبات عبارات المحور المتعلق بقياس الأداء الإداري في البنوك التجارية .	209
الجدول (16-4): درجة ثبات عبارات المحور المتعلق بقياس الأداء التشغيلي في البنوك التجارية.	210
الجدول (17-4): درجة ثبات عبارات المحور المتعلق بقياس الأداء المالي في البنوك التجارية.	211
الجدول (18-5): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات قياس المتطلبات المادية .	221

الجدول (2-5): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد الثاني المتعلق بقياس متطلبات البيانات في البنوك التجارية محل الدراسة.	223
الجدول (3-5): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد الثالث المتعلق بقياس المتطلبات البرمجية في البنوك التجارية محل الدراسة.	224
الجدول (4-5): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد الرابع المتعلق بقياس المتطلبات التنظيمية في البنوك التجارية محل الدراسة.	225
الجدول (5-5): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد الخامس المتعلق بقياس متطلبات الإفصاح في البنوك التجارية محل الدراسة.	227
الجدول (6-5): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد السادس المتعلق بقياس المتطلبات الشبكات في البنوك التجارية محل الدراسة.	228
الجدول (7-5): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد السابع المتعلق بقياس المتطلبات الموارد البشرية في البنوك التجارية محل الدراسة.	230
الجدول (8-5): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد الأول المتعلق بعملية التخطيط في البنوك التجارية محل الدراسة.	231
الجدول (9-5): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد الثاني المتعلق بعملية الرقابة في البنوك التجارية محل الدراسة.	233
الجدول (10-5): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد الثالث المتعلق بقياس عملية اتخاذ القرار في البنوك التجارية محل الدراسة.	234
الجدول (11-5): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد الأول المتعلق بقياس مؤشر الجودة في البنوك التجارية محل الدراسة.	236
الجدول (12-5): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد الثاني المتعلق بقياس مؤشر المرونة في البنوك التجارية.	237
الجدول (13-5): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد الثالث المتعلق بقياس مؤشر التكلفة في البنوك التجارية.	238
الجدول (14-5): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد الأول المتعلق بقياس مؤشر هامش الربح في البنوك التجارية.	239
الجدول (15-5): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد الثاني المتعلق بقياس مؤشر منفعة الاصول في البنوك التجارية محل الدراسة.	241
الجدول (16-5): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد الثالث المتعلق بقياس مؤشر الرافعة المالية في البنوك التجارية محل الدراسة.	242
الجدول (17-5): نتائج تحليل اختبار فرضية المستوى السائد لمتغير توفر متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية محل الدراسة.	244
الجدول (18-5): نتائج قياس أثر المتغير المستقل على عملية التخطيط في البنوك التجارية.	249
الجدول (19-5): نتائج قياس أثر المتغير المستقل على عملية الرقابة في البنوك التجارية.	251
الجدول (20-5): نتائج قياس أثر المتغير المستقل على عملية إتخاذ القرار في البنوك التجارية.	254
الجدول (21-5): نتائج قياس أثر المتغير المستقل على الأداء الإداري في البنوك التجارية.	255

الجدول (22-5): نتائج قياس أثر المتغير المستقل على مؤشر الجودة في البنوك التجارية.	261
الجدول (23-5): نتائج قياس أثر المتغير المستقل على مؤشر المرونة في البنوك التجارية.	263
الجدول (24-5): نتائج قياس أثر المتغير المستقل على مؤشر التكلفة في البنوك التجارية.	265
الجدول (25-5): نتائج قياس أثر المتغير المستقل (نظام المعلومات المحاسبية) على الأداء التشغيلي في البنوك التجارية.	267
الجدول (26-5): نموذج الانحدار الخطي البسيط لتأثير نظام المعلومات المحاسبية على مؤشر هامش الربح في البنوك التجارية.	273
الجدول (27-5): نموذج الانحدار الخطي البسيط لتأثير نظام المعلومات المحاسبية على مؤشر منفعة الأصول في البنوك التجارية.	276
الجدول (28-5): نموذج الانحدار الخطي البسيط لتأثير نظام المعلومات المحاسبية على مؤشر الرافعة المالية في البنوك التجارية.	278
الجدول (29-5): نتائج قياس أثر المتغير المستقل (نظام المعلومات المحاسبية) على الأداء المالي في البنوك التجارية.	279
الجدول (30-5): نموذج الانحدار الخطي البسيط لتأثير نظام المعلومات المحاسبية على الأداء العام في البنوك التجارية.	285
الجدول (31-5): نتائج تحليل اختبار الفرق بين متوسطات آراء المستجوبين نحو ادراكهم لـ دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء في البنوك التجارية تعزى المتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي ، المنصب الإداري، عدد سنوات الخبرة والدورات.	291

فهرس الأشكال

عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (1-1): الأبعاد الأساسية لنظم المعلومات.	17
الشكل (2-1): مداخل دراسة نظم المعلومات.	20
الشكل (3-1): نظام المعلومات المحاسبية (البيانات، المعلومات، المعرفة.	37
الشكل (4-1): العلاقة بين المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبية.	42
الشكل (5-1): الدورة المحاسبية للبنك التجاري.	50
الشكل (1-2): مستويات الهرم المعلوماتي .	58
الشكل (2-2): القوائم والتقارير المالية.	76
الشكل (3-2): طرق إعداد بيان التدفقات النقدية.	84
الشكل (1-3): نموذج الأداء عند جيلبرت "Gilbert .	109
الشكل (2-3): مصفوفة الفعالية والكفاءة.	112
الشكل (3-3): سلسلة الأنشطة والعمليات الداخلية.	127
الشكل (4-3): العلاقة بين التكلفة الحدية والقيمة الحدية للمعلومات.	136
الشكل (5-3): الإشكالية الأساسية في البحث في نظم المعلومات.	137
الشكل (6-3): المقاربة السببية.	139
الشكل (7-3): المقاربة العملية.	139
الشكل (8-3): علاقة نظام المعلومات المحاسبية بعملية التخطيط.	145
الشكل (9-3): علاقة نظام المعلومات المحاسبي بعملية الرقابة.	150
الشكل (10-3): علاقة نظام المعلومات المحاسبية باتخاذ القرار.	154
الشكل (1-4): علاقة متغيرات الدراسة بعناصر ومتطلبات نظام المعلومات المحاسبية.	172
الشكل (2-4): النموذج الإفتراضي للدراسة.	176
الشكل (3-4): مخطط التوزيع الطبيعي للبواقي نحو متغيرات الدراسة (المستقل، التابع).	192
الشكل (4-4): توزيع افراد العينة حسب المتغيرات الشخصية.	212
الشكل (5-4): توزيع افراد العينة حسب متغير الجنس.	213
الشكل (6-4): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر.	214
الشكل (7-4): توزيع افراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي.	214
الشكل (8-4): توزيع أفراد العينة حسب متغير المنصب الاداري.	215
الشكل (9-4): توزيع افراد العينة حسب متغير الخبرة.	216
الشكل (10-4): توزيع افراد العينة حسب متغير عدد الدورات التكوينية.	217
الشكل (1-5): التمثيل البياني للبواقي المعيارية مع قيم التوقعات غير المعيارية لنموذج الأداء الإداري.	257
الشكل (2-5): التمثيل البياني لتوزيع الأخطاء العشوائية لنموذج الأداء الإداري.	258
الشكل (3-5): رسم بياني لنتائج إختبار علاقة التأثير بين نظام المعلومات المحاسبية والأداء الإداري (التخطيط، الرقابة، اتخاذ القرار) في البنوك التجارية.	259

الشكل (4-5): التمثيل البياني للبواقي المعيارية مع قيم التوقعات غير المعيارية لنموذج الأداء التشغيلي	269
الشكل (5-5): التمثيل البياني لتوزيع الأخطاء العشوائية لنموذج الأداء التشغيلي.	270
الشكل (6-5): رسم بياني لنتائج إختبار علاقة التأثير بين نظام المعلومات المحاسبية والأداء التشغيلي (الجودة، المرونة، التكلفة) في البنوك التجارية .	271
الشكل (7-5): التمثيل البياني للبواقي المعيارية مع قيم التوقعات غير المعيارية لنموذج الأداء الإداري	281
الشكل (8-5): التمثيل البياني لتوزيع الأخطاء العشوائية لنموذج الأداء المالي.	282
الشكل (9-5): رسم بياني لنتائج إختبار علاقة التأثير بين نظام المعلومات المحاسبية والأداء المالي (هامش الربح، منفعة الأصول، الرافعة المالية) في البنوك التجارية.	283
الشكل (10-5): التمثيل البياني للبواقي المعيارية مع قيم التوقعات غير المعيارية لنموذج الأداء	287
الشكل (11-5): التمثيل البياني لتوزيع الأخطاء العشوائية لنموذج الأداء.	288
الشكل (12-5): رسم بياني لنتائج إختبار علاقة التأثير بين نظام المعلومات المحاسبية والأداء في البنوك التجارية محل الدراسة.	289

فهرس الملاحق

عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم (1): أداة الدراسة (الإستبانة)، باللغة العربية.	316
الملحق رقم (2): أداة الدراسة (الإستبانة)، باللغة الفرنسية.	320
الملحق رقم (3): قائمة الأساتذة المحكمين لأداة الدراسة.	324
الملحق رقم (4): قائمة إطارات البنوك التجارية المحكمين لأداة الدراسة.	324
الملحق رقم (5): مخرجات برنامج الحزم الإحصائية **(SPSS V26).**	325

مقدمة

توطئة:

شهدت بيئة أعمال البنوك التجارية الحديثة العديد من التغيرات السريعة والمتتالية، وذلك في إطار التحرير المالي والمصرفي من جهة، والعولمة المالية التي مست تقريبا كل الدول في العالم من جهة أخرى، كما رافق ذلك العديد من التطورات التكنولوجية والمعلوماتية الهائلة، الأمر الذي أدى بالمؤسسات المالية عامة والبنوك التجارية على وجه الخصوص، إلى ضرورة إعادة النظر في الكثير من الجوانب الهيكلية والإستراتجية، ومحاولة السيطرة على الحجم الكبير من المعلومات التي تحتاجها، بما يضمن إستمرارية نشاطها وبقائها وتعزيز تنافسيتها.

تعتبر نظم المعلومات ضمن هذه البيئة، الركيزة الأساسية في نشاط كل المؤسسات المالية المصرفية، ذلك لما تحوزه المعلومات من موقع متميز في النشاط المصرفي المعاصر، إذ تزداد الحاجة إلى إنتاج المعلومات في البنوك التجارية، باعتبارها وسيلة تستمد أهميتها وضرورتها من مدى إسهامها في دعم الوظائف الإدارية واتخاذ القرار بشأنها، حيث تسمح مجموعة الموارد المادية، والمالية والبشرية، ومختلف الإجراءات والعمليات والمناهج والوسائل التكنولوجية والبرمجية، إلى تشكيل نظام معلومات متكامل، مصمم لأجل توليد وجمع، وتنظيم وتخزين، واسترجاع وبث المعلومات، لغرض التنسيق بين مختلف العناصر والأطراف في البنك التجاري.

تُعد المعلومات المحاسبية في هذا الصدد من أهم الموارد الحديثة للبنوك التجارية، كما أن أهميتها كانت ولازالت حصيلة العديد من التطورات التي مست وستضل تأثر على المهنة المحاسبية، سواء على مستوى الإطار المفاهيمي، المحدد للأسس والنظريات والمبادئ والمصطلحات المرتبطة بالمحاسبة كعلم، أو على مستوى الإطار العملياتي المحدد للإجراءات العملية والبرمجية، المرتبطة بالمحاسبة كإجراء.

إن الإنتقال من المحاسبة، من مجرد عمليات تسجيل وتخزين للمعلومات، في إطار ما اصطلح عليه بمدخل "الإتصال التاريخي"، والذي يهدف إلى توفير المعلومات بأكثر درجة من العمومية وأقل درجة من الغموض، إلى المحاسبة باعتبارها مدخل من مداخل إتخاذ القرار، أو ما اصطلح عليه بمدخل " نموذج قرار مستخدم المعلومات"، وصولا إلى الإهتمام بالتكلفة ومنفعة نظم المعلومات، كمعيار لتقييم كفاءة نظم المعلومات، من خلال الأثر والدور الكمي والنوعي الذي يمكن أن تلعبه نظم المعلومات في الوحدات الإقتصادية، كل هذا أضاف للوظيفة المحاسبية العديد من الرهانات، فبالإضافة إلى دور المحاسبة الأساسي والمحوري، والمتمثل في الكشف والتعرف على المركز المالي، والواقع الاقتصادي للبنوك التجارية، من خلال ما تفرزه القوائم والتقارير المالية، أصبح النظر إلى المحاسبة من زاوية نظمية،

ضرورة تحكم أهميتها العديد من المتغيرات الكمية والنوعية، الداخلية والخارجية، الفاعلة والمتفاعلة، مع أنشطة وعمليات البنوك التجارية.

إنطلاقا من هذه التحديات التي حملتها تغيرات البيئة المصرفية الدولية، إنصب اهتمام البنوك التجارية على موضوع الأداء ومحاولة توسيع نطاق الدراسة بما يتماشى والمتغيرات الجديدة، فبالإضافة إلى اهتمام الجهات المعنية بدراسة وإصدار معايير دولية، تحكم نمطية القوائم والتقارير المالية والمحاسبية، كان من المهم أيضا البحث عن التحسين والتطوير في دلالات القوائم والتقارير بما يخدم قرارات البنوك التجارية ومختلف المتعاملين معها، خاصة وأن النظرة للمحاسبة في القطاع المصرفي تطورت من المنظور المحاسبي القانوني الإلزامي، إلى المنظور النظمي الفاعل والمؤثر على أداء ونشاط البنوك التجارية بصفة عامة.

تُعد متطلبات قياس الأداء المعاصر، من خلال مختلف المداخل الحديثة، المرتكزة على الفعالية في تقييم أداء المؤسسات، كمدخل الأهداف الذي يتعامل بالمنطق في نظرته للأداء، من خلال محاولة البنك التجاري تحقيق مستويات معينة من الخدمات، العائد، المخاطر، رضا العملاء وغيرها، ومدخل النظم الذي يركز على قدرة، ومرونة وثبات البنك التجاري ضمن بيئته، ومدخل العمليات الداخلية المرتكز على العوامل والإجراءات التشغيلية، ومدخل بطاقة الأداء المتوازن المشتمل على أبعاد أخرى دون الأبعاد المالية المرتكزة على الحركة المالية للأداء، كل هذه المداخل وغيرها وجهت النظر إلى ضرورة التركيز على الجوانب التي لم تكن مطلوبة في ظل أساليب قياس الأداء التقليدية، حيث أدرك الكثير من الباحثين والمهتمين، أن الإستراتجيات الجديدة والواقع التنافسي الحديث، يتطلبان أنظمة قياس جديدة مرتبطة بالجوانب غير الكمية في البنوك التجارية، الأمر الذي استدعى ضرورة تطوير نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية بحيث لا تقتصر مخرجاتها على مجرد تقديم مقاييس مالية، بل يمتد نطاق تلك المخرجات ليشمل توليد مقاييس غير مالية تساعد على رفع مستويات كفاءة وفعالية جميع أنشطة وعمليات البنوك التجارية، فمقاييس الأداء المالية التي كانت ولازالت تعتمد على أساس الربحية أصبحت حاليا مضللة في الحكم على مدى التحسين والتطوير المستمر في المؤسسات المالية المصرفية.

من هنا تظهر أهمية توفر نظم معلومات محاسبية فعالة وكفؤة، لترشيد القرارات في المؤسسات بصفة عامة وفي البنوك التجارية على وجه الخصوص، هذه الأخيرة التي تعد البيئة المناسبة لعمل نظم المعلومات المحاسبية، سواء على صعيد العمليات الكثيفة والمتكررة، وضرورة البحث في كفاءة تخزينها، تشغيلها واسترجاعها، أو على صعيد البيئة المعقدة التي تعمل فيها، وتعدد الأطراف المتعاملة معها،

وضرورة تزويد مختلف المتعاملين، بمعلومات جاهزة، صحيحة ودقيقة وفي الوقت المناسب، بعيدة عن التضارب والإبهام، ناهيك عن الجانب التكنولوجي والمعلوماتي، الذي يعد عصب نشاط وتشغيل كل العمليات في البنوك التجارية.

في هذا الصدد إهتم الباحثون، منذ سبعينيات القرن السابق بدارسة مدى العلاقة الموجودة بين نظم المعلومات من جهة، والأداء من جهة أخرى، حيث اتضح مدى أهمية الدراسة وعمق التحليل، خاصة وأن الكثير من الدراسات جاءت بنتائج غير متوافقة، كما أن عدد من هذه الدراسات خلصت إلى نتائج غير متوقعة، فمفارقة الإنتاجية لروبرت سولو في عام 1987، أشارت إلى التناقض الواضح بين التقدم الملحوظ في قوة الحاسوب والنمو البطيء نسبيا في الإنتاجية على الصعيد الاقتصادي كليا والشركات الفردية على وجه الخصوص، حيث قال أنه يمكنك أن ترى عصر الحاسوب في كل مكان، ولكن ليس في إحصائيات الإنتاجية، في حين برزت بعض من الدراسات الحديثة التى عززت علاقة الإرتباط بين المفهومين من خلال العديد من الزوايا والمداخل الأخرى.

إشكالية الدراسة:

ضمن هذا الإطار تواجه البنوك التجارية الجزائرية تحديات كبيرة للمواكبة والتكيف مع المتغيرات السريعة، خاصة وأن المتتبع لممارسات المنظومة البنكية والمالية من خلال ما ينشر في التقارير السنوية المعروضة في المنظمات العالمية والتي تساهم في إعدادها هيئات وجامعات متخصصة، تشير إلى التأخر الهام في القطاع المصرفي المالي بصفة عامة، خاصة التدابير المرتبطة بالقروض البنكية ومحدودية آليات التمويل، نقص فعالية البنوك و صحة تسييرها، تأخر في تغطية وانتشار و توزيع شبكة البنوك عبر التراب الوطني.

هذا التأخر النسبي الذي يعرفه النظام البنكي والمالي الجزائري، لم يكن بمعزل عن الإصلاحات التشريعية المتتالية والتي كان من أهمها وضع الإطار التشريعي الرسمي المتمثل في قانون النقد والقرض الصادر بتاريخ 14 أكتوبر 1990 تحت رقم 10-90 والذي تحددت من خلاله علاقة بنك الجزائر بالمنظومة البنكية من جهة وباقي المؤسسات المالية من جهة أخرى، كما كان لإنضمام الجزائر للدول الأعضاء المشكلة لبنك التسويات الدولية، الأثر في ضرورة الإلتزام بمقررات وتوصيات اللجنة، والتي قد لا تتماشى بالضرورة مع آليات و طبيعة العمل المحاسبي في البنوك التجارية الجزائرية، وكخطوة هامة من خطوات الإصلاحات كان للتعديلات المصاحبة للنظام المالي المحاسبي المالي المعتمد، والواردة في الجريدة الرسمية لعام 2009 في عددها 76 ضمن النصين التنظيميين (09-04) و(09-05) المؤرخين

في 23 جويلية 2009 والمتعلقة بمخطط الحسابات البنكية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي، شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، كيفية إعداد الكشوفات المالية و نشرها، الأهمية البالغة في وضع تصور جديد لنظام المعلومات المحاسبية المعتمد في البنوك التجارية العمومية، بما يتماشى والمتطلبات المحلية والدولية الراهنة، وبما يقدمه من مساهمة في أداء البنوك التجارية العمومية.

من خلال ما سبق تبرز معالم إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيس التالي:

ما مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء في البنوك التجارية العمومية في الجزائر؟

نحاول الإجابة على هذا التساؤل، من خلال الإجابة على عديد التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهو واقع نظام المعلومات المحاسبية وما مدى توفر متطلباته في البنوك التجارية العمومية في الجزائر؟
- ما مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري في البنوك التجارية العمومية من خلال مؤشراته الأساسية، التخطيط الرقابة واتخاذ القرار؟
- ما مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء التشغيلي في البنوك التجارية العمومية من خلال مؤشراته الأساسية الجودة، المرونة والتكلفة؟
- ما مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية العمومية من خلال مؤشرات هامش الربح، منفعة الأصول والرافعة المالية؟

1. فرضيات الدراسة:

لنتمكن من توجيه الدراسة، ومناقشة الإشكالية المطروحة، والإجابة على عديد الأسئلة الفرعية، تم صياغة عدد من الفرضيات كالآتي:

فرضية الدراسة الرئيسة: تتمحور فرضية الدراسة الرئيسة فيما يلي:

- يساهم نظام المعلومات المحاسبية في تحسين أداء البنوك التجارية العمومية في الجزائر.

فرضيات الدراسة الفرعية: تتمحور فرضيات الدراسة الفرعية فيما يلي:

- تتوفر متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية العمومية في الجزائر بمستوى عال.
- يسهم نظام المعلومات المحاسبية في التحسين من الأداء الإداري في البنوك التجارية العمومية في الجزائر.

- يسهم نظام المعلومات المحاسبية في التحسين من الأداء التشغيلي في البنوك التجارية العمومية في الجزائر.
- يسهم نظام المعلومات المحاسبية في التحسين من الأداء المالي في البنوك التجارية العمومية في الجزائر.

2. أهداف الدراسة:

من خلال هذه الدراسة نهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة دوافع تطور مفهوم المحاسبة في البنوك التجارية، ومدى تأثير بيئة الأعمال الحديثة على مستلزمات ومهام نظم المعلومات المحاسبية.
- معرفة مدى توفر متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية العمومية في الجزائر.
- معرفة مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري من خلال مؤشراته التخطيط، الرقابة واتخاذ القرار في البنوك التجارية العمومية في الجزائر.
- معرفة مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء التشغيلي من خلال مؤشراته الجودة، المرونة والتكلفة في البنوك التجارية العمومية في الجزائر.

معرفة مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي من خلال مؤشراته، هامش الربح، منفعة الأصول والرافعة المالية في البنوك التجارية العمومية في الجزائر.

3. أهمية الدراسة:

يمكن حصر الأسباب التي كانت وراء الإهتمام بموضوع الدراسة، في النقاط الثلاثة التالية:

- التحولات العميقة التي تشهدها بيئة العمل المصرفي، والتي سيطرت عليها المداخل والتوجهات غير الملموسة كمصدر أساس لتطوير الأداء و تحقيق التميز، من خلال الإعتماد على نظم المعلومات والمعرفة.
- توجه الهيئات الدولية المحاسبية، إلى الإهتمام أكثر بالمعلومات المحاسبية، ووضعها ضمن أولويات البحث، بما يخدم كل الأطراف الداخلية والخارجية.
- تزايد إهتمام الهيئات المحاسبية المحلية في الآونة الأخيرة، بالمستجدات العالمية، واقتناعها بضرورة الإعتماد على نظم محاسبية تتماشى والمتطلبات العالمية الحالية، والذي تجسد في إعتماد النظام المحاسبي الجديد، وإصدار النصين التنظيمين رقم (09-04) و (09-05) والمتضمنين الإصلاحات الخاصة بالنظام المحاسبي في البنوك التجارية.

4. مجال وحدود الدراسة:

تبين حدود الدراسة ومجالها نسبية الدراسة اتجاه الأطر المكانية والبشرية والزمنية والموضوعية، حيث من خلالها يتم قبول النتائج وتحليلها دون تعميمها على ماهو خارج حدود الدراسة.

– **الحدود البشرية والمكانية:** إقتصرت الدراسة على إطارات المديريات المركزية للبنوك التجارية العمومية في الجزائر، من خلال توزيع 170 إستبانة بطريقة مباشرة على إطارات مديريات المحاسبة بصفة أساسية في كل البنوك التجارية العمومية، وأقسام نظم المعلومات على مستوى ثلاثة بنوك هي البنك الوطني الجزائري**(BNA)** ، القرض الشعبي الوطني **(CPA)** ، وبنك التنمية المحلية**(BDL)**، كما تم توزيع الإستبانات على مستوى المديرية العامة للعمليات والنظم بالبنك الخارجي الجزائري **(BEA)**.

– **الحدود الزمنية:** ترتبط الحدود الزمنية عادة بالدراسة التطبيقية، حيث استغرقت عملية توزيع الاستبانات واسترجاعها مدة 8 أشهر تقريبا، من سبتمبر 2019 إلى غاية أفريل 2020.

– **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على متطلبات (مستلزمات) نظام المعلومات المحاسبية، والمتمثلة في المتطلبات المادية، متطلبات البيانات، المتطلبات البرمجية، المتطلبات التنظيمية، متطلبات الإفصاح، متطلبات الشبكات والمتطلبات البشرية، وكل هذه المتطلبات حدد من خلالها المتغير المستقل، في حين حدد المتغير التابع (مؤشر الدلالة) من خلال ثلاثة أبعاد للأداء، وهي الأداء الإداري من خلال عملية التخطيط، الرقابة واتخاذ القرار، الأداء التشغيلي من خلال مؤشر الجودة، المرونة والتكلفة، والأداء المالي من خلال هامش الربح، منفعة الأصول والرافعة المالية.

5. المنهج و أدوات الدراسة:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، والإجابة على إشكالية البحث، من خلال إختبار صحة الفرضيات من عدمه، اعتمدنا على المنهج الإستنباطي (الإستدلالي)، وهو المنهج الذي يقوم على أساس القياس والإستدلال المنطقي في تحليل النتائج، أولا من خلال تجزئة الإشكالية الرئيسة ووضع الفرضيات التي تقابلها، ثم في مرحلة موالية إعادة جمع النتائج الفرعية للإشكاليات واتخاذ القرار بشأنها، أما بخصوص الأسلوب المتبع في المنهج فهو الأسلوب الوصفي التحليلي، من خلال وصف وتحليل متغيرات الدراسة وتحديد مكوناتها، وتحليل العلاقة والأثر الموجود بين المتغيرات من خلال الدراسات النظرية والتطبيقية المختلفة، في حين تم إعتماد على المنهج الإستقرائي في الدراسة التطبيقية الذي يقوم على الإستقصاء وجمع المعلومات، من خلال إستخدام العينة لتمثيل المجتمع الكلي موضوع الدراسة، ثم جمع

البيانات والمعلومات، ومعالجتها للوصول إلى النتائج بغرض تحليلها وتعميمها على مجتمع الدراسة، ولقد شكلت الإستبانة أداة المنهج الإستقرائي في الدراسة التطبيقية من خلال جمع البيانات التي تخص العينة واختبارها بواسطة المؤشرات والأدوات الإحصائية.

6. دراسات سابقة ذات صلة:

فيما يلي عرض لبعض الدراسات ذات الصلة بالموضوع، والتي كان لها الدور في توجيه إشكالية البحث.

- **دراسة هدى بن محمد(2014/2013)، أثر نظم المعلومات على أداء المنظمات، دراسة ميدانية في شركات التأمين في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع بنوك وتأمينات، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز طبيعة علاقة وأثر نظم المعلومات بأبعاده المختلفة على أداء المنظمات، بالإضافة إلى معرفة مدى وجود فروق في أراء أفراد عينة الدراسة تعزى إلى المتغيرات الشخصية والوظيفة، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تستخدم شركات التأمين بالجزائر نظم المعلومات بمستلزماتها المختلفة بدرجة متوسطة.
- يتميز أداء شركات التأمين بالجزائر بدرجة متوسطة.
- وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات وأداء شركات التأمين بالجزائر.
- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات على أداء شركات التأمين بالجزائر.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد عينة الدراسة حول نظم المعلومات وأثرها على أداء شركات التأمين بالجزائر تعزى لمتغير الجنس أو العمر أو المستوى التعليمي أو عدد الدورات التدريبية في مجال المعلوماتية، في حين تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير المستوى الإداري وعدد سنوات الخبرة.

- **دراسة سمر حبيب (2010)، قدرة نظام المعلومات المحاسبية في دعم إستخدام أساليب قياس أداء المصارف العامة السورية (دراسة تحليلية)**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في المحاسبة، هدفت الدراسة إلى تحديد قدرة نظام المعلومات المحاسبية المطبق في المصارف العامة السورية على الوفاء بمتطلبات إستخدام أساليب قياس الأداء الحديثة، وفق الأبعاد المعاصرة، إضافة إلى تحديد المعوقات التي تواجه هذه النظم وأسباب القصور فيها، وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج التالية:

- وجود حاجة إلى تطوير نظام المعلومات المحاسبية وتعديلات برمجية في المحتوى والتنظيم والطرق المحاسبية، ليتلاءم مع طرق وعمليات قياس الأداء.

- عدم وجود مؤشرات معيارية يتم المقارنة بها في أثناء عملية تقييم أداء المصارف، حيث أن المقارنة تتم بين الفترات الزمنية فقط.
- عدم وجود تلاؤم بين نظام المعلومات المحاسبية وطرق قياس الأداء ، من حيث تقديم المعلومات اللازمة لتقييم الأداء الشامل، وتقديم المعلومات اللازمة لإستخدامها في احتساب النسب المالية بشكل آلي، بهدف قياس الأداء المعاصر.
- ضرورة إجراء تعديلات برمجية في المحتوى والتنظيم والطرق المحاسبية، ليتلاءم مع عمليات قياس الأداء، خاصة ما تعلق بالجودة، الوقت اللازم لتقديم الخدمة، تكلفة الخدمة، إدارة المخاطر.

- **دراسة Jacob A. Bikker** Measuring performance of banks – an assessment:(2010)

مقال منشور ضمن مجلة (Journal of Applied Business and Economics)، حيث تناول المقال إشكالية جودة أداء المؤسسات المالية، وأكدت الدراسة على محدودية نظرة المساهمين للأداء من خلال التركيز على المؤشرات المالية والأرباح المحققة، وضرورة التركيز على الأداء بالمفهوم الواسع من خلال البحث في مساهمة المؤسسات المالية في الثروة المشتركة، خاصة ما تعلق بالجودة الكافية واهتمامات الأطراف الأخرى سواء كانو مسيرين أو مستهلكين، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ضرورة الإعتماد على مؤشرات الأداء طويلة المدى، والتي تعبر عن موثوقية المؤسسة المالية.
- ضرورة البحث في عديد المؤشرات النوعية والتي تخص المنافسة بين البنوك الأخرى، والتي يمكن من خلالها تحقيق قدر كبير من التقدم.

- **دراسة عبد الرزاق قاسم الشحادة، سعد محمد العاصي،(2009)، إطار متكامل لتقييم كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية (دراسة ميدانية على المصارف العاملة بمدينة حلب)**، مقال ضمن مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، 2009، المجلد1، العدد 20، هدفت الدراسة إلى وضع إطار متكامل لتقييم كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية، ولتحقيق ذلك فقد إعتمد الباحثان منهجا وصفيا تحليليا، قسم بموجبه الدراسة إلى قسمين، الإطار النظري وتناول الباحثان من خلاله لمقومات كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف، أما الإطار العملي فقد تم توزيع (45) إستبانة على فروع المصارف الناشطة بمدينة حلب، وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها، تمتع نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة الجزئية في تلبية واشباع حاجات متتبعي نشاط المؤسسات المصرفية من المعلومات، كما توصلت الدراسة إلى

وجود دور بارز لنظم المعلومات المحاسبية في تفعيل أنشطة وفعاليات المصرف، كما لها الدور الفعال في تحقيق المزايا التنافسية، ناهيك عن تحقيق الرقابة وتقليل المخاطر والمساهمة في إدارتها.

- **دراسة سليمان حسين البشتاوي (2004)، إطار علمي لجمع المقاييس المحاسبية المالية وغير المالية للأداء في ضوء المنافسة وعصر المعلوماتية (دراسة ميدانية في البنوك الأردنية)**، مقال ضمن مجلة جامعة دمشق، المجلد (20)، العدد(1)، هدفت الدراسة إلى إبراز دور المنافسة وتكنولوجيا المعلومات على نظم قياس أداء منظمات الأعمال، كما هدفت إلى إبراز مستويات الانتفاع من المقاييس المحاسبية المالية وغير المالية (التشغيلية) من قبل مديري المصارف، وقد خلص البحث إلى أن المقاييس المحاسبية المالية لتقويم أداء البنك، لم تعد كافية في ضوء متطلبات العصر الحالي، وعليه على ادارة البنوك أن تستخدم مقاييس تشغيلية بالإضافة إلى المحاسبية المالية لتصبح مع بعضها بعضًا مقاييس أداء شاملة.

- **دراسة عبد الله محمد سالم الكعبي (2004)، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري في البنوك التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة، هدفت الدراسة إلى تبيان دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري في البنوك التجارية من خلال الوظائف الإدارية الأساسية وهي التخطيط، الرقابة واتخاذ القرارات الإستثمارية والإئتمانية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن هناك دور إيجابي للمعلومات المحاسبية على الأداء الإداري في البنوك التجارية في مجالات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، إضافة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين كل من البنوك التجارية الوطنية والبنوك غير الوطنية العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

- دراسة **Robert G.Eccle** (1991) : **The Performance Measurement Manifesto**، مقال منشور ضمن مجلة (**Harvard Business Review**)، حيث تناول المقال إشكالية قياس الأداء، من خلال عرض التطورات التي مست مجموعة واسعة من الصناعات والنشاطات، وضرورة مواكبة هذه التطورات من خلال إعادة التفكير في مؤشرات قياس الأداء، حيث أدرك الكثير من المديريين التنفذيين أن الإستراتجيات الجديدة والحقائق التنافسية تتطلب أنظمة قياس جديدة، وأهم النتائج المتوصل إليها هي ضرورة التحول من الاعتماد على المؤشرات المالية كأساس لقياس الأداء، إلى التعامل معها كواحدة من بين مجموعة أوسع من المقاييس غير المالية.

7. خصوصية الدراسة الحالية:

للدارسة الحالية بعض الفروقات والخصوصيات التي تميزها عن بقيتها من الدراسات السابقة وهي:

- تربط الدراسة بين المتغير المستقل (متطلبات نظم المعلومات المحاسبية)، والأداء الإداري، التشغيلي، ناهيك عن الأداء المالي في البنوك التجارية العمومية في الجزائر.
- تنظر الدراسة للمحاسبة في البنوك التجارية من منظور نظمي تحكمه العديد من المداخل التقليدية والحديثة، الكمية والنوعية، المالية وغير المالية، وليس من منظور المحاسبة الإجرائي.
- إعتمدت الدراسة على الإستبانة كأداة أساسية، والتي شملت ثلاثة أبعاد للأداء في البنوك التجارية العمومية في الجزائر.
- اهتمت الدراسة بالبنوك التجارية العمومية في الجزائر، حيث اشتملت عينة الدراسة على إطارات المديريات المركزية للبنوك التجارية العمومية في الجزائر.

8. صعوبات الدراسة:

واجه الباحث عديد الصعوبات، والتي ارتبطت أساسا بالجانب التطبيقي، إذ شكل دراسة مساهمة نظام المعلومات المحاسبية على الأداء المالي في البنوك التجارية العمومية من خلال المؤشرات الكمية، عائقا كبيرا، حيث اتضح مدى صعوبة واستحالة تحديد التكاليف الخاصة بنظام المعلومات المحاسبية لوحده، خاصة وأن هناك تداخل كبير بينه وبين مختلف أنظمة المعلومات الأخرى، كما أنه لا يوجد تخصيص لحسابات التكاليف المرتبطة بمتطلبات نظام المعلومات المحاسبية على مستوى الحسابات المحاسبية، الأمر الذي دفع بنا وبمساعدة من بعض المديرين المركزيين إلى إعتماد محور آخر في الإستبانة، يخص الأداء المالي من منضور الربحية بالإعتماد على المؤشرات المتحكمة في معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الإستثمار.

9. هيكل الدراسة:

ينحصر هذا العمل في خطة ترمي إلى حصر عناصر الإشكالية، في ثلاثة فصول نظرية وفصلين تطبيقيين على النحو التالي:

تناول الفصل الأول أساسيات حول نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية، حاولنا من خلاله تقديم عرض مفصل عن نظم المعلومات المحاسبية ومدى أهميتها في البيئة المصرفية، إنطلاقا من تحديد الإطار المفاهيمي العام لنظم المعلومات، ثم التطرق إلى موارد ووظائف وأنواع نظم المعلومات، وصولا إلى تحديد المقومات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية.

أما الفصل الثاني، القوائم المالية وجودة المعلومات في البنوك التجارية، فقد اهتم بمخرجات نظام المعلومات المحاسبية، باعتبارها الأساس في إنتاج المعلومات المستخدمة في العديد من قرارات الأطراف الداخلية والخارجية، حيث تم التركيز في هذا الفصل على المعلومات وخصائصها النوعية، كما تم التطرق إلى مختلف الهيئات المحاسبية الدولية، وما ارتبط بمختلف المعايير المحاسبية، المحددة لطريقة المعالجة المحاسبية وعرض القوائم، كما تم التطرق إلى ما جاء به النظام المحاسبي المالي، من خلال النظامين (09-04)، (09-05) المتعلقين بإجراءات المعالجة و عرض القوائم المالية في البنوك التجارية.

في حين خصص الفصل الثالث لدراسة العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبية والأداء في البنوك التجارية، حيث تم عرض مختلف المداخل والأبعاد المرتبطة بالأداء وقياسه في البنوك التجارية واتضح أهمية المداخل غير الكمية، إلى جانب المداخل الكمية، في حين تم التطرق في الفصل الرابع والفصل الخامس للدراسة التطبيقية، حيث تم التعرض لمنهجية الدراسة الميدانية ووصف المتغيرات، ثم أخيرا إلى الدراسة الإستدلالية، من إختبار للفرضيات وتحليل للنتائج.

الفصل الأول

أساسيات حول نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية

- **المبحث الأول**: **الإطار المفاهيمي العام لنظم المعلومات**.
- **المبحث الثاني**: **مستلزمات، وظائف وأنواع نظم المعلومات**.
- **المبحث الثالث**: **نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية**.

تمهيد

إرتبطت الإقتصاديات المعاصرة بمجموعة من التطورات، والتي مست تقريبا كل الظروف المحيطة بالمؤسسات، حيث دفعت مجمل المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة والمتمثلة أساسا في الإفلاس، وعدم القدرة على الإلتزام بالتسديد، إلى التركيز أكثر على سير الوظيفة المالية في المؤسسة، كما أدت حدة المنافسة بين المؤسسات، إلى ضرورة الحفاظ على الحصة السوقية من جهة، والرفع من الأداء من جهة أخرى، وشهدت بيئة عمل البنوك التجارية بصفة خاصة العديد من المستجدات، من خلال ما فرضته الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وتوسُع تشكيلة الخدمات المصرفية، وصدور المعايير المحاسبية الدولية حيث زادت الحاجة من خلال ذلك، إلى العمل على توليد نظم معلومات تسمح بمواكبة الحركية الدائمة السريعة والدقيقة في البنوك التجارية.

تعد المحاسبة في البنوك التجارية من أهم الوظائف، خاصة لما تقدمه من توثيق للعمليات، معالجة للبيانات وإفصاح للمعلومات، حيث أخذت نظم المعلومات المحاسبية الأهمية البالغة، خاصة بالنظر للأزمات المتعاقبة، والتهديدات المستمرة التي تشهدها البيئة المصرفية في العالم، إذ كان لزاما على المؤسسات المالية والبنوك التجارية بصفة خاصة، إعادة النظر في أهمية المحاسبة، والنظر إليها من زاوية نظمية يحكم أهميتها العديد من العوامل المالية وغير المالية.

يأتي الفصل الأول بعنوان أساسيات حول نظم المعلومات المحاسبية، وذلك لهدف الوقوف على الإطار المفاهيمي العام لنظم المعلومات المحاسبية، والتطرق للمفاهيم، الأسس والمبادئ، المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية وعلاقتها بالنشاط المصرفي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي العام لنظم المعلومات

يعتمد نجاح المؤسسات في بيئة الأعمال الحالية، والمتميزة بالتغيرات السريعة والتنافسية الحادة، إلى حد بعيد على المعلومات، حيث تعد هذه الأخيرة في هذا الصدد، أهم مورد من موارد المؤسسة، بالمقابل يقوم نظام المعلومات بتوفير وتمكين مختلف الجهات من القدر اللازم منها، من أجل تسهيل القدرة على التعامل واتخاذ القرار.

نهدف من خلال هذا المبحث، إلى إبراز الأساسيات المرتبطة بدراسة النظم، من خلال التطرق لعديد العناصر والأنواع المتعلقة بها، وصولا إلى نظام المعلومات وتبيان موقعه، ومختلف الأبعاد والمداخل الحديثة المرتبطة بدراسته.

المطلب الأول: أساسيات حول النظام (الماهية، العناصر والأنواع)

على الرغم من أن النظم قد وجدت قبل وجود الإنسان، إلا أن إستخدام هذا المفهوم في مجالات العلم، لم يكن إلا منذ العام 1939،[1] حيث أصبح يلعب مصطلح النظم، دورا هاما في العلم الحديث، وقد شغل ذلك تفكير العلماء بصفة عامة، وانعكس أثره بين المختصين وعلماء الإدارة بصفة خاصة.

أولا: ماهية النظام

1. تعريف النظام

يعرف النظام لغة بأنه "التأليف، الجمع والاتساق، فهي كلمة تطلق على كل شيء فيه ترتيب"[2]، حيث تشير كلمة نظام حسب هذا التعريف إلى مجموعة العناصر والأجزاء التي تتواجد معا، بترتيب وتنسيق معين حسب إجراءات وقواعد محددة.

أما إصطلاحا، فقد عرف النظام على أنه "مجموعة من العناصر المرتبطة مع بعضها بعلاقة تبادل"[3]، أي أن النظام هو العلاقة التبادلية بين عنصرين أو أكثر، سواء كانت العلاقة مباشرة أو غير مباشرة.

في حين عرف النظام على أنه "مجموعة من الأجزاء المترابطة، لإنجاز هدف أو مجموعة من الأهداف"[4]، وعرف كذلك على أنه "مجموعة من المكونات المرتبطة ببعضها البعض، والتي تخدم غرض

---

[1] محمد السعيد خشبة، **نظم المعلومات (المفاهيم، التحليل، التصميم)**، ط2، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1993، ص:11.

[2] عبد اللاه ابراهيم الفقي، **نظم المعلومات المحوسبة و دعم إتخاذ القرار**، ط1، دار الثقافة للنشر والإشهار، عمان، الأردن، 2012 ، ص:19.

[3] محمد السعيد خشبة، **نظم المعلومات، المفاهيم والتكنولوجيا**، ط1، دار الإشعاع للطباعة، القاهرة، مصر، 1987، ص:13.

[4] حسين القاضي، مأمون حمدان، **نظرية المحاسبة**، منشورات جامعة دمشق ، دمشق، سوريا، 2013، ص:159.

مشترك "[1]، كما عرف على أنه "مجموعة من العناصر المترابطة، المتكاملة، والمتفاعلة مع بعضها بسلسلة من العلاقات من أجل أداء وظيفة محددة، أو تحقيق هدف معين"[2]، وكلها تعاريف تبرز أن النظام، ومن خلال العلاقة التبادلية بين مجموعة الأجزاء المكونة له، يجب أن يهدف إلى غاية مشتركة ومحددة.

كما ينظر للنظام كذلك على أنه "مجموعة من العناصر المترابطة، وهذه العناصر يمكن أن تكون مفاهيم، وفي هذه الحالة يكون النظام الذي يتعامل معها نظاما مجردا، كما أن عناصر النظام يمكن أن تكون أشياء أو أفراد أو أجزاء، كما يمكن أن يحوي النظام كل العناصر السابقة الذكر"[3]، حيث أضاف هذا التعريف الطبيعة المجردة للنظام، واتضح مدى اتساع مجال التعريف، حيث وحسب ما ورد في التعاريف السابقة فالنظام هو عبارة عن مجموعة من العناصر، التي تشكل ما يدعى بمكونات النظام التي تكون إما عبارة عن مكونات مادية، مثل المستخدمين، الحواسيب، الشاشات، خطوط الإتصال، الورق وأدوات الكتابة والطباعة، أو مكونات معنوية **(مجردة)** مثل الخطط، البرامج، الملفات، الأنظمة، القوانين والتعليمات، أما العلاقات فهي كل ما يعمل على ربط مكونات النظام مع بعضها البعض، حيث تشكل هذه العناصر منظومة فاعلة، تؤدي وظيفة معينة ومحددة، أو مجموعة من الوظائف، ضمن بيئة معينة، تخدم الهدف أو الغاية التي أنشأ من أجلها النظام.

وطبقا للنظرية العامة للنظم، فقد عرف النظام على أنه "مجموعة من المكونات أو الأنظمة الفرعية التي تتداخل العلاقات فيما بينها، والتي يعتمد كل جزء منها على الآخر في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها النظام الأصلي في بيئته"[4]

يشير هذا التعريف إلى أن للنظام مجموعة من الخصائص والعناصر المرتبطة، التي تعمل معا لتحقيق هدف محدد، حيث يمكن القول أنه لتعريف النظام يجب أن يكون التعريف مشتملا على أربعة عناصر أساسية:[5]

---

[1] سيد عطا الله السيد، **نظم المعلومات المحاسبية**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص:09.

[2] عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية**، ط5، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص: 14.

[3] منير نوري، **نظام المعلومات المطبق في التسيير**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص:16.

[4] ليث نعمان حسون، **دور تكنولوجيا المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية**، مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة كركوك، المجلد(7) العدد(1)، 2017، ص:147.

[5] Rosa Issolah, **Management des systèmes d'information : Enjeux et méthodes d'évaluation**, OPU, Alger, 2005, p71.

- **المكونات:** ونقصد بها مجموعة الأجزاء، والعناصر المادية وغير المادية المرتبطة بالنظام، ويطلق عليها كذلك بالنظم الفرعية.
- **الترابط:** ونقصد بها مجموع العلاقات المتبادلة، والمتداخلة بين مختلف العناصر المشكلة للنظام.
- **الغاية:** وهو الهدف من ترابط العناصر والمكونات، التي أنشأ من أجلها النظام، إذ لكل نظام في العادة هدف أو أكثر، وهذه الأهداف تمثل المكاسب الحقيقية لتشغيل النظام.
- **البيئة:** ويقصد بالبيئة، القوى المؤثرة في عمل النظام، إذ يمكن أن تقسم إلى مفهومين، الأول مرتبط بالتوجهات الكلية والمتمثلة في القوى الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، في حين يرتبط المفهوم الثاني بالقوى المرتبطة مباشرة بالنظام، مثل العرض، الطلب والسوق ونوع القطاع وغيرها.

2. خصائص النظام

من خلال ما سبق من تعاريف مختلفة، يتضح أن للنظام مجموعة من الخصائص الأساسية، والتي من شأنها أن توضح الإطار المفاهيمي له، حيث يمكن تحديد أهمها في النقاط التالية:

1.2. هدف النظام

يعتبر الهدف أهم خاصية في النظام، وذلك لما له من أثر على تصميم النظام ككل، حيث يعد الهدف مبرر وجود النظام، ومن خلاله يمكن أن نحدد الأهداف الفرعية لكل عنصر من العناصر المكونة له والتي يجب أن تعمل معا، وبتناسق تام، ليحقق كل عنصر هدفه الذي يسهم في تحقيق الهدف العام للنظام، فلو افترضنا على سبيل المثال، مؤسسة تهدف إلى الرفع من مستوى تنافسيتها كهدف عام، فكل قسم سيتكفل بهدف فرعي معين، منه ما يرتبط بالإنتاج، ومنه ما يرتبط بالتسويق ومنه ما يرتبط بالموارد البشرية، وغيرها، حيث يمثل مجموع أهداف هذه الأقسام الهدف العام للنظام.[1]

2.2. قيود وضوابط النظام

يحتوي أي نظام على مجموعة من القيود والضوابط، حيث لا يمكن تصور أي نظام دون معوقات تحول دون الوصول إلى تحقيق الهدف، وإجمالا يمكن تقسيم القيود إلى نوعين:[2]

- **قيود داخلية:** ترتبط عادة القيود الداخلية، بالجانب التشغيلي للنظام، من خلال ندرة الموارد المادية، البرمجية المالية والبشرية اللازمة لتشغيله.

[1] عصام الدين محمد متولي، **نظم المعلومات المحاسبية**، ط 2، مركز الكتاب الجامعي، صنعاء، اليمن، 2015، ص:16.

[2] محمد السعيد خشبة، **نظم المعلومات : المفاهيم والتكنولوجيا**، مرجع سبق ذكره، ص:24.

- **قيود خارجية:** تشتمل القيود الخارجية على مختلف القيود المترتبة عن علاقة النظام بأنظمة أخرى خارجية، أو مختلف القوانين، التشريعات والظروف التي تفرضها البيئة المحيطة بالنظام.

3.2. حدود النظام

تشكل القيود الخارجية حدود النظام، وتكون في الغالب غير مادية، أي وهمية، افتراضية أو تنظيمية حيث من خلالها يفصل النظام عن بيئته الخارجية، كما أن لكل نظام بما في ذلك نظام المعلومات، إطار تنظيمي معين، وكل ما هو خارج عنه يمثل البيئة الخارجية، وإن تحديد حدود النظام يساعدنا في تحديد الصورة الكلية للنظام من جهة، وعزله عن النظم الأخرى ما يسمح بسهولة دراسته وتحليله، وبصفة عامة يمكن الإسترشاد بالنقاط التالية في تصور حدود النظام:[1]

- حصر جميع العناصر المتعلقة بالنظام، وكل شيء يحيط بالنظام ولا يدخل في هذه العناصر يطلق علية بيئة النظام.
- يجب أن تكون جميع العناصر، التي تسهم في تحقيق الأهداف داخل حدود النظام.
- حصر التدفقات من النظام وإليه، فكل التدفقات من البيئة إلى النظام في شكل مدخلات، لابد أن تعبر حدود النظام، وكل التدفقات من النظام إلى البيئة، لابد أن تعبر حدود النظام أيضا.

4.2. مستويات النظام

يحتوي كل نظام عادة على عدد من النظم الفرعية، مجموعها وترتيبها في مستويات يمثل النظام الكلي العام، ولأغراض الدراسة والتحليل يفضل أن نحدد النظام العام، ثم نحدد النظم الفرعية بداخله، حيث تعد مخرجات كل نظام فرعي مدخلات نظام فرعي آخر، كما أن انتقال مخرجات أي نظام فرعي لتصبح مدخلات نظام فرعي آخر، يتم عبر حدود كل نظام فرعي، فمثلا مخرجات نظام قسم الإنتاج المتمثلة في المنتجات تامة الصنع، تكون مدخلات لنظام قسم التسويق لغرض بيان كيفية تصريفها، وهكذا يتم التكامل بين الأنظمة الفرعية خدمة للنظام العام.[2]

5.2. الكلية و الشمول

يتميز النظام بالكلية والشمول، والمقصود بذلك، أنه ليس مجرد مجموع أجزائه وعناصره، حيث أنه في الواقع نتاج تفاعل الأجزاء والمكونات، وينتج عن هذه الأجزاء وتلك التفاعلات، نظام يقوم على قاعدة التفاعل المتبادل لمكوناته وعناصره أو نظمه الفرعية، محققا بذلك الأثر التآزري " **Effet De Synergies** "

---

[1] نجم عبد الله الحميدي وآخرون، **نظم المعلومات الادارية – مدخل معاصر**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص:15.

[2] **المرجع نفسه**، ص: 14.

المعبر عنه بالقيمة المضافة، كما يعتبر الأداء الصحيح للنظام، محصلة عمل أجزائه بعضها مع بعض ولذلك وجب النظر إلى النظام ككل، ولو كان هناك جزء واحد فقط يحظى بالإهتمام في الوقت الحاضر.[1]

6.2. التكيف

يقصد بالتكيف، قدرة النظام على الإستجابة لمتغيرات البيئة الخارجية، حيث تتميز النظم المفتوحة وشبه المفتوحة بقدرتها على الإستجابة لمتغيرات البيئة الخارجية، وتعتبر النظم شبه المفتوحة، أكثر قدرة على التكيف، والوصول إلى حالة التوازن، من خلال علاقتها بالبيئة الخارجية، وذلك بسبب قدرتها على السيطرة على متغيرات البيئة الخارجية من خلال عملية التغذية الراجعة والرقابة.[2]

7.2. الإتصال

يقصد بالإتصال، عملية نقل الرسالة بين طرفين، ويتضمن ذلك تبادل الأراء، الإتجاهات، البيانات والمعلومات، ويتم هذ التبادل باستخدام الطاقات البشرية، أو الوسائل التكنولوجية المختلفة، ويجب أن تكون عملية الإتصال مزدوجة الإتجاه، يتم من خلالها تبادل الرسائل بين مصدر الرسالة ومستقبلها.[3]

وتجدر الإشارة إلى أهمية الإتصال بين مختلف مكونات النظام، إذ أن عدم فعالية النظام قد يكون نتيجة ضعف الإتصالات بين مكوناته، فعندما يكون كل جزء من أجزاء النظام على علم بنشاط الأجزاء الأخرى وقراراتها، سيكون بلا شك في موقف أفضل وقادرا على صنع القرارات بكفاءة وفعالية، وبالتالي فإنه سيشارك بصورة إيجابية في تحقيق الأهداف العامة للوحدة الإقتصادية.

يتضح من خلال مختلف الخصائص الواجب توافرها في النظام، مدى الأهمية البالغة في تصميم وتشغيل وتفاعل النظام مع بيئته، إذ تؤدي الخصائص السالفة الذكر، من خلال معرفتها ومحاولة إحتوائها إلى الرفع من مستوى كفاءة النظام، من خلال التأثير على مختلف مكوناته وعناصره، لهدف بلوغ الغاية التي أنشأ من أجلها.

ثانيا: عناصر النظام

يمكن النظر إلى أي نظام من خلال مجموع مكوناته أو عناصره، حيث تشكل مجموع الأجزاء وعلاقاتها ببعضها البعض، التصور العام والكلي للنظام، ويمكن إدراج عناصر ومكونات النظام في النقاط التالية:

---

[1] محمد السعيد خشبة، **نظم المعلومات – المفاهيم والتكنولوجيا،** مرجع سبق ذكره، ص:24.

[2] عبد اللاه ابراهيم الفقي، **مرجع سبق ذكره**، ص:194.

[3] نجم عبد الله الحميدي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص:16.

1. مدخلات النظام

المدخلات هي نقطة بداية عمل النظام، وتتمثل في الاحتياجات الأساسية (الأولية) اللازمة لعمل النظام، إذ تمثل القوة الدافعة أو الوقود اللازم لتشغيل النظام، وهذه المدخلات يحددها الهدف النهائي للنظام، وقد تكون هذه المدخلات ممثلة في مواد أولية أو عمالة أو رأس مال أو معلومات على حسب طبيعتها، أو تكون منتظمة، أو عشوائية، أو مدخلات التغذية العكسية حسب مصدرها[1]، في حين تتمثل المدخلات في نظم المعلومات المحاسبية في البيانات الأولية، التي يحصل عليها المحاسب من الأحداث المتعلقة بنشاط الوحدات الإقتصادية، بحيث تكون مثبتة على مستندات ووثائق، أو في مختلف وسائط التخزين الحديثة[2] وتجدر الإشارة إلى أن البيانات غير الدقيقة وغير الكاملة، يمكن لها الإضرار بالقدرة التنافسية للمؤسسة، وأن مراقبة جودة المدخلات مهمة لجودة عمل نظام المعلومات المحاسبية ككل.[3]

1.1. المدخلات المنتظمة

تعرف كذلك بالمدخلات التتابعية(**Serial Inputs**)، وهي المدخلات الدائمة الأساسية، التي يستلمها النظام بطريقة منتظمة، وتكون في غالب الأحيان مخرجات لنظم أخرى فرعية، سابقة للنظام المعين، مثل علاقة نظام المشتريات بنظام الإنتاج، ويعتبر هذا النوع من المدخلات الأقل طرح للمشكلات، نظرا لأن عدم توافرها بالكم وفي الوقت المناسب يمكن إكتشافه بسرعة وسهولة.

2.1. المدخلات العشوائية

تعرف كذلك بالمدخلات المحتملة(**Random Inputs**)، والمقصود هنا بالإحتمالية، أن مستخدم النظام له الحرية في الإختيار بين العديد من مخرجات النظم البديلة، ليتم استخدامها كمدخلات لهذا النظام وبعبارة أخرى فإن هذا النوع من المدخلات غير منتظم، حيث يعمل مستخدم النظام على إختيار بديل واحد من بين العديد من البدائل المتاحة له من البيئة الخارجية، وبالتالي تبرز هنا إمكانية استخدام مدخلات دون أخرى، بالقدر الذي تؤثر فيه على الكيفية أو الكفاءة التي ينجز بها النظام عملياته، كما يتطلب هذا النوع من المدخلات الإهتمام الخاص من جانب مستخدم النظام، لصعوبة ملاحظة واكتشاف المشاكل المرتبطة بها.

---

[1] منير نوري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 18، 21.

[2] حسين القاضي، مأمون حمدان **، مرجع سبق ذكره**، ص:174.

[3] Daw Hla and Susan Peter Teru, **Efficiency of Accounting Information System and Performance Measures, Literature Review,** International Journal of Multidisciplinary and Current Research, Vol.3, Sept/Oct 2015, p 977.

3.1. مدخلات التغذية العكسية

تأتي المدخلات في هذه الحالة من النظام ذاته، في صورة معلومات ناتجة من الأداء السابق للنظام (**Feed Back Inputs**)، حيث تستخدم هذه المدخلات من أجل زيادة فعالية النظام[1]، من خلال ضبط حركته وضمان سيره حسب الهدف الذي أنشأ من أجله، وذلك من خلال مقارنته بالمعايير النمطية، أو المقاييس السابق وضعها بواسطة أهداف النظام، وبالتالي نجد أن مدخلات التغدية العكسية، تسمح للنظام أن يوفر الضبط الذاتي، من خلال الجهود المستمرة لتحقيق الأهداف الرئيسة للنظام بطريقة مستمرة.

2. عمليات التشغيل (المعالجة)

يسمى كذلك بالعمليات التحويلية، أو عمليات المعالجة، لأنه من خلالها يتم تحويل أو معالجة المدخلات لهدف الحصول على مخرجات، يهدف النظام لإنتاجها، ونظرا لأهمية وضوح عمليات التشغيل لمصمم النظام فهي عادة ما تسمى بالصندوق الأبيض (**White box**)، إلا أنه في معظم الأحوال تكون هذه العمليات غير معروفة على وجه الدقة من طرف مستخدميها والمستفيدين منها، نظرا لتعقدها، وعدم الحاجة إليها نسبيا بالنسبة للمستخدم، ويطلق عليها في هذه الحالة بالصندوق الأسود(**Blak Bo**x).[2]

3. مخرجات النظام

مخرجات النظام هي النتائج النهائية المستخرجة منه، والتي تستخدم لذاتها أو لإستخدامها في نظم أخرى، وقد تكون هذه المخرجات في صورة منتج نهائي، أو وسيط، أو خدمة للمستهلك، أو معلومات[3] تستخدم في اتخاذ القرارات الإدارية، أو تستخدم كبيانات لنظم معلومات أخرى، ويمكن تصنيفها كما يلي:

1.3. المخرجات النهائية

هي تلك المخرجات، التي يتم استهلاكها مباشرة بواسطة أنظمة أخرى، أو اتخاذ القرار بشأنها وعادة ما تكون هذه المخرجات هي السبب الرئيس لتصميم النظام.

2.3. المخرجات الوسيطة

يتم استهلاك هذه المخرجات داخل النظام نفسه، في دورة عمليات موالية لهدف تحسينها (في حالة الوحدات المعيبة مثلا)، أو لهدف استخدامها لأغراض أخرى.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص: 160.

[2] بشار يزيد الوليد، **نظام المعلومات الإدارية**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص: 113، 114.

[3] محمد مطر، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات (القياس– العرض– الإفصاح)**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص:22.

3.3. المخرجات الإضافية

تتمثل المخرجات الإضافية في المخرجات التي لا يتم استهلاكها داخل النظام، ولا بواسطة نظم أخرى داخل المؤسسة، وغالبا ما ترتبط المخرجات الإضافية بالأنظمة المادية، حيث يتم التخلص منها في شكل نفايات، ويعتبر هذا النوع من المخرجات من التحديات التي تواجه الإدارة المعاصرة، مع الإشارة إلى إمكانية أن تكون هذه المخرجات عبارة عن مدخلات لنظم أخرى خارجة تماما عن نشاط المؤسسة كرسكلة النفايات مثلا، في حين تعد المخرجات الإضافية في نظم المعلومات بمثابة المردود الإضافي الذي يستخدم في تعزيز المخرجات النهائية الأساسية.

ثالثا: أنواع النظم

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسة من النظم، النظم المغلقة، النظم المفتوحة والنظم المغلقة نسبيا، وذلك على النحو التالي:[1]

1. النظم المغلقة

يعتبر النظام مغلقا، إذا كان لا يؤثر ولا يتأثر بالبيئة المحيطة به، وهي حالة تبدو نظرية، وإذا تحققت فإنها تكون مرحلية وليست دائمة، أي يمكن أن يكون النظام مغلقا، خلال فترة زمنية معينة وعموما كل النظم تقريبا، تحتوي على روابط بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مع أنظمة البيئة الخارجية المحيطة بها.

2. النظم المفتوحة

يعتبر النظام مفتوح، إذا كان يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة به، بشكل غير قابل للتحكم فيه، وقد يصيب هذا التأثير مدخلات النظام، أو إجراءات تشغيل النظام، أو مخرجات النظام، لذلك يتحتم التنبؤ بالمتغيرات البيئية ذات التأثير المحتمل على النظام، والعمل على التعامل معها من أجل تحقيق أهداف النظام.

3. النظم المغلقة نسبيا

يعتبر النظام مغلقا نسبيا، إذا كان يتفاعل مع عناصر البيئة المحيطة به بطريقة محددة، ويمكن التحكم فيها، ويمكن من خلال ضبط وتحديد روابط النظام مع البيئة الخارجية المحيطة به، توفير إمكانية التحكم في تأثير المتغيرات البيئية مع مدخلات وإجراءات تشغيل ومخرجات النظام، كما يمكن الحد من

[1] ناصر نور الدين عبد اللطيف، **الأنظمة المحاسبية المتخصصة : الأقسام والفروع المحلية والأجنبية وشركات الإستراد والتصدير وشركات الملاحة البحرية** ، ط1، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2008، ص: 20.

الآثار السلبية الناتجة عن التعامل مع مثل هذا النظام، من خلال التصميم الجيد له، وتحديد شكل تفاعله مع أطراف البيئة المحيطة به، الأمر الذي يستلزم ضرورة وضع إجراءات وقياسات تحقق متطلبات أمن النظام وإجراءات الرقابة عليه، في كل مرحلة من مراحله.

من خلال تعرضنا لأنواع النظم، يتضح مبدئيا موقع نظام المعلومات المحاسبية ضمن مختلف أنواع النظم الأساسية، إذ يصعب تصور نظام معلومات محاسبية نظاما مغلقا تماما، لأنه يتعامل مع أطراف عديدة من خارج النظام، وفي نفس الوقت يصعب تصوره أيضا نظاما مفتوحا تماما، لأنه يمكن تحديد شكل التأثير والتأثر مع تلك الأطراف، لذلك يعتبر نظام المعلومات المحاسبية أحد النظم المغلقة نسبيا فهو نظام له حدود وله روابط، ويأثر ويتأثر بالبيئة المحيطة به، الأمر الذي سوف يتم تناوله بالتفصيل في العناصر اللاحقة.

المطلب الثاني: ماهية وأهمية نظم المعلومات.

مرت نظم المعلومات بالعديد من المراحل والظروف، التي كانت سببا رئيسا في تطورها، حيث أدت التغيرات الهائلة والسريعة في مجال المعلومات والتكنولوجية على المستوى العالمي من جهة، واحتياجات متخذي القرار إلى المعلومات الصحيحة، الدقيقة وفي الوقت المناسب من جهة أخرى، إلى الوصول بنظم المعلومات لوضعها الحالي.[1]

أولا: تطور مفهوم نظم المعلومات.

تعود نشأة نظم المعلومات إلى سنوات الخمسينيات من القرن السابق، وبالضبط سنة 1951،[2] حيث كانت حينها عبارة عن نظم تشغيل بيانات، يقتصر هدفها في تجميع وتبويب المعطيات، لتسهيل عملية معالجة البيانات التجارية والمالية في المؤسسة، ثم تلا ذلك في السبعينيات، ظهور النظم التي تخدم المستويات الإدارية، من خلال إستخدامها في إعداد التقارير الدورية التي تساعد الإدارة في إتخاذ القرار **(تقرير دوري عن موقف الإئتمان مثلا)**، خاصة ما رافق ذلك من تعقد الأنشطة الإدارية و زيادتها وأصبح النظر لنظم المعلومات من خلال دورها الإستراتيجي داخل المؤسسة، ما سمح لنظم المعلومات أن تكون موردا استراتيجيا، و وسيلة فعالة لتحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة.

إن الزيادة الكبيرة في حجم المعلومات وتدفقها من جهة، والإنتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات والبرمجيات من جهة أخرى، أدى إلى دخول نظم المعلومات إلى مرحلة جديدة، تتميز

---

[1] بشار يزيد الوليد، **مرجع سبق ذكره**، ص:107.

[2] محمد إبراهيم محمد بدر، **تقنية نظم المعلومات**، ط 1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2012، ص: 10.

بالحوسبة الآلية، حيث بدأ انتشار النظم الحاسوبية في العمل الإداري، لما له من أثر واضح على سرعة الأداء وتنظيمه، فالتكنولوجيا الحديثة وفي طليعتها النظم الحاسوبية، أصبحت الأداة الرئيسة المستخدمة في المنظمات بمختلف أنواعها، نتيجة لقدرتها الهائلة في إدخال ومعالجة البيانات والمعلومات وقدرتها المتطورة على التخزين والحفظ، واسترجاع المعلومات المناسبة للمدير أو متخذ القرار في الوقت المناسب، الأمر الذي سهل على صناع القرار ومتخذيه، معالجة الكم الهائل من المعلومات عن طريق الإعتماد على وسائل تكنولوجية مستحدثة، قادت إلى وضع أسس حديثة لنظم المعلومات.

في حين عملت شبكات الإتصال الحديثة حاليا، إلى الإنتقال بنظم المعلومات إلى ما يعرف بالحوسبة السحابية، وهو مصطلح يشير إلى أنظمة المعلومات المتوفرة على شبكة الأنترنت، والتي تسمح بالعديد من الخدمات دون التقيد بالمكان و الزمان (كجدولة المهام، والدفع الإلكتروني والطباعة عن بعد،... وغيرها)[1].

ثانيا: تعريف نظام المعلومات

من خلال التطور التاريخي لنظم المعلومات، يتضح أن تعريف نظام المعلومات يتوقف إلى حد كبير على أهمية وحجم العمليات في نشاط المؤسسة من جهة، والظروف التكنولوجية والبرمجية من جهة أخرى، إلا أن كل التعاريف تعكس الدور الهام للمعلومات ودورها في تحسين دور متخذي القرار.

حيث عرف نظام المعلومات على أنه " مجموعة منظمة من الموارد المادية، البرمجية، البشرية والإجراءات التي تسمح بالحصول، المعالجة، التخزين، وإيصال المعلومات في المؤسسة ".[2]

كما عرف على أنه " ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد، الذي يقوم بتجميع، تشغيل، إدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج، وتوصيل معلومات مفيدة لمتخذي القرارات من خلال شبكة من القنوات وخطوات الإتصال".[3]

ويعرف كذلك على أنه " مجموعة من العناصر المتداخلة، والتي تعمل على جمع مختلف أنواع البيانات والمعلومات، ومعالجتها ثم تخزينها وتوزيعها على المستفدين، بغرض دعم صناعة القرار،

---

[1] هدى بن محمد، **أثر نظم المعلومات على أداء المنظمات– دراسة ميدانية في شركات التأمين في الجزائر**، رسالة دكتوراه علوم، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2014/2013، ص: 18.

[2] Claude Grenier, Jean Bonnebouche, **Système d'information Comptable : la représentation comptable de l'entreprise**, 2e édition, Edition FOUCHER, Paris, 2004, p17.

[3] أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية**، ط1، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004، ص:21.

وتأمين التنسيق والسيطرة على المنظمة".[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن وضع تصور لمفردات نظام المعلومات في ثلاثة محاور كالآتي:

- مجموعة العناصر المادية، البشرية والمعلوماتية، المتداخلة والمتفاعلة مع بعضها البعض؛
- الآلية المرتبطة بجمع المعطيات، وتخزين البيانات، ومعالجتها ونقل المعلومات إلى متخذي القرار؛
- محاكاة مخرجات النظام بمختلف أنشطة دعم القرار، من خلال التخطيط، الرقابة والتنسيق لدعم صناعة القرار.

كما تجدر الإشارة إلى أن نظام المعلومات يختلف من الناحية العلمية مع مصطلح النظام، حيث يتضح ذلك من خلال هدف كل منهما، فكما سبق الإشارة إليه، يعد كل نظام مجموع العناصر المكونة له والمتمثلة في المدخلات، العمليات التشغيلية، المخرجات والتغذية العكسية، وهوما يعني أن الهدف النهائي لأي نظام هو الوصول للإنتاج النهائي وتقديمه للمستخدمين لغرض الإستهلاك، في حين أن هدف نظام المعلومات لا يتحقق إلا عندما يتم فعلا إستخدام المخرجات من قبل المستخدمين، وتحقيق الفائدة المرجوة منها في إتخاذ القرارات المختلفة، وتحدد تلك الفائدة لدى متخذي القرار، من خلال قدرة المخرجات على تحقيق الشرطين الآتيين أو أحدهما على الأقل:[2]

- أنَ إستخدام المخرجات، يمكن أن يساهم في تقليل حالات عدم التأكد.
- أنْ تسهم تلك المخرجات، في زيادة ورفع الأداء من خلال زيادة مؤشر المعرفة لدى متخذ القرار.

أما إذا لم يتحقق الشرطين أو أحدهما على الأقل، فعندئذ تكون مخرجات النظام مجرد نتائج مرتبة يمكن إستخدامها كمدخلات أخرى في عمل نظام المعلومات.

ثالثا: دوافع الإهتمام بنظم المعلومات.

تعمل نظم المعلومات، ضمن بيئة إجتماعية وتنظيمية، وبنية إدارية حاضنة، وإن انبثاق هذه النظم وتطورها وانتشار تطبيقاتها في جميع مجالات الحياة وبخاصة أنشطة الإدارة والأعمال، إنما جاء لأهميتها

---

[1] عامر إبراهيم قنديلجي، علاء الدين عبد القادر الجنابي، **نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات**، ط7، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص:27.

[2] إبتسام محمد ضبة، **دراسة تحليلية لتكلفة إستثمار نظم المعلومات المحاسبية وعلاقتها بأداء الوحدات الإقتصادية- دراسة عينة من شركات المساهمة**، رسالة دكتوراه محاسبة، كلية الإقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2012/2011 ، ص:3.

البالغة، وتلبية لحاجيات موضوعية ومتغيرات نوعية، وعوامل شكلت بمجملها قوى تاريخية محفزة لظهور نظم المعلومات، حيث يمكن إيجاز دوافع الإهتمام بنظم المعلومات في النقاط التالية:[1]

1. **إنبثاق مجتمع واقتصاد المعرفة:** حيث ساهما من خلال العلاقة بينهما في التأثير على الإهتمام بالمعلومات، والإنتقال إلى المعرفة، ومن تكنولوجيا الإنتاج إلى التكنولوجيا الذكية المستندة على المعرفة والمنذمجة في مبادرات الإبتكار العلمي الخلاق، حيث تستخدم المعرفة حاليا كمورد إستراتيجي، ومصدر للميزة التنافسية ولذكاء الأعمال.

2. **التغير في بنية ووظائف الإدارة والأعمال:** حملت التغيرات الحديثة في البيئة وأنماط العمل وفي أساليب الإدارة، وتغير الفكر الإداري، من مفهوم العمل على أساس الحيز المادي، إلى العمل على أساس فضاء السوق، إلى الدفع بالإهتمام أكثر بنظم المعلومات، من خلال قدرتها على الربط بين مختلف العوامل في الوقت والفضاء المناسبين.

3. **التحول إلى نموذج سحب الطلب المشتق:** ويكون ذلك من خلال إعداد خطط إنتاج رئيسة، تستند على التنبؤ بالطلب المتوقع على المنتجات والخدمات، من خلال مبدأ قم بتصنيع ما تبيعه، لا أن تبيع ما تقوم بتصنيعه، الأمر الذي فرض البحث أكثر في المعلومات، وقدرتها على التنبؤ الجيد للطلب بحسب الإحتياجات ومواصفات الزبائن.

كل هذه التغيرات والتحديات تشير إلى أن نظم المعلومات، لم تعد مجرد خيار أو بديل يمكن أن تنظر فيه الإدارة لقبوله أو رفضه، لأن رفض هذا الخيار الحتمي، سيلحق بالمنظمة أضرار لا يمكن تصورها وربما سيؤدي بها إلى الخروج من ميدان الأعمال في الأجل الطويل، وفي عالم اليوم حيث المنافسة والتغيرات المعولمة السريعة والجذرية في بيئة الأعمال، أصبحت نظم المعلومات هدف الإدارة الحديثة، و وسيلتها لتكوين القدرات والجدارة الجوهرية المطلوبة لتنفيذ الأعمال في الوقت المناسب.[2]

المطلب الثالث: الأبعاد، والمداخل الحديثة لنظم المعلومات

تساهم نظم المعلومات في تمكين المؤسسات من تحقيق ميزة تنافسية مؤكدة، طالما نجحت في إدارة موارد ونظم المعلومات بكفاءة وفعالية، صحيح أن الميزة التنافسية تعتمد على عناصر مهمة أخرى غير نظم المعلومات، إلا أن من الصحيح أيضا النظر إلى نظم المعلومات باعتبارها أداة لا غنى عنها

[1] سعد غالب ياسين ، **نظم المعلومات الأدارية**، ط 1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008 ، ص:45.
[2] سعد غالب ياسين،**المرجع نفسه**، ص:43.

لضمان الميزة التنافسية، من خلال دورها المباشر في تحسين الجودة، وتعزيز الإنتاجية ودعم أنشطة الأعمال على مستوى إدارة سلسلة التوريد، وإدارة علاقات الزبائن وإدارة المعرفة.

أولا: أبعاد نظم المعلومات

في عالم اليوم يتم العمل من أجل دمج نظم المعلومات، مع البنية الداخلية للعمليات والأنشطة الإدارية وغير الإدارية، وذلك لهدف تعزيز المنافسة المستندة على القدرات، بمعنى آخر العمل من أجل تكريس نظم المعلومات لإسناد العمليات الرئيسة في المنظمة، والتي من شأنها تحقيق رضا الزبائن من خلال تقديم منتجات وخدمات بمواصفات فريدة ومنافسة، هذا يعنى أن نظم المعلومات هي ضرورة لتنافسية الأعمال، وابتكار أساليب جديدة في أداء الأعمال تضمن تحقيق الميزة الإستراتجية للمنظمة.

هذا المفهوم لنظم المعلومات يقودنا إلى تأكيد الأبعاد الجوهرية لنظم المعلومات المتمثلة في:

1. المنظمة

يقصد بالمنظمة، ذلك النظام الإقتصادي، الإجتماعي والثقافي، الذي يتولى تنفيذ حزمة من الأنشطة الهادفة، ويتكون هذا النظام من عناصر أساسية، هي البنية التنظيمية، المورد البشري والعمليات التشغيلية ونظم فرعية وظيفية، متمثلة في الأنشطة الرئيسة مثل الإنتاج، التسويق، الموارد البشرية، البحث والتطوير المحاسبة والمالية، وغيرها، ويقع نظام المعلومات ضمن هذه البيئة و يعمل ضمن إطارها.

إن نظم المعلومات هي جزء متكامل في المنظمة، وفي بعض المنظمات لا يمكن تصور نشاط الأعمال أو أي نظام عمل من دون نظام معلومات، كما هو الحال في البنوك التجارية، ويمكن القول ببساطة أن نظام المعلومات، هو النسيج الرابط للعناصر الأساسية التي تتكون منها منظمة الأعمال، والمتمثلة في الأفراد البنية التنظيمية، أنشطة الأعمال، الإستراتجيات، السياسات، الإجراءات والثقافة التنظيمية.[1]

2. الادارة

تعتبر الادارة العنصر الأكثر أهمية في المنظمة وفي نظام المعلومات، حيث يتوقف نجاح نظام المعلومات، على نجاح الادارة في استثمار موارد النظام، واستخدامه في عملية خلق القيمة، وذلك من خلال المعلومات التي يقوم بإنتاجها، والدعم المقدم للأنشطة والعمليات الإدارية، وتتوزع الإدارة على مستويات تنظيمية أهمها:[2]

[1] Kenneth Laudon, Jane Laudon, Eric Fimbel; **Management des systèmes d'information**, 9e Édition, Pearson Education, Paris, France, 2006, p 24.
[2] Ibid, p.26

- **المستوى الإستراتيجي (الإدارة العليا):** يعمل في الإدارة العليا المديريون التنفيذيون، حيث يتولى هؤلاء إتخاذ القرارات الإستراتجية حول المنتجات والخدمات التي تقوم المنظمة بإنتاجها.

- **المستوى الوظيفي** (الإدارة الوسطى)**:** يتولى المديريون في الإدارة الوسطى مهام تنفيذ خطط وبرامج الإدارة العليا.

- **المستوى العملياتي** (الإدارة العملياتية)**:** تتلخص مهمة المديريون في المستوى العملياتي(التشغيلي) في رقابة الأنشطة اليومية للمنظمة.

3. تكنولوجيا المعلومات

تعتبر تكنولوجيا المعلومات من المصطلحات الحديثة، والتي ارتبطت أساسا بالتطور المذهل في الوسائل التكنولوجية المستخدمة في معالجة ونقل المعلومات، حيث عرفت بأنها " المجال الذي يهتم بإنتاج المعلومات ومعالجتها وتخزينها وإدارتها، سواء كانت نصا أو صوتا أو صورة أو أي طريقة تدمج بينهما ، بما في ذلك علم الحاسوب والإتصالات، وبما يرتبط بها من تشريعات وقوانين متعلقة بالنشر وحماية المعلومات وأي أعمال تدعم هذا المجال."[1] حيث تسهم التكنولوجيا بشكل عام وتكنولوجيا المعلومات بشكل خاص في تسيير وإدارة العديد من المنظمات، وتعد واحدة من الأدوات الرئيسة التي يستثمر فيها، لهدف مواجهة التغيرات المحتملة والتطورات السريعة المحيطة بها، وفيما يلي شرح لمختلف عناصر ومجالات إستخدام تكنولوجيا المعلومات:

1.3. عناصر تكنولوجيا المعلومات

تظم تكنولوجيا المعلومات حزمة متنوعة من المكونات والعناصر أهمها:[2]

- **المكونات المادية:** وهي الأجهزة المادية المستخدمة في إجراءات إدخال البيانات، ومعالجتها واستخراج المعلومات المطلوبة لصناعة القرارات وأداء الأعمال على الوجه المطلوب.

- **المكونات البرمجية:** وهي مختلف البرمجيات التي تشتمل على الإيعازات والتعليمات التفصيلية المنظمة، التي تسيطر على المكونات المادية لنظام المعلومات.

- **تكنولوجيا التخزين:** وتشتمل على الوسائط المطلوبة لتخزين الكم الهائل والمتراكم من البيانات كالأقراص الضوئية، والأشرطة الممغنطة وغيرها من وسائط التخزين الحديثة.

---

[1] عدنان يحي وآخرون، **تكنولوجيا المعلومات**، ط1، مركز المناهج للتوزيع والنشر ، رام الله، فلسطين، 2005، ص: 3.

[2] عامر إبراهيم قنديلجي، علاء الدين عبد القادر الجنابي، **مرجع سبق ذكره**، ص:32.

- **تكنولوجيا الإتصالات:** وتشتمل على مختلف الوسائط المادية والبرمجية، التي تربط بين الأقسام المختلفة للأجهزة وتنقل البيانات من موقع إلى آخر.

هذه المكونات الجوهرية، والأبعاد الأساسية لنظم المعلومات، تشكل فيما بينها وحدة تنظيمية، وتقنية متكاملة، حيث يتضمن مفهوم نظم المعلومات معاني متنوعة متداخلة ومترابطة في عناصرها ووظائفها فبدون تكنولوجيا المعلومات، لا يمكن الحديث عن نظام معلومات فعال، و ينطبق نفس الأمر على وجود المنظمة، خاصة وهي تمثل الحاضنة التنظيمية، والإجتماعية لنظم المعلومات، أما الإدارة فهي القيادة التي تتولى توظيف قدرات وطاقات نظام المعلومات، بما يحقق الأهداف الإستراتجية للمنظمة، ويتوقف الإستخدام الإستراتيجي لنظام المعلومات على كفاءة و فعالية الإدارة في تحقيق المواءمة المطلوبة بين نظام المعلومات ومجالات الأعمال، إذ بدون هذه المواءمة لا يستطيع أي نظام معلومات مهما كانت تقنياته، وخصائصه الوظيفية أن يكون فاعلا، ومؤثرا في تحقيق أهداف المنظمة.

والشكل الموالي، يمثل صورة مبسطة للأبعاد الأساسية لنظم المعلومات.

شكل رقم (1-1): الأبعاد الأساسية لنظم المعلومات.

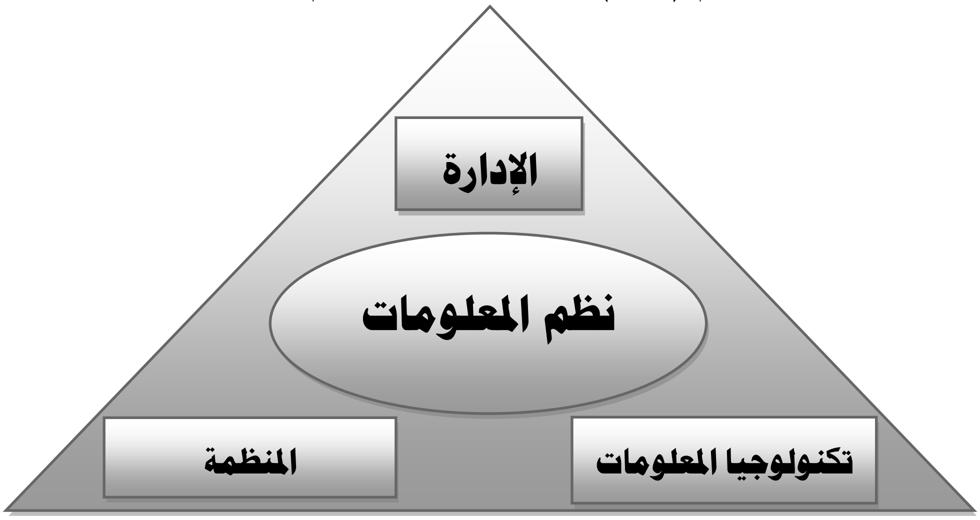

المصدر: سعد غالب ياسين، **نظم المعلومات الإدارية** ، ط1، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص:30.

يتضح من خلال الشكل أن نظم المعلومات تعتمد على بعدين قاعديين يتمثلان في المنظمة باعتبارها الحاضنة، وتكنولوجيا المعلومات باعتبارها الأداة، في حين تعتلي الإدارة قمه الهرم للدلالة على القيادة واتخاذ القرار.

2.3. مجالات إستخدام تكنولوجيا المعلومات

تسهم التكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات، تقريبا في كل المجالات التي تخص النشاط البشري، حيث لا يوجد هناك مجال أو قطاع او نشاط يكون بمعزل عن توظيف التكنولوجيا في مختلف الوظائف و النشاطات، إلا أن بعض القطاعات تعد فيها تكنولوجيا المعلومات محور نشاطها وأولوية حتمية في استعمالها، وفيما يلي أهم المجالات التي ارتبطت نشاطاتها بتكنولوجيا المعلومات ارتباطا كبيرا:[1]

- **مجال التعليم والتعلم:** تعددت الطرق التي وظفت بها تكنولوجيا المعلومات في مجال التعليم والتعلم، فاستعملت الوسائط التكنولوجيا المتعددة، كالحاسوب وشاشات العرض وغيرها، في تحليل ومحاكاة الواقع ودراسة مختلف العلوم والظواهر.

- **مجال الإتصالات:** لم يعد الإتصال مقتصرا على الوسائل التقليدية، حيث أصبح بالإمكان التراسل الفوري للمعطيات، أو التحدث مع الآخرين عبر اللقاءات المرئية (**Vidéo Conférence**)، أو الإتصال الهاتفي عبر شبكات الأنترنت.

- **مجال التجارة الإلكترونية:** استخدمت أنشطة التجارة، التكنولوجيا بغرض عمليات البيع و الشراء للسلع و الخدمات و المعلومات عبر الأنظمة الإلكترونية بين المنتج و المورد و المستهلك، حيث حققت من خلالها الشركات العديد من الفوائد كاتساع مجال التسويق، وتقليل عدد الموظفين، ...الخ

- **المجال الإداري:** لم يعد مصطلح (المكتب بلا ورق) التي تنتج فيه المعلومات، ويتم تبادلها إلكترونيا بعيد المنال، حيث أصبحت معظم المؤسسات، تستخدم الحواسيب والشبكات الداخلية والخارجية في تسيير شؤونها الإدارية.

- **مجال البنوك و المؤسسات المالية:** تعد البنوك ومؤسسات التأمين، والمؤسسات المالية المختلفة من أهم المجالات المستخدمة لتكنولوجيا المعلومات، حيث تستلزم الطبيعة الخاصة لنشاط المؤسسات المالية، ضرورة التعامل من خلال تكنولوجيا المعلومات.

ثانيا: المداخل الحديثة لنظم المعلومات.

إن دراسة نظم المعلومات، تتطلب البحث العلمي في حقل متعدد التخصصات والمعارف، وبالنتيجة لا توجد نظرية منفردة أو منظور محدد، يصلح لأن يكون منظورا وحيدا لنظم المعلومات، بل على العكس فإن حقل نظم المعلومات يمتد إلى المداخل السلوكية فضلا عن المداخل التقنية، وهذه المداخل تعكس

---

[1] عدنان يحي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 6.

طبيعة نظام المعلومات، باعتباره نظاما إجتماعيا وتقنيا متكاملا، ضمن إطار بنية واحدة، وفيما يلي عرض مختصر للمداخل الحديثة لدراسة نظم المعلومات.[1]

1. المدخل التقني

يمكن أن يسمى كذلك مدخل تكنولوجيا المعلومات، حيث يرتكز هذا المدخل على دراسة المكونات المادية، البرمجيات، عتاد و برامج الشبكات والإتصالات، البيانات والوسائط الرقمية المتعددة، بالإضافة إلى موارد نظم المعلومات ونظم تشغيلها وتقنيات إدارة موارد المعلومات المستندة على شبكة الأنترنت، حيث نجد ضمن هذا المدخل العديد من المداخل الجزئية الأخرى مثل علوم التسيير، بحوث العمليات، الإعلام الآلي وغيرها، إذ يهتم مدخل علوم التسيير بدراسة حقل نظم المعلومات من منظور إداري وتنظيمي، يقوم على أساس تحليل العلاقة بين نظم المعلومات والأعمال، وبصفة خاصة دراسة متطلبات بيئة نظم المعلومات في مجالات الأعمال الأساسية، أي بمعنى تحقيق المواءمة الإستراتجية بين إستراتجية المؤسسة من جهة وأهدافها من جهة أخرى، كما يهتم هذا المدخل بدراسة علاقات التأثير المتبادلة بين نظام المعلومات، ومنظمات الأعمال، من خلال تطبيق برامج، ومشاريع إدارة الجودة الشاملة، إعادة هندسة الأعمال، إدارة المعرفة وذكاء الأعمال.

2. المدخل السلوكي

تكمن أهمية المدخل السلوكي في دراسة نظم المعلومات، في تجاوزه للنظرة التقليدية التي تتصور نظم المعلومات، وكأنها حزمة متعاضدة من التكنولوجيا الصماء، التي تتجاوز تأثيرها حدود الحيز المادي الذي تشغله في كيان المنظمة، وبدلا من ذلك يحاول هذا المدخل دراسة القضايا السلوكية المرتبطة بنظم وتكنولوجيا المعلومات، وتأثير المضامين الإجتماعية، والنفسية للنظام من جهة، وأداء المنظمات من جهة أخرى، ويأتي المدخل الإقتصادي ضمن أهم المداخل السلوكية، حيث يهتم باقتصاديات تكنولوجيا المعلومات، ودراسة الجدوى الإقتصادية لنظم المعلومات من منظور إقتصاد المعرفة الجديد، ويتناول هذا المدخل كذلك، تحليل قيمة وتكلفة المعلومات، كلفة المعلومات الناقصة ، تحليل إستراتجيات الإستثمار لمشاريع نظم المعلومات، وتقييم الأداء الإقتصادي لهذه النظم، من خلال إستخدام أساليب التحليل الإقتصادي والمالي المعروفة في الأدبيات الإقتصادية.

[1] Kenneth Laudon, Jane Laudon, Eric Fimbel, **Op.cit.**, p28

3. المدخل الإجتماعي التقني

للحصول على أحسن مردود تنظيمي ممكن، يهتم المدخل الإجتماعي التقني، بالمزاوجة بين النظم الإجتماعية والتقنية، وذلك من خلال دراسة الأبعاد الإجتماعية لنظم المعلومات، وبخاصة أنماط تأثير الجماعات، وتأثير القيم الإجتماعية والتحولات المجتمعية المتزامنة، مع إستمرار نظم المعلومات وعلاقاتها بمسائل الصراع التنظيمي، إدارة التغيير وإعادة إنتاج قيم الحداثة، في الحاضنة الإجتماعية والتنظيمية لنظم المعلومات من جهة، وكذلك مختلف النظم التقنية المستخدمة في المؤسسة.

يتضح أن كل بعد من هذه الأبعاد يسلط الضوء على جزئية رئيسة من أبعاد نظم المعلومات، وبذلك يعد كل مدخل محدود في إستعاب حقل نظم المعلومات، لذلك وجب التركيز على جميع، أو على الأقل عدة أبعاد لتكوين رؤية شاملة لنظم المعلومات من منظور متعدد الأبعاد، وفيما يلي الشكل الموضح لمختلف المداخل المعتمدة في دراسة نظم المعلومات.

الشكل رقم (2−1): مداخل دراسة نظم المعلومات

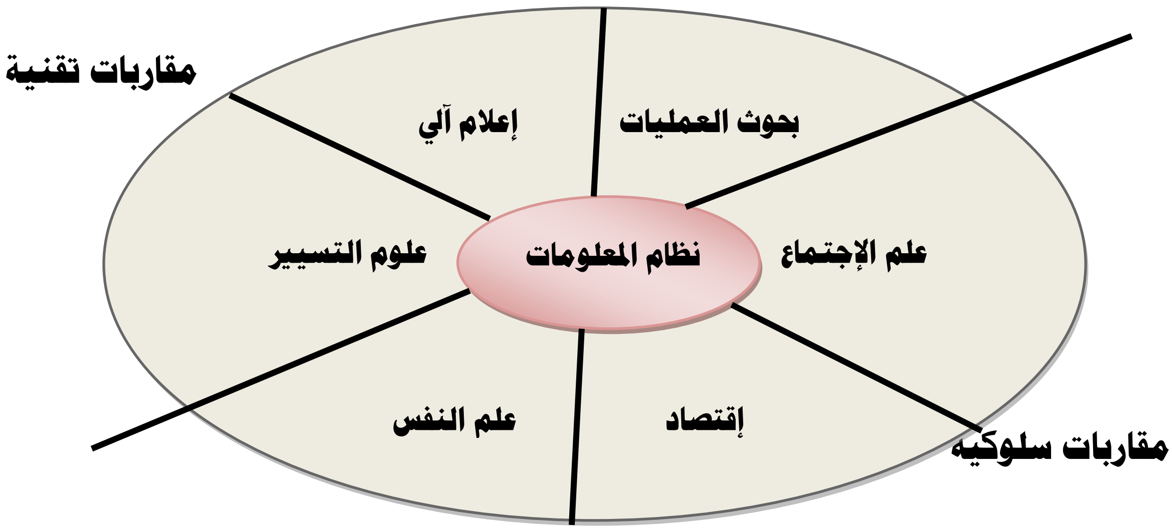

Source: Kenneth Laudon, Jane Laudon, Eric Fimbel, **Management des systèmes d'information**, 9e edition, Pearson Education, Paris, France, 2006, p26.

يتضح من خلال الشكل أن لنظام المعلومات مقاربتين أساسيتين، تهتم الأولى بالإطار النظري المفاهيمي في حين تهتم المقاربة التقنية بالجنب العملي المنهجي، ومهما كانت المقاربة المعتمدة في التحليل وجب التطرق لعديد المستلزمات والوظائف المرتبطة بنظم المعلومات.

المبحث الثاني: مستلزمات، وظائف وأنواع نظم المعلومات

يقوم كل نظام على مجموعة من الموارد والمستلزمات الأساسية المسؤولة عن تصميم، تشغيل وتحليل النظام، الأمر الذي يسهم في قيام المنظمات بوظائفها الأساسية، والتي تعتبر موحدة في شتى أنواع النظم نحاول من خلال هذا المبحث التعرض لموارد نظم المعلومات، أهم الوظائف الموكلة لها، ومختلف الأنواع المرتبطة بها.

المطلب الأول: مستلزمات نظم المعلومات

تختلف مستلزمات نظم المعلومات، عن مستلزمات باقي النظم الأخرى، حيث لا تمثل مخرجات نظم المعلومات الهدف من النظام، كما هو الحال في الأنظمة الإنتاجية مثلا، فالمعلومات المستخرجة من القوائم والتقارير المالية، تعد نفسها أحد مستلزمات إتخاذ القرار، لذلك فإن مستلزمات نظم المعلومات، وبالإضافة للمستلزمات القاعدية المتمثلة في مستلزمات المدخلات المادية ومستلزمات البيانات، ومستلزمات المعالجة (البرمجية والتنظيمية)، تشتمل نظم المعلومات المعاصرة كذلك، على مستلزمات المخرجات المتعلقة بمستلزمات الإفصاح، ومستلزمات الشبكات لهدف إيصال المعلومات لمستخدميها، والمعتمدة على تكنولوجيات الاتصال الحديثة، وسنحاول التعرض لمختلف هذه المستلزمات، ومدى مساهمتها في أهداف نظم المعلومات.

أولا: مستلزمات مرحلة المدخلات

1. المستلزمات المادية

تشتمل الموارد المادية على مختلف أنواع المكونات والوسائط المادية المستخدمة في العمليات التي تمر بها البيانات والمعلومات، فالأجهزة والمكونات المادية لا تشتمل على الحواسيب، وبقية الأجهزة فقط، بل أيضا كل الوسائط، والأغراض المنظورة التي تسجل عليها البيانات من صفحات و قطع من الورق التي تستخرج عليها المعلومات، إلى الأقراص الممغنطة أو الضوئية، فمن أمثلتها نظم الحواسيب بمختلف أنواعها ثم ملحقات الحاسوب بمختلف أشكالها.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن الحاسب الآلي، يعد من أهم المستلزمات المادية في عمل نظم المعلومات، وذلك لما يوفره من سرعة ودقة في تنفيذ العمليات، كما أنه يتميز بخاصية المنطق في معالجة العمليات،

[1] عماد الصباغ، **نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص: 24.

والكفاءة في تخزين، معالجة، إسترجاع وإعادة الإنتاج، بالإضافة لخلوه من كل الصفات البشرية المتعلقة بالنسيان والتعب وما إلى ذلك.[1]

2. مستلزمات البيانات

البيانات هي أكثر من أن تكون المواد الأولية لنظم المعلومات، إذ تم توسيع مفهومها من قبل المدراء واختصاصي أنظمة المعلومات، وتعتبر البيانات موارد ذات قيمة عالية في المؤسسات[2]، لذا فإنه ينبغي أن تستثمر وتدار بشكل فعال، لكي تؤمن فائدتها للمستخدم النهائي في المؤسسة.

ويمكن أن تأخذ البيانات أشكالا مختلفة، من ضمنها البيانات التقليدية غير المحوسبة، كالأشكال الكتابية والأرقام والرموز والصور والأشكال المعدة على المستندات الورقية وغيرها، في حين يعد مصطلح قاعدة البيانات أكثر شمولية وحداثة، والذي يدل على مجموعة الملفات المترابطة والمخزنة على وسائط حاسوبية والمشفرة والمؤمنة بتكنولوجيات الاتصالات الحديثة.

وهناك العديد من المزايا التي تخص أنظمة قواعد البيانات، بالمقارنة مع الأنظمة التقليدية غير المحوسبة ومن أهمها:

- التوفير في التكاليف من خلال إمكانية التقليل من التكرار غير المبرر للبيانات؛
- التوفير من الجهود البشرية، نتيجة توحيد المدخلات لكل نظام فرعي؛
- الاستجابة السريعة لاحتياجات المستخدمين؛
- تقديم تقارير مفصلة، مبنية على معلومات محدثة وشاملة؛
- القابلية للتناغم مع تطبيق آليات الأمن والسرية.

ثانيا: مستلزمات مرحلة المعالجة

1. المستلزمات البرمجية

يشهد ميدان البرامج في التطبيقات المحاسبية، توجه كبيرا من طرف المستخدمين والمتعاملين، وقد ترتب على ذلك زيادة في عدد موردي البرمجيات خلال السنوات الأخيرة من حيث الكم والكيف، حيث أدى تعدد أنواع البرامج واختلاف جودتها إلى صعوبة الاختيار بين هذا العدد الكبير من البدائل، لذلك فإنه عند اختيار أحد البرامج الجاهزة في التطبيقات المحاسبية يجب مراعاة مدى وفاء الموارد البرمجية باحتياجات المؤسسة ومدى الاتساق بين الأجهزة والبرامج المطروحة لاستخدام، كذلك أساليب الرقابة

[1] سلطان ابراهيم، **نظم المعلومات الإدارية (مدخل إداري)**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2005، ص: 135.

[2] عماد الصباغ، **مرجع سبق ذكره**، ص: 26.

والحماية المتوافرة للبرامج وقابلية البرامج للتطوير أو التعديل وخدمات الصيانة، وعند مراعاة هذه الأمور في البرامج المعتمدة في التطبيقات المحاسبية، فإن ذلك يجعلها تتمتع بخصائص من أهمها:[1]

- سهولة استخدام البرمجيات في التشغيل والتعامل مع الإدارة؛
- خدمة العملاء في الوقت اللازم لدورة المدخلات، عدد المدخلات اللازمة لكل عمل؛
- سهولة تعديل أو تطوير البرامج من حيث (الاتساق مع تقارير المنشأة، خدمات الأعمال، التعامل مع البرامج الأخرى).

2. المستلزمات التنظيمية

يقصد بالمستلزمات التنظيمية، مجموعة المتغيرات التي تتكون منها البيئة التنظيمية التي تؤثر في نظام المعلومات سلبا وإيجابا، ويعد الهيكل التنظيمي الإطار الذي يتم بموجبه ترتيب وتنسيق جهود الأفراد والعاملين، لتنفيذ الأنشطة اللازمة، لتحقيق الأهداف باستخدام الموارد السابقة الذكر، في حين تتمثل العناصر التنظيمية المؤثرة على نظام المعلومات في النقاط التالية:[2]

- درجة الرسمية في المؤسسة، والتي تشير إلى مدى وجود وصف وظيفي مكتوب، يحدد المهام والإجراءات والصلاحيات الممنوحة لتنفيذها.
- درجة المركزية أو اللامركزية والتي تشير إلى مدى تدخل الإدارة العليا، ودرجة تفويض السلطات والصلاحيات إلى المستويات الإدارية الأخرى في المؤسسة.
- درجة تحقيق التكامل بين الأقسام والإدارات المختلفة في المؤسسة وذلك لضمان إكتمال العمل وتجنب التعارض بين أنشطة الأقسام المختلفة.
- مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية على جميع العاملين في المستويات الإدارية المختلفة.
- درجة البيروقراطية ومدى تركز العمل في أيدي أفراد محدودين، ودرجة تعقد أداء الأعمال وتنفيذ الأنشطة.

ثالثا: مستلزمات مرحلة المخرجات

1. مستلزمات الإفصاح

---

[1] أحمد عبد الرحمن المخادمة، <u>أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية "دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية"</u>، مجلة المنارة للبحوث والدراسات ، جامعة مؤتة، المجلد 13، العدد 02، 2007، ص: 269.

[2] خالد أمين عبد الله، خالد قطناني، **البيئة المصرفية وأثرها على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية – دراسة تحليلية على المصارف التجارية في الأردن**، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد 10، العدد 01 ، 2007، ص:6.

أدرك العديد من المسئولين والمهتمين بمهنة المحاسبة، خاصة عندما تحولت وظيفة المحاسبة من مدخل الملكية إلى مدخل المستخدمين في بداية الستينيات من القرن الماضي، ومن نظام لمسك الدفاتر إلى نظام لحماية مصالح الملاك، والتركيز على دورها كنظام للمعلومات غايته الأساسية توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات، إلى أهمية وجود مستلزمات تخص مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، لتكون المرشد في تحديد الطرق المناسبة لقياس الأحداث المالية وعرضها، والإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية، حيث أدى عدم تطبيق المبادئ المحاسبية، ونقص مستلزمات الإفصاح والشفافية في مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، إلى مجموعة من الآثار السلبية، أهمها فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية، فرغم أهمية كل المستلزمات المادية والبشرية والتنظيمية والبرمجية، وغيرها، تبقى أن مخرجات نظم المعلومات المحاسبية قد لا تفي بالغرض منها، إذا كانت تتميز بالإبهام والغموض، وبالتالي لا تخدم تقييم الوحدات الإقتصادية تقييما صحيحا، يعمل على زيادة الثقة بين المتعاملين، بصورة متساوية بما يساعدهم على إتخاذ القرارات الرشيدة.

يعرف الافصاح بأنه " عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب"[1]، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الاطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة ويمكن القول بأن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية ليس عملية عشوائية بل توجد مجموعة من العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح.

تعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح عن المعلومات المالية للعام 1837م، حيث نشرت مجلة **(Railway Magazine)** مقالة عن الإفصاح، والتي أشارت إلى أثر الإبلاغ عن أرباح المؤسسات على سلوك المستثمرين، الأمر الذي دفع بالإهتمام بزيادة الإفصاحات المحاسبية، من حيث تقديمها معلومات عن الأرباح، رأس المال والإهتلاك، تقييم الموجودات، التدفقات النقدية، ودعم التشريعات التي تزيد من الإفصاح في القوائم المالية.[2]

[1] يمينة خثروسي، **تكيف الجزائر مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية**، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع رهانات و آفاق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، يومي 7و8 ديسمبر2010، ص:3.

[2] أحمد زغدار، **الإقتصاد الإسلامي والأزمة المالية العالمية واستشراف الحلول من منظور إسلامي باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات،** على الخط الإلكتروني: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/03 بتاريخ 2018/02/15 على 11.36

ويعرف الإفصاح على أنه " عرض البيانات المالية المنتجة داخل المنظمة، وإزالة الغموض الذي يكتنفها، لتصبح ذات منفعة على مستخدمي القوائم المالية من أجل توجيه استثماراتهم، واتخاذهم القرار الرشيد"[1]، كما أن الكلفة التي تتكبدها المنظمة في هذا الخصوص، ستعود عليها باستثمارات وتدفقات نقدية تولد إرباحاً، ومستويات جيدة في الأداء.

2. مستلزمات الشبكات

تشتمل مستلزمات الشبكات، على تكنولوجيات الإتصال والإتصالات بعيدة المدى، وتتمثل في الوسائط الإلكترونية الناقلة للمعلومات بين الأجهزة الإلكترونية في مختلف الأماكن، المعتمدة على مختلف أنواع الشبكات المعمول بها، مثل الأنترنت **"Internet"** والشبكات الداخلية الأنترانت "**Intranet** "، والشبكات الخارجية الإكسترانت "**Extranet** "، و التي أصبحت مهمة في إدارة الأعمال الإلكترونية الناجحة، والعمليات التجارية بكل أنواعها، عبر نظام المعلومات في المؤسسة.

هذا ويعد المورد البشري المستلزم الفاعل في كل مراحل نظام المعلومات، حيث يعتبر محور إرتكاز عمليات تصميم، وتشغيل واستخدام مخرجات نظام المعلومات.

رابعا: المستلزمات البشرية

يعد المورد البشري من أهم موارد ومستلزمات نظم المعلومات في المؤسسة، نظرا لمسؤوليته الكاملة في وضع وتصميم، والسيطرة على نظم المعلومات، فالأفراد هم متطلب ضروري للعمليات والإجراءات المعتمدة في كل موارد نظم المعلومات، كما أن المورد البشري هو المستخدم لمخرجات نظم المعلومات في إتخاذ القرارات المختلفة، ويمكن تصنيف المورد البشري ضمن إطار نظم المعلومات إلى قسمين أساسين:[2]

1. الإختصاصين الفنيين:

الإختصاصين الفنيين هم الأفراد الذين يقومون بتصميم، تطوير، تشغيل وإدارة نظم المعلومات، حيث توكل لهم مهمة الإحاطة الفنية بكل جوانب النظام، ويمكن تقسيمهم إلى:

- **محللو النظم:** يقومون بتصميم النظام، بناء على المتطلبات المعلوماتية للمستفيد النهائي.

---

[1] أحمد مخلوف، **الأزمة المالية العالمية وإستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص:8.

[2] فؤاد الشرابي، **نظم المعلومات الإدارية**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 58.

- **مطورو البرمجيات:** يقومون بإعداد برامج الحاسوب، في ضل المواصفات التي يقدمها محللو النظم.
- **مشغلو النظام:** يساعدون في مراقبة وإدارة وتشغيل نظم المعلومات المختلفة والشبكات.

2. المستخدمين النهائيين:

المستخدمين النهائيين هم الأفراد الذين يستخدمون النظام، والذين يمكن أن يكونوا محاسبين أو بائعين أو مهندسين أو كاتبين أو مديرين أو حتى زبائن، حيث لا يتطلب من مستخدم النظام أن يكون عارف بطرق وآليات تصميم وتطوير وتشغيل النظام، بقدر الحاجة إلى معرفته لكيفية إدخال البيانات، وتحليل المعلومات التي ينتجها النظام، وكشف الأخطاء الممكنة، وإدارة المعلومات لإستخدامها في عملية إتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: وظائف نظم المعلومات

إن أي نظام معلومات، سواء كان محاسبي أو غير محاسبي، رئيس أو فرعي، تقليدي أو محوسب، لابد وأن يقوم بمجموعة من الوظائف خلال مراحله الأساسية، وتعتبر هذه الوظائف وكأنها نظم فرعية متكاملة معا، بل أن كل وظيفة يمكن تقسيمها إلى عدة خطوات[1]، وفيما يلي عرض لمختلف هذه الوظائف مع الإشارة بصفة خاصة لنظام المعلومات المحاسبية.

أولا: تجميع البيانات.

تتحقق وظيفة تجميع البيانات من خلال مجموعة من الإجراءات والخطوات، مثل التعرف على البيانات الإقتصادية المرتبطة بالمعاملات وقياسها وتسجيلها على المستندات والدعائم الإلكترونية، فإذا كانت المعاملة الإقتصادية هي إنتاج سلعة ما، فيجب التعرف على هذه السلعة ووحدة قياسها وكيفية تنفيذ هذا القياس (بالعد أو الوزن أو بالكيل أو بقياس الأطوال والمسافات)، أما إذا تعلق الأمر بنظم المعلومات المحاسبية فنجد ارتباط قياس الأحداث بالقيمة النقدية، وتسجيلها وفق القواعد المحاسبية المعمول بها في نماذج المستندات التي سبق تصميمها لهذا الغرض، وإجمالا يمكن حصر وظيفة تجميع البيانات في الخطوات الأساسية التالية:[2]

- **ترميز البيانات:** ويقصد بها إعداد البيانات في شكل أكثر ملائمة لأغراض التشغيل، حيث يتم إستخدام نظام ترميز معين، يمكن بواسطته التعرف على البيانات، في هذا الإطار يعتمد نظام المعلومات المحاسبي على مخطط الحسابات في تسجيل العمليات المختلفة.

---

[1] ناصر نور الدين عبد اللطيف، **مرجع سبق ذكره**، ص:23.

[2] عبد العاطي عبد المنصف وآخرون، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، دون سنة نشر، ص: 52.

- **تصنيف البيانات:** ويقصد بها وضع البيانات في مجموعات وفقا لخصائص مشتركة بيم بيانات كل مجموعة، وهذا الأمر يعد من أهم خطوات تجميع البيانات في الجانب المحاسبي، إذ تصنف الحسابات المتعلقة بالبيانات في مجموعات وفق طبيعتها.
- **المصادقة:** ويتضمن هذا النشاط فحص البيانات بهدف التأكد من دقتها وسلامتها.
- **تحويل البيانات:** ويختص هذا النشاط، في تحويل البيانات من وسيلة تخزين إلى وسيلة أخرى، خاصة إذا تعلق الأمر بنظم المعلومات المحوسبة، مثل تحويل بيانات الفواتير المكتوبة على المستندات الورقية إلى الدعائم الإلكترونية، تمهيدا لإدخالها.

ثانيا: معالجة البيانات

يقصد بعملية تشغيل أو معالجة البيانات، الإجراءات أو الخطوات الواجب تنفيذها على المدخلات الممثلة في البيانات الخام، وتحويلها إلى منتج نهائي متمثل في المعلومات، وتتمثل الإجراءات الأساسية لمعالجة البيانات فيما يلي:[1]

- تنظيم البيانات طبقا لمعايير معينة، كتبويب البيانات حسب الأصناف المباعة أو حسب المناطق الجغرافية لكل صنف.
- دمج البيانات بعضها مع بعض، مثل قوائم الأصناف المباعة مع قوائم أسعار هذه الأصناف، من أجل حساب قيمة رقم الأعمال.
- إعداد التعليمات الخاصة بتشغيل البيانات، ويختص هذا الإجراء في تنفيذ العمليات الحسابية المختلفة، بغرض الحصول على نتائج.
- تطبيق العمليات المنطقية مثل استخراج البيانات الأكبر من، أو أقل من أو تساوي قيم معينة، أو تلك التي تحقق شروطا معينة و إجراء المقارنات المطلوبة.
- تلخيص البيانات مثل الحصول على رقم إجمالي المبيعات خلال اليوم، بوصفه ملخصا لجميع عمليات البيع خلال اليوم، أو إضافة إجمالي مبيعات اليوم على مجموع مبيعات الأيام السابقة للحصول على الرصيد التراكمي للمبيعات خلال فترة زمنية معينة، إجراء التحليلات اللازمة مثل تحليل إتجاه المبيعات ككل أو حسب الأصناف المباعة.

---

[1] مهدي مأمون الحسين، **نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص: 50.

ثالثا: مراقبة البيانات

تتضمن مراقبة البيانات وظيفتين أساسيتين الأولى حراسة البيانات وحمايتها بوصفها إحدى أصول المنشأة والثانية التأكد من أن البيانات التي يتم الإحتفاظ بها هي بيانات صحيحة وكاملة، و يتم معالجتها بطريقة صحيحة وهناك العديد من الأساليب والإجراءات، التي قد تستخدم من أجل تحقيق مستويات عالية من الأمن والحماية والرقابة على البيانات، ومن بين هذه الأساليب مطابقة البيانات التي ادخلت الحاسوب مع السجلات الأصلية التي جمعت فيها البيانات بعد التأكد من سلامتها ومراجعتها.[1]

رابعا: إنتاج المعلومات

تعد وظيفة إنتاج المعلومات أهم وظيفة أن لم تكن سبب وجود كل الوظائف الأخرى، إذ تشتمل مهمة إنتاج المعلومات على تلك الخطوات والإجراءات اللازم إتباعها لمعالجة البيانات وإنتاج معلومات ملائمة للمستخدم،[2]حيث تكون على شكل نماذج و تقارير، لهدف إتخاذ القرارات، ولأهمية هذه الوظيفة ضمن عمل نظام المعلومات سوف نتعرض لها بنوع من التفصيل في العناصر المقبلة من البحث.

خامسا: السيطرة على أداء النظام:

يتوجب على نظام المعلومات، إنتاج تغدية عكسية حول وحدات الإدخال و الإخراج، والسيطرة عليها من خلال مراجعة التغذية العكسية وتقويمها، لتحديد فيما إذا كان النظام قادر على تحقيق الهدف بحسب ما تم التقدير له.[3]

المطلب الثالث: أنواع نظم المعلومات

تتعدد نظم المعلومات في المؤسسة حسب العديد من المعايير، حيث من الممكن تقسيم نظم المعلومات على أساس خصائصها، (دقة مخرجاته، علاقته مع البيئة، طريقة تشغيله،...)، أو حسب معيار علاقته بالمستويات التنظيمية الأساسية (الهرم الإداري)، أو على أساس المجالات الوظيفية للأعمال، أو من خلال التخصصات الموضوعية، أو على أساس الدعم الذي يقدمه، كما أن من الممكن تداخل بعض هذه المعايير فيما بينها، لذلك سنحاول عرض أهم أنواع نظم المعلومات حسب المعايير الأساسية المتماشية مع طبيعة البحث.

---

[1] عبد العاطي عبد المنصف وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص:57.

[2] مهدي مأمون الحسين، **مرجع سبق ذكره**، ص: 51.

[3] عدنان عواد الشوابكة، **دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية**، ط1، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص:107.

أولا: حسب معيار خصائص النظام

هناك عدة أشكال يمكن أن يأخدها نظام المعلومات، بالنظر للخصائص التي يمكن أن يتميز بها:[1]

1. معيار دقة المخرجات: يمكن أن يأخد النظام أحد الشكلين الآتيين:

1.1. نظام معلومات دقيق (مؤكد)

نقصد بذلك أن كل محددات النظام تتميز بالأكادة والدقة، بعيدة عن العشوائية والإحتمالية، ولهذا تعتبر الأنظمة المؤكدة والدقيقة أنظمة فعلية مرتبطة بالأحداث والأنشطة الفعلية في المؤسسة.

1.2. نظام معلومات غير دقيق (إحتمالي)

وهو ذلك النظام التي تكون أحد مدخلاته على الأقل إحتمالية، وبذلك فإن مخرجاته لابد وأن تكون إحتمالية أيضا، ويكون إحتمال عدم الدقة في التنبؤ بالمخرجات أمرا قائما، ومن أمثلته أنظمة الموازنات التخطيطية.

2. معيار تكامل النظم الفرعية: يمكن أن يأخد النظام أحد الشكلين الآتيين:

2.1. نظام معلومات متكامل

نقصد به النظام الذي تكمل أنظمته الفرعية بعضها البعض، من خلال عملها بصورة متناسقة ومتبادلة، بحيث يستبعد تكرار توليد المعلومات من أكثر من نظام فرعي، ما يسمح بتخفيض تكاليف إنتاج المعلومات، وتقليل الوقت والجهد الملازمين لها.

2.2. نظام معلومات غير متكامل

وهو النظام الذي تعمل نظمه الفرعية بصورة مستقلة عن بعضها البعض، دون تنسيق بينها، مما يؤدي بارتفاع تكليف إنتاج المعلومات، وكذلك الوقت و الجهد المرتبط بها.

3. معيار طريقة التشغيل: يمكن أن يأخد النظام أحد الشكلين الآتيين:

3.1. نظام معلومات يدوي (تقليدي)

يقصد به إعتماد الوسائل اليدوية **(التقليدية)** في تشغيل النظام، وعادة ما يتم الإعتماد على طريقة التشغيل اليدوية في حالة الوحدات الإقتصادية صغيرة الحجم، بسبب صغر حجم البيانات التي يمكن تشغيلها.

---

[1] زياد هاشم يحي السقا وقاسم محسن إبراهيم الحبيطي، **نظم المعلومات المحاسبية**، ط1، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، الموصل، العراق،2003، ص ص: 37-38.

3.2. نظام معلومات إلكتروني (محوسب)

وهو النظام المعتمد على الدعائم والوسائل الإلكترونية في تشغيله، وعادة ما يفرض الإعتماد على طريقة التشغيل الإلكترونية، في حالة الوحدات الإقتصادية كبيرة الحجم، بسبب كبر حجم البيانات الممكن تشغيلها.

4. معيار رسمية تواجد النظام: يمكن أن يأخذ النظام أحد الشكلين الآتين:

4.1. نظام معلومات رسمي

وهو نظام موجود أصلا في تنظيم المؤسسة بصورة دائمة، ويتميز بأن له أهداف وبرامج محددة، تعمل وفق إجراءات منهجية في تشغيل البيانات وتجهيزها، وغالبا ما يستخدم نظام المعلومات الإلكتروني في تجهيز البيانات واستخراج المعلومات.

4.2. نظام المعلومات غير الرسمي

وهو نظام وليد الحاجة، ويزول بزوالها، حيث لا يكون له خطة أو برنامج منتظم لتشغيل البيانات وتجهيزها، كما أنه يمكن أن يتحول إلى نظام معلومات رسمي فيما إذا بقيت الحاجة إليه مستمرة.

ثانيا: حسب معيار علاقتها بالهرم الإداري

تصنف نظم المعلومات حسب المستويات التنظيمية المتسلسلة (الهرمية)، بدءا من المستوى الأدنى وصعودا للمستويات الأعلى كالآتي:

1. مستوى العمليات (التشغيل):

تعمل نظم معلومات المستوى التشغيلي على مراقبة الأنشطة المختلفة والمتبادلة داخل المنظمة، وتشتمل على مجموعة من النظم نوردها فيما يلي:

1.1. نظم معالجة المعاملات Transaction Processing Systems (TPS).

تعتبر نظم معالجة المعاملات، أولى نظم المعلومات المحوسبة، إذ استخدمت على نطاق واسع من طرف الأفراد والمؤسسات، وهي تقوم بجمع وتخزين البيانات الروتينية للمعاملات والأحداث التجارية، حيث تخدم مثل هذه النظم المستوى التشغيلي للمؤسسة، من خلال مجموعة من الإجراءات والقواعد الصارمة المحددة لأدائها، ولعل بطاقة الإئتمان المصرفي، وبطاقات الدفع الإلكتروني، خير مثال عن كفاءة نظم معالجة المعاملات في البيئة الإقتصادية والمالية الحالية، من خلال معالجة العمليات في الوقت الحقيقي.[1]

[1] Steven Alter, **Information Systems – Foundation of E-Business**-, Fourth edition, Prentice HALL,New Jersey, États-Unis, 2002, p199.

1.2. نظم المحاسبة الإلكترونية (EAS) Electronic Accounting Systems.

وهي عبارة عن نظم تهدف إلى زيادة سرعة التشغيل والمعالجة، عن طريق إستخدام الحواسيب، مما يسمح بإدخال البيانات ومعالجتها واسترجاعها داخل المنظمة.[1]

2. المستوى الإداري:

يشتمل هذا المستوى على النظم التي تساعد في دعم ومراقبة ومراجعة واتخاذ القرار، وغالبا ما تدعم القرارات المهيكلة التي تتطلب معلومات معينة، وإجمالا تنحصر هذه النظم في نوعين:

2.1. نظم المعلومات الإدارية (MIS) Management Iinformation Systems

تعرف نظم المعلومات الإدارية بأنها عبارة عن دراسة نظم المعلومات في مجال الأعمال والإدارة، ويعتبر مصطلح نظم المعلومات الإدارية تصنيف محدد لنظم المعلومات، والتي تخدم وظائف المستوى الإداري لدى المؤسسة، وهي نظم معلومات تقوم بدعم القرارات الإدارية التي تخدم تخطيط الوظائف والمراقبة واتخاذ القرارات، من خلال إعداد وتقديم التقارير المطلوبة، حيث تزود المدراء بالتقارير.[2]

2.2. نظم دعم القرار (DSS) Decision Support Systems

تعرف نظم دعم القرار على انها المزج بين ذكاء الإنسان وتكنولوجيا المعلومات، وتفاعلها فيما بينها بطريقة تتميز بالفاعلية من أجل حل أعقد المشكلات ذات الأساس غير المهيكل، كما أن تطور مفهوم نظم دعم القرار، جاء ليعبر عن الدور الجديد لنظم المعلومات الإدارية، التي لم تكن قادرة على توفير المعلومات إلا للقرارات التي تتخذ على أساس الهيكلة التامة للمشاكل المعروضة، بينما جاءت نظم دعم القرار لتغطية النقص الذي يواجه المسير في إتخاذ قراراته المهيكلة وغير المهيكلة.[3]

3. المستوى الإستراتيجي:

ويظم هذا المستوى الإدارات العليا وإدارات العمل الإستراتيجي، حيث يشتمل على نوعين من نظم المعلومات:

---

[1] عدنان عواد الشوابكة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 113.

[2] حرية شعبان محمد الشريف، **مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (حالة المصارف العاملة في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير، محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية ، غزة، فلسطين، 2007/2006، ص: 44

[3] بوداح عبد الجليل، **إستخدام الأنظمة الخبيرة في مجال إتخاذ قرار منح القروض البنكية – دراسة تحليلية تطبيقية**– رسالة دكتوراه دولة علوم إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2006، ص: 121.

3.1. نظم الدعم التنفيذي للمديرين Ecutive Directors Support Systems(EDSS)

هي عبارة عن نظم معلومات على المستوى الإستراتيجي في المنظمة، مصممة للمساعدة في إتخاذ القرارات غير المهيكلة، من خلال تصاميم واتصالات متقدمة، وتهدف هذه النظم إلى تعزيز قدرة متخذي القرارات على اتخاذ القرارات العليا مثل التخطيط الإستراتيجي والقيادة والرقابة وإدارة شؤون المنظمة، كما تسمح هذه النظم بتقديم سريع للمعلومات بدقة وبطريقة سريعة، مما يسمح للإدارة العليا بمراقبة الأنشطة المختلفة والعمل على إتمام الأهداف الإستراتجية، وتحسين الجودة والخدمة وتسهيل إعادة هيكلة المنظمة.[1]

3.2. النظم الخبيرة Expert Systems (ES)

النظم الخبيرة عبارة عن نظم إرشاد محوسبة، من خلال تقليد عمليات التفكير الإستنتاجي التي يقوم بها الخبراء لحل المشكلات المعقدة، حيث تعمل على دعم المهنيين العاملين في التصميم، أو تقييم الحالات المعقدة التي تتطلب معرفة الخبراء، وقد تم تطوير الأنظمة الخبيرة الأولى في عام 1970 كجزء من البحث عن تطوير طرق ترجمة اللغات في الحواسيب، والرد على الاستفسارات من الأفراد والمؤسسات.

وقد استخدمت النظم الخبيرة لاتخاذ قرارات الائتمان، وتشخيص الأمراض، وتحليل المواد الكيميائية، وتحليل اهتزازات الآلات، ودعم العديد من العمليات الأخرى لحل المشاكل.[2]

من خلال ما تمت الإشارة إليه، ضمن أنواع نظم المعلومات وعلاقتها بالهرم التنظيمي، يتضح وجود العديد من أوجه الإختلاف والتشابه، حيث يمكن تلخيص أهمها في الجدول التالي:

جدول رقم (1-1) : أوجه التشابه والإختلاف بين نظم المعلومات حسب علاقتها بالهرم الإداري

المستوى الإداري	المستوى التشغيلي		المستوى الإداري		المستوى الإستراتيجي	
النظام / الخصائص	TPS	EAS	MIS	DSS	EDSS	ES
طبيعة المشكل	روتيني مهيكل	روتيني مهيكل	أغلبها مهيكل	أغلبها غير مهيكل	غير مهيكل	غير مهيكل
المستخدم	الإدارة الدنيا		الإدارة الوسطى		الإدارة العليا	
مصدر البيانات	أكثرها خارجي		أكثرها داخلي		داخلي وخارجي	
طريقة التعامل مع النظام	غير مرن		مرن نسبيا		مرن تماما	

المصدر: من إعداد الباحث.

[1] عدنان عواد الشوابكة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 135.

[2] Steven Alter, **Op cit**, p208.

يتضح من خلال الجدول مدى الإرتباط البالغ لنظم المعلومات بالهرم الإداري في المؤسسة، إذ يتعين التدقيق في إعتماد نظام معلومات دون آخر وفق ما تستدعيه الأهداف المرجوة من ذلك.

ثالثا: حسب معيار المجالات الوظيفية في المؤسسة.

يمكن تصنيف نظم المعلومات بحسب دعمها للوظائف الرئيسة في المؤسسة، حيث هناك تخصيص لنظم المعلومات وفق كل مستوى وظيفي كما يلي:[1]

1. نظم معلومات التسويق والمبيعات (SMS) Sales and Marketing Systems.

و يشتمل على إدارة علاقات الزبائن والتسويق المتفاعل والبيع المحوسب، حيث تعمل نظم معلومات المبيعات والتسويق في إطار النشاطات التالية:

- تساعد الشركة في تحديد الزبائن، وتوجهاتهم نحو المنتجات والخدمات.
- تساعد على تطوير، تحسين، بيع وتزويد الشركة بدعم مستمر لمنتجاتها وخدماتها.
- إجراءات الطلبات وتحليل الأسواق والأسعار وتوقعات توجهات المبيعات.

2. نظم معلومات التصنيع و الإنتاج (MPS) Manufacturing and Production Systems

ويطلق عليها كذلك في بعض المراجع نظم عمليات الإنتاج، و هي نظم تزود المؤسسة بالآتي:

- معلومات تخص التخطيط وتطوير الإنتاج وجدولة الإنتاج والخدمات.
- معلومات تتعلق بالسيطرة على إنسيابية المنتجات والخدمات.
- معلومات تساعد في السيطرة على المكائن وتخطيط الإنتاج وتأمين تسهيلات موقعية أخرى.

3. نظم معلومات الموارد البشرية (HRS) Human Resources Systems

وهي النظم المرتبطة بالمعلومات الخاصة بالمورد البشري، حيث تزود المؤسسة بالمعلومات التالية:

- سجلات العاملين (السجل الشخصي، سجل الغياب، سجل الأمن والسلامة المهنية،...).
- سجل دعم التخطيط لتعويض العاملين، من خلال ما تفرضه المتطلبات القانونية.
- التطوير، متابعة مهارات العاملين والتدريب المهني.
- تخطيط الموارد البشرية.

4. نظم معلومات التمويل والمحاسبة (FAS) Finance and Accounting Systems

يهتم هذا النوع من النظم بالإطار المالي والمحاسبي في المؤسسة و نذكر منها:

---

[1] زياد عبد الكريم القاضي، محمد خليل أبو زطلة، **تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص: 54.

- متابعة التوازن المالي في المؤسسة.
- متابعة أعمال الحسابات القابلة للإستلام و تحليل السندات والأوراق التجارية والموازنة و تخطيط الأرباح.
- متابعة الإجراءات المحاسبية القانونية، في تسجيل الأعمال والأحداث في المؤسسة.

كما تجدر الإشارة إلى أن عدد من الكتاب يقسم هذه النظم بدورها إلى نظم معلومات محاسبية وأخرى للتمويل، وهذا حسب معيار التخصص الموضوعي (المعرفي).

1.4. نظم معلومات التمويل

تهتم نظم معلومات التمويل في المؤسسة أساسا بتعظيم ثروة المساهمين، حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال الإهتمام بالنقاط التالية:

- متابعة ممتلكات المؤسسة المالية.
- تحقيق إنسيابية التمويل، وهي الإهتمام بقرارات الحصول على الأموال، والعمل على توظيفها بأحسن شكل.
- طرق توزيع الأرباح المتحصلة من أعمال الشركة على المساهمين.

2.4. نظم المعلومات المحاسبية

ترتبط كل أنواع نظم المعلومات في المؤسسة ببعضها البعض من خلال علاقات متداخلة، وأخرى متكاملة، ولعل نظام المعلومات المحاسبية يعد مصدر البيانات الرئيس لكل أنواع نظم المعلومات في المؤسسة، باعتبار أن كل العمليات والأنشطة يجب أن تقيد في السجلات المحاسبية القانونية، لهدف الوقوف على الأثر المحاسبي و المالي لنشاط المؤسسة، نحاول من خلال المبحث الموالي التعرض لنظام المعلومات المحاسبية وكل ما يرتبط به من عناصر لإبراز موقعه ضمن عمل المنظمة بصفة عامة، والبنوك التجارية على وجه الخصوص.

المبحث الثالث: نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية

يعد القطاع المصرفي قطاعا مهما ومؤثرا في النشاط الاقتصادي، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، إذ توصف البنوك التجارية في أبسط صورها بأنها المكان الذي تلتقي فيه الأموال والطلب عليها، ومن منطلق الخصوصية التي تتميز بها البنوك التجارية مقارنة مع غيرها من الوحدات الاقتصادية، فقد تطلبت أنظمة معلومات محاسبية خاصة، تتلائم مع طبيعة نشاطها، وحظيت بالإهتمام الخاص من طرف العديد من الهيئات المحاسبية الدولية، من خلال إصدار العديد من المعايير المتماشية

مع طبيعة النشاط المصرفي، وسوف يتم خلال هذا المبحث، التطرق لأهم العناصر المرتبطة بنظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية.

المطلب الأول: ماهية وأهمية نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية

أولا: تطور مفهوم نظام المعلومات المحاسبية

تزايدت قدرة نظم المعلومات على الوفاء بالإحتياجات المطلوبة من المعلومات، خاصة من خلال ما تقدمه تكنولوجيا المعلومات والحوسبة من دعم تقني لمختلف العمليات في المؤسسة، الأمر الذي إنعكس مباشرة على وسائل التشغيل، القياس والتحليل، كما إستجابت الوظيفة المحاسبية، للتطورات السريعة والمهمة التي خصت البيئة المحيطة بها، على إعتبار أن المحاسبة، تعد من بين أهم مصادر الحصول على المعلومات، بل تعتبر في الكثير من الأحيان أقدم نظم المعلومات وأكثرها تطورا، ولقد ذكرت جمعية المحاسبة الأمريكية **(A.A.A)*** العام 1975 في تقريرها عن النظرية المحاسبية، أن المحاسبة أساسا هي نظام للمعلومات، حيث انتقل بالمحاسبة من مجرد عمليات التسجيل والتركيز على الإجراءات المحاسبية، إلى الأهداف المرجوة من المحاسبة، ومن توفير معلومات كمية عن الأحداث الإقتصادية، إلى ما يترتب عليها من آثار سلوكية، فالمحاسبة أداة للمعلومات وأدة للإتصال بين مختلف الأطراف.[1]

ولقد مر نظام المعلومات المحاسبية في تطوره بثلاث مراحل متعاقبة نوجزها فيما يلي:[2]

- **المرحلة الأولى:** سادت المرحلة الأولى حينما كان إهتمام المحاسب ينصب على تصميم نظام محاسبي يفي باحتياجات كافة مستخدمي المعلومات، بحيث توجه المعلومات إليهم جميعا، بأكثر درجة من العمومية، وأقل درجة من الغموض، وبأكبر مقياس من الدقة، وهو ما أطلق عليه مدخل "**الإتصال التاريخي**".

- **المرحلة الثانية:** تميزت هذه المرحلة ببدأ إهتمام المحاسبين بعمليات إتخاذ القرارات، حيث ظهرت أنظمة المعلومات التي توفر لكل قرار التكلفة الملائمة له، على إعتبار وجود العديد من التكاليف والعديد من القرارات للعديد من الإشكاليات، وهو ما اصطلح عليه مدخل " **نموذج قرار مستخدم المعلومات**".

- **المرحلة الثالثة:** إنصب إهتمام المحاسبين بعد ذلك على التكلفة ومنفعة نظم المعلومات، كمعيار لتقييم كفاءة نظم المعلومات المحاسبية، حيث يعد الأثر والدور الكمي، والنوعي الذي يمكن أن يلعبه نظام

---

* (**A.A.A**) Accounting American Association

[1] حيدر محمدعلي بني عطا، **نظرية المحاسبة والمراجعة**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 20.

[2] صلاح الدين عبد المنعم مبارك، **إقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**، ط1، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص:17.

المعلومات المحاسبية في الوحدات الإقتصادية من خلال معيار **(تكلفة/ منفعة)**، من أهم النقاط الأساسية المرتبطة بتشغيل واعتماد نظام معلومات محاسبية معين.

بالإضافة إلى كل النقاط السابقة المرتبطة بتطور مفهوم نظام المعلومات المحاسبية، فقد اشتملت غالبية هذه النظم على شقين، الأول يختص بالمحاسبة المالية، والثاني يتمثل في ثلاثة فروع، محاسبة التكاليف، الموازنات ودراسة النظم،[1]حيث أصبح من الضروري أن يقدم نظام المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى التقارير المالية، مجموعة من التقارير التشغيلية والإدارية (الرقابية والتخطيطية)، وذلك لأغراض خدمة المستفيدين داخل المؤسسة، هذه التقارير تتضمن بالإضافة إلى المعلومات المالية(المقاييس النقدية)، معطيات تشغيلية كمية تخص الزمن، الكمية، والسرعة وغيرها، لذلك وجب عند تصميم نظم المعلومات المحاسبية أن تتلاءم مع مختلف الوظائف الجديدة.[2]

ثانيا: ماهية نظام المعلومات المحاسبية

ينظر إلى نظام المعلومات المحاسبية تماما مثل إي نظام آخر، على أنه يلعب دورا كبيرا في إدارة العمليات اليومية في المؤسسات، وتعتبر نظم المعلومات المحاسبية من نظم المعلومات الداعمة لتنفيذ الوظائف الإدارية.

1. تعريف نظام المعلومات المحاسبية

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية أقدم أشكال النظم التي عرفتها الوحدات الاقتصادية، ويمثل الركيزة الأساسية بالنسبة لنظم المعلومات الأخرى، حيث عرف على أنه "مجموعة من البيانات، وإجراءات المعالجة التي تخلق المعلومات اللازمة لمستخدميها".[3]

كما عرف كذلك على أنه " مجموعة من الموارد، البشرية والمعدات، المصممة لتحويل البيانات المالية وغيرها، إلى معلومات، يتم الإبلاغ عنها لمجموعة واسعة من صناع القرار".[4]

في حين عرف بأنه " نظام رسمي لتحديد وقياس وتجميع وتحليل وإعداد وتفسير وإيصال المعلومات

---

[1] ستيفن .أ. موسكوف، مارك .ج. سيمكن، ترجمة كمال الدين سعيد، **نظم المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات– مفاهيم وتطبيقات**–، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2005، ص:20.

[2] عبد لرزاق محمد القاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص: 38.

[3] Nancy A. Bagranoff, Mark G. Simkin, Carolyn Strand Norman, **Core Concepts of Accounting Information Systems**, Tenth Edition, John Wiley & Sons Ltd, USA, 2008, p 5.

[4] George H. Bodnar & William S. Hopwood, **Accounting Information Systems**, Ninth Edtion, Prentice Hall International Inc, New Jersey, USA, 2004. p1.

المحاسبية حول كيان معين إلى مجموعة معينة"[1].

حيث يمكن ملاحظة تركيز التعاريف السابقة على ثلاثة عناصر أساسية ترتبط بنظام المعلومات المحاسبية هي البيانات، المعلومات والقرار والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(3-1): نظام المعلومات المحاسبية (البيانات، المعلومات، القرار)

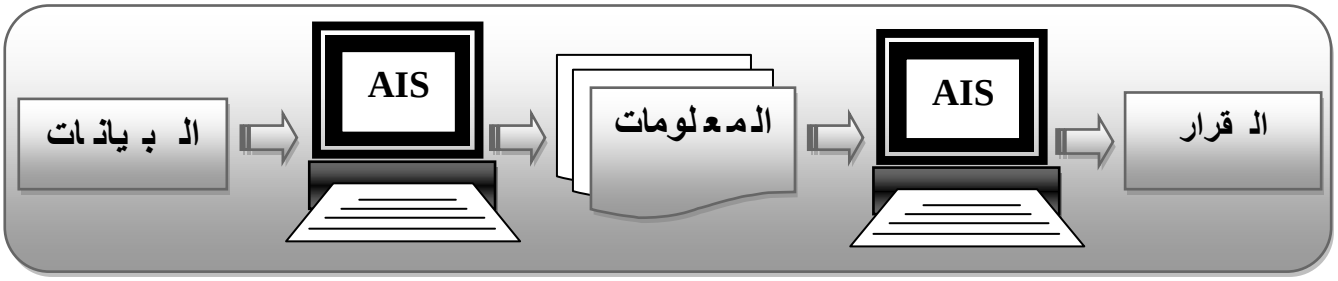

المصدر: نضال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذيبة، **نظم المعلومات المحاسبية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص:23.

يتضح من خلال الشكل مدى الأهمية البالغة لنظام المعلومات المحاسبية في دعم إتخاذ القرار من خلال المعلومات المستخرجة بعد مختلف عمليات المعالجة التي تنصب على البيانات.

على صعيد البنوك التجارية يمثل نظام المعلومات المحاسبية مجموع المعدات والسجلات والإجراءات التي تتعامل بشكل روتيني مع الأحداث،[2] وهو بذلك أساس عملية إتخاذ القرار، بما يوفره من قاعدة أساسية من بيانات ومعلومات، وما يخلص إليه من نتائج لأغراض الرقابة والمتابعة وتقييم الأداء، كما تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف منفصل خاص بالبنوك التجارية لنظام المعلومات المحاسبية، إلا أن خصوصية النشاط المصرفي جعلت من نظام المعلومات المحاسبية يتميز بالعديد من الخصائص.

2. خصائص نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية

إن نظام المعلومات المحاسبية يشكل أحد أهم الركائز الأساسية في التنظيم الهيكلي للبنك التجاري، إن لم يكن أهم هذه الركائز على الإطلاق، وذلك لعديد الخصائص التي ندرجها فيما يلي:[3]

---

[1] Amos Iorcher Ganyam, John Ayoor Ivungu, **Effect of Accounting Information System on Financial Performance of Firms: A Review of Literature,** Journal of Business and Management, Volume 21, Issue 5. May. 2019, p 40.

[2] Ogah, Idagu Joseph, **An Evaluation of the Relevance of Accounting Systems as a Management Decision Tool in Union Bank of Nigeria Plc, Uyo Branch of Akwa Ibom,** Greener Journal of Business and Management Business Studies, Vol. 3 (1), January 2013, p 38.

[3] Antoine Sardi, **Pratique de la comptabilité bancaire : IFRS et normes françaises**, 6e édition, Edition AFGES, paris, 2012, pp : 47-48.

2.1. خصائص مرتبطة بالبيئة

تعتبر بيئة البنوك التجارية من أهم عوامل التأثير على نظام المعلومات المحاسبية، حيث يمكن ذكر أهم الخصائص المرتبطة بها فيما يلي:

- إستجابة نظام المعلومات المحاسبي، لتقدير المخاطر المرتفعة، المرتبطة بالسيولة والملاءة.
- استجابة نظام المعلومات المحاسبي لمتطلبات درجة الرقابة العالية، من طرف الهيئات الرقابية.
- استجابة نظام المعلومات المحاسبي للمتطلبات الإحصائية (عرض النقود، ميزان المدفوعات،...).
- استجابة نظام المعلومات المحاسبي للمتطلبات الضريبية، المرتبطة بالنتائج والمداخيل.

2.2. خصائص مرتبطة بمعايير المحاسبة الدولية

منذ سنة 2009، تم إلزام البنوك التجارية والمؤسسات المالية المماثلة في الجزائر، بالعديد من القواعد والإجراءات المحاسبية، المرتبطة أساسا بمعايير المحاسبة الدولية، ويمكن ذكر أهم الخصائص المرتبطة بها كما يلي:

- تقيد نظام المعلومات المحاسبية، بمخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، ضمن ما جاء في النظام رقم (09-04)، المؤرخ في 23 جويلية2009.
- التقيد بشروط إعداد ونشر الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المماثلة، ضمن ما جاء به النظام (09-05)، المؤرخ في 18 أكتوبر 2009.

2.3. خصائص مرتبطة بطبيعة العمليات

إن حجم العمليات والأنشطة اليومية في البنوك التجارية المعتبرة والمتشابهة والمترجمة غالبا، بالتزام أو تدفق مالي، تفرض خاصيتين أساسيتين في نظام المعلومات المحاسبية وهي:

- اللامركزية في وظيفة المحاسبة، أي القيام بالمعالجة المحاسبية في موقع العملية نفسها، وليس في عن طريق إدارة متخصصة كما في المؤسسات الإقتصادية الأخرى.
- الإستخدام الواسع النطاق للمعلوماتية، أي ضرورة حوسبة نظام المعلومات المحاسبية، ليتماشى مع حجم العمليات، سرعة معالجتها، ودقة نتائجها.

ومن الجدير بالذكر، أن نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية، يقوم على قيد العمليات أولا بأول في السجلات المختلفة، واستخراج ميزان مراجعة يومي للتأكد من الصحة الحسابية المبدئية للعمليات اليومية.

2.4. خصائص مرتبطة بالهدف

نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية ليس هدفا في حد ذاته، وإنما أداة للوصول للعديد من الأهداف المرتبطة أساسا بمجالات التخطيط، الرقابة وتقييم الأداء.

من خلال ما سبق يتضح أن خصوصية نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية راجع بالأساس لخصوصية نشاط هذه الأخيرة، المرتكز أساسا على الزمن و النقود وحساسية التعامل بهما حيث:

- ترتبط النقود بالقيمة إذ تعتبر النقود في البنوك التجارية السلعة و قيمتها في آن واحد، لدى استوجب توفر نظام معلومات محاسبي على كفاءة عالية في الحفاظ عليها، خاصة وأن معظم أصول البنوك تعتبر ودائع محصلة من مختلف المتعاملين الخارجيين، ما يفرض الرقابة المستمرة عليها.
- إرتباط النقود كسلعة بالزمن حيث لا يمكن الإشارة إلى أي قيمة معينة دون ارتباطها بتاريخ القيمة الذي يحدد قيمتها الحالية المستحقة أو الواجبة الدفع، لدى يتعين على نظام المعلومات المحاسبي في البنوك التجارية أن يتميز بالدقة، السرعة والتحيين.

ثالثا: أهمية نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية

نظام المعلومات المحاسبية في أي وحدة إقتصادية، هو النظام الذي تبدأ منه وتنتهي إليه جميع الأحداث الإقتصادية، التي تكون هذه الوحدة طرفا فيها، كيف، وأين، ومتى، ولماذا وقعت هذه الأحداث والنتيجة التي انتهت إليها، وما تخلفه من تأثير على هذه الوحدة، وفي حالة البنوك التجارية فإن نظام المعلومات المحاسبية بها، يشكل أحد أهم الركائز الأساسية في التنظيم الهيكلي للبنك، إن لم يكن أهم هذه الركائز على الإطلاق، وذلك مرجعه خصوصية الأنشطة المصرفية وحساسيتها وتفردها بمجموعة من الخصائص السالف ذكرها، حيث يتضح من خلالها أن النشاط المصرفي تكتنفه مخاطر جمة، وترتفع فيه درجة المخاطرة، ويزيد فيه معامل عدم التأكد، الأمر الذي يضفي أهمية كبيرة على نظام المعلومات المحاسبية في هذا النشاط، باعتباره مناط الثقة واليقين، حيث يمثل هذا النظام جزء لا يتجزأ من تكوين وبنية البنك ذاته، يتم تنفيذه و صياغته أصلا لخدمة الأهداف التي يسعى إليها البنك التجاري، وعليه فأن أهمية نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية تتحدد من خلال العديد من النقاط، المرتبطة تقريبا بكل مجالات النشاط المصرفي من تخطيط و رقابة و تقييم أداء و غيرها و يبرز ذلك من خلال:[1]

[1] محمد العمروسي محمد، **نظام المعلومات المحاسبي في البنوك التجارية**، ط2، دار النهضة للنشر، القاهرة، مصر، 1993، ص: 44.

- تعيينه مراكز المسؤولية وحدود السلطة في الهيكل الوظيفي للبنك التجاري، وذلك من خلال تجزئة النظام إلى نظم فرعية مساعدة، تغطي في مجموعها نشاط البنك بشكل متكامل.

- تعيينه خطط الإتصال واتجاه العلاقات والمصالح داخل البنك التجاري، وقياس التأثير المتبادل لهذه المتغيرات من الأطراف الخارجية المهتمة بنشاط الوحدة، والأطراف الداخلية كذلك.

- تعيينه نقاط إتخاذ القرارات المؤثرة، الأمر الذي من شأنه مساعدة إدارة البنك على سرعة التحرك والتعامل في التوقيت المناسب.

- تعيينه سبل، وتوقيت عملية التقييم الدوري لنشاط البنك، لتوفير جهد الإدارة و توجيهها مباشرة لإجراء عملية تقويم أداء النظام بالكيفية المناسبة، وفي نفس الوقت المناسب الذي يسمى بإجراء عمليات التصحيح والمراجعة لإعادة وضع النظام في مساراته الصحيحة.

- تعيينه الإجراءات والخطوات التي تشكل الإطار العام، والتي يعمل في ظلها النظام وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقنين الإجراءات المستخدمة لتسيير العمل داخل مناطق وأقسام البنك المختلفة.

يتضح من خلال ما سبق أن نظام المعلومات المحاسبية، يختلف عن المحاسبة كتقنية، حيث أنه ليس مادة رقمية، بل نطاقها أوسع ويمكن أن تجد للسؤال الواحد أكثر من إجابة، ويمكن الإختيار بين طرق عدة متنوعة ومختلفة وكل طريقة من هذه الطرق صحيحة، لكن لكل منها إيجابياتها وسلبياتها، حيث يجب على المختصين في هذا المجال إيجاد طريقة واحدة تجمع مابين هذه الطرق لإيجاد حلول للمشاكل أو لتحقيق الأهداف المرجوة.[1]

رابعا: نظم المعلومات المحاسبية، وتكنولوجيا المعلومات.

تقترن نظم المعلومات غالبا بالعديد من المفاهيم الأخرى، حيث يستخدم مصطلح ومفهوم تكنولوجيا المعلومات، عادة كمرادف لمفهوم نظم المعلومات، كما نجد من يتحدث عن تكنولوجيا المعلومات، ولكنه يعني من خلالها نظم المعلومات المحوسبة، وهكذا يتضح مدى اللبس الكبير بين مختلف هذه المفاهيم الأساسية، بالمقابل يعد النشاط المصرفي البيئة الأساسية الحاضنة لكل هذه المفاهيم، لدى وجب التفرقة ووضع حدود متمايزة بين دلالات ومعاني هذه المفاهيم.

إتضح فيما سبق أن نظم المعلومات هي مجموعة العناصر البشرية، المادية والبرمجية، التي تقوم بمهمة الجمع، التخزين، المعالجة وتوزيع المعلومات لمساعدة متخذي القرار في الوصول إلى المعلومات الدقيقة والصحيحة، حيث لم تكن إشارة في معظم التعاريف المرتبطة بنظم المعلومات إلى أي شكل من

[1] نظال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص:25.

أشكال الحوسبة والتكنولوجيا المستخدمة، باعتبار أن نظم المعلومات هي بالأساس غير محوسبة، وقد تكون نظم يدوية غير معتمدة إطلاقا على الحوسبة، ولا على تكنولوجيا المعلومات بمفهومها الواسع.

في حين يقصد بنظم المعلومات المحوسبة، النظم التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات في بعدها المادي "**Hardware**"، والذهني "**Software**".[1]

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الكلام يعبر عن منظور جزئي لمفهوم تكنولوجيا المعلومات، أين يرى في التكنولوجيا، مجرد أدوات ووسائل يستخدمها نظام المعلومات للزيادة والرفع من كفاءته، بالمقابل ينظر لتكنولوجيا المعلومات من خلال المنظور الكلي، على أنها مظلة واسعة، تظم مختلف أنواع الإكتشافات والمستجدات والإختراعات، التي تتعامل مع البيانات والمعلومات، من حيث جمعها وتنظيمها وخزنها واسترجاعها في الوقت السريع والمناسب،[2] وتعرف تكنلوجيا المعلومات بشكل عام على أنها " المجال الذي يهتم بإنتاج المعلومات، ومعالجتها، وتخزينها، وإدارتها، سواء كانت نصا أو صوتا أو صورة أو أي طريقة تدمج بينهما، بما في ذلك علوم الحاسوب والإتصالات، وبما يرتبط بها من تشريعات وقوانين متعلقة بالنشر وحماية المعلومات، وأي أعمال تدعم هذا المجال"[3] فهي بذلك تشمل نظم المعلومات المحوسبة، شبكة الإتصالات، تقنيات معالجة وتخزين البيانات، أدوات عرض وتبصير المعلومات، بالإضافة إلى دورها في استقطاب المعرفة، تكوين المعرفة، والمشاركة بالمعرفة.

من خلال ما سبق، وضمن ما سيتم التعرض إليه في بحثنا، بخصوص علاقته بالنشاط المصرفي، فنظام المعلومات المحاسبية هو نظام جزئي، رسمي، محوسب، أي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات من منظور جزئي، أي من خلال جانبه المادي والتشغيلي، من خلال مختلف الأجهزة والبرمجيات المناسبة لعمله.

هذا لا يعني أن المنظور الكلي لتكنولوجيا المعلومات، لا يتماشى وطبيعة نظم المعلومات المحاسبية، بالعكس فنظم المعلومات المحاسبية في القطاعات المصرفية المتطورة، تعتبر من أهم وأولى النظم التي ترافق تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في عملها.

والشكل الموالي يوضح العلاقة بين المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بنظام المعلومات.

---

[1] سعد غالب ياسين، **مرجع سبق ذكره**، ص: 26.

[2] عامر إبراهيم قنديلجي، علاء الدين عبد القادر الجنابي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 32.

[3] عبد الكريم عواد وآخرون، **تكنولوجيا المعلومات**، ط1، مركز المناهج، رام الله، فلسطين، 2005، ص: 3.

الشكل رقم (4-1): العلاقة بين المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبية

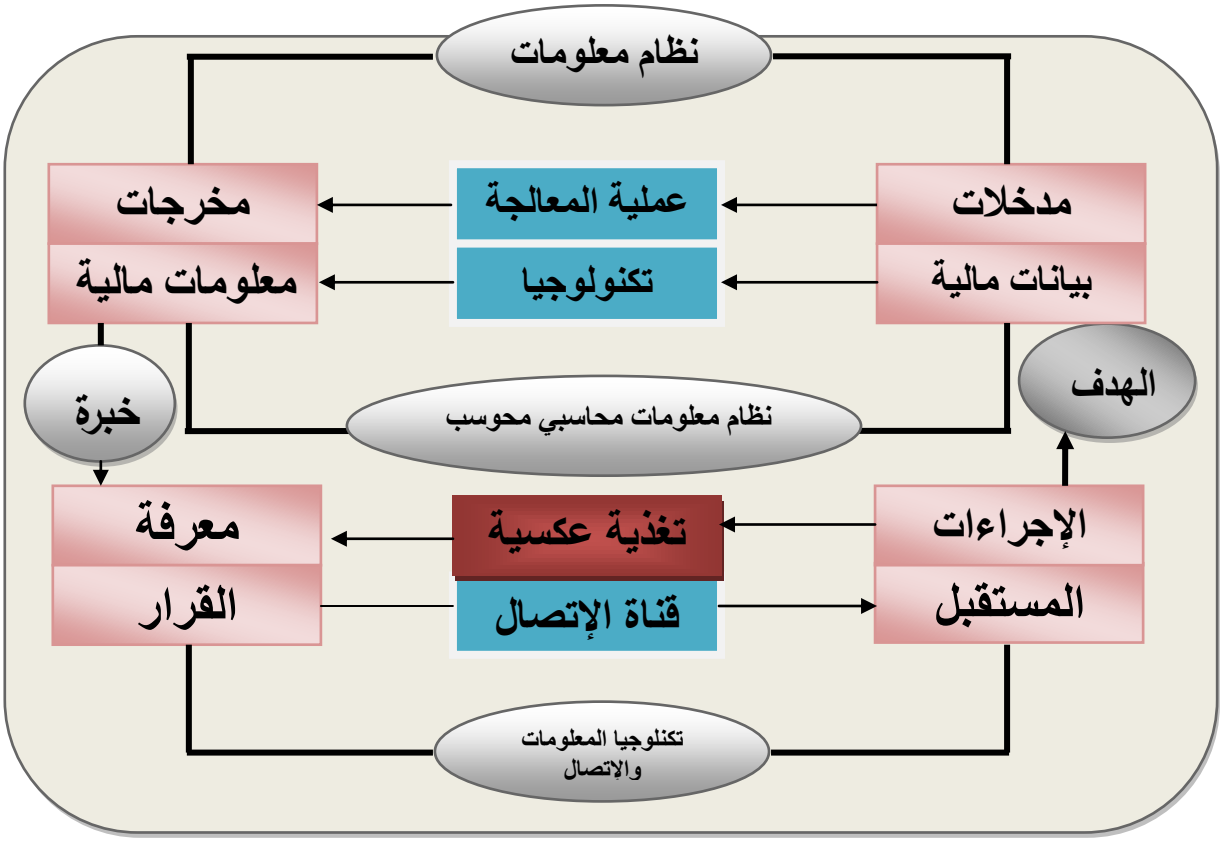

المصدر: من إعداد الباحث.

يتضح من خلال الشكل رقم(4-1) مدى الإرتباط الكبير بين المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبية، حيث تعمل المعالجة الآلية (المعتمدة على التكنولوجيا) بالإنتقال من البيانات المالية إلى معلومات مالية، وهنا تتشكل دورة نظام المعلومات المحاسبية المحوسب، أما اتخاذ القرار فيكون ضمن دورة معرفة متولدة من خبرة وتغذية عكسية عبر قنوات الإتصال (تكنولوجيا المعلومات والإتصال)، ليتم في النهاية إتخاذ القرار من خلال جملة من الإجراءات.

المطلب الثاني: أهداف نظام المعلومات المحاسبية

إن نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية ليس هدفا في حد ذاته، تسعى الإدارة المصرفية إلى تطبيقه فحسب، بقدر ما هو أداة لتحقيق مجموعة من الأهداف محصلتها النهائية تمكين الأطراف الداخلية والخارجية من المعلومات، بالطبيعة الملائمة، في وقت الحاجة إليها، للطرف المستخدم لها، بالصيغة المطلوبة وبالتكلفة المناسبة[1]، حيث يمكن تركيز الأهداف المختلفة ضمن هدفين أساسين هما:

[1] William bocchino, **Système d'information pour le management**, 2éme Ed, Edition CLM, Paris, France, 1973, p : 20.

أولا: ضبط عمليات وأنشطة البنك التجاري

يهدف نظام المعلومات المحاسبية من خلال ضبط عمليات وأنشطة البنك التجاري، إلى الإحاطة بمختلف جوانب عمليات البنك، بشكل يسمح للإدارة بمتابعتها بشكل مستمر، واتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة في الوقت المناسب[1]، ويتفرع ضمن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:[2]

1. إثبات القيود الخاصة بالعمليات المحاسبية

حيث يتم ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات المترابطة، الخاصة بكل قسم من أقسام البنك الفنية توفيرا للسرعة والدقة في إعداد البيانات اللازمة لمتابعة سير النشاط، والرقابة عليه، للحفاظ على أصول البنك وتسجيل إلتزاماته بكل دقة إتجاه العملاء.

2. توفير الأساليب الرقابية

يهتم نظام المعلومات المحاسبية، بتزويد إدارة الوحدة المحاسبية بمعلومات ملائمة لإتخاذ القرارات الإدارية، حيث تختص المهمة الأولى في تحديد ووضع أهداف للبنك من خلال ما يعرف بالتخطيط، في حين يهدف من خلال نظام المعلومات المحاسبية إلى إكتشاف الأخطاء أولا بأول، ومراجعة النتائج المحققة لمقارنتها بما هو مخطط لها، لغرض تقييم الأداء وتحسين مزاولة النشاط المصرفي، وهذا من خلال تصوير الواقع العملي لكل قسم من أقسام البنك و بكل تفصيلاته عن طريق ما توفره التقارير الرقابية.

3. تسهيل وظيفة الإشراف، الرقابة والتوجيه

إن البيانات والمعلومات المحاسبية التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية في البنك، تجعل من مهمة الرقابة والإشراف التي يقوم بها البنك المركزي، أمرا ممكنا و سهلا، الأمر الذي يزيد من كفاءة السياسة النقدية للدولة من جهة وزيادة الثقة المتبادلة بين البنك التجاري والبنك المركزي.

ثانيا: إنتاج القوائم والتقارير المالية

تعد القوائم والتقارير المالية من ضمن أهم أهداف نظام المعلومات المحاسبي، ومخرجات نظام المعلومات المحاسبي ليس هدفا في حذ ذاته، إذ تهدف الإدارة من خلال هذه المخرجات بلوغ العديد من الأهداف الفرعية أهمها:

---

[1] عبد الإله نعمة جعفر، **النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص:43.
[2] زهير حدرب، لؤي محمد وديان، **محاسبة البنوك**، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص: 32

1. الوقوف على المركز المالي للبنك

حيث يسمح نظام المعلومات المحاسبية بقياس نتيجة النشاط،[1] من خلال الكشف عن المركز المالي للبنك بشكل سريع و دقيق، من خلال ما يقدمه من قوائم وتقارير و موازين اليومية، توضح للإدارة العامة ما عليه من إلتزامات، وما له من حقوق. كم يسمح كذلك بإعداد الكشوفات الخاصة بالمراكز المالية للعملاء يوميا، وتقديم التسهيلات والخدمات المصرفية لهم.[2]

2. الإفصاح عن العمليات والأنشطة

تعد مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، الصورة الحقيقية لعمليات ونشاط البنك التجاري، إذ يتم إعدادها ليس لمن يطلبها من إدارة البنك فحسب، وإنما لتقديمها لمن يطلبها من الجهات الخارجية، كالبنك المركزي، ووزارة المالية، المستثمرين والمتعاملين مع البنك بشكل عام، كما أدى تطور تكنولوجيا المعلومات والإتصال واستخدام الشبكات العكنبوتية في نشاط البنوك التجارية، إلى الإفصاح عن قوائمها المالية بصفة مطلقة، لهدف تعزيز الإفصاح والرفع من تنافسيتها في القطاع المصرفي.[3]

ولا شك أن تحقيق هذه الأهداف كلها، يتمحور حول إشكالية الرفع والتحسين من أداء وفاعلية البنك في نشاطه، الأمر الذي يجعل وجود نظام معلومات محاسبي فعال، يتصف بدرجة عالية من الدقة والواقعية في توفير وعرض البيانات المحاسبية، أكثر من ضرورة ليكون له القدرة على مساعدة المديرين في إتخاذ وترشيد القرارات الخاصة بتقييم الأداء، و تحسين مزاولة النشاط إلى أفضل درجة ممكنة من الأداء.

المطلب الثالث: المقومات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية

يعتمد نظام المعلومات المحاسبية، على مجموعة من الأسس والمقومات الأساسية، التي تكفل له القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة منه، المرتبطة أساسا بتوفير بيانات تفصيلية عن العمليات التي تتم على مستوى كل قسم بدءا بتسجيلها في المستندات، مرورا بإثباتها في الدفاتر، وانتهاءا بالتقرير عنها، وفيما يلي عرض لكل منها:

[1] عبد الوهاب عبد الرحمن الشامي، **محاسبة منشآت متخصصة**، ط1، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، اليمن، 2014، ص: 16.

[2] زهير الحدرب، لؤي محمد وديان، **مرجع سبق ذكره**، ص:33.

[3] ستيفن .أ. موسكوف، مارك .ج. سيمكن، ترجمة كمال الدين سعيد، **مرجع سبق ذكره**، ص:47.

أولا: المجموعة المستندية

تعتبر المجموعة المستندية من أهم العناصر الداعمة لمدخلات نظام المعلومات المحاسبي، حيث يتم بواسطتها تجميع وتوثيق البيانات عن العمليات والأنشطة الخاصة بأقسام البنك التجاري، وتعرف المستندات على أنها " مصدر القيد الأولي في نظام المعلومات المحاسبي، وجزء لا يتجزأ من أي نظام "[1] ، كما عرفت كذلك بأنها " الوثائق والمحررات التي يتم إستخدامها، لتعبر عن مضمون القرارات التي يتم إتخاذها، والتي تؤثر على العلاقات والمصالح والإهتمامات وحركة النشاط داخل البنك"[2]، وعليه يمكن إعتبار المستندات بأنها الأوعية التي تتداول خلالها الأفعال وردود الأفعال للأحداث الإقتصادية، التي تؤثر على نشاط البنك، سواء في لحظة التخطيط ، التنفيذ، أو عند تصحيح الإنحرافات وإعادة التوازن لوضع الأحداث الإقتصادية في مساراتها المحددة سلفا، وأنها دليل الإثبات في حال حدوث المنازعات بين المؤسسة والغير.

وتنقسم المستندات حسب مصدرها إلى قسمين:

1. **المستندات الداخلية:** وهي تلك المستندات التي تنشأ داخل الوحدة، بمعنى أنه يتم تصميمها داخليا، وذلك للإستخدام داخل أو خارج الوحدة، مثل كشوف المرتبات والأجور، إيصالات الدفع والتوريد، وغيرها.
2. **المستندات الخارجية:** وهي تلك المستندات التي ترد للوحدة من مصادر خارجية، كالموردين، والهيئات الحكومية، وطالما أن هذه المستندات ترد من خارج الوحدة، فليس للوحدة المستلمة دخل في تصميم هذه المستندات.

وتجدر الإشارة إلى أن المستندات يتم تداولها من خلال دورة محددة، تعرف بالدورة المستندية، وهي تمثل المسار الذي يسلكه المستند منذ إعداد أو إستلام الوحدة له، ولغاية حفظ المستند أو صورة له، حيث تسمح الدورة المستندية إلى إستخدام المستندات في العديد من النقاط أهمها:[3]

- استخدام المستندات في مجال إتخاذ القرارات حيث يتم صياغة وتوجيه القرارات التي تأخذها الإدارة في شكل كتابي موثق ليكون للقرار حجيته القانونية في صورة مستند و االمستند في هذه الحالة ينقل القرار المعبر عن الحدث الخاص به من مجرد فكرة أو نظرة معينة إلى منطقة ودائرة الفعل و الذي

[1] عبد الإله نعمة جعفر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 45.

[2] محمد العمروسي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص:50.

[3] **المرجع نفسه**، ص:51.

بموجبه تتضافر جهود العاملين في الإدارات و الأقسام التي يخاطبها هذا المستند حتى يتم إنجاز ما جاء فيه.

- إستخدام المستندات في مجال تسجيل وحفظ القرارات التي يتم إتخادها حيث يدخل الحدث الإقتصادي دائرة الفعل بموجب قرار لابد وأن يتم إتخاذه ليعطي إشارة البدأ و الأمر مترجما ومحررا في شكل مستند، وتظل هذه المستندات في خدمة عملية التنفيذ ذاتها لأغراض الرقابة باعتبارها أدلة إثبات موضوعية تكشف مدى قرب أو بعد عملية التنفيذ ومدى دقتها وتوافقها مع القرار المبدئي الذي تم إتخاذه في البداية.

هذا وتحقق عملية إستخدام المستندات مجموعة من الأهداف تتحدد في الآتي:

- ترجمة القرارات إلى واقع عملي ينقل القرار من دائرة السكون إلى دائرة الحركة والفعل.
- تسجيل القرارات التي يتم اتخادها بخصوص إدارة النشاط داخل البنك.
- نقل البيانات والمعلومات بين الأطراف التي تهمها هذه البيانات والمعلومات سواء داخل البنك أو خارجه حيث تعتبر المستندات بهذا الشكل وسيلة من وسائل الإتصال.
- الرقابة على الأداء داخل البنك من خلال تحديد المهام والأعمال الموكلة إلى الإدارات المعنية داخل البنك بشكل محدد وملزم.

ويذكر أن تكلفة المستندات في البنك هي جزء لا يتجزأ من تكلفة النظام المحاسبي في البنك، الأمر الذي يستدعي وضعها تحت المراقبة والمتابعة المستمرة، بغرض الإستخدام الأمثل لهذه المستندات بأقل تكلفة ممكنة حيث يعهد إلى إدارة خاصة بالبنك لمراقبة المستندات.

ثانيا: دليل الحسابات (مخطط الحسابات البنكية)

لا يمكن الحديث عن نظام معلومات محاسبية، دون ذكر دليل الحسابات وإبراز أهميته والدور الحيوي الذي يلعبه عند تشغيل البيانات المحاسبية، فدليل الحسابات هو قائمة حسابات تفصيلية تشمل كافة الحسابات الإجمالية والفرعية، مبوبة ومنظمة في مجموعات متجانسة ومترابطة، يتم تحديدها تبعا للأسلوب الذي يوافق طبيعة النشاط ومجموع واتجاه الحركة داخل البنك، ويستهدف دليل الحسابات سهولة التعامل مع الحسابات المشتملة عليها حركة النشاط داخل البنك وذلك من خلال عملية تبويب وترميز هذه

الحسابات[1]، ويتعين على البنوك التجارية والمؤسسات الخاضعة تسجيل عملياتها في المحاسبة وفقا لمخطط الحسابات البنكية، كما تفرض إلزامية المطابقة، الترميز والتسمية لمحتويات حسابات العمليات.[2]

حيث تستهدف عملية تبويب وترميز دليل الحسابات في البنوك التجارية النقاط التالية:

- وضع وصياغة البيانات والمعلومات المحاسبية في مجموعات و أنماط محددة يتم تعميمها على مستوى مستخدمي هذه البيانات والمعلومات حتى لا تحتمل التأويل وحتى ينصرف مفهومها إلى معنى واحد محدد ومعين عند هؤلاء المستخدمين على إختلاف مواقعهم.
- تقليل المساحات المخصصة لتخزين البيانات و المعلومات في البطاقات و الأشرطة والملفات الخاصة بوحدات التخزين في نظم التشغيل الآلية و الإلكترونية.
- ترجمة وإعادة صياغة البيانات التي تشتمل عليها المستندات المتداولة في الوحدة إلى أرقام ذات شفرة خاصة يتم على أساسها تثقيب البطاقات و الأشرطة المستخدمة في نظم التشغيل الآلية والإلكترونية.
- وضع حركة الإتصالات التي يشتمل عليها نشاط البنك في نماذج محددة يتم تداولها بسهولة ويسر وتتابع منطقي محدد.

ويرتكز نظام الترميز على عدة مقومات تتحدد في الآتي:

- إستخدام مجموعة مبسطة من الرموز والأشكال يسهل فهمها وتتيح سرعة إستدعائها في ذهن القائم باستخدامها.
- إستخدام رموز نمطية بحيث يمكن إستخدامها وتعميمها على الأنشطة المتشابهة و المكررة في البنك.
- إستخدام أقل عدد ممكن من الرموز بإيجاز شديد دون أن يؤثر ذلك على إختلال المعنى.
- مرونة نظام الترميز ليسع ما سوف يقع من تطورات و أحداث إقتصادية جديدة مستقبلا، وأن يكون النظام في ذات الوقت قابلا للتعديل و التبديل والإضافة أو الحذف طبقا للمستجدات التي تطرأ على نشاط البنك.

---

[1] أحمد حسين علي حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص: 73.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النظام رقم 09-04 الصادر بتاريخ 23 يوليو 2009 **المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية**، العدد 76، ص:12.

- قابلية النظام للتشغيل الآلي و الإلكتروني للبيانات سواء تم هذا التشغيل لحظة تصميم نظام الترميز أو تم هذا التشغيل في المستقبل.
- ان يحوز النظام على ثقة العاملين على تشغيله وذلك بمراعاة قدراتهم وإمكانياتهم عند التعامل مع هذا النظام.

وتتعدد طرق الترميز وتختلف تبعا لحجم النشاط في البنك التجاري ومدى إتساع أو محدودية دائرة تعامله، ومدى بساطة أو تشابك علاقات و أنشطة واهتمامات البنك مع الفئات أو الأطراف المهتمة بما يدور داخلها، وطرق الترميز المختلفة يمكن تحديدها في الطرق الرقمية، أو طريقة الحروف الأبجدية أو الأرقام والحروف الأبجدية في آن واحد.

ثالثا: المجموعة الدفترية

تمثل المجموعة الدفترية أحد أهم المقومات الأساسية في نظام المعلومات المحاسبي، إذ تعتبر بمثابة الوعاء المستخدم لمعالجة البيانات، التي تحتويها المستندات، وبقدر دقة هذه المجموعة في إحتواء و تسجيل وتفسير ومعالجة البيانات الخاصة بها بقدر ما تكون الدقة في تغذية نظام المعلومات.

وتختلف المجموعة الدفترية التي تحتفظ بها البنوك التجارية، تبعا لإختلاف الطريقة المحاسبية المتبعة في تسجيل وتجميع العمليات من قبل كل بنك، ومن أكثر الطرق المحاسبية شيوعا في مجال النشاط المصرف هي الطريقة الفرنسية، أو ما يعرف "**باليومية المركزية**"[1]

وهناك بعض العوامل الأساسية، والمتحكمة في تحديد المجموعة الدفترية في البنوك، حيث تتمثل هذه العوامل في النقاط التالية:[2]

- حجم النشاط في البنك التجاري، فكلما كان حجم النشاط كبيرا ومتشعبا، كلما إقتضى الأمر زيادة حجم المجموعة الدفترية، لتستوعب مراحل تسجيل، تبويب وتفسير الحسابات والعلاقات التي تنشأ عن ممارسة هذا النشاط.
- طبيعة العلاقات والمصالح والإهتمامات، للأطراف والفئات التي يهمها أمر البنك، وضرورة أن تكون المجموعة الدفترية قادرة على تمثيل هذه العلاقات.

---

[1] عبد الإله نعمة جعفر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 47.

[2] محمد العمروسي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص:54.

- إستفاء المقتضيات القانونية، التي تلزم البنك بإمساك مجموعة دفترية بحد أدنى، ثم يترك للبنك بعد ذلك حرية إختيار مجموعة مكملة من الدفاتر و السجلات، لأغراض المتابعة والتحليل واتخاذ القرارات.
- إمكانيات وقدرات موظفي الحسابات في البنك، المنوط بهم إمساك هذه المجموعة، من خلال ضرورة تدريب هؤلاء الأفراد على كيفية وأسلوب التعامل مع هذه المجموعة.
- ضرورة مناسبة المجموعة الدفترية في شكلها وفي محتوياتها، لإمكانيات التشغيل الآلي و الإلكتروني للبيانات المحاسبية.
- يجب أن تتم عملية تصميم المجموعة الدفترية، لتأتي متوافقة مع نظام التقارير والقوائم المالية الذي يستخدمه البنك باعتبارها واجهة النظام في عرض وتقييم النتائج التي يفرزها نظام المعلومات المحاسبي في البنوك.

هذا وتحتوي المجموعة الدفترية بصورة أساسية على نوعين من الدفاتر، دفاتر اليومية ودفاتر الأستاذ، بحيث توفر البيانات اللازمة عن إيرادات ومصروفات كل قسم،[1] وتنقسم هذه المجموعة إلى مجموعة السجلات المساعدة التي تسجل وترصد العمليات التي تجري داخل جميع أقسام البنك يوما بيوم، ومجموعة السجلات المركزية التي تتمثل في دفتر اليومية المركزي ودفتر الأستاذ العام والتي يتولى إمساكها قسم الحسابات العامة بعملية التسجيل في دفتر اليومية المركزي أولا من واقع مجموعة القيود التي تشتمل عليها اليوميات الفرعية لجميع الأقسام الفنية في البنك بعد ما يكون قد تم مراجعتها أولا، ثم يعقب ذلك عملية الترحيل من دفتر اليومية المركزي إلى دفتر الأستاذ العام، وعادة فإنه يتم إعداد ميزان مراجعة يومي لأغراض الضبط والرقابة على دفاتر الأستاذ المساعدة ودفتر الأستاذ العام والتي يجب أن تتطابق مجموع الأرصدة النهائية في كلاهما، وفيما يلي شكل توضيحي للدورة المحاسبية الخاصة بالطريقة الفرنسية.

[1] عبد الوهاب عبد الرحمن الشامي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 16.

شكل رقم (1-5): الدورة المحاسبية لبنك تجاري

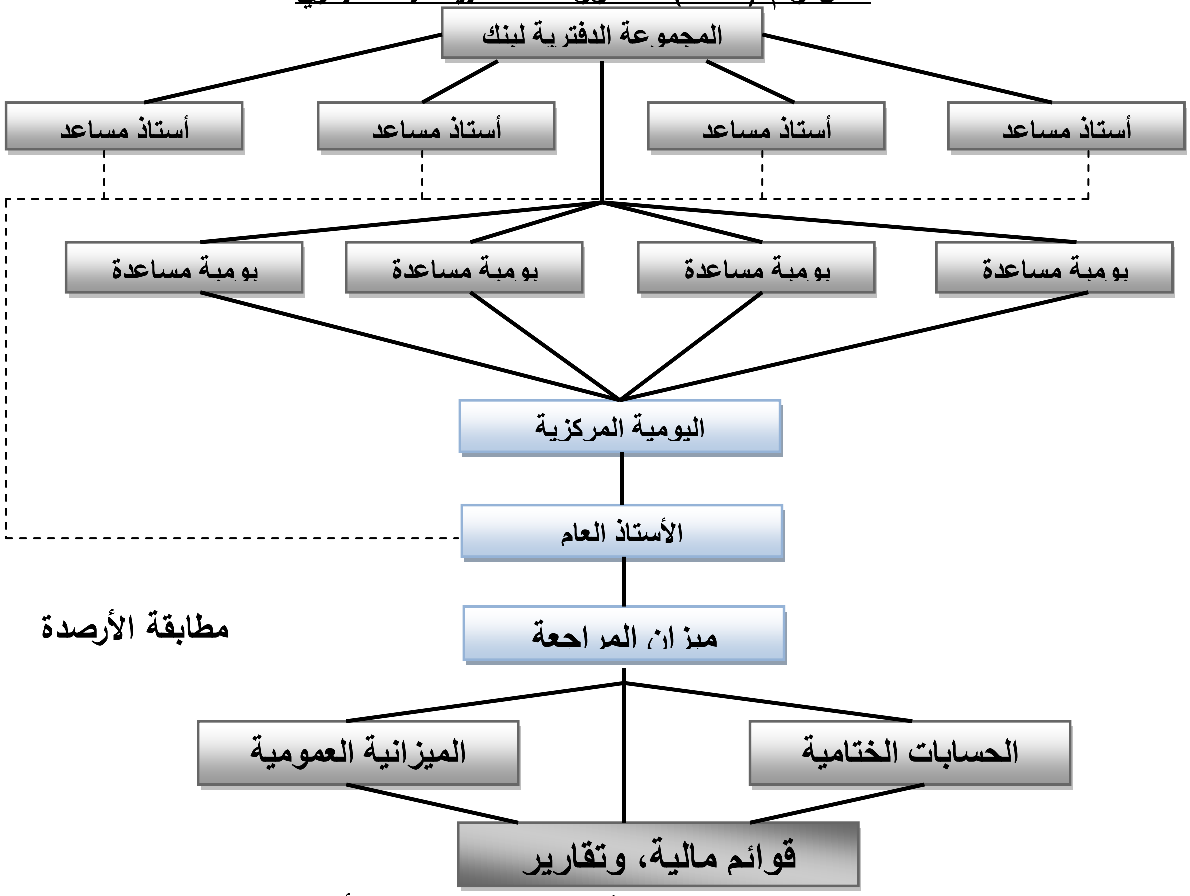

المصدر: عبد الإله نعمة جعفر، **النظام المحاسبية في البنوك وشركات التأمين**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007، ص:48.

رابعا: القوائم والتقارير المالية

1. **التقارير**

نظام التقارير في البنك التجاري هو واجهة نظام المعلومات المحاسبي فيه، حيث أن النظام المحاسبي يخاطب الأطراف المهتمة بنشاط البنك، سواء كانوا داخله أو خارجه من خلال نظام التقارير الذي تتوقف عليه مهمة الإتصال، والإقناع والإخبار لما يحتويه من معلومات ، وتتمثل وظيفة التقارير في إدارة المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية، من خلال الكيفية التي يتم بها عرض هذه المعلومات وتوقيت وأسلوب عرضها، والتي تختلف بطبيعتها تبعا لمواقع واهتمامات الأطراف المختلفة، التي يشتمل عليها نشاط البنك التجاري.

وعلى مستوى أي وحدة إقتصادية بشكل عام وعلى مستوى البنك التجاري بشكل خاص، فإن التقارير هي الأساس الأول في عملية إتخاذ القرار على المستوى الإداري، وبغير التقارير فإنه يتعذر على إدارة البنك

إتخاذ أي من القرارات اللازمة، الأمر الذي يعطي أهمية كبيرة لعملية تصميم التقارير في المجالات التي تغطيها بالشكل و الأسلوب المناسبين للمساهمة في تخفيض حالة عدم التأكد لدى متخذ القرار.

وحركة التقارير في نظام المعلومات المحاسبي على مستوى البنك التجاري هي التي تحدد حجم الدائرة التي يتحرك فيها هذا النظام، وعادة تتحرك التقارير في إتجاهين:[1]

- **الإتجاه الأفقي:** وفي هذا الإتجاه يتحرك التقرير في شكل خط أفقي ليربط بين الأنشطة المختلفة التي تدخل في إطار وظائف تشغيلية يرتبط بعضها ببعض وفي مجال الأنشطة التي يكمل بعضها البعض الآخر، أي أن التقرير يأخذ خطا موازيا مع الحركة الداخلية للنشاط.
- **الإتجاه الرأسي:** وفي هذا الإتجاه يتحرك التقرير في شكل خط رأسي ليربط بين عدة مستويات إدارية وتشغيلية للإعلام عن الأوامر الإجراءات والتعليمات والسياسات المطلوب إتباعها، وذلك بالنسبة للتقارير التي تأخذ إتجاها هابطا من أعلى إلى أسفل وللإعلام عن النتائج أو المعوقات أو الإحتياجات وذلك بالنسبة للتقارير التي تأخد إتجاهها من أسفل إلى أعلى، هذا وتجدر الإشارة إلى أن تبويب التقارير يكون حسب الأغراض التي تخدم الإدارة داخل البنك التجاري والتي يمكن أن تصنف ضمن المجموعتين:
- **مجموعة التقارير التي تغطي الوظيفة الإدارية**، والمتمثلة في التقارير التي تخدم مراحل التخطيط الرقابة وإتخاذ القرار.
- **مجموعة التقارير التي تغطي وظيفة التشغيل**، وهي التقارير المهتمة بخصائص العمليات التشغيلية الوسيطة بين مراحل الوظيفة الإدارية.

2. **القوائم المالية**

تعد القوائم المالية، مخرجات نظام المعلومات المحاسبية النظامية والمنتظمة، إذ تسمح عملية معالجة البيانات وفق ما تستجيب له المتطلبات المحاسبية، إلى إنتاج مجموعة من القوائم تعكس الوضعية الحقيقة والمركز المالي للوحدة الإقتصادية، وعلى صعيد البنوك التجارية تشكل القوائم المالية أساس إتخاذ القرار سواء من طرف إدارة البنك، أو من الأطراف الخارجية، المهتمة والمتعاملة مع البنك التجاري، ولقد حظيت القوائم المالية في البنوك والمؤسسات المالية بقدر كبير من الإهتمام، ما جعل الهيئات المحاسبية الدولية والمحلية تعرض العديد من المعايير المحددة لشكل ومضمون القوائم المالية، لتتماشى مع المتطلبات الحديثة للإعداد والعرض.

[1] عبد الاله نعمة جعفر، <u>مرجع سبق ذكره</u>، ص:50.

خلاصة

يتميز نشاط البنوك التجارية بالعديد من الخصائص، التي جعلت من المحاسبة في البنوك تتميز بالإتساع والشمول والتشعب، الأمر الذي سمح بالإهتمام أكثر بسير الوظيفة المحاسبية والعمل على البحث في سبل تطويرها وإثرائها بالمفاهيم، والمبادئ، والأطر النظرية، والقانونية والعملية، الكفيلة بالتجاوب مع متطلبات النشاط المصرفي الحالي.

تعد نظم المعلومات المحاسبية في هذا الصدد، الإطار العلمي، والعملي، لسير الوظيفة المحاسبية في البنوك التجارية، حيث عرفت في أبسط صورها على أنها عملية تجميع، تبويب ومعالجة البيانات الخاصة بالعمليات والأنشطة، للوصول للمعلومات لغرض إستخدامها في المساعدة على إتخاذ القرار، حيث اتضح مدى الأهمية البالغة لنظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية، ومدى الدور الكبير المنوط بها، من خلال تقديمها للمعلومات بالكم والكيف وفي الوقت المناسب، وللطرف الطالب والمستخدم لها، وبالتكلفة المناسبة، لهدف معالجة العديد من الإشكاليات في مختلف المستويات التنظيمية في البنك.

إن النظر لنظام المعلومات المحاسبية في البنك التجاري من زاوية نظمية، تحكم أهميتها مختلف العوامل الداخلية والخارجية المحيطة بالبنك، تطلب منا البحث في المتطلبات والمستلزمات المادية والبشرية والبرمجية، الضرورية لعمل نظام المعلومات المحاسبية من جهة، والمتطلبات القانونية والتنظيمية من جهة أخرى.

تعد المعلومات المستخرجة من القوائم والتقارير المالية، الهدف الأساس لتشغيل نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية، حيث تعد القوائم والتقارير المالية الصورة العاكسة لنشاط وعمليات البنك والتي يمكن من خلالها تفعيل عملية إتخاذ القرارات المختلفة.

إن أهمية المعلومات والقوائم المالية والتقارير، ضمن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، مرجعها إعتبار المعلومات مورد من الموارد الحديثة في نشاط البنوك التجارية، نحاول من خلال الفصل الموالي التعرض لمخرجات نظام المعلومات المحاسبية، والبحث في مختلف جوانبها.

الفصل الثاني

القوائم المالية وجودة المعلومات في البنوك التجارية.

- **المبحث الأول**: **أساسيات حول المعلومات**؛
- **المبحث الثاني**: **القوائم والتقارير المالية في البنوك التجارية**؛
- **المبحث الثالث**: **متطلبات وأسس إعداد وعرض القوائم المالية في البنوك التجارية**.

تمهيد

تعد التقارير والقوائم المالية في البنوك التجارية، من أهم نتائج ومحصلات نظام المعلومات المحاسبية، حيث يهدف من خلالها إلى تصنيف وقياس مختلف العمليات والأنشطة، خلال فترة زمنية معينة عادة السنة، لهدف عرضها على مختلف الأطراف الداخلية والخارجية لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المختلفة الاستثمارية، التمويلية، والتشغيلية، وعلى الرغم من تعدد القوائم المالية بما يخدم المصالح والأهداف المختلفة، تبقى البنوك التجارية بحاجة إلى الكثير من المعلومات، خاصة وأن النظرة للمحاسبة في البنوك التجارية تطورت من المنظور المحاسبي القانوني الإلزامي، إلى المنظور النظمي الفاعل والمؤثر في نشاط وأداء البنوك التجارية.

تعد المعلومات المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية، سواء تعلق الأمر بما تفصح عنه القوائم المالية والمحاسبية، أو بما يمكن اشتقاقه من موازنات وتقارير مختلفة تخدم النشاط العام للبنوك التجارية، من أهم الرهانات المستقبلية، خاصة وأنها ترتبط بعنصري التكلفة كمورد من موارد البنك التجاري، والعائد كمحصلة لاستخدام المورد بما يخدم القرارات ومن ثم مستوى الأداء.

نحاول من خلال هذا الفصل التعرض للقوائم المالية باعتبارها أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، والبحث في قيمة المعلومات الممكن استخراجها من نظام المعلومات المحاسبية بما يخدم الأداء العام للبنوك التجارية.

المبحث الأول: أساسيات حول المعلومات

تحتاج البنوك التجارية إلى المعلومات، كي تتمكن من ربط أجزائها المختلفة لتحقيق أهدافها، وحتى تتمكن من التكيف مع البيئة المحيطة بها بنجاح، وتكون المعلومات ذات قيمة للبنك التجاري كلما كانت فائدتها أكبر في اتخاذ القرارات والعمليات.

المطلب الأول: البيانات، المعلومات والمعرفة

غالبا ما يتم إستخدام البيانات، المعلومات والمعرفة كمصطلحات مترادفة، للدلالة على معنى واحد أو متقارب، رغم وجود العديد من الإختلافات الجوهرية لها، حيث تعد هذه المصطلحات وكذلك مصطلحي المعطيات والنتائج من المفاهيم المثيرة للجدل في الإستخدام العام لهم، أما في مجال نظم المعلومات وجب التمييز بين مختلف هذه المصطلحات، والتدقيق في ماهيتها كمدخل لدراسة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية.

أولا: البيانات

يشير مصطلح البيانات إلى "مجموعة الحقائق والمشاهدات المتمثلة في الأرقام والرموز والحروف والكلمات كالإنتاج وحجم المبيعات وغيرها، المجمعة عن طريق الملاحظة أو المشاهدة والمخزنة بأسلوب معين تقليدي أو حديث، حيث يمكن أن تعبر عن حقائق حالية أو تاريخية أو مستقبلية".[1]

كما عرفت البيانات على أنها "المادة الأولية التي سوف تدخل في العملية الإدارية والتي تجري عليها عمليات معالجة، على ضوئها يتم تحويلها إلى معلومات يمكن الإستفادة منها في إتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة".[2]

في حين عرفت البيانات على أنها "المادة الخام التي يستند إليها نظام المعلومات المحاسبية، كمدخلات رئيسة في إنتاج المعلومات، والتي يمكن التعبير عنها في صورة نقدية أو وصفية".[3]

من التعاريف السابقة والتي خصت مصطلح البيانات إتضح مدى التقارب بين مختلف هذه المفاهيم، وإرتباط هذا الأخير بمصطلح المعطيات، حيث تعد المعطيات كل الحقائق المرتبطة بالنشاط الكلي للمنظمة، دون وجود مبرر إقتصادي من إستخدامها، فهي المادة الخام الممثلة للأحداث في إطارها الزمني

---

[1] عبداللاه إبراهيم الفقي، **مرجع سبق ذكره**، ص:131.

[2] هاشم فوزي العبادي، جليل كاظم العارضي، **نظم إدارة المعلومات منظور إستراتيجي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص:48.

[3] عطية عبد الحي مرعي، **أساسيات التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة وتقييم الأداء في المحاسبة الإدارية**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 14.

المحدد، في حين تسمح عملية تصنيف، تجميع، ترتيب وتبويب المعطيات بالشكل المناسب ولهدف معين، إلى تشكيل البيانات المهيئة للمعالجة لهدف الوصول إلى النتائج ومن ثم إلى المعلومات.

من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف للبيانات على أنها مجموعة المعطيات المجمعة والمرتبة والمخزنة والمبوبة، المهيئة لعملية المعالجة لهدف الحصول على النتائج.

ثانيا: المعلومات

يعد مصطلح المعلومات من المفاهيم المثيرة للجدل، سواء في الإستخدام اليومي في الحياة العادية أو في الأدبيات المتخصصة، إذ أن هناك عدم وضوح في التمييز بين النتائج المحصل عليها من المعالجة من جهة، والمعلومات من جهة أخرى.

تعد المعلومات من حيث مدلولها اللغوي مشتقة من المادة اللغوية (علم)، وهي مادة غنية بالكثير من المعاني، كالعلم والإحاطة والوعي والإدراك واليقين والإرشاد والإعلام والشهرة والتميز والتسيير وتحديد المعالم والمعرفة والتعليم والتعلم والدراية، إلى غير ذلك من المعاني المتصلة بوظائف العقل.[1]

كما تعرف المعلومات على أنها "البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم، لتعطي معنى كامل بالنسبة لمستخدم ما، من خلال تخفيض حالات عدم التأكد، ما يسمح باستخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لإتخاذ القرارات".[2]

في عرفت على أنها "مجموعة البيانات المنظمة والمشتقة، والتي تمت معالجتها ثم تطبيقها وتنظيمها وتلخيصها بشكل يسمح باستخدامها والإستفادة منها، حيث أصبحت ذات معنى لمستخدميها"[3].

من خلال ما سبق من التعريفين نلاحظ مدى إرتباط مصطلح المعلومات بالنتائج، حيث تعد المعلومات في بعض من الحالات مرحلة موالية بعد النتائج التي تم التوصل إليها من خلال المعالجة، كما يمكن أن تكون النتائج المحصل عليها من عملية معالجة البيانات في الكثير من الحالات هي نفسها المعلومات.

بالتالي يمكن إعطاء تعريف شامل للمعلومات، على أنها نتائج عمليات المعالجة والتشغيل التي تمت على البيانات، ضمن نظام معين لهدف الحصول على مؤشرات أو قيم أو نسب ذات دلالة معينة،

---

[1] عبد اللاه إبراهيم الفقي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 134.

[2] Robert Reix, **Systèmes d'information et management des organisations**, 4eme Édition, Edition Vuibert, Paris, 2002, p20.

[3] ليث عبد الله القهيوي وآخرون، **جودة المعلومات والذكاء الإستراتيجي في بناء المنظمات المعاصرة**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص: 76.

واستخدامها في إتخاذ القرار بشأن إشكالية معينة.

ثالثا: المعرفة

يدل مصطلح المعرفة على مستوى أعلى، حيث يمكن إعتباره "البنية المعرفية الديناميكية، المتعلقة بالمفاهيم والأحداث والمعلومات المحصلة من نظام معين"، أو المتوفرة من الجهات المختلفة، لإبتكار حل لإشكالية معينة،[1] أي أنها بمثابة الخبرة والحصيلة النهائية لإستخدام المعلومات من قبل صناع القرار والمستخدمين، بالتالي "فالمعلومات يمكن تطويرها إلى معرفة عندما يتم تحليلها ضمن ثقافة المنظمة"[2]

كما تعرف المعرفة على أنها " الرصيد المتراكم من الخبرة والمعلومات والتجارب والدراسات المتعددة في مجال معين".[3]

من خلال ما سبق من التعريفين يمكن القول أن المعرفة هي مستوى أعلى من مستوى المعلومات، إذ تعبر عن الإمتزاج الخفي، بين المعلومات والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على التحكم، لهدف إتخاذ القرار بطريقة فعالة.

وكخلاصة لما سبق يتضح مدى التداخل بين هذه المفاهيم الأساسية، واقتراب مدلولها من بعضها البعض، إلا أن التدقيق فيها يبرز الفروقات الجوهرية بين هذه المصطلحات، والتي سوف يتم التعرض لها باختصار.

رابعا: الفروق الجوهرية بين البيانات، المعلومات والمعرفة

فيما يلي توضيح يخص الفروق الأساسية بين كل من البيانات، المعلومات والمعرفة.

1. الفرق بين البيانات والمعلومات

يعد معيار الإستفادة من قبل المتلقي هو الأساس في التمييز بين البيانات والمعلومات، حيث يمكن حصر الفروقات من خلال النقطتين التاليتين:[4]

- **الإضافة المعرفية:** حيث يعتبر كل ما لا يزود المتلقي إضافة معرفية نسبية، وكل ما لا يقلل من حالة عدم اليقين، كله في إطار البيانات، أما إذا أدت البيانات إلى إضافة معرفية لدى الشخص المتلقي،

---

[1] Robert Reix, **Op.cit**., p21.

[2] ليث عبد الله القهيوي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 76.

[3] محمد محمود المكاوي، **إقتصاديات نظم المعلومات**، ط1، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2011، ص:24.

[4] نواف محمد عباس الرماحي، **تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتحليلها**، دار صفاء للنشر، عمان، ط1، السنة 2009، ص ص:15، 16.

من خلال معالجتها داخل النظام أو الحصول عليها مباشرة من خارج النظام، أو عملت على التقليل من حالة عدم التأكد، تحولت بذلك إلى معلومات.

- **الإرتباط:** لا يتطلب إرتباط البيانات بإشكالية معينة داخل المؤسسة أو عند المتلقي، فالبيانات عبارة عن " **معلومات كامنة** " ليست ذات دلالة معينة، أما إذا ارتبطت البيانات بإشكالية معينة وجب معالجتها لتتحول إلى معلومات.

2. الفرق بين المعلومات والمعرفة

إن معيار إتخاذ القرار من قبل المتلقي، هو الأساس في التمييز بين بين المعلومات والمعرفة، حيث لا يمكن إتخاذ القرار من طرف المتلقي من خلال ما توفره معلومات ناتجة عن النظام، والتي سبق الإشارة إليها على أنها نتائج ومخرجات منطقية لآلية عمل النظام، أما حصيلة المزج الخفي بين المعلومات والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على التحكم تشكل المعرفة التي هي أساس إتخاذ أي قرار.

وفيما يلي الهرم المحدد والموضح للفروقات المختلفة بين المصطلحات ومستوى كل واحد منها:

الشكل رقم (1-2) : مستويات الهرم المعلوماتي

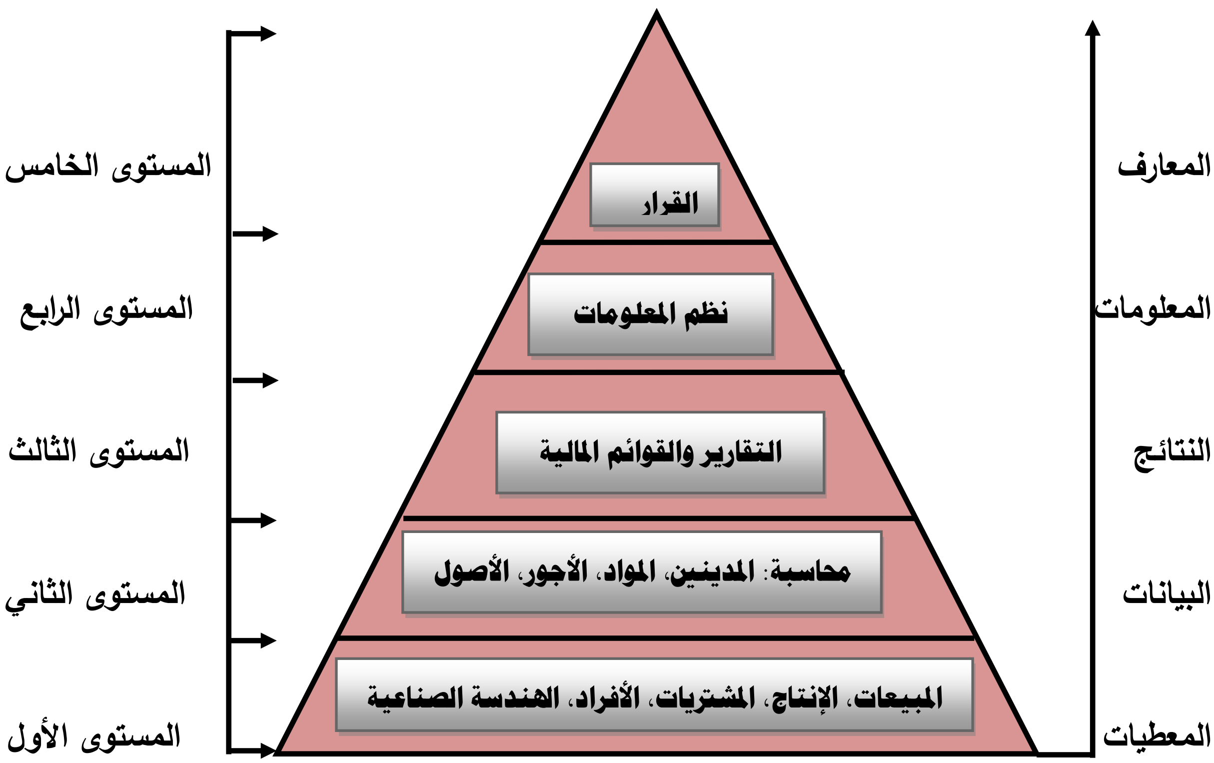

المصدر: نواف محمد عباس الرماحي، تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتحليلها، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص:25. **(بتصرف)**

من خلال الشكل المحدد للفروقات المختلفة بين عديد المصطلحات المرتبطة بالمعلومات، يتضح أن قاعدة الهرم تشكل الحجم الكبير للمعطيات والتي لا تتميز بالنوعية النسبية، نقصد بها أنها في مستوى تكون فيه غير موجهة لإشكالية معينة، وكلما صعدنا في مستويات الهرم، يتقلص المؤشر الكمي (الحجم)، من خلال الترتيب والتبويب وعمليات المعالجة، ويزيد بالمقابل مؤشر النوعية، إلى أن نصل إلى قمة الهرم أين تكون المعارف في هذا المستوى، مركزة ودقيقة، حيث لا تحتاج القرارات في هذا المستوى إلى الكثير من البدائل.

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

من المهم جدا أن نوضح بأن المعلومات بصفة عامة والمحاسبية منها بصفة خاصة، يجب أن تتمتع بالعديد من الخصائص النوعية، إذ لا يهم حجم المعلومات بقدر أهمية مساهمتها بصفة فعالة في القرار الذي أعدت من أجله، وتشتمل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أساسا على الموثوقية ، والملاءمة ، وإمكانية الفهم ، وإمكانية المقارنة ، وحسن توقيت اتخاذ القرار.[1]

في هذا الإطار حاولت عدة جهات محاسبية متخصصة تحديد ماهية خصائص وجودة المعلومات، حيث قام مجلس معايير المحاسبة المالية **(FASB)**[*]، التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين **(AICPA)**[**] بإصدار المفهوم المحاسبي رقم (2)، تحت عنوان (**الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية**)، والذي حدد من خلاله الخصائص الأولية (الأساسية)، الفرعية والثانوية للمعلومات المحاسبية.

أولا: الخصائص الأولية

تعتبر فائدة المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات، من أهم الخصائص التي وجب على المعلومات المحاسبية أن تتوفر عليها، وتعد خاصية الملائمة وخاصية الموثوقية في هذا الصدد من الخصائص النوعية الأولية.

1. الملائمة (Relevance)

إن خاصية الملائمة تعتبر من أهم الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية، وتعني مدى التطابق بين المعلومات المحاسبية واحتياجات مستخدميها، كما يقصد بها قدرة المعلومات

[1] Yang Fuhong, **Research on the Impact of Accounting Information on Accounting Theory and Practice,** International Conference on Convergence Information Technology Lecture Notes in Information Technology, (2012), Vol.19, p28.

[*] **FASB**: Financial Accounting Standards Board.

[**] **AICPA**: American Institute of Certified Public Accountants.

المحاسبية في التأثير على القرارات الإدارية، كذلك قدرتها على مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية على إجراء تنبؤات أكثر دقة حول الأحداث المستقبلية.[1]

وترتبط خاصية الملائمة بالإستخدام الخاص للمعلومات، إذ تعمل على تخفيض حالة عدم التأكد لدى متخذي القرار، فإذا كانت المعلومات غير ملائمة للقرار المعين، فإنها لن تكون مفيدة، حتى ولو توافرت كافة الخصائص الأخرى، حيث تعني خاصية الملائمة، أن المعلومات تؤدى إلي إحداث فرق، بمعني أن تؤثر المعلومات المحاسبية علي عملية إتخاذ القرار.

والملائمة في المعلومات المحاسبية ميزة هامة سواء كانت هذه المعلومات للاستخدام الداخلي للمؤسسة أم للاستخدام الخارجي، ولكنها أكثر أهمية بالنسبة للاستخدام الداخلي، ذلك للاعتماد المباشر عليها في معالجة المشكلات واتخاذ القرارات، هذا وتصبح المعلومات ملائمة إذا تميزت بالخصائص الفرعية التالية:[2]

– **القدرة علي التنبؤ بالمستقبل:** إن اتخاذ المديريين قراراتهم في ظل المنافسة وعدم التأكد، وفي إطار البيئة المحيطة بهم، يستوجب توفر معلومات محاسبية، تسهم في مساعدتهم على التنبؤ الصادق وتقليل درجة المخاطرة، من خلال مساهمة المعلومات التنبؤية في إعداد الخطط، ورسم السياسات المستقبلية.

– **القدرة علي تقييم الأداء في الفترة السابقة:** ويقصد بها أن المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية، يجب أن ترتد مرة أخرى إلى النظام **(التغذية العكسية)**،[3] للتحقق من صحة التنبؤات، وإجراء المقارنات بين التنفيذ الفعلي والخطط المرسومة، لاتخاذ القرارات بشأن الانحرافات وتصحيحها.

– **التوقيت الملائم:** تعتبر الحاجة إلى المعلومات المحاسبية حاجة جارية وفورية، خاصة أن كثير من المعلومات تفقد أهميتها بسرعة شديدة، نتيجة للتغيرات الكبيرة في الظروف البيئية المحيطة، وتعتبر خاصية التوقيت الملائم، من الخصائص الهامة الواجب توافرها في المعلومات المحاسبة، وعنصراً أساسياً من عناصر نجاح المديرين في اتخاذ القرارات الإدارية، إذ أنه لا قيمة للمعلومات، ما لم تصل إلى مستخدميها في الوقت المناسب، لتمكنه من اتخاذ القرار السليم.

---

[1] إبراهيم الجزراوي، وعامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 15.

[2] عطا الله على الزبون، **إستراتجيات التحليل المالي**، ط1، دار المتنبي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص:67.

[3] أسامة محمود موسى، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإئتمانية (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2010، ص:69.

2. الموثوقية (Fiabilité)

تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الإعتماد عليها، إذ تعد المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها، إذا احتوت على قدر كاف ومقبول من الثقة، حيث تعد درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية إنعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية، أو طرق وأسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات.[1]

ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية، ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة، فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية.

وحتى يمكن الإعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم توافر ثلاثة خصائص فرعية هي:

- **الصدق في التمثيل (خالية من الأخطاء):** يعني بها وجود درجة عالية من التوافق والتطابق بين المعلومات المحاسبية، والأحداث الإقتصادية والمالية التي تم قياسها والتقرير حولها، وتجدر الإشارة في هذا الشأن أنه يجب مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز وهما التحيز في عملية القياس أي محاولة إعتماد طريقة واحدة للقياس، وتحيز القائم بعملية القياس سواء كان مقصود أو غير مقصود.
- **إمكانية التحقق والتثبت:** وتعني في المفهوم المحاسبي توفر شرط الموضوعية في أي قياس علمي، وهذه الخاصية تعني أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح، يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر باستخدام نفس الأساليب وبنفس الدقة.
- **الحيادية:** تعني تقديم حقائق صادقة دون حذف، أو إنتقاء للمعلومات لصالح فئة أو قرار معين وتعتبر هذه الخاصية ذات أهمية على مستويين، مستوى الأجهزة المسؤولة عن وضع السياسة المحاسبية، ومستوى المسؤولين عن إعداد التقارير المالية.

ثانيا: الخصائص الثانوية

يمكن للمعلومات أن تكون أكثر إفادة، إذا ما تم مقارنتها بمعلومات مماثلة لمؤسسة أخرى، وبمعلومات مماثلة عن نفس المؤسسة لفترات سابقة، مع شرط قابلية الفهم، حيث حددت هيئة معايير المحاسبية المالية (FASB) الخصائص الثانوية التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية كما يلي:

1. **القابلية للمقارنة** : يؤدي استخدام السياسات المحاسبية إلى تباين المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمؤسسة، مما يسبب صعوبة في إجراء المقارنات بين النتائج المالية للمؤسسة لفترات محاسبية متتالية، كما يحد من إجراء المقارنات والتحليلات القطاعية، وبالتالي فإن عرض البيانات المحاسبية بالشكل الذي

[1] مهدي مأمون الحسين، **مرجع سبق ذكره**، ص: 209.

يجعلها قابلة للمقارنة، سواء مع المعلومات على مستوى القطاع ككل، أم على المستوى الداخلي للمؤسسة، يحقق قدرة أكبر في تقييم الأداء، وتحسين التنبؤات، وترشيد القرارات الإدارية.[1]

2. **الثبات والاتساق:** إن لمبدأ الثبات والاتساق أهمية كبرى في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة، حيث يشير إلى ضرورة التزام المؤسسة بالتماثل في تطبيق السياسات المحاسبية في معاملاتها وأنشطتها خلال الدورات المحاسبية المتعاقبة،[2] وتلزم معايير المحاسبة الدولية الشركات بضرورة الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة، وبيان الأسباب التي أدت لهذا التغير والآثار المترتبة عليه.

3. **القابلية للفهم:** حتى يتحقق للمعلومات المحاسبية الاستجابة المطلوبة، يجب أن تقدم في شكل وبطريقة يمكن للمستفيد منها أن يستخدمها بسهولة، ولا تكون مجرد توصيل أرقام وعبارات عن نشاط معين، بحيث أن المعلومات التي تأخذ شكلا غير مألوف، يكون احتمال تجاهلها أو عدم إمكانية ترجمتها إلى معنى مفهوم كبيراً.[3]

المطلب الثالث: الإعتبارات الخاصة بالإحتياجات في إنتاج المعلومات المحاسبية.

تعتبر البيانات التي تنتجها نظم المعلومات المحاسبية، مصدرا أساسيا للمعلومات الرئيسة للبنك التجاري، حيث تلعب دورا في إبلاغ القرارات المالية سواء التشغيلية أو المتعلقة بالإستثمار أو التمويل، إذ هناك العديد من الإعتبارات التي يجب مراعاتها في كل جانب من جوانب إنتاج المعلومات بما يحقق ميزة تنافسية تنعكس على القيمة السوقية، وبالتالي إستدامته في السوق،[4] وهي على النحو التالي:

أولا: الإعتبارات الخاصة ضمن مراحل النظام.

1. الإعتبارات الخاصة بالمدخلات

تكتسب المرحلة الأولى في نظام المعلومات المحاسبية الأهمية البالغة، حيث تمثل أساسا لما بعدها من المراحل، ويعتبر وجود إطار سليم لتبويب البيانات وإدخالها عنصرا حيويا للوقاية من حدوث الأخطاء والوقوع في المشكلات ومواجهة الصعوبات[5]، ويمكن ذكر بعض الإعتبارات الأساسية والخاصة بمرحلة المدخلات:

---

[1] بكر خضر أبو شعبان، **تقييم مدى فعالية وكفاءة نظم المعلومات المحاسبية في ظل تطورات الخدمات المصرفية الإلكترونية**، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014، ص:32.

[2] عطا الله على الزبون، **مرجع سبق ذكره**، ص:68.

[3] أسامة محمود موسى، **مرجع سبق ذكره**، ص:69.

[4] Omar Sharkasi, Martin George Wynn, **Deployment evaluation of accounting information systems in Libyan commercial banks**, The African Journal of Information Systems by an authorized, Volume 3, Issue 3, November 2011, p88.

[5] زايد عبد الحليم الذيبة، وأخرون، **نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 98.

- تحديد وتعريف المدخلات من خلال تحليل مفردات المدخلات واستكشاف مصادرها وتصنيفها؛
- إختيار وتحديد وسائط الإدخال المناسبة، اليدوية منها والآلية المتوافقة مع شروط العمل؛
- وضع دليل الترميز، تصميم نماذج الإدخال، توثيق عمليات الإدخال وحفظها وحمايتها.

2. الإعتبارات الخاصة بالعمليات والمعالجة

تهدف هذه الإعتبارات، إلى توفير درجة تأكد معقولة في تنفيذ العمليات ومعالجة البيانات، طبقا للطرق والإجراءات المحددة، ويمكن ذلك من خلال:[1]

- توصيف الإجراءات الخاصة بعمل النظام وكتابتها وتحديد المهام المطلوبة؛
- تحديد المجموعة الدفترية والمستندية عند إستخدام النظام اليدوي، وبرامج التطبيقات في النظام الآلي؛
- تحديد المبادئ والسياسات المحاسبية المتبعة في التسجيل والتبويب والتصنيف.

3. الإعتبارات الخاصة بالمخرجات

تركز الإعتبارات الخاصة بالمخرجات، على حقيقة أن السجلات المالية تكون لا قيمة لها، إذا كانت لا تعبر عن الحقائق الإقتصادية، فرغم توجيه الإعتبار إلى دقة البيانات ومعالجتها تبقى ضرورة تأكيد دقة مخرجات النظام المحاسبي وسلامتها[2]، ويعتبر الإلتزام بهذه الإعتبارات أساسا موضوعيا لضمان سلامة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام، وفيما يلي بعض الإعتبارات:

- تحديد نوع وطبيعة المعلومات المطلوبة وطريقة إنتاجها؛
- تحديد نوع ونمط التقارير المطلوبة وطريقة توثيقها وحفظها؛
- تحديد الوسائط المستخدمة في نقل المعلومات إلى المستفيدين منها.

ثانيا: الإعتبارات الخاصة بالإحتياجات الإدارية والتشغيلية في إنتاج المعلومات المحاسبية

أدى تطور مفهوم المحاسبة، إلى كشف جوانب العجز والقصور في نظام المحاسبة التقليدية في توفير المعلومات المحاسبية، اللازمة للوفاء بالإحتياجات الإدارية الداخلية وكذلك التشغيلية، ذلك أن معظم هذه المعلومات ترتبط بالمستقبل أكثر من إرتباطها بالماضي، كما أنها تقوم على مفهوم التوقع والتنبؤ أكثر من إعتمادها على مفهوم التحقق.

---

[1] زايد عبد الحليم الذيبة وأخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 99.

[2] **المرجع نفسه**، ص: 99.

ولأغراض تلبية الإحتياجات الإدارية والتشغيلية من المعلومات المحاسبية، فإن هذه المعلومات يجب أن تتوفر فيها المزايا والإعتبارات التالية:[1]

- أن تكون ذات فائدة في مجال التخطيط ورسم السياسات العامة؛
- أن تساهم في تفعيل دور الإدارة في مجال مراقبة تنفيذ الأنشطة والعمليات؛
- أن تساهم في ترشيد ومساندة القرارات الإدارية لتحقيق الأهداف؛
- أن يتم توصيلها إلى المستويات الإدارية المعنية في الوقت المناسب؛
- أن يتم تقديمها إلى المستويات الإدارية بدقة في صورة سهلة وواضحة، تساعد في تحقيق الإستخدام الأمثل لها؛
- أن تساهم في رسم سورة واضحة عن طبيعة وحجم العمل المنجز، والمخطط بصورة مقارنة مما يساعد في تقييم الأداء.

المطلب الرابع: معايير جودة المعلومات المحاسبية

يتم إعداد المعلومات المحاسبية لتصبح في شكل أكثر نفعا وقيمة، ذلك لأهمية وقيمة المعلومات المحاسبية في صنع القرار الحالي، أو للاستخدام المستقبلي، ويشترط في هذا الصدد أن تكون المعلومات المحاسبية على قدر عال من الجودة، وعلى الرغم من أنه لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات، وذلك لاختلافه تبعاً لاختلاف وجهات النظر وأهداف منتجي ومستخدمي المعلومات، إلا أنه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات على النحو التالي:[2]

- **الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها، أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي، الحاضر والمستقبل، ولا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها،[3] وزادت بذلك قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية، وبالرغم من أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات، إلا أنه في الكثير

[1] موسى محمود المعايطة، **دور نظم المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات على المصارف التجارية في الأردن**، رسالة ماجستير، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن ، السنة 2003-2004، ص:23.

[2] الفضل مؤيد، نور عبد السلام، **المحاسبة الإدارية**، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص: 102.

[3] عبيد خيون علي الخفاجي، **نظام المعلومات المحاسبية ودوره في تعزيز القدرة التنافسية في شركات القطاع الصناعي العام في العراق من وجهة نظر مراقبي الحسابات في هيئات ديوان الرقابة الإتحادي**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، مجلد العاشر، العدد30، الفصل الأول، 2015، ص:180.

من الحالات ما لا يتحقق هذا المقياس خاصة في ظل التعامل مع المستقبل والذي ينطوي على حالات عدم التأكد.

- **المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** تتمثل المنفعة في عنصرين أساسيين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها، ويمكن أن تأخذ المنفعة أحد الصور الآتية:
  - **المنفعة الشكلية:** وتعني تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار، الأمر الذي يزيد من قيمة المعلومات.
  - **المنفعة الزمنية:** وتعني ارتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة، ومن ثم فإن الاتصال المباشر بالحاسب الآلي مثلا، يعظم كل من المنفعة الزمنية والمكانية للمعلومات.
  - **المنفعة التقييمية والتصحيحية:** وتعني ارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، وكذا قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.
- **الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق الأهداف من خلال موارد محددة، أي أن الفعالية هي مدى تحقيق المعلومات لأهداف المنشأة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة، ومن ثم فإن فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات.
- **التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** يقصد بالتنبؤ أنه "الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل"، وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات، ومن المؤكد أن جودة المعلومات، إنما تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد، وذلك عند استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ.
- **الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية** :يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المنشأة بأقل استخدام ممكن للمورد، فالكفاءة تقاس بمدى توفير الموارد المادية والبشرية عند القيام بالعمليات والنشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف مقارنة بالمخرجات أو النتائج التي يتم تحقيقها.

المبحث الثاني: القوائم والتقارير المالية في البنوك التجارية

تعد القوائم والتقارير المالية بمثابة النافذة التي يطل منها الغير على نشاط المؤسسة من جوانبها المختلفة، فيتعرفون على مركزها المالي وعلى نتائج أعمالها، حيث تعتبر حصيلة تشغيل نظام المعلومات المحاسبية[1]، وتهدف القوائم والتقارير المالية إلى تصنيف وقياس الأنشطة والعمليات خلال فترة زمنية معينة، ومن ثم تقديمها إلى الجهات الرسمية الرقابية والقانونية في شكل معلومات لتمكينها من إتمام التحصيلات القانونية لنشاطها، وكذلك عرضها على الأطراف العديدة لمساعدتهم على إتخاذ القرارات الإستثمارية والتمويلية المختلفة، وبالرغم من تعدد وتنوع مصادر المعلومات في إطار ما يمكن أن يقدمه نظام المعلومات المحاسبية، تبقى القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات خاصة لما تتميز به من مصداقية واستمرارية وتكاليفها المنخفضة، هذه الميزات لا تحد من بعض جوانب القصور المرتبطة بتنوع الإحتياجات ضمن نوع الإستخدام والإطار الزمني لها.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية وخصائصها

تعد القوائم المالية مجموعة البيانات المالية المحصلة والخاصة بنشاط وحدة إقتصادية معينة، والمبوبة وفقا لما تقتضيه المبادئ المحاسبية المعمول بها، وتتضمن القوائم المالية للمؤسسات عامة وللبنوك التجارية على الخصوص عادة أربعة قوائم أساسية هي قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية[2]، فيما تتعدد القوائم المالية المساعدة حسب إختلاف المستفدين والهدف منها، مثل الجداول المكملة والمرفقة بالتقارير المالية السنوية، التقارير التي تم إعدادها وفق متطلبات الهيئات الحكومية، وتقدم هذه المعلومات بناءًا على متطلبات قانونية أو رغبة في الإفصاح عن هذه المعلومات طواعية.

أولا: لمحة تارخية عن تطور القوائم المالية في البنوك التجارية

تعتبر القوائم والتقارير المالية في المؤسسات بصفة عامة، حصيلة تطورات عرفتها من حيث الشكل والمضمون، طيلة فترة زمنية طويلة نسبيا، حيث يمكن تمييز ثلاثة مراحل أساسية إتخذت فيها القوائم المالية نموذجا يتناسب واحتياجات المؤسسة خلالها وذلك على النحو التالي:[3]

---

[1] عبد اللطيف شهاب الراوي، أرسلان إبراهيم الأفندي، **أثر الإستثمار في تقانة المعلومات وفاعلية نظام المعلومات المحاسبية في ظل الإقتصاد المعرفي**، مجلة الإدارة والإقتصاد، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة الموصل، العراق، العدد 93، 2012، ص:159.

[2] نائلة فتحي زكرياء، **استخدام التقارير المالية لتقييم الشركات بغرض الإستثمار**، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2014، ص:45.

[3] محمد مطر، **التحليل المالي والإئتماني " الأساليب والأدوات والإستخدامات العلمية**، ط1، عمان، الأردن، 2000، ص:163.

- قائمة مصادر الأموال واستخداماتها، والتي تطلبها الرأي رقم **APB Opinion N0303** الصادر عن **AICPA** العام 1963؛
- قائمة التغيرات في المركز المالي، التي تطلبها الرأي رقم 13 13**APB Opinion** الصادر عن **FASB** العام 1981؛
- قائمة التدفقات النقدية التي تطلبها المعيار رقم 95 الصادر عن **FASB** العام 1987، وكذلك المعيار الدولي رقم 07 الصادر عن **IASC**، العام 1999.

وعلى صعيد البنوك التجارية، ونظرا لأن الصناعة المصرفية ذات طبيعة خاصة، وتتعرض للعديد من المخاطر، فقد تزايدت أهمية القوائم والتقارير المالية من طرف الهيئات المحاسبية والمالية الدولية، حيث تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد معيار واحد فقط تناول عدد وكيفية عرض القوائم المالية من حيث الشكل والمحتوى وهيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية، إذ يعد المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل والمعتمد العام 1997، وساري المفعول إبتداءا من العام 1998، من أهم المعايير المحاسبية الدولية التي تناولت عرض القوائم المالية والإفصاح عنها، ونص على الإفصاح عن السياسات المحاسبية، والأخذ بعين الإعتبار ثلاثة عناصر أساسية وهي الحيطة والحذر، تفوق الجوهر على الشكل والأهمية النسبية، كما عالج نفس المعيار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية التي تشمل الميزانية العمومية وقائمة الدخل والتقارير الملحقة التي تعتبر جزءا مكملا له.

في حين خصصت اللجنة الدولية المعيار رقم 30 والخاص بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة لها، والذي كان أول صدور له العام 1989، وصاحبته العديد من التعديلات على ضوء التطورات الإقتصادية والمالية، حيث إستغرق وقتا طويلا قبل إصداره في شكله النهائي، وأصبح مطبقا بداية من يناير العام 1991، بعد أن تم المصادقة عليه العام 1990، ولقد ركز المعيار على جميع التفاصيل الخاصة بالسياسات المحاسبية والقوائم المالية (قائمة الدخل، الميزانية وخارج الميزانية، خسائر القروض والسلفيات، المخاطر المصرفية،...وغيرها).

تجدر الإشارة كذلك إلى أنه تم إصدار المعيار المحاسبي 39، الذي يرسي على مبادئ الإعتراف والقياس والإفصاح عن المعلومات المتصلة بالأدوات المالية في القوائم المالية، ويزيد بدرجة كبيرة في إستخدام محاسبة القيمة العادلة، وخاصة في جانب الأصول في الميزانية العمومية، في حين تستند معايير الإبلاغ المالي إلى نفس الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية، حيث نشير أنه في 18أوت 2005، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي السابع(07) لإعداد التقارير المالية ليعوض

المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 وأيضا بعض نقاط المعيار الدولي رقم32 والذي أصبح نافذ المفعول إبتداءا من 2007/01/01.[1]

ثانيا: تعريف القوائم والتقارير المالية

عرفت القوائم المالية وفق العديد من الأطراف والجهات، حيث يمكن ذكر أهمها كالآتي:

القوائم المالية هي "مختلف البيانات المالية المحصلة والمعروضة وفق المبادئ المحاسبية المقبولة والمعمول بها، لهدف المحافظة على إستمرارية تدفق المعلومات وعرضها، والقابلة للمراجعة والمراقبة من قبل الهيئات الحكومية والمحاسبين والمستثمرين وغيرها، لضمان الدقة لأغراض الضرائب، التمويل أو الإستثمار".[2]

كما عرفت القوائم المالية على أنها " مجموعة التقارير التي تساهم في توضيح الوضعية المالية للشركة في خلال إطار زمني محدد".[3]

في حين عرفت القوائم المالية كذلك على أنها "الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية"[4]

كما أن القوائم المالية لا تعتبر الخطوة الأخيرة في العملية المحاسبية، ولكنها نقطة البداية الملائمة لدراسة المحاسبة، فالقوائم المالية هي الوسائل التي بموجبها تنقل إلى الإدارة أو الأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والمركز المالي للوحدة الإقتصادية، فالمحلل الذي يفهم محتوى ومضمون هذه القوائم، سوف يدرك أهمية الغرض من الخطوات الأولية من تسجيل وتبويب للعمليات.[5]

من خلال التعاريف السابقة تتضح أهمية القوائم المالية ضمن نظام المعلومات المحاسبية، باعتبارها المحصلة النهائية للعمل المحاسبي، ضمن أشكال وجداول متعارف عليها، لغرض الوقوف على الوضعية المالية للمؤسسة ضمن إطار زمني محدد، والعمل على توصيلها للأطراف ذات العلاقة والمستخدمة لها.

---

[1] بن فرج زوينة، **متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك، وفق المعايير المحاسبية الدولية–دراسة ميدانية لبعض البنوك الجزائرية**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، العدد رقم 15، 2015، ص ص:61 63.

[2] على الرابط: www.investopedia.com/terms/f/financial-statements.asp بتاريخ 2018/01/10 على الساعة 10.38

[3] Rebekiah Hill, "**What Are Financial Statements - Definition, Purpose & Importance,** [en line] https://study.com/academy/lesson/what-are-the-financial-statements-definition-purpose-importance.html#lesson le 10/01/2018 a10.44h.

[4] طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية**، ط1، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، مصر، 2005، ص:34.

[5] عبد الرحمن توفيق، **القوائم المالية ومخرجات العمل المحاسبي**، مركز الخبرات المهنية للإدارة (PMEC)، القاهرة ، مصر،2014، ص:3.

وهنا ينبغي علينا التفرقة بين كلا من "القوائم المالية" و"التقارير المالية"، حيث أن مفهوم التقارير المالية أوسع وأشمل من مفهوم القوائم المالية، وذلك لعدة أسباب أهمها:[1]

– أن مصطلح القوائم المالية بما تتضمنه من قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، قائمة حقوق المساهمين تعد جزء من التقارير المالية، والتي تتضمن فضلاً عن القوائم المالية تقرير مراقب الحسابات، تقرير مجلس الإدارة، تقرير الإدارة التنفيذية، خطط النشاط والتوسعات المستقبلة المتوقعة، توقعات وتنبؤات الإدارة بخصوص النشاط الحالي والمستقبلي، وأي إفصاح أضافي أخر.

– أن القوائم المالية تعرض معلومات مالية **(كمية)** فقط، بينما التقارير المالية تعرض معلومات مالية وغير مالية (كمية، وصفية)، فمثلا معلومات الإفصاح عن خطط النشاط، والتوسعات المستقبلة المتوقعة لا يمكن أن تدرج في القوائم المالية، وذلك لأنها معلومات وصفية وليست كمية.

ثالثا: خصائص القوائم والتقارير المالية

تتميز القوائم والتقارير المالية بالعديد من الخصائص التي تجعل منها ذات أهمية بالغة في عمليات إتخاد القرار، ويمكن حصر أهم هذه الخصائص في النقاط التالية:[2]

- **الوضوح:** حيث يجب أن توفر القوائم والتقارير المالية معلومات عن العمليات المالية، بناءا على مضمونها الواقعي، ماتجعلها غير معقدة لتكون بذلك في متناول جميع المستخدمين وصانعي القرارات.
- **الملائمة:** تعد القوائم والتقارير المالية حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية ملائمة عندما تكون قادرة على إحداث فرق في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون، وهناك وجهان للملاءمة أي أن يكون لها قيمة تنبؤية، أوقيمة تأكيدية، أو كلاهما، وتنطوي المعلومات على قيمة تنبؤية، إذا كان من الممكن استخدامها كمعطيات في العمليات التي يستخدمها المستخدمون للتنبؤ بالنتائج، وتعتبر ذات قيمة تأكيدية إذا كانت تقدم تغذية راجعة حول تقييمات سابقة.
- **المصداقية:** يجب أن تكون القوائم والتقارير المالية خالية من الأخطاء والتحيز والإبهام، ما يجعلها تعبر بصدق عن العمليات والأنشطة والأحداث بصفة موثوقة ومعتمد عليها.

[1] نائلة فتحي زكرياء، **مرجع سبق ذكره**، ص:46.

[2] بن فروج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، شهادة دكتوراه علوم (علوم إقتصادية)، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2014/2013، ص:49.

- **الأهمية النسبية:** ونقصد بها إمكانية إحتواء القوائم والتقارير المالية على كل المعلومات المهمة في عملية إتخاد القرار، على اختلاف الأطراف والمستخدمين.
- **الموثوقية:** ويقصد بها صدق المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية، والناتجة عن الأحداث والأنشطة والعمليات الفعلية الموثقة في المستندات، البعيدة عن الأفكار الشخصية.
- **القابلية للمقارنة:** تعتمد قرا رات المستخدمين الاختيار بين البدائل، وعليه يجب أن يتمكن المستخدمون من إجراء مقارنة للقوائم المالية للمنشأة على مر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في مركزها المالي وفي الأداء، كما يجب أن يكون بإمكانهم مقارنة القوائم المالية للمنشات المختلفة من أجل التقييم النسبي لمراكزها المالية، والأداء والتغيرات في المركز المالي، ومن هنا فإن استخدام نفس الطرق أو نفس المبادئ المحاسبية والاجراءات لقياس وعرض البنود سيساعد على تحقيق هدف المقارنة.

المطلب الثاني: مستخدمي القوائم والتقارير المالية ومجالات إستخدامها

يمكن تقسيم مستخدمي القوائم والتقارير المالية إلى قسمين رئيسيين، حسب معيار المصلحة فيما إذا كانت مباشرة أو غير مباشرة، وفيما يلي عرض مختصر لذلك:[1]

أولا: القسم الأول (ذوي المصلحة المباشرة)

يشتمل هذا القسم على مجموعة من المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة، ويمكن حصرهم في الملاك الحاليين والمستقبليين المحتملين، المديرين (الإدارة العليا للبنك)، الزبائن (المودعين والمقترضين) العاملين، المنافسين، حيث تجدر الإشارة أن هذا القسم من المستخدمين يهتم بالقياس الشامل للأداء والعمل على تحسينه بالإعتماد على العديد من المعايير الكمية وغير الكمية المستخرجة من القوائم والتقارير المالية ، وتقييم أداء الإدارة من خلال الوقوف على مدى كفاءة إستخدام الموارد، ومدى الأرباح والعوائد المحصلة من خلالها والمخاطر الناجمة عنها.

ثانيا: القسم الثاني (ذوي المصلحة غير المباشرة)

ويشتمل هذا القسم على مجموعة المستخدمين غير المباشرين، والتي تنحصر مهمتهم في مساعدة أو حماية الأطراف ذوي المصلحة المباشرة لأسباب عديدة كعدم خبرتهم بالمحاسبة، عدم توفر عنصر الوقت لإدارة إستثماراتهم، أو لهدف الرقابة على النشاط كالأطراف الحكومية والضريبية، حيث يعمل هذا النوع

[1] كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص14.

من المستخدمين على وضع التوقعات المستقبلية، والحكم على المركز المالي بنوع من الموضوعية، تقييم الإلتزام بالقوانين واللوائح ، تقييم مدى الإهتمام بالمسؤولية الإجتماعية وغيرها.

وفيما يلي جدول يوضح المستخدمين للقوائم المالية واحتياجاتهم.

الجدول رقم (1-2): المستخدمين للقوائم المالية واستخداماتهم

المستخدمين	إحتياجات المستخدمين
المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة.	**1. القياس الشامل للأداء**
1. المساهمين (الحاليين والمحتملين).	**- مقاييس مطلقة**
2. الدائنين (قصيرة وطويلة الأجل).	**- بالمقارنة مع الأهداف والمعايير**
3. المديرين.	**- بالمقارنة مع شركات أخرى.**
4. العاملين.	**2. تقييم أداء الإدارة**
5. المستهلكين.	**- الأرباح والكفاءة في استخدام الموارد.**
6. الموردين.	**- المسؤولية القانونية.**
7. **المنافسين.**	
المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة.	**1. التوقعات المستقبلية**
1. محللي القوائم المالية وسماسرة البورصة.	**- الأرباح، التوزيعات والفوائد.**
2. اتحادات العمال.	**- الإستثمارات.**
3. الوكلات والهيئات الحكومية.	**2. الحكم على المركز المالي.**
4. **الجهات المهنية ومصدري المعايير المحاسبية.**	**- تقييم اليسر المالي ودرجة السيولة.**
	- تحديد درجة المخاطرة.
	- تقييم الديون وحقوق الملكية.
	- تقييم الإلتزام باللوائح والقوانين.
	- المسؤولية الإجتماعية.

المصدر: كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص:16.

يتضح من خلال الجدول **(1-2)** وجود العديد من المستخدمين الحاليين والمحتملين والذين يكون لديهم نماذج اتخاذ قرارات مختلفة ومتنوعة، ما يسمح بأن تكون احتياجاتهم من المعلومات مختلفة ومتنوعة، الأمر الذي يؤثر على طريقة إعداد القوائم المحاسبية والإختيار من بين الطرق والسياسات المحاسبية، ولهذا السبب فإن القوائم المحاسبية تعد على أساس أنها قوائم ذات أغراض عامة بحيث يمكن تلبية

احتياجات العديد من المستخدمين مع التركيز على إحتياجات المستخدمين المباشرين وغير المباشرين على حد سواء.

المطلب الثالث: أهداف القوائم والتقارير المالية و أنواعها.

تهدف القوائم والتقارير المالية بمختلف أنواعها إلى مجموعة من الأهداف، يمكن عرضها كما يلي:

أولا: أهداف القوائم والتقارير المالية

يتبلور الهدف الأساس للقوائم والتقارير المالية، في مساعدة متخذي القرارات من مختلف الأطراف في التعرف على المركز المالي، مقدار العوائد المحققة، والتوقعات المستقبلية لنشاط الوحدة الإقتصادية[1].

على هذا الأساس ترتبط أهداف القوائم والتقارير المالية بالعديد من العناصر ووجهات النظر، حيث يهدف من خلالها إلى تلبية إحتياجات كل المستخدمين والأطراف ذات المصالح المختلفة، لتحسين أنشطة الأداء العام لعمل الوحدة الإقتصادية ككل.

ويمكن حصر مختلف الأهداف المرتبطة بالقوائم والتقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية حسب معيار المستخدمين إلى ثلاثة فئات مختلفة:

1. **الإدارة العليا للبنك:** تحقق القوائم والتقارير المالية للإدارة العليا للبنك التجاري مجموعة من الأهداف والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:[2]

- إتاحة المعلومات اللازمة لمعاونة الإدارة العليا للبنك التجاري على التخطيط المستقبلي، المتابعة والرقابة واتخاذ القرار؛
- معرفة مركز السيولة (التغيرات في التدفقات النقدية)، خاصة وأن نشاط البنوك التجارية مرتبط إرتباط كبير بالسيولة لمواجهة المسحوبات المستمرة، وتجنب حالات فشل الإئتمان؛
- رسم سياسة التوظيف المناسبة للمصادر المتاحة، والعمل على المواءمة بين عنصري السيولة والربحية؛
- معرفة تكاليف أداء الخدمات المصرفية، ومحاولة دراسة مستوياتها وانحرافاتها؛
- توفير المعلومات الجيدة (الدقيقة والمناسبة) للحد والتقليل من الأخطار المختلفة.

---

[1] عبد الرحمن توفيق، **مرجع سبق ذكره**، ص: 03.

[2] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية (السياسات المصرفية-تحليل القوائم المالية-الجوانب التنظيمية-البنوك العربية)**، ط1، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2004، ص، ص: 213، 214.

هذا ويعتبر المساهمون كذلك أكثر الأطراف المرتبطة بالإدارة العليا للبنك وأكثرهم عرضة للمخاطر، لذلك يحتاج المساهمون الحاليون والمرتقبون إلى المعلومات بصفة مستمرة، لإمكان تقييم فرص الإستثمار المتاحة، والمفاضلة بين البدائل الإستثمارية واتخاد قراراتهم المتعلقة بتوظيف مواردهم بصورة ناجحة.

2. **الأطراف الخارجية:** تساهم القوائم والتقارير المالية في عديد أهداف الأطراف الخارجية ذات المصلحة، من مستثمرين وزبائن (مودعين أو مقترضين) وغيرهم، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- معرفة مدى قدرة البنك التجاري على أداء إلتزاماته إتجاه حقوقهم، ومدى قدرته على منح الإئتمان؛
- متابعة المعلومات التي تساعد في تقدير حجم ودرجة المخاطرة المؤثرة على إستثماراتهم وتوظيفاتهم لأموالهم؛
- الرفع من مستوى الشفافية والإفصاح، ما ينعكس على طبيعة العلاقة بين البنك التجاري وبيئة عمله وزيادة تنافسيته.

3. **الأطراف الحكومية:** تحتاج الأطراف الحكومية بصفة عامة إلى المعلومات المحاسبية، لغرض رسم بعض السياسات على المستوى الوطني، وبلوغ مختلف الأهداف الأخرى ذات الطبيعة الرقابية أو الجبائية وغيرها، حيث يمكن ذكر أهمها في:[1]

- التعرف على مدى سلامة المركز المالي للبنوك التجارية، ومدى تقيده بمختلف القوانين والتشريعات واللوائح المعمول بها، فالجزائر وكغيرها من الدول سعت إلى تفعيل دور البنك المركزي في الرقابة والإشراف على البنوك التجارية، ويعد القانون (90-10) المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الدعامة الأساسية لتطوير النظام النقدي والمصرفي، حيث أصبح البنك المركزي منذ صدور هذا القانون له كل الصلاحيات المتعلقة بالإشراف ومراقبة البنوك التجارية واتخاد القرارات الخاصة بالسياسة النقدية وتنفيذها.

- الوقوف على عناصر وقيم إحتساب الضرائب المستحقة على نشاط البنوك التجارية، من خلال المعلومات المشكلة للوعاء الضريبي، توزيع الأرباح، وغيرها.

[1] رولا كاسر لايقة، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الإستثمار**، رسالة ماجستير في المحاسبة المصرفية، كلية الإدارة، جامعة تشرين، سوريا، 2007/ 2008، ص: 52.

هذا وأشارت لجنة معايير المحاسبة الدولية(**IASC**)*، إلى أن أهداف القوائم والتقارير المالية ليست أهدافا جامدة، وإنما تتأثر بالعديد من العوامل الإقتصادية، القانونية والسياسية لتتناسب والمجتمع الذي تعد فيه هذه القوائم[1]، على ضوء ذلك نحاول في العنصر الموالي التعرض لمتطلبات إعداد وعرض القوائم المالية في ظل الأنظمة والتعليمات الدولية والمحلية.

ثانيا: أنواع القوائم والتقارير المالية في البنوك التجارية

تتنوع القوائم والتقارير التي تقدمها البنوك التجارية دوريا، فبالإضافة للقوائم الرئيسة المتمثلة في الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية، هنالك العديد من القوائم والتقارير المالية الإضافية المساعدة على إتخاذ القرارات لمختلف الأطراف المتعاملة.

إن النظر للقوائم والتقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية كأداة من أدوات إتخاذ القرار، وبالتالي مدى مساهمتها في تحسين الأداء، يستوجب منا تصنيفها بحسب الجهة المستفيدة منها في كل مرحلة من مراحل إتخاد القرار، سواء تعلق الأمر بالإدارة داخل البنك التجاري أو بالأطراف الخارجية الأخرى، كانت حكومية أو ذات مصالح أخرى.

1. القوائم المالية التقديرية (الموازنات التقديرية)

تعددت التعاريف التي قدمها الكتاب والمختصين للموازنات التقدريرية، حيث عرفت على أنها "كشف بالأهداف والغايات التي تسعى إليها الإدارة موضحة بمفردات كمية لفترة مستقبلية معينة، وهي تمثل كافة مستويات النشاط والتكامل بين خطط الإيرادات والمصروفات والمستلزمات الرأسمالية والإحتياجات المالية"[2]

كما عرفت على أنها " قائمة بالأهداف العامة والفرعية عن فترة زمنية مستقبلية معبر عنها ماليا، محققة تكامل خطط الإيرادات والمصاريف والإحتياجات من الأصول والإحتياجات من التمويل".

وتعد الموازنات التقديرية في البنوك التجارية، قوائم مالية تقديرية تسطر بوضوح ما تنوي الإدارة القيام به لفترة زمنية محددة عادة ما تكون السنة، كما تشمل الموازنة التقديرية كل الموارد المطلوبة لتنفيذها، وتصنفها حسب ما توفرت وكيفية الحصول عليها وتوقيتها، هذا ويمكن تقسيم الموازنات التقديرية من جوانب مختلفة على حسب الهدف المرجو منها، كموازنة الإيرادات، موازنة المصاريف، موازنة النقدية،

* **IASC** : International Accounting Standards Committee

[1] بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مرجع سبق ذكره**، ص: 58.

[2] طلال محمد الججاوي، فرات المالكي، **الإفصاح المحاسبي الإستباقي وانعكاساته على مستخدمي القوائم المالية**، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص: 103.

وغيرها، وتهدف الموازنات التقديرية إلى دعم وترشيد إتخاد القرار، من خلال ضمان التدفق المستمر للمعلومات المتعلقة بالنشاط الفعلي ومدى تطابقه مع الخطط الموضوعة، كما تعتبر وسيلة من وسائل الرقابة على الأنشطة[1].

2. القوائم المالية الأساسية (الفعلية)

تشمل القوائم المالية للبنوك التجارية، قائمة الميزانية، قائمة خارج الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وتعد هذه القوائم، القوائم الأساسية والفعلية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية في الدورة المالية الحالية، وهي قوائم نمطية بموجب ما تضمنته المعايير المحاسبية الدولية والأنظمة المحاسبية المحلية، وسيتم التعرض لها بنوع من التفصيل في المبحث الموالي، خاصة وأنها تعتبر أساس مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، وتتميز بالمصداقية والقبول من العديد من الجهات، إذ تعتمد كأساس لإتخاد القرارات الإستثمارية والتمويلية، ناهيك عن تكاليفها المنخفضة نسبيا.

3. المعلومات الإضافية (المساعدة)

هي المعلومات التي تفصح عنها البنوك التجارية، بعد إفصاحها عن القوائم المالية الأساسية، والتي يمكن أن تكون في شكل قوائم مالية فرعية، أو تقارير تفصيلية مرفقة بالقوائم المالية الأساسية، حيث تعتبر معلومات بالغة الأهمية، لذا يشار عند الإفصاح عنها بأنها جزء من البيانات المالية،[2] إذ أصبحت هذه البيانات تأخد طابعا تفصيليا شبه إلزامي، يوضح من خلاله للمستخدم بعض المعلومات المفيدة والمتعلقة بالبنود الواردة في القوائم المالية الأساسية، وتغطي المعلومات الإضافية في معظم الأحيان السياسات المالية والإلتزامات الطارئة أو المحتملة (الإلتزامات الإحتمالية التي يصاحبها حالة عدم التأكد)، لهدف إعطاء فهم أفضل للبنود الواردة بالقوائم المالية [3]، وهي ركيزة أساسية في دعم إتخاذ القرار من مختلف الجهات الداخلية والخارجية، إذ تعد بمثابة الدليل المرفق للقراءة الجيدة للقوائم المالية.

وفيما يلي الشكل رقم(**2-2**)، الملخص للقوائم والتقارير المالية ومدى العلاقة بينهم، والذي يتضح من خلاله أن المعلومات المالية يتم تقديمها من خلال القوائم والتقارير المالية، وليس القوائم المالية فقط،

---

[1] طلال محمد الججاوي، فرات المالكي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 104.

[2] مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، **القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)**، ط3، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 49.

[3] **القوائم المالية**، نشرة معهد الدراسات المصرفية، السلسلة لخامسة، العدد: 9، الكويت، 2003، ص: 03. على الرابط :
http://kibs.edu.kw/upload/EDAAT_Apr_2013_Financial_Statements_407.pdf بتاريخ: 2018/02/05 على الساعة: 17.03

إما لأنها تطلب من طرف الجهات الرسمية والحكومية، أو لأن إدارة البنك ترغب في الإفصاح عنها إختياريا، كما تقتصر دائرة إختصاص الجهات المهنية المحاسبية على المعلومات التي تحتويها القوائم المحاسبية الأساسية باعتبارها القاعدة وأساس كل المعلومات.

الشكل رقم (2-2) : القوائم والتقارير المالية

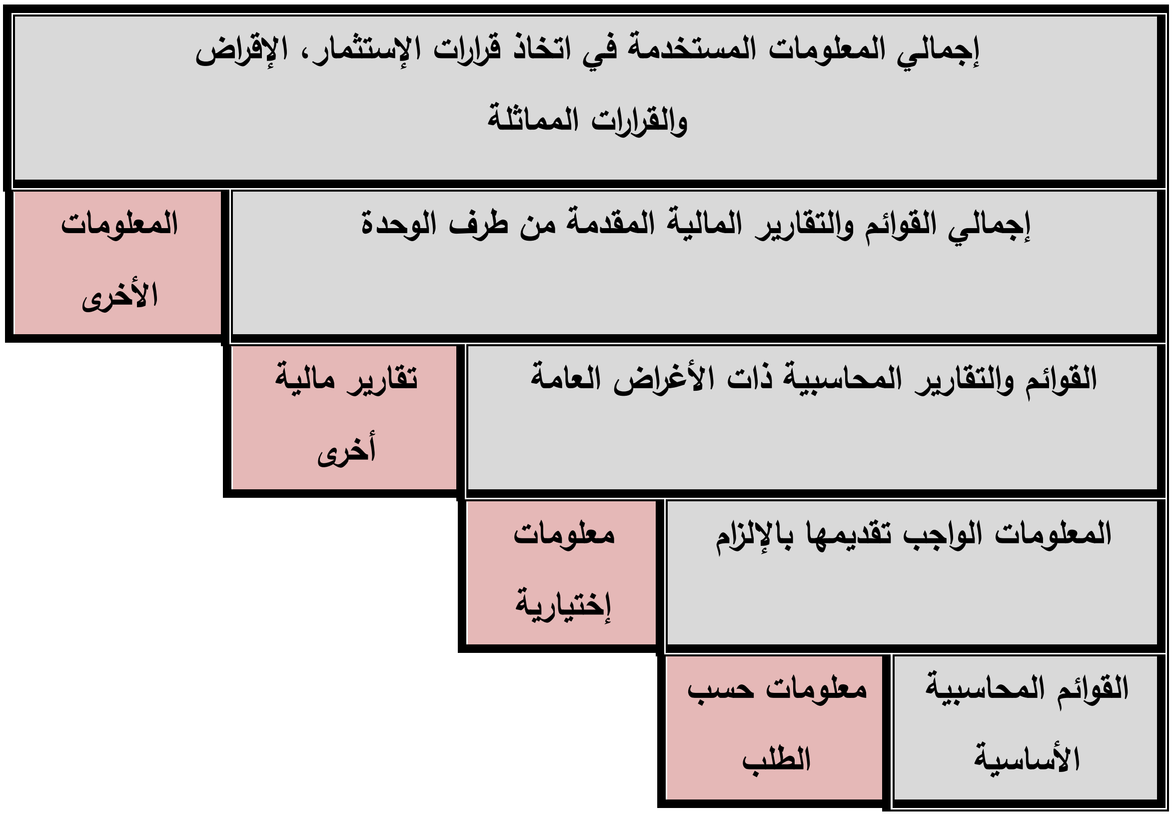

المصدر: كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص:15.

المبحث الثالث: متطلبات وأسس إعداد وعرض القوائم المالية في البنوك التجارية

يعد إعداد وعرض القوائم المالية في البنوك التجارية، من أهم العناصر التي أولت لها الهيئات المحاسبية الدولية والمحلية الأهمية البالغة، حيث تم تخصيص العديد من المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB)، لإعتبارات إعداد وعرض القوائم المالية، كما شكل النظام رقم(09-04) والمتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، وكذلك النظام رقم (09-05) المتضمن طرق إعداد القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، أهم الخطوات النوعية على الصعيد المحلي فيما يخص طرق إعداد وعرض الكشوفات المالية للبنوك التجارية في الجزائر.

المطلب الأول: متطلبات إعداد وعرض القوائم المالية في ظل المعايير الدولية

تنقسم معايير الإبلاغ المالي الدولية الصادرة عن **(IASB)** إلى قسمين، معايير المحاسبة الدولية**(IAS)** ومعايير التقارير المالية الدولية**(IFRS)**، وسنحاول من خلالهما البحث في أهم المعايير ذات العلاقة بإعداد وعرض القوائم المالية في البنوك التجارية.

أولا: متطلبات إعداد وعرض القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية(IAS)

تهتم الكثير من دول العالم بصياغة وتطوير السياسة المحاسبية الخاصة بها، من خلال إصدار المعايير المحاسبية التي تعكس السياسة المحاسبية التي ينتهجها مجتمع ما، ويقوم بتطبيقها في مجال قياس وإيصال المعلومات المحاسبية المتعلقة بالوحدات الإقتصادية بما فيها البنوك والمؤسسات المالية المشابهة، في هذا الصدد أدت التغيرات الكبيرة والمستمرة التي تشهدها بيئة الأعمال الدولية والمحلية، والأزمات الحادة السابقة والممكن حدوثها مستقبلا، إلى لجوء الجهات المعنية صوب المعايير المحاسبية الدولية، لما لذلك من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على مدى إنسجام المتغيرات البيئية المحلية مع المتغيرات البيئية الدولية.

نحاول فيما يلي التعرض لأهم معايير المحاسبة الدولية التي تعرضت لكيفية الإعداد والإفصاح عن القوائم والبيانات المالية.

1. المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS01).

يعتبر المعيار المحاسبي الدولي **(IAS01)** عرض القوائم المالية، من أهم وأشمل المعايير المحاسبية الدولية، حيث تضمن إعداد القوائم المالية وكل ما ارتبط بها من قواعد محاسبية وطرق عرض البيانات، ولقد حل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي **(IAS1)** لعام1975 المتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، والمعيار المحاسبي الدولي **(IAS5)** لعام 1975 المتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، والمعيار المحاسبي الدولي **(IAS13)** لعام 1981 المتعلق بالأصول والإلتزامات المتداولة،[1] ولقد صمم وعدل لتحسين نوعية البيانات المعروضة، حيث ينطبق على جميع المؤسسات التي تقدم تقاريرها بموجب معايير المحاسبة الدولية، وقد أوضح مكونات البيانات المالية ذات الغرض العام التي تلتزم المؤسسة بنشرها، بحيث تكون مشتملة على مجموعة متكاملة من المعلومات

[1] إلياس شاهد وعبد النعيم دفرور، **الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية ووفق معايير المحاسبة الدولية – دراسة مقارنة** – مجلة الدراسات المالية و المحاسبية والإدارية، العدد05، جوان 2016، ص156.

المحاسبية، التي يستفيد منها مستخدمو البيانات المالية، والمتمثلة في الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية بالإضافة للسياسات المحاسبية والإيضاحات.

1.1. الهدف من المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 (IAS 01).

يهدف المعيار الدولي الأول إلى بيان أساس عرض البيانات المالية للأغراض العامة، لضمان إمكانية مقارنتها مع البيانات المالية الخاصة بالمنشأة نفسها للفترات السابقة أو البيانات المالية للمنشآت الأخرى من نفس القطاع[1]، هذا وتجدر الإشارة أنه لم تفرض الممارسات المحاسبية قبل سنة 1989 أي إشتراطات على البنوك فيما يخص الإفصاح في قوائمها المالية، ولكن وبتغير الوضع في نشاط البنوك التجارية من خلال ما يعرف باللاوساطة، رفع الحواجز، تغير القوانين واللامادية في التعاملات، وما نجم عنها من أزمات مالية حادة، أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية معيار المحاسبة الدولي **(IAS30)** والمتعلق بالإفصاح عن البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة لها، والذي يكمل معايير المحاسبة الدولية الأخرى والمشتقة من المعيار الدولي **(IAS01)** الذي يقدم توجيها عاما حول المبادئ الأساسية للقوائم المالية، هيكلها ومحتواها التي على البنوك التقيد بها كذلك.

بالتالي فإن الإفصاح في البنوك التجارية يجب أن يمكن مستخدمي التقارير المالية من إمكانية قياس قدرة البنك على الإستمرار والربحية[2]، ومركزه المالي من حيث السيولة والدرجة النسبية للمخاطر التي تواجه عناصر الخصوم والأصول معا، وكيف يتم مواجهتها من قبل الإدارة طالما أن البنك يمارس أنشطته المختلفة في ظل قيود أساسية هي الربحية، السيولة، الأمان والحد من المخاطر.

2.1. مكونات البيانات حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 (IAS01).

تتضمن البيانات حسب ما نصت عليه الفقرة 10 ضمن المعيار المحاسبي الدولي الأول مايلي:[3]

- بيان المركز المالي (الميزانية العمومية) في نهاية الفترة؛
- بيان الربح أو الخسارة و الدخل الشامل، حيث يتم عرضها كبيان واحد أو يتم فصلهما؛
- بيان التغيرات في حقوق الملكية؛

---

[1] طلال محمد الجحاوي، فرات المالكي، **مرجع سبق ذكره**، ص90.

[2] بن افرج زوينة ، **تبني المعيار الدولي رقم 30 ضرورة للبنوك الجزائرية لمجابهة المنافسة المصرفية العالمية**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الموسوم بإصلاح النظام المصرفي ، المنعقد يومي 12/11 مارس2008، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص:03.

[3] على الرابط : www.iasplus.com/en/standards/ias/ias ، مطلع بتاريخ 2018/01/23 على الساعة: 16.01.

- بيان التدفقات النقدية للفترة؛
- إيضاحات تتضمن ملخص السياسات المحاسبية المعتمدة، وإيضاحات تفسيرية أخرى.

2. المعيار المحاسبي الدولي رقم30 (IAS30).

أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية، المعيار المحاسبي الدولي رقم30، والمتعلق بالإفصاح عن البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المشابهة، والذي جاء معدلا ومكملا لمعايير محاسبية أخرى، والمشتقة من المعيار المحاسبي الدولي الأول **(IAS01)**، الذي يقدم توجيها عاما حول المبدئ الأساسية للقوائم المالية، هيكلتها ومحتواها، وفيما يلي التطور التاريخي للمعيار المحاسبي الدولي رقم30.

الجدول رقم (2-2): التطور التاريخي للمعيار المحاسبي الدولي (IAS30)

التاريخ	البيـــــــــــــان
أفريل 1989	**عرض مسودة العمل E29، الخاصة بالإفصاحات اللازمة في القوائم المالية في البنوك.**
جويلية 1989	**تعديل مسودة العمل E29، وعرضها لمشروع E34، الذي يخص الإفصاحات في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المشابهة.**
أوت 1990	**صدور المعيار المحاسبي الدولي رقم30(IAS30)، الإفصاحات في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المشابهة.**
01 **جانفي** 1991	**تاريخ السريان الفعلي للمعيار المحاسبي الدولي (IAS30).**
العام 1994	**تعديل المعيار المحاسبي الدولي(IAS30).**
ديسمبر 1998	**تعديل المعيار المحاسبي الدولي (IAS30)، من قبل المعيار المحاسبي الدولي(IAS39) (الأدوات المالية:الإعتراف والقياس)، إعتبارا من 2001/01/01.**
18 **أوت** 2005	**صدور المعيار الدولي(IFRS7)، ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي(IAS30)، ليكون ساري المفعول إعتبارا من 2007/01/01.**

Source : www.iasplus.com/en/standards/ias/ias30 consulter le 21/01/2018 13 :14h

1.2. الهدف من المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 (IAS30).

إن الهدف الأساس من المعيار المحاسبي الدولي رقم30، هو وضع معايير مناسبة للإفصاح في القوائم المالية في البنوك والمؤسسات المالية المشابهة، تمكن المستخدمين من المعلومات المناسبة والمساعدة في تقييم الوضع المالي وأداء البنوك التجارية، وتمكنهم من الحصول على فهم أفضل لخصائص العمل المحاسبي في البنوك التجارية.

2.2. شروط العرض والإفصاح في القوائم المالية للبنوك وفق المعيار المحاسبي الدولي (IAS30).

سنحاول أن نقدم معظم التفاصيل التي جاء بها المعيار المحاسبي الدولي **(IAS30)**، الذي يجب تطبيقه عند إعداد القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة، أي التي يكون نشاطها الرئيس

الإئتمان من خلال قبول الودائع، ومنح القروض بهدف الإقراض والإستثمار، والتي هي في نطاق التشريعات البنكية أو التشريعات المشابهة.

- **قائمة الدخل**

يجب أن يقوم بيان الدخل(قائمة الدخل) للبنك التجاري، بتصنيف المداخيل المجمعة والمصاريف بطبيعتها وفق ما ورد في المعيار المحاسبي الدولي **(IAS30.9)**، والتي تشتمل على العناصر التالية:[1]

- إيرادات/ مصاريف الفوائد.
- دخل/مصاريف الرسوم والعمولات.
- توزيعات الأرباح.
- صافي الأرباح/الخسائر من التعامل في الأوراق المالية.
- صافي الأرباح/الخسائر من التعامل في الإستثمارات في الأوراق المالية.
- صافي الأرباح/الخسائر من التعامل في العملات الأجنبية.
- إيرادات التشغيل الأخرى.
- خسائر القروض.
- مصاريف إدارية عامة.
- مصاريف تشغيلية أخرى.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه لا ينبغي إجراء مقاصة بين بنود الدخل والمصروفات، فيما عدا تلك المتعلقة بتغطية المخاطر، الأصول والالتزامات التي يمكن إجراء مقاصة بينها طبقا للمعيارين 32 و39.[2]

- **الميزانية العمومية**

يجب أن تقوم الميزانية العمومية للبنك بتجميع الموجودات والمطلوبات حسب طبيعتها، وإدراجها وفق معيار السيولة، حسب ما ورد في المعيار المحاسبي الدولي **(IAS30.18)**.

- يحدد المعيار المحاسبي الدولي **(IAS30.19)** البنود المحددة التي تتطلب الإفصاح في الميزانية العمومية للبنك التجاري.

[1] على الرابط : www.iasplus.com/en/standards/ias/ias30 مطلع بتاريخ 2018/01/21 على الساعة: 14.08.

[2] بن افرج زوينة ، **تبني المعيار الدولي رقم 30 ضرورة للبنوك الجزائرية لمجابهة المنافسة المصرفية العالمية**، مرجع سبق ذكره، ص:06.

- يتضمن المعيار المحاسبي الدولي **(IAS30.13)** والمعيار المحاسبي الدولي **(IAS30.23)**، مبادئ توجيهية للظروف المحددة التي يتم فيها مقاصة بنود الإيرادات والمصروفات أو بنود الموجودات والمطلوبات.
- يتوجب على البنك الإفصاح عن القيمة العادلة لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات المالية، كما هو مطلوب بموجب المعاير المحاسبية الدولية **(IAS32)**، **(IAS39)**، **(IAS30.24)**.
- يتوجب الإفصاح عن البنود خارج الميزانية، التي تتطلب الإفصاح وفق المعيار الدولي **(IAS30.26)**.
- يتوجب الإفصاح عن إستحقاقات الموجودات والمطلوبات، وفق ما تضمنه المعيار المحاسبي الدولي **(IAS30.30)**.
- تركيز الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية، وفق ما تضمنه المعيار المحاسبي الدولي **(IAS30.40)**.
- الإفصاح عن خسائر القروض والسلفيات، وفق ما تضمنه المعيار المحاسبي الدولي **(IAS30.43)**.
- الإفصاح عن المخاطر المصرفية العامة، وفق ما تضمنه المعيار المحاسبي الدولي **(IAS30.50)**.
- الإفصاح عن الموجودات المرهونة كضمان، وفق ما تضمنه المعيار المحاسبي الدولي **(IAS30.53)**.

3. المعيار المحاسبي الدولي رقم07 (IAS 07).

أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية، المعيار المحاسبي الدولي رقم07، والمتعلق بالإفصاح عن التدفقات النقدية والنقد المعادل للمنشأة بما فيها البنوك والمؤسسات المالية المشابهة، من خلال قائمة التدفقات النقدية كجزء لا يتجزء من القوائم المالية الأساسية.

وفيما يلي الجدول الذي يحدد التطور التاريخي للمعيار المحاسبي الدولي **(IAS07)**.

الجدول رقم (3-2) : التطور التاريخي للمعيار المحاسبي الدولي (IAS 07)

التاريخ	البيـــــــــــــــــان
جوان 1976	**عرض مشروع E7 (بيان مصادر واستخدامات الأموال).**
أكتوبر 1977	**صدور المعيار المحاسبي الدولي (IAS7) (بيان التغيرات في المركز المالي).**
جويلية 1991	**عرض مشروع E36، الخاص بالتدفقات النقدية.**
ديسمبر 1992	**صدور المعيار المحاسبي الدولي المعدل (IAS7) (بيان التدفقات النقدية).**
1994/01/01	**التاريخ الفعلي لسريان المعيار المحاسبي الدولي(IAS7).**
2007/09/06	**تعديل بيان التدفقات النقدية، كبيان معدل من المعيار المحاسبي الدولي (IAS01).**
2009/04/16	**تعديل المعيار المحاسبي الدولي (IAS7)، فيما يتعلق بالنفقات التي لا ينتج عنها أصل معترف به.**
2009/07/01	**تاريخ سريان التعديلات من المعيار المحاسبي الدولي(IAS27).(المتعلق بالتغيرات في ملكية شركة تابعة).**
2010/01/01	**تاريخ سريان تعديل أفريل 2009، على المعيار المحاسبي الدولي (IAS7).**
2016/01/29	**مبادرة لتعديل الإفصاح في المعيار المحاسبي الدولي (IAS7).**
2017/01/01	**تاريخ السريان الفعلي لتنقيحات جانفي 2016، على المعيار المحاسبي الدولي (IAS7).**

Source : www.iasplus.com/en/standards/ias/ias7 consulter le 21/01/2018 20 :16h

1.3. الهدف من المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 (IAS7).

إن الهدف من المعيار المحاسبي الدولي (IAS7) هو الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية لما توفره من معلومات لا تظهر في أي من قائمة الدخل والميزانية العمومية، كما أنها أكثر ملائمة لتحديد نقاط القوة والضعف، كما تشكل بما تحويه من معلومات وما يمكن إشتقاقه منها من مؤشرات كمية أداة فعالة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والإستثمار وكذلك في استكشاف خططها المستقبلية في التوسع.[1]

2.3. المبادئ الأساسية لإعداد بيان التدفقات النقدية وفق المعيار المحاسبي الدولي (IAS7).

يتعين عند إعداد بيان التدفقات النقدية، التقيد بالمبادئ الأساسية التالية وفق ما نص علية المعيار المحاسبي الدولي (IAS7):

- يتعين على جميع الكيانات التي تعد البيانات المالية، وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، تقديم بيان التدفقات النقدية وفق المعيار المحاسبي الدولي (IAS7.1).
- يحلل بيان التدفقات النقدية التغيرات في النقدية خلال فترة الإعداد.

[1] محمد مطر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 168.

- يتكون النقد من النقد في الصندوق والودائع تحت الطلب، إلى جانب الإستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة، والتي تخضع لمخاطر غير جوهرية للتغيرات في القيمة، وتستثنى الإستثمارات في الأسهم عادة مالم تكن في جوهرها معادلة نقدية.
- إدراج السحوبات على المكشوف لدى البنوك والتي تستحق عند الطلب.

3.3. عرض بيان التدفقات النقدية وفق المعيار المحاسبي الدولي (IAS7).

بموجب الشروط التي تضمنها المعيار المحاسبي الدولي **(IAS7)**، بشأن إعداد قائمة التدفقات النقدية، يتوجب تبويب أو تصنيف المعلومات التي تعرضها القائمة في ثلاثة أبواب رئيسة، يتألف كل باب منها من نوعين من التدفقات، تدفقات نقدية داخلة وأخرى خارجة[1]، وهذه الأبواب هي كما يلي حسب ترتيب عرضها في القائمة:

- **تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية:** ويقصد بها المداخيل والمصاريف النقدية الناجمة عن النشاط التشغيلي للمنشأة، والمتضمنة النقد المستلم من الزبائن والنقد المدفوع للموردين و الموظفين ...وغيرها، بما يتوافق مع ما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي **(IAS7.14)**.
- **تدفقات نقدية من الأنشطة الإستثمارية:** ويقصد بها حيازة الأصول طويلة الأجل و الإستثمارات
- الأخرى التي لا تعتبر معادلة للنقد، وفق ما ورد في المعيار المحاسبي الدولي **(IAS7.6)**.
- **تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية:** ويقصد بها التدفقات المرتبطة بالتغيرات في رأس المال، كالنقدية المحصلة من إصدار الأسهم، سداد القروط طويلة وقصيرة الأجل، توزيعات نقدية على المساهمين، مدفوعات أعباء الديون وغيرها، وفق ما ورد في المعيار المحاسبي الدولي **(IAS7.6)**.

4.3. طرق إعداد بيان التدفقات النقدية وفق المعيار المحاسبي الدولي (IAS7.18).

مع أن شروط الإفصاح المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي **(IAS7.18)**، بشأن بيان التدفقات النقدية، لا تلزم باتباع طريقة بعينها إلا أن النموذج الأكثر إستخداما هو المعد حسب الطريقة المباشرة، وذلك لأنه يقدم معلومات أكثر إفادة وملائمة من النموذج المعد وفق الطريقة غير المباشرة، زد على ذلك

[1] هواري معراج ومحمد الأمين خنيوة، **أهمية قائمة التدفقات النقدية ضمن معايير الإبلاغ المالي الدولية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق و دورهما في الإصلاح المحاسبي (الواقع، المعوقات، الحلول) ، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، يومي 02/01 ديسمبر 2014، ص6.

فإن المعلومات المحصلة من التدفق التشغيلي التي توفرها الطريقة المباشرة، تخدم مختلف المستخدمين في اشتقاق نسب ومؤشرات مالية أكثر وفرة وملائمة، والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم (3-2) : طرق إعداد بيان التدفقات النقدية

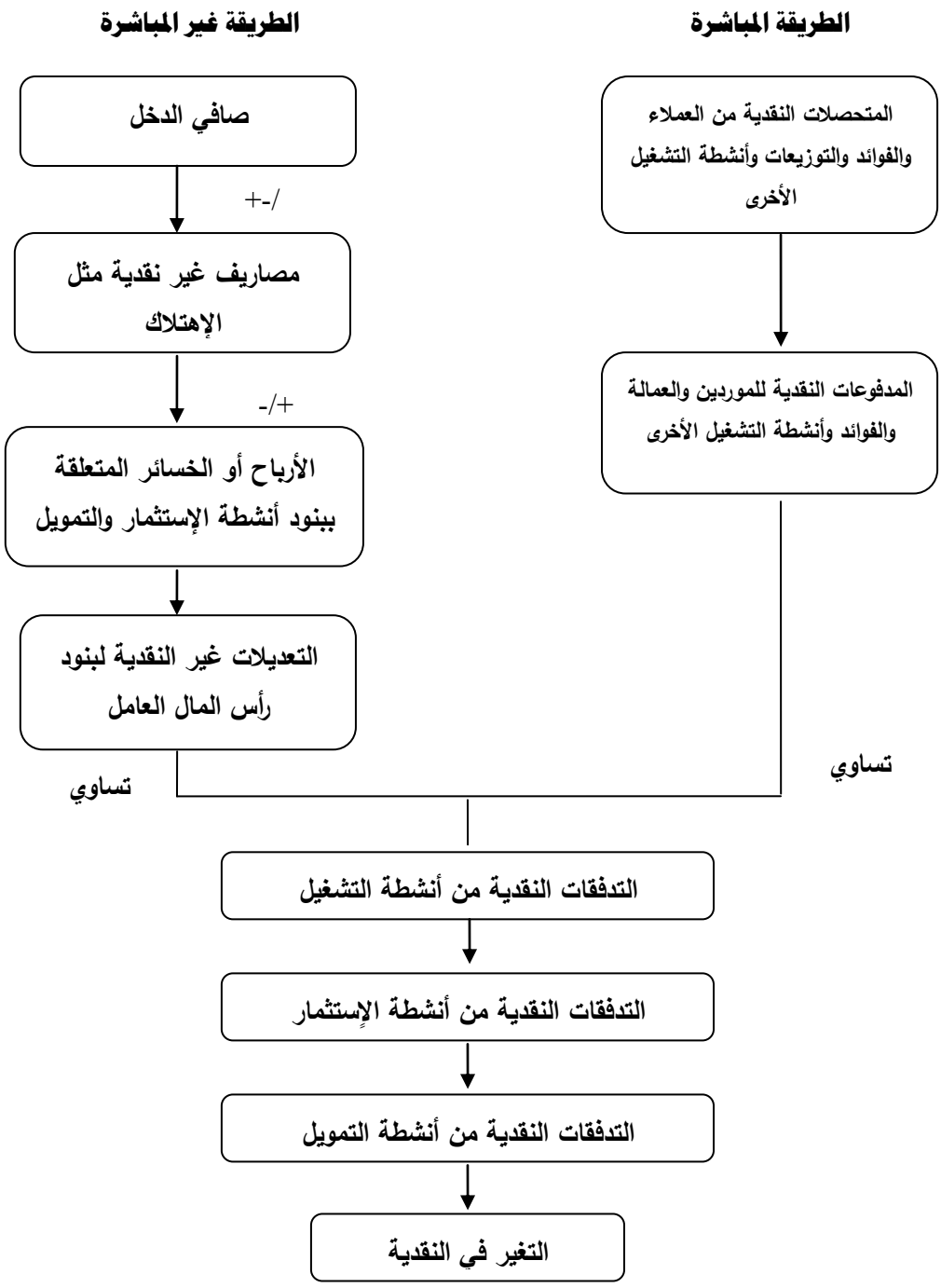

المصدر: طارق عبد العال حماد، **<u>الموازنات التقديرية، نظرة متكاملة</u>**، ط1، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2005، ص:822.

هذا ويكمن الفرق الجوهري بين الطريقتين، أن الطريقة غير المباشرة تقوم بتعديل صافي الربح أو الخسارة على أساس إستبعاد وعزل البنود غير النقدية (مثل الإهتلاك، المخصصات، الظرائب المؤجلة...)، في حين يتم الإعتماد وفق الطريقة المباشرة على قاعدة الإفصاح المالي ، حيث أنها تبين بالتفصيل المكونات الرئيسة للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.[1]

هذا ويوضح المعيار المحاسبي الدولي (IAS7)، بعض النقاط المرتبطة بالتدفقات النقدية وكيفية عرضها كمايلي:[2]

- ينبغي ترجمة التدفقات النقدية للفروع التابعة الأجنبية وفقا لأسعار الصرف السائدة عند تاريخ حدوث التدفقات النقدية وفق ما نص علية المعيار المحاسبي الدولي (IAS7.26).
- ينبغي أن يكون سعر الصرف المستخدم في ترجمة المعاملات المقومة بعملة أجنبية، هو سعر الصرف بتاريخ حدوث التدفقات النقدية، وفق ما نص علية المعيار المحاسبي الدولي (IAS7.25).
- يجب عرض التدفقات النقدية المجمعة المتعلقة بعمليات الإستحواذ و التخلص من الفروع التابعة، بشكل منفصل وتصنف على أنها أنشطة إستثمارية مع إرفاقها بإفصاحات إضافية متعلقة بها، وفق ما نص علية المعيار المحاسبي الدولي (IAS7.39).
- يجب الإبلاغ عن التدفقات النقدية بالقيم الإجمالية للأنشطة الإستثمارية والتمويلية، باستثناء الحالات التالية التي يمكن الإبلاغ عنها على أساس قيمها الصافية:
  - المقبوضات والمدفوعات النقدية نيابة عن العملاء (مثل إستلام وتسديد الودائع تحت الطلب من قبل البنوك).
  - المقبوضات والمدفوعات النقدية ذات مهل الدوران السريعة، كميات كبيرة و آجال إستحقاق قصيرة (عموما أقل من ثلاثة أشهر).
  - المقبوضات والمدفوعات النقدية المتعلقة بالودائع من قبل المؤسسات المالية.
  - السلفات النقدية و القروض المقدمة للعمال وتسديدها.

[1] أحمد المصري، **قائمتا التدفقات النقدية، الدخل والانفاق**، ط1، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، السنة 2002، ص: 65.

[2] على الرابط : www.iasplus.com/en/standards/ias/ias7 مطلع بتاريخ 2018/01/22 على الساعة: 15.37.

- ينبغي إستبعاد المعاملات الإستثمارية والتمويلية التي لا تتطلب النقد من بيان التدفقات النقدية، بالمقابل يجب الإفصاح عنها في قائمة أخرى إضافية مساعدة، وفق ما نص علية المعيار المحاسبي الدولي (IAS7.43).
- يجب اللإصاح عن مبلغ النقد و ما في حكمه، المحتفظ به وغير المتاح للإستخدام، وفق ما نص علية المعيار المحاسبي الدولي (IAS7.48).

ثانيا: متطلبات إعداد وعرض القوائم المالية في ظل معايير التقارير المالية الدولية(IFRS).

شكل الإفصاح في القوائم والتقارير المالية في البنوك التجارية، الإهتمام البالغ من طرف الهيئات المحاسبية الدولية، حيث بالإضافة لما تم التعرض له بخصوص معايير المحاسبة الدولية (IAS)، في العديد من المعايير السابقة الذكر، خصص مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، المعيار IFRS7 ليتناول الإفصاح عن الأدوات المالية خاصة لدى البنوك والمؤسسات المالية المشابهة.

1.2. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS7

إن توسع نشاط البنوك التجارية، من خلال تعزيز حركة إنتقال رؤوس الأموال حول العالم، ساهم في نشوء أدوات مالية جديدة، وزيادة حجم العمليات الخاصة بها، سواء كان ذلك لهدف الإستثمار، التحوط المالي أو لأغراض إدارة السيولة، الأمر الذي جعل الهيئات المحاسبية الدولية تضع قواعد وأسس للإفصاح عنها، وذلك لهدف تعزيز خاصية الملائمة المعروضة في التقارير المالية، ولهذا تم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS7 وتخصيصه فقط للإفصاح عن المخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية[1]، وهو بذلك ألغى كافة البنود المتعلقة بالإفصاح في المعيار المحاسبي الدولي (IAS32)، كما قام بتعزيز الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة، ضمن المعيار المحاسبي الدولي (IAS30)، باعتبارها أهم المؤسسات الناشطة في مثل هذه الأدوات.

2.2. الإفصاح عن الأدوات المالية في البنوك التجارية وفق المعيار الدولي IFRS7

تنقسم الإفصاحات المطلوبة من البنك والمؤسسات المماثلة حسب المعيار الدولي IFRS7 إلى قسمين:[2]

[1] إلياس شاهد وعبد النعيم دفرور، **مرجع سبق ذكره**، ص: 157.

[2] بوهرين فتيحة، **دراسة إمكانية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية بالبنوك الإسلامية– حالة مجموعة البركة المصرفية**– أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري–قسنطينة– العام 2015/2014، ص: 130.

أ- معلومات عن أهمية الأدوات المالية:

وتتعلق بالموجودات الموجودة في صلب القوائم المالية التي تعدها البنوك والمؤسسات المالية المماثلة والمتمثلة في قائمة المركز المالي، قائمة الدخل الشامل.

ب- طبيعة ومدى التعرض للمخاطر الناشئة عن الأدوات المالية:

يؤدي إستخدام الأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية المماثلة، إلى العديد من المخاطر التي ألزم المعيار الدولي IFRS7 الإفصاح عنها وهي كالآتي:[1]

- الإفصاحات النوعية المرتبطة بالمخاطر، السياسات وأساليب إدارتها والتغيرات في الفترة السابقة.
- الإفصاحات الكمية المرتبطة بقيم المخاطر في نهاية فترة إعداد القوائم المالية، كمخاطر الإئتمان والسيولة والسوق وكيفية إدارتها.

المطلب الثاني : متطلبات إعداد وعرض القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي.

يعد إعداد وعرض القوائم المالية في البنوك والمؤسسات المالية المماثلة، من أهم محاور البحث والتطوير لدى الهيئات المحاسبية الدولية، حيث اتضح مدى الإهتمام البالغ بإصدار معايير محاسبية دولية تتماشى وخصوصية النشاط المصرفي، كما عملت الهيئات المحلية على محاولة تدارك بعض المتطلبات الدولية من خلال إعتماد النظام المحاسبي المالي وهي مبينة في النقاط الموالية.

أولا: النظام المحاسبي المالي للبنوك (القوانين والنصوص التنظيمية).

عملت الهيئات المالية والمحاسبية في الجزائر وعلى رأسها المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) والذي أنشأ في مارس من سنة 1998، وبإشراف من وزارة المالية، لهدف تنسيق الجهود والبحث في إمكانية التوحيد المحاسبي، وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية[2]، حيث وضعت على عاتقهم مسؤولية تطوير المخطط المحاسبي الوطني في نسخته (35-75) إلى نظام محاسبي جديد، يتوافق مع المعطيات الإقتصادية الجديدة وطموحات المتعاملين الإقتصاديين، فبعد تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي ومقارنته بالمعايير المحاسبية الدولية، ثم دراسة مشروع إستحداث نظام محاسبي جديد، تم إقرار وضع نظام محاسبي جديد في 05 سبتمبر 2001، يتضمن إنجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني، مع عصرنة شكله ووضع إطار تصوري محاسبي، واعتماد مبادئ وقواعد تتماشى واعتبارات المعايير

[1] على الرابط : www. iasplus.com/en/standards/ias/ias7 مطلع بتاريخ 2018/01/23 على الساعة 21.44.

[2] على الرابط : http://www.cnc.dz/presentation.as مطلع بتاريخ 2018/02/24 على الساعة: 15.48.

المحاسبية الدولية[1]، ثم رافق ذلك إصدار النصوص القانونية كمرجع أساسي لهدف تحديد مبادئ وأساسيات النظام المحاسبي وهي:

- القانون رقم07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007، والمتضمن النظام المحاسبي المالي.

- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق 26 ماي سنة 2008 والمتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007، والمتضمن النظام المحاسبي المالي.

- القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 جويلية سنة 2008 والمتضمن تحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

- التعليمة الوزارية رقم 02 بتاريخ 29 أكتوبر 2009 والمتضمنة التطبيق الأولي للنظام المحاسبي المالي 2010.

في حين أدت خصوصية النشاط المصرفي، وخصوصية محاسبة البنوك من حيث مخطط الحسابات والقوائم المالية المعتمدة، إلى قيام بنك الجزائر بإصدار:

- النظام رقم 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009، المتضمن مدونة الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، والذي ألغى كافة أحكام النظام رقم 92-08 المؤرخ في 17 نوفمبر 1992.

- النظام رقم 09-05 الصادر بتاريخ 18 أكتوبر 2009 المتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية.

- النظام رقم 09-08 الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 2009 المتعلق بقواعد التنظيم و التسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

وسنقوم بعرض وتحليل مختلف العناصر المرتبطة بهذه الأنظمة في العناصر الموالية.

ثانيا: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

يتضمن النظام المحاسبي المالي في المؤسسات بصفة عامة والبنوك والمؤسسات المالية على وجه الخصوص، الإطار المفاهيمي الذي يشكل دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة، كما يتضمن الإطار المفاهيمي، مفاهيم لكل الأصول والخصوم والمنتجات والأعباء

[1] لخضر علاوي، **نظام المحاسبة المالية – سير الحسابات و تطبيقاتها**– دار النشر للتعليم والتكوين، باب الزوار، الجزائر، 2011، ص: 10.

ومجال التطبيق والمبادئ والإتفاقيات المحاسبية، كما يوضح طريقة تقييمها، بالإضافة إلى أنواع الكشوفات والقوائم المالية وكيفية عرضها.

كما يركز الإطار المفاهيمي على القوائم المالية، باعتبارها المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبية، والتي تعد لمصلحة المستفيدين من داخل وخارج الوحدة الإقتصادية، ويكمن الغرض الأساسي لهذا الإطار فيما يلي:[1]

- مساعدة الجهات المسؤولة عن وضع معايير المحاسبة المالية، باعتباره المنطلق الرئيس لتوجيه الجهود في بناء الأنظمة المحاسبية المناسبة.
- المساعدة على تحديد المعالجات المحاسبية الصحيحة، للعمليات التي لم تصدر لها معايير محاسبية مالية بعد.
- الرفع من مستوى فهم مستخدمي القوائم والتقارير المالية للمعلومات التي تشملها وفهم حدود واستخدام تلك المعلومات، ومن ثم زيادة مقدرتهم على إستخدامها.

ثالثا: المبادئ المحاسبية في إعداد القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي.

تعد المبادئ المحاسبية أساس القراءة والفهم الجيد للقوائم والتقارير المالية، حيث حدد المشرع الجزائري في المادة 06 للقانون07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، والمتضمن النظام المحاسبي المالي، جملة الأسس والمبادئ المعترف بها عامة في إعداد القوائم المالية والمتمثلة في: [2]

- **محاسبة التعهد:** والمقصود بها أن المعالجة المحاسبية تتم بمجرد حدوث الإتفاق، وليس من الضروري الإنتظار حتى حدوث التدفقات النقدية الملازمة له.
- **استمرارية الإستغلال:** والمقصود بها أن القوائم المالية تعد على أساس أن المؤسسة سوف تمارس نشاطها دون إنقطاع، على أن يتم الإفصاح في الحالات المغايرة لهذا الإفتراض.
- **القابلية للفهم:** ويقصد بها سهولة فهم المعلومات المقدمة من خلال الكشوفات المالية.
- **الدلالة:** ويقصد بها قدرة المعلومات على التأثير في إتخاد القرارات، أي التخفيض من حالات عدم التأكد.
- **المصداقية:** ويقصد بها خلو المعلومات من الأخطاء والغموض والأفكار المسبقة.

---

[1] عجيلة محمد بن مبروك، **فعالية النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية (مدخل نظري)**، ط1، دار صبحي للطباعة والنشر، غرداية، الجزائر، 2014، ص: 110.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون **07-11** المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، **المتعلق بالنظام المحاسبي المالي**، العدد74 ، المادة رقم : 6، ص: 4.

- **القابيلة للمقارنة:** ويقصد به أن تسمح المعلومات المقدمة من خلال الكشوفات المالية بإجراء المقارنات بين الدوراتن المالية المتتالية أو بين المؤسسات المختلفة.
- **التكلفة التارخية:** ويقصد بها أن عناصر الأصول، الخصوم، المصاريف والإيرادات تسجل محاسبيا بالتكلفة التارخية (أي على أساس تكلفتها في تاريخ الحصول عليها أو إنتاجها).
- **أسبقية الواقع الإقتصادي على المظهر القانوني:** ويقصد بها الإعتماد على جوهر العمليات والأحداث وحقيقتها الإقتصادية وليس على شكلها القانوني فقط.[1]

المطلب الثالث: إعداد وعرض القوائم المالية في البنوك التجارية وفق النظام المحاسبي المالي.

تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية إدارة البنك التجاري، ويتم إصدارها وفق ما تضمنه النظامين (09-04) و(09-05) بخصوص كيفية عرض القوائم المالية، وخلال مهلة محددة من تاريخ إقفال السنة المالية، ويجب أن تكون القوائم المالية متميزة عن المعلومات الأخرى، التي يحتمل أن ينشرها البنك التجاري، كما يحدد وبوضوح كل مكون من مكونات القوائم المالية، ويتم إظهار كل المعلومات الخاصة بالبنك كالتسمية، طبيعة القائمة، العملة التي قدمت بها القائمة، عنوان البنك، الشكل القانوني، وغيرها[2].

وفيما يلي عرض مفصل لمختلف القوائم المالية وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

أولا: قائمة الميزانية (المركز المالي).

مثل أي ميزانية تخص أي مؤسسة، تشتمل ميزانية البنك على أرصدة بنود الأصول والخصوم بشكل تفصيلي[3]، وفق الأسس والمعايير المحاسبية المقبولة والمعمول بها، ويهدف من خلالها إلى الوقوف على المركز المالي للبنك التجاري بتاريخ معين،[4] حيث يتم ترتيب الأصول ضمن قائمة الميزانية باعتماد درجة السيولة المتناقصة، أي قابليتها أو سرعة تحويل الأصل إلى نقدية سائلة، في حين تدرج الإلتزامات سريعة الإستحقاق ثم تليها الإلتزامات ذات الإستحقاق الأبعد وهكذا، حتى نصل إلى الأموال الخاصة بالبنك التجاري كرأس المال والإحتياطات والأرباح غير الموزعة.

وفيما يلي بيان لميزانية البنك التجاري كما تم عرضها ضمن النظام(09-05) المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية.

---

[1] لخضر علاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص:15.

[2] **المرجع نفسه**، ص:169.

[3] Pierre Conso, Farouk Hemici, **L'Enterprise en 20 leçons – Stratégie, Gestion, Fonctionnement**- 4e édition, Edition DUNOD, Paris, 2006, p100.

[4] وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي**، منشورات الإكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007، ص:79.

جدول رقم (4-2) : نموذج ميزانية البنك التجاري

الميزانية بألاف دج **جانب الأصول**

	الأصول	**الملاحظة**	**السنة ن**	**السنة ن-1**
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية			
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3	أصول مالية جاهزة للبيع			
4	سلفيات وحقوق على الهيئات المالية			
5	سلفيات وحقوق على الزبائن			
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7	الضرائب الجارية – أصول			
8	الضرائب المؤجلة – أصول			
9	أصول أخرى			
10	حسابات التسوية			
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة			
12	العقارات الموظفة			
13	الأصول الثابتة المادية			
14	الأصول الثابتة غير المادية			
15	فارق الحيازة			
	مجموع الأصول			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النظام رقم 09-05 الصادر بتاريخ 18 أكتوبر 2009 المتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية، العدد 76، ص: 18.

يتضح من خلال الميزانية أن الأصول ترتب على حسب درجة سيولتها، حيث يعد الصندوق نقدية جاهزة تحتوي على الأوراق والقطع النقدية الجزائرية والأجنبية والشيكات السياحية، تليها باقي الموجودات شبه السائلة لدى الهيئات المالية (البنك المركزي، الخزينة العمومية و مركز الصكوك البريدية) في حين تدرج المستحقات الأخرى غير الجاهزة ضمن البند الرابع(04) من الأصول (قروض وحسابات دائنة على الهيئات المالية).

وهكذا تدرج الأصول الأقل سيولة من ذلك كالأصول المالية المملوكة لغرض إعادة بيعها في الأجل القصير في إطار أنشطة السوق، والأصول المالية الأخرى الجاهزة للبيع، تليها القروض والحسابات الدائنة والضرائب وصولا إلى الأقل سيولة تماما وهي الأصول الثابتة المادية وغير المادية.

الميزانية بألاف دج جانب الخصوم

	الخصوم	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	البنك المركزي			
2	ديون اتجاه الهيئات المالية			
3	ديون اتجاه الزبائن			
4	ديون ممثلة بورقة مالية			
5	الضرائب الجارية – خصوم			
6	الضرائب المؤجلة – خصوم			
7	خصوم أخرى			
8	حسابات التسوية			
9	مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء			
10	إعانات التجهيز – إعانات أخرى للإستثمارات			
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة			
12	ديون تابعة			
13	رأس المال			
14	علاوات مرتبطة برأس المال			
15	احتياطات			
16	فارق التقييم			
17	فارق إعادة التقييم			
18	ترحيل من جديد (+/-)			
19	نتيجة السنة المالية (+/-)			
	مجموع الخصوم			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النظام رقم 09-05 الصادر بتاريخ 18 أكتوبر 2009 المتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية، العدد 76، ص: 18.

تظهر في جانب الخصوم من الميزانية الإلتزامات سريعة الإستحقاق (المستحقة تحت الطلب أو التي تستلزم مهلة أو إشعار مسبقا مدته 24 ساعة أو يوم عمل واحد)، ثم تليها الإلتزامات ذات الإستحقاق

الأبعد الممثلة في الديون والضرائب الجارية والمؤجلة والمؤونات، حتى نصل إلى الأموال الخاصة بالبنك كرأس المال والإحتياطات والأرباح غير الموزعة.

الملاحظ كذلك إهتمام قائمة الميزانية بأرصدة البنود للفترة السابقة (ن-1)، فضلا عن الفترة الحالية (ن)، حيث يهدف من خلالها إلى إجراء المقارنة بين الدورتين ما يسمح بظهور العديد من المؤشرات المالية المساعدة على القراءة الجيدة للميزانية ومن ثم إتخاد القرار.

ثانيا: قائمة خارج الميزانية.

كان ضمن ما شهدته السنوات القليلة الماضية الزيادة الهائلة في العناصر الموجودة خارج ميزانيات البنوك التجارية،* وقد كان العامل الرئيس وراء تلك الزيادة، سعي البنوك الى تعظيم الأرباح بصورة سريعة والحصول على التمويلات بأقل تكلفة، دون الحاجة الى الاحتفاظ بموجودات ضمن بنود ميزانياتها[1]. لكن تنبه البنوك المركزية لحجم هذه الأعمال وخطورتها، خاصة المتعلق منها بمستوى كفاءة أداء البنوك، أدى بها الى اتخاذ خطوات عملية لضم مخاطر هذه العمليات الى الميزانية، لاحتساب كفاية رأس المال لحجم عمليات البنك.

ويقصد بالعناصر خارج الميزانية، مختلف النشاطات التي تتضمن التزامات احتمالية، قد تطرأ مستقبلا، لكن لا يمكن تصنيفها ضمن الموجودات أو المطلوبات، طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فالقروض الممنوحة تصنف عادة ضمن موجودات البنك التجاري، لكن الوعد بمنح قرض، هو عبارة عن التزام إحتمالي لا يظهر في ميزانية البنك إلا إذا تحقق[2].

وفيما يلي بيان لنموذج خارج الميزانية كما تم عرضه ضمن النظام(09-05) المتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية.

* يأتي مصطلح البنوك التجارية للدلالة على البنوك الأوروبية والأمريكية الناشطة ضمن الأسواق النقدية والمالية.

[1] ابراهيم عبد موسى السعبري، علي حسين هادي، **أثر البنود خارج الميزانية (الضمانات) على الأزمة المالية و أهمية المحاسبة عنها**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 14، العدد 3، 2012، ص:210.

[2] دادة دليلة، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي- دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري 2010**- رسالة ماجستير علوم تجارية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة 2013/2012، ص:94.

جدول رقم (5-2) : نموذج خارج الميزانية

خارج الميزانية بآلاف دج

	الإلتزامات	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
أ	**التزامات ممنوحة**			
1	التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية.			
2	التزامات التمويل لفائدة الزبائن.			
3	التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية.			
4	التزامات ضمان بأمر الزبائن			
5	التزامات أخرى ممنوحة			
ب	**التزامات محصل عليها**			
6	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية			
7	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات			
8	المالية			
	التزامات أخرى محصل عليها			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النظام رقم 09-05 الصادر بتاريخ 18 أكتوبر 2009 المتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية، العدد 76، ص: 23.

يتضح من خلال النموذج الخاص بجدول العناصر خارج الميزانية، مدى الإلتزامات الممنوحة من طرف البنك التجاري، حيث على الرغم من إختلاف طبيعة الإئتمان بين ماهو ممنوح للهيئات المالية أو الزبائن أو ضمن إلتزامات أخرى، وما يمكن أن يتميز به من خصائص مرتبطة بالإستحقاق وأسعار الفائدة المعتمدة ونوع وحجم الضمان ومستوى تغطيته للمخاطر، إلا أن خطر الإئتمان يعد دائما من أبرز المخاطر التي تعترض نشاط البنوك، والتي يجب على البنوك التجارية الإفصاح عنها.

ثالثا: جدول حساب النتائج (قائمة الدخل)

كما هو الشأن بالنسبة لبقية الكشوفات والقوائم فإن جدول حساب النتائج يضبط تحت مسؤولية إدارة البنك، ويتم تقديمه إجباريا بالعملة الوطنية، كما يوفر الكشف عن المعلومات التي تسمح بإجراء المقارنات مع السنة المالية السابقة (ن-1)، وهو يعرف على أنه " كشف يلخص الأعباء والمنتوجات المنجزة خلال الدورة المالية، حيث تظهر من خلاله نتيجة الدورة سواء ربح أو خسارة ، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ

التحصيل أو تاريخ السحب"[1]، ويظم جدول حساب النتائج للبنوك المنتوجات والأعباء حسب النوع والطبيعة، ويبين مبالغ أبرز أنماط المنتوجات والأعباء،[2] وفيما يلي نموذج جدول حساب النتائج كما تم عرضه ضمن النظام(09-05) المتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية.

جدول رقم (6-2): نموذج حساب النتائج

حساب النتائج بآلاف دج

	البيان	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	+ فوائد ونواتج مماثلة			
2	- فوائد وأعباء مماثلة			
3	+ عمولات (نواتج)			
4	- عمولات أعباء			
5	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة			
	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع			
6	+ نواتج النشاطات الأخرى			
7	- أعباء النشاطات الأخرى			
8				
9	الناتج البنكي الصافي			
10	- أعباء استغلال عامة			
11	- مخصصات للإهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية			
12	الناتج الإجمالي للإستغلال			
13	- مخصصات المؤونات، وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للإسترداد			
	+ إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة			
14				
15	ناتج الإستغلال			
16	+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى			
17	+ العناصر غير العادية (نواتج)			
18	- العناصر غير العادية (أعباء)			
19	ناتج قبل الضريبة			
20	- ضرائب على النتائج وما يماثلها			
21	الناتج الصافي للسنة المالية			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النظام رقم 09-05 الصادر بتاريخ 18 أكتوبر 2009 المتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية، العدد 76، ص:24.

[1] لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 173.

[2] Pierre Conso, Farouk Hemici, **Op.cit**., p102.

يعكس جدول حساب النتائج في البنوك التجارية صافي الدخل (الناتج الصافي) من الأنشطة المالية خلال فترة زمنية عادة السنة، فهو بيان يلخص مجموع الأعباء والنواتج المتمثلة أساسا في الفوائد والعمولات المترتبة عن مصادر الأموال واستخداماتها، حيث يتم عرض بنود حساب النتائج القابلة للنشر عن طريق تجميع هذه الحسابات وفقا لترتيب الأرصدة الوسيطة للتسيير[1]، وتتحدد بنود هذه القائمة على النحو التالي:[2]

- **جانب الإيرادات:** تمثلت بنود الإيرادات في الفوائد المحققة عن إستثمار أموال البنك، والعمولات الناتجة عن خدماته المصرفية، والأرباح الناتجة عن التعامل في أصوله المالية، وباقي العوائد العرضية (غير العادية) الأخرى.
- **جانب الأعباء:** تمثلت بنود الأعباء في مدفوعات الفوائد عن الودائع والإقتراض، وما يرتبط بها من عمولات، والخسائر الناتجة عن التعامل في الأصول المالية، وباقي الأعباء الغرضية (غير العادية) الأخرى، بالإضافة إلى خصم الضرائب على النتائج ومايعادلها.

رابعا: جدول تدفقات الخزينة

ظلت قائمة حساب النتائج لفترة طويلة، الأساس التي تعتمد عليه الجهات المختلفة في التنبؤ واتخاد القرارات، وذلك باعتبار أن الأرباح هي المحصلة النهائية لجميع أنشطة المؤسسات بصفة عامة، إلا أن تلك الأرباح فقدت أهميتها لإرتباطها بالسياسات والطرق المحاسبية المختلفة كطرق حساب الإهتلاك، تسعير الأصول، الإعتراف بالإيرادات وغيرها.

إتضح عدم كفاية معلومات قائمة حساب النتائج للحكم على كفاءة وأداء المؤسسات ، ما تطلب الأمر تدعيم الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية، التي تساعد على تقييم نوعية ربحية المؤسسات فهي تستخدم للدلالة على صدق الأرباح المعلنة في قائمة حساب النتائج.

وتعتبر قائمة تدفقات الخزينة من أهم القوائم المالية اللازم تحليلها للتعرف على الموقف المالي للبنك من خلال عرضها لمصادر توليد النقدية وأوجه إستخدامها، وأثر ذلك على رصيد النقدية خلال الفترة.[3]

---

[1] Henri Calvet, **Méthodologie de l'analyse financière des établissements de crédit,** 2e édition, Edition Economica, Paris, 2002, p 194.

[2] عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف –السياسات المصرفية – تحليل القوائم المالية – الجوانب التنظيمية– في البنوك التجارية والاسلامية**، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، 2008، ص322.

[3] **القوائم المالية**، نشرة معهد الدراسات المصرفية، السلسلة لخامسة، **مرجع سبق ذكره**، ص:03.

جدول رقم (7-2) : جدول تدفق الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

1	ناتج قبل الضريبة			
2	+/- مخصصات صافية للإهتلاكات على الأصول الثابتة المادية وغير المادية			
3	+/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة والأصول الثابتة الأخرى			
4	+/- مخصصات صافية للمؤونات ولخسائر القيمة الأخرى			
5	+/- خسارة صافية / ربح صافي من أنشطة الإستثمار			
6	+/- نواتج / أعباء من أنشطة التمويل +/- حركات أخرى			
8	إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة والتصحيحات الأخرى			
9	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية			
10	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن			
11	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم المالية			
12	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم غير المالية- الضرائب			
14	= إنخفاض/(ارتفاع) صافي الأصول والخصوم التأتية من الأنشطة العملياتية (إجمالي العناصر 9 إلى 13)			
15	إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي(إجمالي العنصرين1،8و14)(أ)			
16	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية، بما فيها المساهمات			
17	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة			
18	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية			
19	إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الإستثمار(إجمالي العناصر16إلى18)(ب)			
20	+/- التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين			
21	+/- التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل			
22	إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل(إجمالي العنصرين20و21)(ج)			
23	تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها(د)			
24	ارتفاع/(انخفاض) صافي اموال الخزينة ومعادلاتها(أ+ب+ج+د) التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي(أ) التدفقات الصافية للإموال المرتبطة بأنشطة الإستثمار (ب) التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
	أموال الخزينة ومعادلاتها			
25	أموال الخزينة ومعادلاتها عند الإفتتاح (إجمالي العنصرين 26 و27)			
26	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل وخصم)			
27	حسابات(أصل وخصم) وقروض/ إقتراضات عند الإطلاع لدى المؤسسات المالية			
28	أموال الخزينة ومعادلاتها عند الإقفال (إجمالي العنصرين 29 و30)			
29	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل وخصم)			
30	حسابات (أصل وخصم) واقتراضات / قروض عند الإطلاع لدى المؤسسات المالية			
31	صافي تغير أموال الخزينة			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النظام رقم 09-05 الصادر بتاريخ 18 أكتوبر 2009 المتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية، العدد 76، ص: 27-29.

إن المعلومات المتعلقة بجدول تدفق الخزينة في البنوك التجارية حسب ماتم عرضه ضمن النظام(09-05) المتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية، مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بالأساس اللازم لقياس قدرة البنك على توليد نقدية وما يعادلها، واحتياجات البنك لإستخدام والإنتفاع من تلك التدفقات النقدية، حيث يعكس جدول تدفق الخزينة، التدفقات المالية للفترة المصنفة بالأنشطة العملياتية، الإستثمارية و التمويلية، وتعد الأنشطة العملياتية من أهم الأنشطة المولدة لنواتج البنك، في حين تمثل أنشطة الإستثمار، الحيازات أو التنازلات عن الأصول طويلة الأجل والتوظيفات الأخرى غير مدرجة ضمن معادلات أموال الخزينة، أما أنشطة التمويل فمصدرها التغيرات في أهمية ومكونات رأس المال والإقتراضات.

خامسا: جدول تغير الأموال الخاصة

أكد النظام المتعلق بالكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية، على ضرورة إستقلالية قائمة تغير الأموال الخاصة، ووجوب الإفصاح عنها كباقي القوائم المالية الأساسية، إذ توافق ذلك وما تضمنه المعيار المحاسبي الدولي الأول في الفقرة 79(IAS1.79)، بوجوب تقديم المعلومات المتعلقة بحركات رأس المال والإحتياطات[1]، لذلك يعد جدول التغير في الأموال الخاصة نوع من قوائم التدفقات الموضحة للتغيرات في الإحتياطات وحقوق الملكية خلال الدورة المالية[2]، وتتمثل المعلومات الدنيا المقدمة في جدول تغير الأموال الخاصة، حسب ما جاء في النظام المتعلق بالكشوف المالية في البنوك والمؤسسات المالية في العناصر التالية:[3]

- النتيجة الصافية للسنة المالية
- تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال خاصة.
- النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة كرؤوس أموال خاصة
- عمليات الرسملة
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

[1] على الرابط : https:// www. iasplus.com/en/standards/ias/ias1 مطلع بتاريخ: 2018/01/31 على الساعة: 8.08

[2] فايز زهدي الشلتوني، **<u>مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية</u>**– دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية– رسالة ماجستير، محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2005، ص: 23.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النظام رقم **09-05** الصادر بتاريخ **18** أكتوبر **2009** المتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية، العدد 76، ص: 32.

والجدول الموالي يوضح نموذج جدول تدفق الخزينة كما تم عرضه ضمن النظام(09-05) المتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية.

جدول قم (8-2): جدول تغير الأموال الخاصة

البيان	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الإحتياطات والنتائج
الرصيد في 31 ديسمبر ن-2						
أثر تغيرات الطرق المحاسبية						
أثر تصحيحات الأخطاء الهامة						
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن-2						
تغيير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة						
تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع						
تغير فوارق التحويل						
الحصص المدفوعة						
عمليات الرسملة						
صافي نتيجة السنة المالية ن-1						
الرصيد في 31 ديسمبر ن-1						
أثر تغيرات الطرق المحاسبية						
أثر تصحيحات الأخطاء الهامة						
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن-1						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة						
تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع						
تغير فوارق التحويل						
الحصص المدفوعة						
عمليات الرسملة						
صافي نتيجة السنة المالية ن						
الرصيد في 31 ديسمبر ن						

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النظام رقم 09-05 الصادر بتاريخ 18 أكتوبر 2009 المتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية، العدد 76، ص: 31.

إن المعلومات المتعلقة بجدول تغير الأموال الخاصة تشتمل بالأساس على ثلاثة عناصر، رأس المال، النتائج ،الإحتياطات و المخصصات التقويمية، وهي تعد مصدر أساس لحماية أموال المودعين، حيث تعد خط دفاع أول لإمتصاص الخسائر الممكنة[1]، وبذلك تشكل المعلومات المستخرجة من جدول تغيرات

[1] عبد الغفار حنفي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 321.

الأموال الخاصة، أهمية بالغة للمستثمرين والمقرضين الحاليين والمرتقبين، إذ تساعد على تحديد نقاط القوة والضعف من خلال تبيان مدى الملاءة والقدرة على الوفاء بالإلتزامات[1]، وبذلك فهي تعزز درجة الثقة والمسؤولية للبنك إتجاه مختلف الأطراف الخارجية.

سادسا: نموذج ملحق الكشوف المالية

يضم ملحق الكشوف المالية، إستكمال للمعلومات المقدمة في القوائم المالية الأساسية، والتعليق عليها، حيث يتم التعرض لها حسب أهميتها ودلالتها، وبالتالي فهي تتضمن جميع المعلومات التي تكتسي طابعا هاما، والتي من شأنها تسهيل فهم العناصر والأحداث الواردة في الكشوف المالية الأساسية،[2] خاصة وأن العديد من الأطراف ذات المصالح تهتم أكثر بالمعلومات التفصيلية لأغراض التنبؤات والمعلومات المتعلقة بالمستقبل، والمعلومات المدرجة بالملاحق غالبا ما تلبي ذلك من خلال قدرتها على تخفيض درجة عدم التأكد المحيط بالقرارات المختلفة الإستثمارية والتمويلية، كما تعزز من مصداقية القوائم المالية ما يجعلها أكثر ملائمة لإتخاذ القرارات،[3] حيث يمكن حصر هذه الأحداث والمعلومات في النقاط التالية:

1. **القواعد والطرق المحاسبية:** يقصد بها تبيان القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية، متى كانت هامة وضرورية، والتي يمكن أن تشتمل على:
   - مدى المطابقة أو عدم المطابقة للمعايير، كل مخالفة لمعايير المحاسبة يجب تبريرها.
   - قواعد تقديم الكشوف المالية.
   - بيان طرق التقييم المطبقة على مختلف فصول الكشوف المالية (مثل تقييم إهتلاكات العناصر العينية والمعنوية الواردة في الميزانية، تقييم ومتابعة المؤونات،...)، وسبب إختيار طريقة دون أخرى في حال تعدد طرق التقييم.
   - تفسيرات حول وضع تغيير الطرق المحاسبية، ومدى تأثيرها على النتائج ورؤوس الأموال الخاصة.
   - إظهار ما يحتمل وقوعه من أخطاء هامة مصححة خلال السنة المالية، طبيعتها، تأثيرها في حسابات الدورة المالية.

---

[1] فايز زهدي الشلتوني، **مرجع سبق ذكره**، ص: 44.

[2] Henri Calvet**, Op.cit**., p 205.

[3] طلال محمد الججاوي، فرات المالكي، **مرجع سبق ذكره**، ص:65.

2. **المعلومات المتعلقة بالكشوف المالية:** يقصد بها مكملات التفسير الضرورية لحسن فهم مختلف الكشوف المالية المتعلقة بجدول الميزانية، جدول خارج الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول التدفقات النقدية وجدول تغير الأموال الخاصة، حيث تأخذ المعلومات أهميتها بمدى الحاجة والجهة المستخدمة لها، ويمكن ذكر بعض المعلومات المهمة والواجب الأفصاح عنها كما وردت في النظام (09-05) المتعلق بالكشوف المالية فيما يلي:[1]

- المعلومات المتعلقة بالأصول المالية بمختلف أصنافها.
- المعلومات المتعلقة بالقروض والحقوق على المؤسسات المالية والحقوق على الزبائن وتحليلها من خلال المعايير المناسبة (المدة المتبقية، المنطقة الجغرافية، العون الإقتصادي، درجة المخاطرة،...).
- المعلومات الخاصة بالديون وتحليلها.
- توضيح المعلومات الخاصة بالمؤونات المخصصة للمخاطر والأعباء.
- توضيح المعلومات الخاصة بالأرباح والخسائر وتحليلها.
- المعلومات المتعلقة بالفروع والمؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة.
- معلومات خاصة بتسيير وتصنيف مختلف المخاطر (خطر السيولة، خطر التشغيل،...).
- معلومات متعلقة بتطور رأس المال، عدد الأسهم والإلتزامات القانونية.
- معلومات متعلقة بالعوائد والإمتيازات الممنوحة للمستخدمين.
- معلومات أخرى ذات الطابع العام، أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة، كالمخاطر والخسائر غير قابلة للقياس، أو الحوادث الطارئة، أو المساعدات العمومية وغيرها.

كما تجدر الإشارة إلى أن معظم هذه المعلومات المتعلقة بالكشوف المالية، يتم إدراجها ضمن نماذج في شكل جداول تختلف طريقة تبويبها من مؤسسة مالية لأخرى، على حسب الحاجة منها والجهة المستخدمة لها والفترة الزمنية التي تغطيها، إذ تركز على الزيادات والإنخفاضات في عناصر الكشوف الأساسية بين بداية السنة المالية ونهايتها،[2] كما يعتمد المستثمرون والمحللون الماليون بوجه خاص وفئات المستخدمين الأخرين على مصادر بديلة أخرى إلى جانب المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية المنشورة، كالصحف والمجلات المتخصصة وتقارير المنظمات المالية و الإشاعات وغيرها.[3]

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النظام رقم **09-05** الصادر بتاريخ **18** أكتوبر **2009** المتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية، العدد 76، ص: 31.

[2] لخضر علاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 191-193.

[3] طلال محمد الججاوي، فرات المالكي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 57.

خلاصة

تسببت التطورات السريعة والمهمة في مجال الأسواق والمعلوماتية، إلى الإهتمام أكثر بدقة وملائمة وتوقيت المعلومات، ما أدى إلى وضع نظام المعلومات المحاسبية ضمن أولويات الإهتمام من قبل مسيري ومديري البنوك والمؤسسات المالية.

تعتبر القوائم والتقارير المالية في البنوك التجارية، المنتج الرئيس لنظام المعلومات المحاسبية والمحصلة النهائية لمختلف العمليات والأنشطة خلال الدورة المالية.

إن إعداد وعرض القوائم المالية في البنوك التجارية، مرتبط أساسا بالمبادئ المحاسبية وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي الخاص بها، إذ تولي الهيئات المحاسبية الدولية الأهمية البالغة لذلك، من خلال إصدارها وتحيينها للعديد من المعايير المحاسبية، بما يتماشى والتطورات الإقتصادية والمالية السريعة والمستمرة.

يعد النظام (09-04) المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية، والنظام (09-05) المتضمن إعداد وعرض الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، والمنبثقان من النظام المحاسبي المالي الجديد، أهم التحولات المحاسبية في القطاع المصرفي، التي جاءت كاستجابة للتكيف مع المتطلبات العالمية، حيث إشتمل النظامين على الكثير من نقاط التوافق مع ما تم التعرض إليه بخصوص إعداد وعرض القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المماثلة في معايير المحاسبة الدولية.

إن التحولات الحالية في العمل المحاسبي في البنوك التجارية، ليس الهدف منها المواكبة الشكلية، في إعداد وعرض القوائم المالية، دون النظر إليها كمركز أرباح للبنوك والمؤسسات المالية، الأمر الذي جعلنا نبحث في إمكانية دراسة دور نظام المعلومات المحاسبية بكل متطلباته، خاصة ما تعلق بمخرجاته (المعلومات)، على أداء البنوك التجارية وما يمكن تحصيله من نتائج على صعيد كل المستويات.

الفصل الثالث

علاقة الأداء بنظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية.

- **المبحث الأول**: **أساسيات حول الأداء في البنوك التجارية؛**
- **المبحث الثاني**: **مداخل دراسة وتحليل الأداء في البنوك؛**
- **المبحث الثالث**: **نحو بناء نموذج لتقييم الأداء في البنوك التجارية؛**
- **المبحث الرابع**: **مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين أداء البنوك التجارية.**

تمهيد

على الرغم من أهمية نظم المعلومات المحاسبية، وما تقدمه من تقارير وقوائم مالية ومحاسبية واهتمام الجهات المعنية بدراسة وإصدار معايير دولية، تحكم نمطية تلك القوائم والتقارير، إلا أن قصور تلك التقارير في تلبية احتياجات الأطراف الداخلية والخارجية بصفة غير مباشرة ، كان الدافع الرئيس في البحث عن التحسين والتطوير في دلالات القوائم والتقارير، بما يخدم قرارات الوحدات الاقتصادية.

عملت التغيرات الكبيرة والمستمرة في بيئة نشاط البنوك التجارية، إلى التوجه أكثر لدراسة موضوع الأداء، والعمل على توسيع نطاق الدراسة بما يتماشى والمتغيرات الجديدة، فبالنظر لقصور مقاييس الأداء التقليدية، المرتبطة أساسا بالجانب المالي، والمحصورة في المؤشرات المالية في تقييم الأداء، وعدم قدرتها على إعطاء صورة متكاملة للأداء في المؤسسات المالية والبنوك التجارية بصفة خاصة ، توجه البحث في الأداء إلى القياس والتقييم وفق العديد من المحاور الداخلية والخارجية، الكمية وغير الكمية، القصيرة والطويلة الأجل، وفقا للإحتياجات الإستراتجية الجديدة، الأمر الذي انعكس على مصداقية مخرجات نظم المعلومات المحاسبية.

بناءا على ما سبق نتناول في هذا الفصل دراسة تحليلية لأهم محاور الأداء في المؤسسات بصفة عامة والبنوك التجارية على وجه الخصوص، ومدى إرتباط هذه المحاور بنظم المعلومات المحاسبية ، من خلال تصور نموذج يسمح بربط محددات نظم المعلومات المحاسبية بالأداء في البنوك التجارية.

المبحث الأول: أساسيات حول الأداء في البنوك التجارية

حظيّ الأداء في المنظمات، باهتمام الكثيرين من الأطراف ذات العلاقة بنشاطها، فهو يعتبر من المفاهيم التي تتسم بالديناميكية وعدم السكونية في محتواها المعرفي، وملخص للجهود التي بذلت نتيجة الأنشطة والفعاليات التي مارستها المنظمة ضمن عوامل ومحددات مختلفة، لذا ومن أجل إعطاء صورة عن طبيعة هذه الأنشطة والفعاليات، فقد دأبت المنظمات على قياس أدائها، من خلال استخدام أساليب القياس المختلفة، نحاول من خلال هذا المبحث التعرض للأداء وأهمية تقييمه في البنوك التجارية، وتحليله وفقا للعديد من المداخل والتوجهات.

المطلب الأول: تطور مفهوم الأداء في البنوك التجارية

تجسدت النظرة التقليدية للمفكرين في ماهية الأداء، وعلى رأسهم المهندس (فريديريك تايلور) رائد مدرسة الإدارة العلمية، في إعطاء مفهوم دقيق للأداء والإهتمام بقياسه، وهذا من خلال الدراسة الدقيقة للحركة التي كان يؤديها العمال، وتوقيت كل منها بقصد الوصول إلى الوقت اللازم لإدارة الآلة وإيقافها في إطار ما يعرف بدراسة الحركة والزمن،[1] حيث أصبحت أدوات القياس أكثر دقة وأكثر تحديد في إطار أدوات معيارية وقياسية دقيقة.[2]

مع بداية القرن العشرين(20) تحول إهتمام المؤسسات، من إستراتجية التركيز على الكميات الممكن إنتاجها، إلى إستراتجية التركيز على الكميات الممكن بيعها، وتمثل الأداء حينها في القدرة على التحكم في الأسعار من خلال التحكم في التكاليف الداخلية.

غير أنه مع مرور الزمن، عرف مفهوم الأداء تطورا جديدا في محتواه، فبدلا من الإعتماد فقط على الزمن المستغرق للأفراد والمعدات لتحديد مستويات الأداء، أو التحكم في الأسعار كآلية لتحديد مفهوم الأداء وطرق قياسه، اتجه المفهوم الجديد إلى الأخذ في الحسبان التطورات التي تشهدها بيئة المؤسسات عند تحديد مفهوم الأداء من جهة، وحساسية العلاقات ومحاربة الفساد وإدارة الأموال من جهة أخرى.[3] في حين وعلى صعيد المؤسسات المالية والمصرفية، ظل مفهوم الأداء مقتصرا لمدة معتبرة على الأداء المالي، معبرا عليه بالمؤشرات المالية، حيث أعتبر ذلك ممكنا بالنظر للظروف السائدة حين ذاك، أين لم تكن المنافسة في المجال المصرفي بالشكل الذي نشهده الأن.

---

[1] الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث– جامعة الجزائر، عدد07، 2010، ص:217.

[2] وائل محمد صبحي إدريس وطاهر محسن منصور الغالبي ،**أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص:235.

[3] **المرجع نفسه**، ص:26.

حيث أكد كل من (Christian Descamps, Jacques Soichot) أنه على الرغم من أن دراسة الأداء المصرفي تستند تقليديا إلى التحليل المالي، إلا أنه يمكن تقييمها كذلك بمعايير أخرى، لاسيما مؤشرات الكفاءة، سواء ارتبط ذلك بالكفاءة التقنية والمرتبطة بحجم ونوعية الإدارة، وإمكانية توفير أقصى حد من الخدمات بأقل قدر ممكن من الموارد، أو الكفاءة الإقتصادية المرتبطة بالإختيار الجيد للتركيبات التقنية الأقل تكلفة والمولدة لأكثر ربحية ممكنة،[1] كما اتجه مدلول الأداء أبعد من مجرد الإعتماد على الطريقة التقليدية التي ترتكز على الأداء المالي، حيث أشار(Kaplan and Norton) إلى أن إحتياجات المنظمات الحالية، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المعايير التشغيلية، والتي بدورها ستقود حتما إلى تحسين الأداء المالي،[2] واتضح ضرورة إيجاد محاور جديدة للأداء تتناسب مع الاستراتيجيات الجديدة، حيث أُعتبرت أواخر الستينيات وبداية السبعينيات من القرن السابق، من المحطات الزمنية التي تميزت بالعديد من التغيرات، التي مست تقريبا كل أنشطة البنوك التجارية، ما تطلب الأمر الابتعاد عن التركيز عن الأهداف المالية، والإتجاه نحو الإطار الأوسع الذي حاول إستعاب المفهوم الشمولي للأداء، بوصفه يرتبط بالعديد من الأهداف المتعلقة أساسا بالجانب الإداري والعملياتي، حيث سمح تضمين الأداء لمقاييس إدارية وعملياتية إظهار الصورة الخلفية للأداء الذي لا تستطيع المؤشرات المالية الكشف عنه.

ويرى (Macmenamin) أن الإعتماد على النسب المالية فقط في تقييم الأداء يعطي رؤية غير متكاملة الأبعاد حول المنظمة [3]، لدى يجب تعزيز هذا الأسلوب في القياس بمقاييس أداء إدارية وعملياتية لبناء نظام قياس أداء فعال، كالتخطيط والتنظيم والرقابة واتخاذ القرار من جهة، والدقة والجودة والسرعة والإبتكار وغيرها من المقاييس التي ترتبط بمستوى أداء عمليات المنظمة من جهة أخرى.

ضمن هذا التوجه، فإن الإهتمام بالأداء الكلي والشامل يسمح بإيجاد التوازن بين الإهتمامات المالية والإدارية والعملياتية.[4]

[1] Christian Descamps et Jacques Soichot, **Economie et gestion de la banque**, Edition EMS, Paris, 2002, p162.

[2] بهجت عيد الجوازنة، ألاء خزاعلة، **المرونة التشغيلية وأثرها في أداء العمليات**، مجلة المنارة، المجلد 23، العدد(1/أ)، 2018، ص:119.

[3] Macmenamin, Jim, **Financial Management**, 1st edition, Rout ledge Pub, 1999, p 324.

[4] حسن محمد حسن ثوابته، **أثر الموائمة الإستراتجية بين عوامل البيئة الداخلية و الخارجية على أداء البنوك التجارية في الأردن**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2011. ص:31.

المطلب الثاني: مدلول الأداء في البنوك التجارية

على الرغم من كثرة الأدبيات التي تناولت مصطلح الأداء، إلا أن أغلبها كان يفتقر إلى التعريف بمفهومه، وعند إستعراض تلك الأدبيات التي تناولت الأداء وحاولت أن تعطي مفهوما له، نجدها تشير إلى عدم وجود إتفاق حول مفهوم محدد له، حيث أن هناك إختلاف في وجهات النظر بشأن تحديد المعايير الخاصة بقياس الأداء، بالإضافة إلى تحديد الخصائص التنظيمية والمتغيرات ذات العلاقة به.[1]

أولا: تعريف الأداء

يعرف الأداء وفق العديد من المداخل، وينظر إليه من عديد الزوايا، الفردية، المؤسساتية وحتى على مستوى الدول والحكومات، وفيما يلي بعض التعاريف المرتبطة به ضمن إطار الدراسة.

1. الأداء لغة:

يراد بالأداء لغة " إتمام، إجراء، إنجاز، تحقيق، تنفيذ، عمل، قيام، وفاء، إن جملة هذه المعاني تستند في الأصل إلى مسمى الأداء، المستمد من الكلمة الإنجليزية (perform)، والذي اشتق بدوره من الكلمة الفرنسية القديمة (performer)، والذي يعني تنفيذ مهمة أو تأدية عمل.[2]

2. الأداء إصطلاحا:

يعد مصطلح الأداء من المفاهيم الأساسية للمديرين والأفراد في كافة المستويات الهرمية، ولكافة أنواع المنظمات، وهذا لما للأداء من أثر على أرباح المؤسسة ومردوديتها، و بالتالي بقائها واستمراريتها.

ويورد علماء الإدارة والإقتصاد العديد من التعاريف، والتي نوجز أهمها من خلال النقاط التالية:

عرف الأداء من خلال مناقشته لعدد من المداخل المرتبطة به، وأول هذه المداخل مدخل الهدف الذي يفترض أن المنشآت تسعى لتحقيق أهداف أولية متماثلة، ويعتبر الأداء ضمن هذه الوجهة بلوغ المنشأة أهدافها، أما المدخل الثاني فيدعى مدخل موارد المنشأة، ويؤكد هذا المدخل على العلاقة بين المنشأة وبيئتها، ويعتبر الأداء ضمن هذا الإطار قدرة المنشأة في الحصول على مواردها الثمينة والعمل على إدامتها، في حين أن المدخل الثالث مدخل العمليات، يعتبر الأداء إنعكاس لسلوك المساهمين في المنشأة"، كما يوجد مدخل آخر يدعى بمدخل المقوم، والذي يميز الأداء بكونه مفهوما متعدد الأبعاد

---

[1] فلاح حسن عداي الحسينس و مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري ، **إدارة البنوك– مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000 ص:221.

[2] مجيد الكرخي، **مؤشرات الأداء الرئيسية**، ط1 ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2015، ص:29.

والتقييمات، وأن كل تقييم يكون خاصا بمتطلبات المقوم، وبناءا على هذا المدخل فإن الأداء هو تقييم المقوم باستخدام الكفاءة والفعالية، وأي عامل إجتماعي آخر.[1]

كما عرف الأداء من خلال تركيزه على العامل البشري، بأنه العمل الذي يؤديه الفرد من خلال وعيه واستعابه لمهامه واختصاصاته، وإحاطته بالتوقعات التي تحدث مستقبلا أثناء عمله، وحسن إصغائه لتوجيهات المشرف عليه، وتنفيذه للعمليات والأساليب المطلوبة، وعرف الأداء كذلك بأنه العمل الذي تكلف به المنظمة عاملا معينا، وعادة ما يحدد بكمية وينجز بمستوى جودة، أي نوعية محددة وفق مقاييس تنسبها المنظمة، و يؤدى بأسلوب أو بطريقة ومنهجية تصفها المنظمة كضوابط لنمطية الإنتاج وسلوكية العاملين، كما عرف بأنه درجة أو مستوى المهارة ، التي يرتكز عليها نشاط و عمل العامل".[2] حيث يتضح من خلال هذه التعاريف، مدى التركيز على المورد البشري في المنظمة، باعتباره المحور الرئيس في العملية الإنتاجية والنظر إلى الأداء من زاوية يحكمها العمل، نوعيته ونمطه.

من جهة أخرى عرف الأداء من خلال معايير الكفاءة والفعالية الإقتصادية، بأنه قدرة المنظمة على إستخدام مواردها بكفاءة، وإنتاج مخرجات متناغمة مع أهدافها ومناسبة لمستخدميها بفعالية، حيث يعكس الأداء تنظيما فعالا إذا تحققت الأهداف، وكفئا إذا استعملت الموارد بطريقة مثلى وبأقل تكلفة ممكنة، كما عرف بأنه " المنظومة المتكاملة لحصيلة أعمال المنظمة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية"[3]، وكلا التعريفان يتفقان بكون الأداء يعبر عن مدى قدرة المنظمة، في التفاعل مع بيئتها الداخلية والخارجية، وذلك فيما يتعلق بحصولها على مواردها المختلفة، وكفاءة عملياتها الداخلية والخارجية وإنتاج منتجات مطلوبة من قبل المجتمع.

- ويعرف (richard daft) الأداء بأنه إنعكاس للربحية المعبر عنها بصافي الدخل، أو العائد على السهم، أو العائد على الإستثمار، أو هو تعبير عن النمو وحجم الإنتاج"[4]

- ويصف نموذج الأداء لـ "جيلبرت" Gilbert (1980) الأداء في علاقة ثلاثية بين الأهداف المسطرة، والوسائل المستخدمة لتحقيقها(موارد بشرية، مادية، مالية)، والنتائج التي تم الحصول عليها(منتجات وخدمات)، وينطبق تحليل الأداء من خلاله على ثلاثة محاور رئيسة، هي العلاقة بين

---

[1] فلاح حسن عداي الحسينس و مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص:221.

[2] حيدر حمزة جودي، **علاقة القرار الإستراتيجي بالأداء المصرفي (دراسة تحليلية)**، مجلة الإدارة والإقتصاد، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، العدد 68 ، 2008، ص: 83.

[3] بلمقدم مصطفى، بوشعور راضية، **تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية، واقع وتحديات، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الشلف، يومي 15/14 ديسمبر 2004، ص: 76.

[4] Richard L. Daft, **Organization theory and designs,** Edition tenth, 2008. p: 63.

الأهداف المسطرة والوسائل المستخدمة، العلاقة بين النتائج المحصلة و الموارد المستخدمة، والعلاقة بين النتائج المحصلة والأهداف المسطرة[1]، ويوضح الشكل الموالي نموذج الأداء عند جيلبرت " **Gilbert**".

الشكل رقم (1-3) : نموذج الأداء عند جيلبرت "Gilbert"

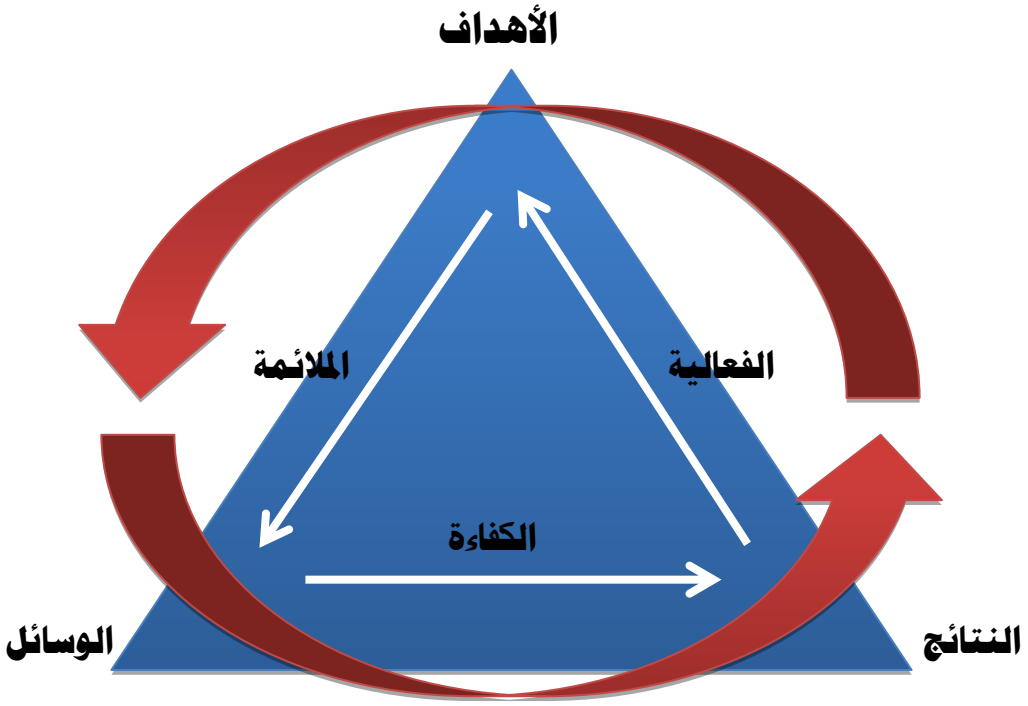

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الموقع: https://fr.wikipedia.org/wiki/Performance، مطلع عليه بتاريخ 2018/02/09، على الساعة 20.32 (بتصرف)

أما من وجهة نظر قانونية، فيعرف الأداء بأنه" أداء الفعل المطلوب والمحدد بموجب العقد، وأن تأثير الأداء الناجح هو إلزام الشخص المكلف بأداء الفعل لأي مسؤولية تعاقدية مستقبلية، وأن كل طرف من أطراف العقد ملزم بأداء إلتزاماته، إستنادا للبنود المتفق عليها"[2]، حيث يتضح من خلال هذا التعريف مدى الأهمية البالغة الموكلة لطرفي العقد، في تنفيذ العمل وفق ما ينص عليه العقد.

نلاحظ من خلال ما تقدم من عديد التعاريف، إرتباط مفهوم الأداء بالعديد من المصطلحات، والمداخل ، إلا أن معظم الإستعمالات في مجال التسيير تشير إلى أن الأداء يتضمن في آن واحد معنيين من هذه المعاني الإبتدائية، يتمثل الأول في النتيجة الموجبة للنشاط، ويشار إلى عكس الأداء بنتيجة متوسطة أو سيئة، أما الثاني فهو عبارة عن مجموع المراحل والعمليات التي تقود إلى النجاح، ويتم بناؤه على طول مراحل التسيير، وفيما يلي إبراز دلالة بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالأداء.

---

[1] على الرابط : https://fr.wikipedia.org/wiki/Performance مطلع بتاريخ 2018/02/09 على الساعة 20.32.

[2] فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري ، **مرجع سبق ذكره**، ص: 221.

ثانيا: مفاهيم أساسية متعلقة بالأداء

إن الإختلاف حول مفهوم الأداء، ينبع من إختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء وقياسه، وعلى الرغم من هذا الإختلاف فإن أغلب الباحثين، يعبرون عن الأداء من خلال النجاح الذي تحققه المنظمة في تحقيق أهدافها، معتمدين أساسا على مفهومي الكفاءة والفعالية رغم إختلافهما إختلافا جوهريا.

1. الكفاءة (Efficience)

يعود مفهوم الكفاءة تاريخيا، إلى الإقتصادي الإيطالي " **فيلفريدو باريتو**" (1848-1923)، الذي طور صياغة هذا المفهوم وأصبح يعرف بِـ " أمثلية باريتو "، وحسب باريتو فإن أي تخصيص ممكن للموارد فهو إما تخصيص كفئ أو تخصيص غير كفئ، وأي تخصيص غير كفء فهو يعبر عن اللاكفاءة.[1]

في هذا الصدد تعرف الكفاءة على أنها " قيمة الموارد المستخدمة لإنتاج وحدة واحدة من المنتجات"[2] وهي بالتالي مفهوم للرشد في إستخدام الموارد البشرية، والمادية، والمالية، والمعلومات المتاحة.

كما عرفت الكفاءة على أنها " مفهوم أكثر محدودية يتعلق بالعمل الداخلي للمنظمة، وهي مقدار الموارد المستخدمة في الإنتاج، يمكن قياسه كنسبة من المدخلات إلى النواتج"[3].

كما يرى البعض أن الكفاءة يمكن التعبير عنها بأفضل علاقة هندسية وفنية، بين المدخلات والمخرجات، والمقصود بذلك، أهمية التصميم والجوانب التقنية كعلاقة بين المدخلات والمخرجات للوصول لأحسن أداء.

وتنطوي هذه التعاريف على عدة جوانب هامة تتمثل في:[4]

- ضرورة تحديد الخصائص والعلاقات المباشرة بين كل عنصر من عناصر المدخلات والمخرجات؛
- ضرورة تحديد المواصفات المعيارية، والإجراءات التفصيلية للأداء، طبقا للعلاقات السابقة؛

---

[1] بن ختو فريد، **قياس مردودية وكفاءة المؤسسات البنكية – دراسة حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة (2005-2011)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، علوم إقتصادية، تخصص إقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014/2013، ص: 19.

[2] وصفي عبد الكريم الكساسبة، **تحسين فعالية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات**، ط1، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص:80.

[3] Richard L .Daft , **Op.cit**, p75

[4] عطية عبد الحي مرعي، **مرجع سبق ذكره**، ص:58.

- مقارنة نتائج الأداء الفعلي بالأداء المخطط وفقا للمعايير الموضوعة، وتحديد الفروق والبحث في أسبابها.

من جهة أخرى تمثل الكفاءة العلاقة بين الموارد والمخرجات المحققة، وتقاس باحتساب نسبة المخرجات إلى المدخلات، والتي تؤدي إلى تحقيق أهداف المنظمة، وتتجسد في مقدار المدخلات المتمثلة بالموارد والأموال والعاملين، اللازمة لتحقيق مستوى معين من المخرجات أو هدف معين.[1] وبتعبير آخر فإن الكفاءة هي تحقيق أعلى منفعة مقابل التكاليف، وبموجبها تكون المنظمة كفؤة حينما تحصل على أعلى ما يمكن من الهدف الذي تسعى لتحقيقه، أي تحقيق أعلى الأرباح وأفضل مستوى من الجودة.

وتصاغ معادلة الكفاءة بشكل رياضي كما يلي:

الكفاءة = قيمة المخرجات / قيمة المدخلات

2. الفعالية (Efficacité)

تعتبر الفعالية مؤشر لمدى تحقق الأهداف، ولذلك فهي تهتم بالأهداف التي تحددها المنظمة ومدى تحققها، بالإضافة إلى تحسين عملياتها الداخلية والحصول على الموارد التي تتصف بالندرة من البيئة التي تعمل فيها، حيث تعرف على أنها تحقيق أقصى قدر من النتائج بأقل قدر من الموارد المالية والبشرية.[2]

كما تعرف على أنها قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها المخططة، وتقاس بقدرتها على بلوغ نتائج مقارنة مع ما ترغب في تحقيقه، بموجب الخطة الموضوعة، وبذلك فإن الفعالية تتحدث عن كمية المخرجات النهائية دون النظر إلى كمية الموارد المستخدمة في تحقيقها، من هنا يتضح خاصية النسبية في تعريف الفعالية عكس الكفاءة التي تتميز بالثبات من خلال مدلولها القياسي.

كما تجدر الإشارة إلى أن تقييم الفعالية، لم يعد مقتصرا على المؤشرات الكمية الثابتة، وإنما استحدثت العديد من الطرق الجديدة لقياس الفعالية، والتي تعرف بالمؤشرات " **الناعمة** "[3]، والمرتبطة أساسا بالجوانب غير الكمية، مثل ولاء العملاء، ومشاركة الموظفين، وغيرها من المؤشرات النوعية.

---

[1] مجيد الكرخي ، **مرجع سبق ذكره**، ص:31.

[2] Bannour Boutheina , Labidi Moez, **Efficience des banques commerciales Tunisiennes: étude par l'approche de frontière stochastique**, Panoeconomicus , 2013, p 106.

[3] Richard L .Daft, **Op.cit**, p75.

3. العلاقة بين الكفاءة و الفعالية

يتضح من خلال تعريف كل من الكفاءة والفعالية، أن المصطلحين ورغم إختلافهما جوهريا في الدلالة، إلا أنهما على علاقة كبيرة جدا من حيث الأهمية، فرغم إمكانية أن تكون المنظمة فعالة وليست كفؤة ، أو العكس فإن الإدارة تبحث دوما عن وجود توافق وموائمة بين هذين المفهومين، حيث تسعى المنظمات جاهدة في تحقيق الفعالية والكفاءة في نفس الوقت، وحتى تتمكن المنظمة من أن يكون الأمر كذلك، فإن الأمر يتطلب التنسيق والموائمة بين ثلاثة عناصر أساسية هي الأهداف، مدى ملائمة الوسائل المستخدمة لإنجاز الأهداف، والنتائج المتحققة.[1]

كما تجدر الإشارة إلى أنه بالإمكان أن تؤدي الكفاءة إلى الفعالية، حيث تستطيع المؤسسة من خلال عقلنة تسيير الموارد، الوصول بسرعة وبأقل التكاليف للأهداف، إلا أنه في الغالب يؤدي الإهتمام الكبير بالفعالية وتحقيق الأهداف، إلى التأثير السلبي على الكفاءة.[2]

وفيما يلي توضيح للعلاقة بين الفعالية والكفاءة من خلال المصفوفة التالية:

شكل رقم (2-3): مصفوفة الفعالية والكفاءة

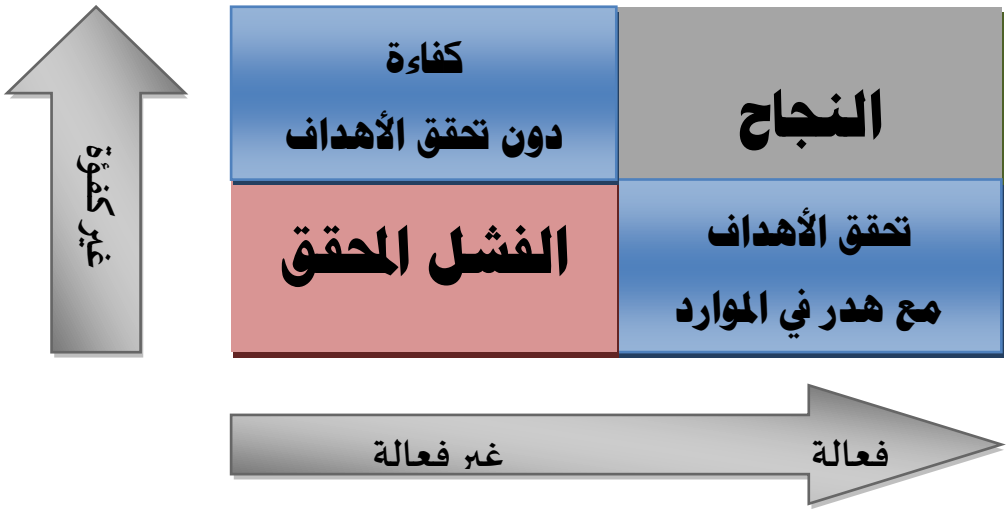

المصدر: وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، **أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص: 49.

يتضح من خلال الشكل، أن المنظمات التي بإمكانها تحقيق الموائمة والتوازن، بين الكفاءة والفعالية، هي وحدها القادرة على الوصول بالأداء إلى أحسن المستويات، ما يسمح لها بالإستمرارية والنمو، بينما يؤدي غياب كل من الكفاءة والفعالية إلى الإنهيار والفشل، في حين أن المنظمات الفعالة التي لا تتمتع

[1] وائل محمد صبحي إدريس، و طاهر محسن منصور الغالبي ، **مرجع سبق ذكره**، ص:47.

[2] Richard L. Daft. **Op .Cit**, p 75.

بالكفاءة يمكن لها الصمود في الأمد القصير، إلا أن شدة التنافس يؤدي بها في المدى الطويل إلى تقليص حصتها السوقية، ما يؤدي بها إلى الفشل، أما المنظمات الكفؤة غير الفعالة فقد يسمح لها في الأمد الطويل بتصحيح السياسات للوصول إلى الأهداف، أو يؤدي بها إلى الفشل إذا لم يتم تصحيح السياسات المتبعة.

من خلال ما سبق نخلص إلى أن مفهوم الأداء أشمل و أوسع من مفهومي الكفاءة والفعالية، وأن كلاهما يعبر عن مؤشر من مؤشرات الأداء، إذ أن الأداء هو الحصيلة الكلية للمؤشرات من خلال تآزر العديد من العوامل للوصول إلى الهدف.

ثالثا: مفهوم الأداء المصرفي و أبعاده

كما تم الإشارة له سابقا، يعد الأداء مفهوم نسبي، فأداء بنك تجاري معين قد يكون أفضل إذا ما تمت مقارنته بأداء بنك تجاري آخر، في حين أن الأداء نفسه قد يكون ضعيفا إذا ما تمت مقارنته في فترات زمنية مختلفة لنفس البنك.

1. تعريف الأداء المصرفي

إجمالا لا يعتبر الأداء المصرفي ذا خصوصية، مقارنة بباقي المنظمات، إلا أن خصوصية نشاط البنوك التجارية تجعل من مفهوم الأداء ينصرف إلى مجموعة الوسائل اللازمة، وأوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام البنوك بالدور المنوط بها، وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المصرفية المحلية والخارجية، من أجل تقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف المنشودة.[1]

ومن جهة أخرى، وعلى الرغم من أن صافي الدخل، قد يعطينا فكرة عن مستوى الأداء في البنك التجاري، إلا أنه كمؤشر نجده لا يتكيف مع كل البنوك التجارية باختلاف أحجامها، مما يجعل من الصعب مقارنة نجاح بنك تجاري، مع بنك تجاري آخر بالإعتماد عليه، في حين يعتبر مقياس الربحية المصرفية، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية من المؤشرات الأكثر إستخداما للدلالة على أداء البنوك التجارية.[2]

---

[1] حاكم محسن الربيعي، وحمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء و المخاطرة**، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص، ص:145.146.

[2]Jacob A. Bikker**, Measuring performance of banks - an assessment**, North American Business Press, Journal of Applied Business and Economics, vol. 11(4), 2010 , p145.

2. أبعاد الأداء في البنوك التجارية:

إن أداء البنوك التجارية ذو أبعاد متعددة ، ويتم الحكم عليه من قبل أطراف عديدين من داخل البنك وخارجه، وفي الوقت نفسه يرتبط الأداء مع البيئة التي تعمل فيها البنوك التجارية، الأمر الذي يستدعي الإحاطة بمختلف الأبعاد التي نوردها في النقاط التالية:[1]

1.2. البعد الهيكلي التنظيمي: يعد هذا البعد ضروري لنجاح واستمرار نشاط البنك التجاري، ويعتمد على مقاييس التعلم والإبتكار، ويركز على البنية التحتية التنظيمية، ولذلك نجد أن مقاييس التقييم وفق هذا البعد، تركز على الإستثمار البشري، ورأس المال الفكري من جهة، والإبتكار التنظيمي من جهة أخرى.

2.2. البعد التجاري: يتضمن هذا البعد مؤشرات عن المنتجات ومستوى الخدمات التي تحقق رضا الزبون، والرفع من الحصة السوقية، ومستوى التنافسية، وبالتالي فهي تركز بشكل كبير على الزبائن وتقييم إتجاهاتهم نحو منتجات وخدمات البنك التجاري.

3.2. البعد العملياتي: يركز هذا البعد على كفاءة العمليات الداخلية، من خلال مقاييس ومؤشرات تركز على مستويات الجودة ، الزمن، الإنتاجية، والتي بدورها تسهم في تخفيض تكاليف تقديم الخدمات في البنوك التجارية.

4.2. البعد المالي: يهتم هذا البعد بمقاييس الربحية و نمو الأرباح، والعائد على الإستثمار والعائد على حقوق الملكية، والقيمة الاقتصادية المضافة، وكل هذه المقاييس تهم بدرجة أكبر أصحاب المصالح كالمستثمرين والممولين، وغيرهم.

المطلب الثالث: مرتكزات قياس الأداء المعاصر في البنوك التجارية

أدت التطورات الهامة والسريعة في بيئة الأعمال المعاصرة، إلى إعادة النظر في كيفية قياس الأداء، حيث أدرك الكثير من المديريين التنفيذيين في مجموعة واسعة من الصناعات، أن الإستراتجيات الجديدة والواقع التنافسي الحديث، تتطلبان أنظمة قياس جديدة مرتبطة بالجوانب غير الكمية في المنظمة[2] كما أدى تعدد محاور تحليل الأداء، والإرتفاع النسبي في المصاريف الهيكلية والداعمة في نشاط البنوك التجارية، إلى الإهتمام أكثر بالمعلومات وطرق الإستفادة منها[3]، وأدى إستخدام نظم المعلومات المحاسبية في هذا الصدد إلى العديد من التغيرات التي مست أساليب وطرق قياس الأداء في البنوك التجارية، حيث

[1] وصفي الكساسبة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 108.

[2] Robert G. Eccles, **The Performance Measurement Manifesto**, Harvard Business Review January-February 1991, p131.

[3] Michel Rouach, **Finance et gestion dans la banque**, 2éme édition, Edition RB, Paris, 2014, p41.

ظهرت العديد من الجوانب غير الكمية، التي أصبح على نظم المعلومات المحاسبية المساهمة في تحسينها، والتي تعمل بدورها في المساهمة بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تحسين الأداء العام في البنوك التجارية، هذه الجوانب لم تكن النظم التقليدية تهتم بتوفيرها وغير قادرة على مجاراتها، حيث يمكن ذكر أهمها في النقاط التالية:[1]

أولا: رضا العملاء.

يشمل رضا العملاء، مجموعة المتطلبات المرتبطة بالإحتياجات المتزايدة على صعيد المنتجات والخدمات المبتكرة، حيث تسمح سهولة الإجراءات، وسرعة تقديم الخدمات بالنوعية والمواصفات المطلوبة، في الحفاظ على العملاء الحاليين واستقطاب عملاء جدد، وبالتالي الحصول على حصة سوقية مربحة للبنك التجاري، ولم يتوقف الأمر عند هذه النقاط، بل إمتد ليشمل العناية ما بعد تقديم الخدمة والإستجابة لردود أفعال وملاحظات العملاء، مما يعزز ولاءهم ويخدم بذلك أهداف البنك التجاري.

ثانيا: تطوير العمليات

ساهمت تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة العمليات وتعزيز روح الإبتكار، كما سمحت نظم المعلومات المحاسبية أن تكون في خدمة الأطراف الداخلية والخارجية، من خلال ما تقدمه من قوائم وتقارير متعددة في الوقت و بالتكلفة المناسبتين.

ثالثا: التركيز على العاملين

إن عملية التركيز على وضع العاملين في صورة واضحة وشاملة عن أداء البنك التجاري، من خلال المعلومات التي تقدمها نظم المعلومات، ينعكس على العاملين من حيث إعطائهم دوافع قوية لرفع الأداء أكثر، وعمق إدارة هؤلاء العاملين إنما يحقق إستمرارية الأداء بفعالية، من خلال مقترحاتهم لتحسين الخدمات والعمليات.

رابعا: إدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر من أهم الجوانب التي إستفادت من إستخدام تكنولوجيا ونظم المعلومات في البنوك التجارية، وتتجلى هذه الأهمية من خلال ضرورة تقديم نظم المعلومات المحاسبية آلية التخصيص الفعال لرؤوس الأموال، والقياس المتقدم للمخاطر، إضافة إلى الإيضاحات حول التقيد بالقواعد الجديدة

[1] سمير حبيب، **قدرة نظام المعلومات المحاسبي في دعم إستخدام أساليب قياس أداء المصارف العامة السورية-دراسة تحليلة**، دكتوراه محاسبة، جامعة دمشق، 2011/2010، ص: 73.

لكفاية رأس المال(بازل2)، والذي يعتبر المحفز لتحسين قياس وإدارة المخاطر في البنوك التجارية، على إعتبار أن رأس المال، هو بمثابة مانع تصادم لإستعاب خسائر غير متوقعة.

من خلال هذه المرتكزات الجديدة وغيرها، أصبح بالإمكان الإعتماد على مؤشرات جديدة لتقييم الأداء الشامل، والمعتمدة بشكل رئيس على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، إضافة إلى إنجاز المهام الإدارية من تخطيط إستراتيجي وتكتيكي، وإحكام السيطرة على معالجة البيانات فيما يخص كافة أنشطة البنك التجاري في الأقسام والفروع المتعلقة به، لتظهر على شكل قوائم و تقارير تسهم في تسريع الحركة الإدارية والقرارات المتعلقة بها، وتقدم المادة الأولية لصياغة المؤشرات، التي تساعد في الحكم على مستوى الأداء، فنظم المعلومات المحاسبية تمثل حلقة الوصل الأساسية بين الأحداث التي حدثت في البيئة المحيطة بالبنوك التجارية، ومستخدمي المعلومات، كما أن التغيرات التكنولوجية الحديثة أثرت على وظائف نظم المعلومات المحاسبية وأضافت إليها أعباء جديدة بغرض تقديم معلومات تفيد في تحسين الأداء الشامل في البنوك التجارية.

المبحث الثاني: مداخل تقييم الأداء في البنوك التجارية

تستأثر عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية، الأهمية البالغة من طرف جهات عدة، مثل المالكين، والمودعين، والمقترضين، والمراقبين والمنافسين وغيرهم، فهي أحد أساليب الإدارة الحديثة، وجزء من الإستراتجية الإدارية[1]، كما أنها عبارة عن البحث في العلاقات التي تربط بين الموارد المتاحة وبين كفاءة إستخدامها، حيث يقصد بتقييم الأداء " عملية إستخدام البيانات والمعلومات المتاحه عن أوجه نشاطات المنظمة، بصورة توضح وحدات التنفيذ الفعلية، ومدى الانحراف عن الخطط الموضوعة، مع قياس النتائج وإظهار المشكلات والمعوقات التي تحول دون الوصول إلى الهدف"[2]، في هذا الإطار تختلف أبعاد دراسة وتحليل مستوى الأداء في البنوك التجارية، باختلاف وجهات النظر المتعددة، حيث يعتمد على العديد من المداخل التي تمت هيكلتها وإيجازها في النقاط التالية.

[1] أحمد محمد المصري، **الكفاية الإنتاجية للمنشآت الصناعية (التكلفة- الوقت- الأداء)**، ط1، دار الشهاب للنشر، الإسكندرية، 2004، ص:165.

[2] كرار محمد حسن محمد و محمد عبد الحميد محمود، **التكامل بين بطاقة الأداء المتوازن و التكاليف على أساس النشاط و أثره في تقويم أداء المصارف التجارية**- حالة المصارف السودانية- مجلة العلوم الإقتصادية، المجلد 17، العدد02، سنة 2016، ص:91.

المطلب الأول: المدخل المالي لدراسة الأداء في البنوك التجارية.

من خلال هذا المدخل تعتمد عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية على "**الحركة المالية للأداء**"[1] على أساس أنه " لما تنشأ الأزمات والمنازعات، تربح الإعتبارات المالية"[2]، التي تظهر في القوائم والتقارير المالية للبنوك التجارية، ويمكن التمييز ضمن هذا المدخل نوعين من الأساليب المالية:

أولا: أسلوب النسب المالية

تعد النسب المالية من أهم وأقدم وسائل التحليل المستخدمة في دراسة وتقييم أداء البنوك التجارية والنسب أو المؤشرات المالية كلها تعطي المعنى نفسه، وهي علاقة القيم بين بنود الميزانية أو الدخل بعضها بالبعض الآخر، بقصد الكشف عن مواطن القوة، والضعف في أداء البنوك التجارية.

وتصاغ النسب المالية في علاقة رياضية تجمع بين قيمتين، أحدهما في البسط والآخر في المقام، ومثل هذه العلاقة لا تكون ذات دلالة (مؤشر) إلا من خلال:[3]

- **المقارنة بالزمن:** حيث تكون لنفس البنك التجاري لفترات سابقة معلومة.
- **المقارنة بالنشاط:** وتكون من خلال مقارنة النسبة مع نسبة أخرى لبنك آخر في نفس البيئة، وبنفس المقومات.
- **المقارنة المعيارية:** وتكون من خلال مقارنة النسب المتحصل عليها بما هو متعارف عليه من نسب نمطية، معدة من طرف هيئات متخصصة.

في هذا الإطار ليس هناك إتفاق بشأن عدد النسب المالية المعتمدة من جهة، ودلالاتها من جهة أخرى فهناك عدد كبير من النسب التي يمكن إستخدامها في دراسة وتحليل أداء البنوك التجارية، وتبرز إشكالية الإختيار بين النسب، من منظور مستوى دلالتها ومدى الحاجة إليها والهدف المرجو من إعتمادها.

وبصفة عامة يتم مراعاة الجوانب التالية في الإختيار بين مختلف النسب وهي:[4]

- **الدلالة:** ويقصد بها أن تكون النسب ذات دلالة منطقية في إعدادها، وتفسير النتائج من خلالها.
- **التنويع:** ونقصد بها الإعتماد على عديد النسب المالية للدلالة الواحدة، لتعزيز القياس ومن ثم التقييم.
- **الدينامكية:** ونقصد بها إستخدام التحليل الديناميكي، لأجل دراسة إتجاهات المؤشرات عبر الزمن.

---

[1] نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الإقتصادية في أداء المصارف التجارية**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2009 ص:38.

[2] Robert G. Eccles, **Op.cit.** p 131.

[3] **المرجع نفسه**، ص 38.

[4] محمد مطر، **مرجع سبق ذكره**، ص:39.

- **المقارنة:** أن تكون النسب المعتمدة قابلة للمقارنة بنسب أخرى معيارية.

ثانيا: أسلوب القيمة المضافة

على غرار النسب المالية، يوفر أسلوب القيمة المضافة مؤشرات هامة، وأساسية لدراسة وتحليل الأداء في البنوك التجارية، حيث يركز بشكل أكبر على عوامل خلق القيمة بدلا من القيمة نفسها[1]، حيث تبرز أهمية أسلوب القيمة المضافة في قدرته على إبراز مساهمة البنك التجاري كوسيط بين مختلف الأطراف من جهة، وفي تقديم مختلف الخدمات من جهة أخرى.

فالقيمة المضافة هي قياس الأثر الذي يسهم به البنك التجاري، من خلال إستخدام موارده، في تحقيق الأهداف المنشودة، حيث تم تطوير هذا الأسلوب ليعكس الأداء بدقة أكبر مما كانت عليه المقاييس التقليدية، من خلال أخده بعين الإعتبار مصالح المساهمين بالدرجة الأولى، وذلك بإدراج تكلفة رأس المال، فهو يهتم بالتكاليف الكلية للموارد المتوفرة بالقدر المحدود، والمستخدمة من طرف البنك التجاري خلال فترة زمنية معينة.

كما يعمل أسلوب القيمة المضافة على تحديد كفاية وعدم كفاية الإيرادات، لتغطية تكلفة رأس المال لذلك فإن البنوك التجارية التي تحقق عوائد أكبر من تلك التي يطلبها المستثمرون، تكون قد حققت القيمة الإقتصادية لهم، بعبارة أخرى أن المساهمين عليهم أن يحصلوا على عوائد مقابل مخاطر إستثماراتهم وبالتالي فإن زادت القيمة المضافة على تكلفة رأس المال، فعندها تكون البنوك قد عظمت القيمة لمساهميها، لذلك يعتبر أسلوب القيمة المضافة أسلوب قياس حقيقي للأداء.[2]

المطلب الثاني: مدخل الفعالية في تقييم الأداء في البنوك التجارية

على عكس المدخل المالي، فإن مدخل الفعالية هو الحكم الإنساني على مدى ممارسة الوحدة الإقتصادية لعملها بشكل مقبول وسليم[3]، حيث يعتمد في دراسة وتحليل الأداء وفق هذا المدخل على الأهداف المحققة، والأساليب التي اتبعت في تحقيق الأهداف، ومدى توافقها مع ماتم التخطيط له.

حيث عرفت الفعالية على أنها" تقييم مدى تحقيق الأهداف المتعددة، سواء كانت رسمية طويلة الأجل يحددها البنك التجاري في سياسته العامة، أو عملياتية قصيرة الأجل تعكس مختلف الأنشطة التي تؤديها

---

[1] نصر حمود مزنان فهد ، **مرجع سبق ذكره**، ص:40.

[2] عبد الله صلاح سعدون حردان، **نموذج مقترح لقياس وتحليل أثر طرق تقييم الأداء على القيمة السوقية في الأردن**، دكتوراه فلسفة تخصص المحاسبة، جامعة عمان العربية ، 2009، ص:07- 09.

[3] نصر حمود مزنان فهد ، **مرجع سبق ذكره**، ص:41 .

البنوك التجارية."[1] ويشمل مدخل الفعالية في تقييم الأداء في بالبنوك التجارية على أربعة مداخل فرعية نوجزها فيما يلي:

أولا: مدخل الأهداف في تقييم الأداء

يركز هذا المدخل على مؤشر الهدف، باعتباره المؤشر الرئيس للفعالية، وبالتالي الأكثر دلالة في تقييم الأداء في البنوك التجارية، ويأتي التركيز على عنصر الهدف على أساس أن الأداء المرضي والسليم، يتحقق إذا ما نجح البنك التجاري في تحقيق الأهداف المخطط لها، وبالتالي يمكن القول أن هذا المدخل يتعامل بالمنطق في نظرته للأداء، من خلال محاولة البنك التجاري تحقيق مستويات معينة من الخدمات، العائد، المخاطر، رضا العملاء وغيرها.

بالرغم من كل ما تقدم من إيجابيات فإن هذا المدخل ليس بمعزل عن العديد من الصعوبات والتي أبرزها:[2]

- **تعدد الأهداف:** حيث يؤدي تعدد واختلاف الأهداف إلى توسع نطاق التحليل والدراسة.
- **عدم قابلية بعض الأهداف للقياس الكمي:** تتسم بعض الأهداف بالطبيعة غير الكمية، ما يستدعي الإعتماد على المقاربات النوعية، والمناهج الوصفية في الدراسة والتحليل.
- **تعارض بعض الأهداف مع بعضها البعض:** تتعارض بعض الأهداف مع بعضها البعض بسبب إختلاف وجهات نظر مختلف المتعاملين، ما يؤدي إلى ضرورة البحث عن المستوى الأمثل بدل المستوى الأعظم، أو المفاضلة بين الأهداف عند توفر إمكانية الإحلال بينهما.

ثانيا: مدخل النظم في تقييم الأداء

يتم دراسة وتحليل أداء البنوك التجارية وفق مدخل النظم، من خلال تركيزه على المؤشرات والمعايير التي تعمل على رفع إمكانية بقاء البنك التجاري أمام منافسة المؤسسات المصرفية الأخرى. ويركز مدخل النظم بصفة أساسية على الوسيلة، لا على النهاية أي مدى قدرة النظام على تحويل المدخلات إلى مخرجات[3] ، وعموما يرتكز مدخل النظم على الجوانب الآتية في دراسته وتحليله للأداء في البنوك التجارية:[4]

---

[1] Richard L. Daft, **Op.cit,** p 75.

[2] نصر حمود مزنان فهد ، **مرجع سبق ذكره**، ص:42.

[3] طلال محمد علي الجحاوي، فؤاد عبد المحسن، **نظم المعلومات المحاسبية وفعاليتها في ظل الدور الإستراتيجي لمنظمات الأعمال**، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص:80.

[4] **المرجع نفسه**، ص:42.

- **القدرة:** ونقصد بها قدرة البنك التجاري على توفير الموارد اللازمة لإستمرار نشاطه، ما يسمح له بالنمو ومجابهة المنافسة.
- **المرونة:** ونقصد بها قدرة البنك التجاري التعامل مع التغيرات المستمرة في البيئتين، الداخلية والخارجية.
- **الثبات:** ونقصد به ثبات الرؤيا الإستراتجية في البنك التجاري واستقراراها.

ثالثا: مدخل العمليات الداخلية في تقييم الأداء

يركز هذا البعد على العوامل والإجراءات التشغيلية الداخلية، التي تمكن البنك التجاري من التميز، وبالتالي تؤدي إلى تحقيق رغبات العملاء المتوقعة منها بكفاءة وفاعلية، وأيضاً إلى تحقيق نتائج مالية متميزة مرضية للمساهمين، ويدخل أيضا في هذا المدخل الاختراعات والابتكارات، والتي تؤدي إلى إدخال منتجات وخدمات جديدة تحقق رضا العملاء الحاليين والجدد[1]، وتتمثل مقاييس هذا المدخل في:

1. عمليات التشغيل:

يركز مدخل العمليات الداخلية من خلال عمليات التشغيل على الكفاءة، التنسيق والتوقيت في تسليم الخدمات للزبائن، إذ هناك معايير عدة يتم على ضوئها قياس أداء العمليات التشغيلية وتقييمها والتي يتمحور أساسها في الزمن، التكلفة، الجودة والمرونة.

2. عمليات الإبداع:

تتضمن هذه العمليات الإبداع، التجديد والتطوير، أو بما يصطلح عليه بالهندسة المالية، والهدف منها هو تقديم خدمات ومنتجات مصرفية جديدة، أو زيادة وتحسين قيمة الخدمات المقدمة، كما تهدف كذلك إلى الإستثمار الأفضل للتكنولوجيا ونظم المعلومات، والبحث عن أسواق جدد وزبائن جدد، وتقاس هذه العمليات عن طريق العلاقة النسبية بين مصاريف المدخلات المستخدمة في عمليات البحث، والتطوير ومخرجات هذه العملية.

3. عمليات ما بعد الخدمة:

تتمحور هذه العمليات حول تحديد طبيعة ونوعية الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن ما بعد تقديم الخدمة، والمدة الزمنية المحددة لتقديم الخدمات المصرفية، وبرامج التعليم المستمر التي يعدها البنك

[1] الحواتمة، زيد محمد مسلم، **إمكانية إستخدام بطاقة الأداء المتوازن في إتخاذ القرارات وترشيدها في البنوك الأردنية – دراسة ميدانية–** مجلة الفكر المحاسبي، مصر، المجلد:19، العدد: 01، 2015، ص:378.

التجاري لتدريب الزبائن على كيفية إستخدام الخدمات المصرفية المقدمة لهم، وتقاس عمليات مابعد الخدمة من خلال عدد مرات تكرار الخدمة المقدمة للزبائن، وعدد دورات التدريب.

رابعا: مدخل أصحاب المصالح في تقييم الأداء

ينطلق هذا المدخل في دراسة وتحليله للأداء في البنوك التجارية، من خلال تقييم الأثار المباشرة وغير المباشرة لأداء البنك التجاري، من وجهة نظر كل المتعاملين **(أصحاب المصالح)**، حيث يقوم هذا المدخل على إفتراض أن أصحاب المصالح، يتنافسون للحصول على عوائد البنك التجاري، كل بحسب موقعه، مما يخلق نوعا من التعارض، وبذلك فإن دراسة وتحليل الأداء بحسب هذا المدخل ينطلق من مدى قدرة البنك التجاري على إرضاء الجهات المستفيدة، أو تقليل التعارض بينهم من خلال البحث على أداء متوازن بين إحتياجات المستفيدين ومصالحم.[1]

والجدول الموالي يلخص لنا مدخل الفعالية لدراسة وتحليل الأداء.

جدول رقم (1-3): مدخل الفعالية في قياس الأداء

أصحاب المصالح	مقاييس المدى القصير	مقاييس المدى الطويل
الزبائن	✓ الزبائن الجدد ✓ الإحتياجات الجديدة للزبائن	✓ معدل دوران الزبائن ✓ السيطرة على الأسعار
الموردين	✓ زمن التسليم ✓ مدى قبول المواد الموردة	✓ معدل النمو في زمن التسليم
الممولين (المساهمين)	✓ ربحية السهم ✓ سعر السهم	✓ العائد على حقوق الملكية
العاملين	✓ عدد الترقيات ✓ الإنتاجية	✓ الرضا الوظيفي عن العمل والأجر ✓ معدل دوران العمالة
هيئات التشريع	✓ عدد التشريعات	✓ العلاقة مع الأعضاء والمستشارين.

المصدر: نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الإقتصادية في أداء المصارف التجارية**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009 ، ص:47.

[1] نصر حمود مزنان فهد ، **مرجع سبق ذكره**، ص:45.

المطلب الثالث: المدخل العام في تقييم الأداء في البنوك التجارية

يتم من خلال المدخل العام لدراسة وتحليل الأداء في البنوك التجارية، الإعتماد على ثلاثة مداخل رئيسة وهي:

أولا: مدخل تقييم المجالات الرئيسة

يستهدف هذا المدخل تحديد المجالات الرئيسة للبنك التجاري أولا، ومن ثم تجرى عملية تقييم تلك المجالات ثانيا، وتتباين المواقف حول تحديد المجالات الرئيسة للأداء في البنوك التجارية، ولكن يمكن تحديد أهم تلك المجالات في النقاط التالية:[1]

- **الربحية:** ضمن هذا المجال يتم إعتماد مؤشرات عديدة للقياس منها، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية.
- **المركز السوقي:** ويتمثل هذا المجال بالحصة السوقية، والتي تشير إلى فاعلية إستراتجية البنك، ومدى نجاح عمله.
- **الإبداع:** ويتمثل هذا المجال بقيام البنك التجاري بأعمال تؤدي إلى تطوير المنتجات والخدمات الحالية إلى أخرى جديدة، والذي يسمح بالتكيف المستمر للبنك ضمن بيئته.
- **تطوير الأفراد:** ضمن هذا المجال، يتم تجميع تقارير متنوعة لتقويم الأسلوب الذي يتبعه البنك التجاري في سد الإحتياجات الحالية والمستقبلية من القوى العاملة.

ثانيا: مدخل قواعد المقارنة

يمكن النظر إلى الأداء في البنوك التجارية وفق هذا المدخل، من خلال المقارنة بين أداء البنك التجاري، مع أداء بنوك تجارية أخرى تمتاز بالأداء السليم والمتطور، مما يجعلها نموذجا للمقارنة، وهناك أنواع لقواعد المقارنة أهمها:[2]

1. قواعد المقارنة الداخلية

تعني أن تتم عمليات المقارنة في إطار نشاط وعمليات البنك التجاري نفسه، أو من خلال مقارنة نشاط فرع من الفروع مع نشاط فرع أخر للبنك نفسه، وتهدف قواعد المقارنة الداخلية لتحسين الأداء وتطويره، ونتيجة للمقارنات الداخلية، يتمكن البنك التجاري من إكتشاف حالات الإبداع الداخلية، وتحقيق عوائد سريعة من خلال نقل المعلومات والخبرات داخل البنك.

---

[1] فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص: 223.

[2] نصر حمود مزنان فهد ، **مرجع سبق ذكره**، ص: 48.

2. قواعد المقارنة الخارجية

ونعني بها أن تتم عمليات المقارنة بين أداء البنك التجاري محل التقييم، وأداء البنوك التجارية المنافسة له، وتقسم قواعد المقارنة الخارجية على نوعين هما:

2.1. قواعد المقارنة التنافسية

ويقصد بها مقارنة أداء البنك التجاري مع أداء البنوك التجارية المنافسة له بصورة مباشرة، من خلال تحليل الأداء في تلك البنوك وتوضيح مدى التباين بينهما، ومن ثم البحث في آليات تطوير وتعزيز القدرة التنافسية للبنك بما يتوافق والبنوك التجارية الأخرى.

2.2. قواعد المقارنة الوظيفية

وهنا تجرى مقارنة مجالات وظيفية معينة في البنك التجاري، مع الوظائف نفسها في بنوك تجارية أخرى ولا يشترط في قواعد المقارنة الوظيفية أن تكون البنوك محل المقارنة منافسة.

ثالثا: مدخل بطاقة الأداء (الدرجات) المتوازنة

أثرت التغيرات والتطورات السريعة، في بيئة الأعمال الحديثة على كمية المعلومات ونوعيتها، حيث أصبح من الضروري إدراك البنوك التجارية، أهمية الإستفادة من نظم المعلومات المحاسبية وتطوير الأساليب الحديثة لقياس وتقويم الأداء وفق الأهداف الإستراتيجية، والتشغيلية بكفاءة وفعالية، ولعل نظام بطاقة الأداء المتوازن من أهم الأنظمة التي طورت من مقاييس الأداء لتشمل أبعادا أخرى غير المالية[1] لتحليل ودراسة الأداء وفق مدخل النظم، حيث توجد أربعة محاور يقوم عليها نظام بطاقة الأداء المتوازن نوجزها فيما يلي:

1. المحور المالي

يعد هذا المحور محصلة نهائية لنشاط البنك التجاري، حيث يعمل على إبراز تحقق توقعات المساهمين ورضاهم، من خلال زيادة قيمة إستثماراتهم، وزيادة عوائدهم[2]، حيث يتضمن هذا البعد عددا من المعايير الإستراتيجية منها:[3]

---

[1] نمر عبد الحميد سليحات، أسعود محمد المحاميد، **أثر ممارسة إدارة المعرفة في استخدام بطاقة الأداء المتوازنة**- دراسة ميدانية على الشركات الصناعية متوسطة وصغيرة الحجم، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد 01، 2013، ص04.

[2] وائل محمد صبحي إدريس و طاهر محسن منصور الغالبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 176.

[3] ماهر موسى درغام و مروان محمد أبو فضة، **أثر تطبيق أنموذج الأداء المتوازن في تعزيز الأداء المالي الإستراتيجي للمصارف الوطنية الفلسطينية العاملة بقطاع غزة**، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد 17، العدد 02، يونيو 2009، ص 748.

- **معيار تحقيق الربح العادل:** حيث يشكل الربح وتعظيم العوائد أهدافا إستراتجية، تسعى معظم المنظمات بلوغه.
- **معيار النمو المتوازن:** والذي يتحقق من خلال مزيج الإيرادات المحصلة من مختلف النشاطات الإستثمارية.
- **معيار تخفيض التكاليف:** أي العمل على تدنية دالة التكلفة إلى أقصى حد ممكن، لتحقيق أقصى فعالية ممكنة.
- **معيار تعظيم ثروة المساهمين:** يتم من خلال تحقيق العوائد الحقيقية على الإستثمارات.

ويتم تقييم الأداء المالي من خلال إستخدام النسب المالية المستندة إلى القوائم والتقارير[1] المستخرجة من نظم المعلومات المحاسبية.

والتساؤل الذي يمكن إثارته في هذا الصدد، هل ينبغي على المديرين أن ينظروا إلى نشاط البنوك التجارية من منظور مالي فقط؟

في هذا الإطار وجه الكثير من المديرين والمهتمين إنتقاداتهم إلى المقاييس المالية، وذلك بسبب حالات عدم الكفاءة وتركيزها على الماضي، وعدم قدرتها على أن تعكس الأفعال المعاصرة لإيجاد القيمة، كما أن شروط المنافسة الحالية بين المؤسات المالية والبنوك التجارية عملت على التقليل من الإهتمام بالنوعية و رضا العملاء وتحفيز العاملين و الزمن، سعيا منها إلى الرفع من العوائد حتى في ضل المخاطر المرتفعة.[2]

2. محور العملاء

أخد بعد العملاء الأهمية البالغة في إدارة المنظمات، حيث أعتبر محور النجاح من خلال دوره المهم في قرارات المنظمة، خاصة وأن البيئة الحديثة سمحت بقدر كبير للعملاء المحتملين أن يميزوا عن بعد بين ماهو مقبول وجيد وبين ماهو عكس ذلك، الأمر الذي أدى إلى ضرورة تطوير العلاقات مع العملاء و إعلامهم بكل ما هو جديد و مهم لهم.

---

[1] سليمان حسين الشتاوي، **إطار عملي لجمع المقاييس المحاسبية المالية و غير المالية (التشغيلية) للأداء في ظل المنافسة وعصر المعلوماتية** –دراسة ميدانية في البنوك الأردنية– مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 20 – العدد الأول –2، العام 2004، ص 402.

[2] Robert S. Kaplan and David P. Norton**, the Balanced Scorecard - Measures That Drive Performance.** Harvard Business Review January-February 1992, P 71.

بالمقابل لعبت أنظمة المعلومات دورا مهما في تقريب الصورة الذهنية للعملاء، حول ما يطرح في الأسواق وبشفافية عالية،[1] حيث تسعى معظم منظمات الأعمال في العصر الحالي على وضع متطلبات وحاجات العملاء في قلب إستراتجيتها، لما يعكسه هذا المحور من أهمية كبيرة تنعكس على نجاح المنظمة في المنافسة وبقائها واستمرارية نشاطها، في سوق المنافسة الذي يتحقق من خلال قدرة المنظمة على تقديم منتجات (سلع وخدمات) بنوعية ممتازة وبأسعار معقولة.[2]

إن مقاييس أداء بعد العملاء تعتمد على التغيير الذي حصل في بيئة العصر الحالي، إذ جعل المنافسة مفتوحة وحادة، ولذلك فإن هدف البقاء و الإحتفاظ بحصة واسعة من السوق يعد من أهم عناصر الإستمرار للمنظمات التي يجب أن تثبت قدرتها على تقديم منتجات أو خدمات بنوعيات عالية الجودة وبتكلفة منخفضة وبسعر معقول، مع الأخذ بالحسبان الإحتياجات المتغيرة للعملاء.

أخذت بطاقة الأداء المتوازن أهمية هذا البعد على محمل من الجد واعتبرته أحد مكونات قياس الأداء المصرفي[3]، ويعد مقياس ربحية العميل من المقاييس المهمة نسبيا، فقد يظهر هذا المقياس أن بعض العملاء المستهدفين غير مربحين، ويحدث هذا بالنسبة للعملاء الجدد، نتيجة زيادة تكلفة جذب هؤلاء العملاء عن العائد المحقق، وفي هذه الحالة فإن الربحية المحققة في الأجل الطويل تعد الأساس في إتخاذ القرار فيما يتعلق بالإحتفاظ أو الإستغناء عن هؤلاء العملاء، وكخلاصة يسهم أداء المنظمة الموجه بالعملاء في تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها إدارة المنظمة، والذي يتحقق عند إكتساب عملاء جدد وخدمة منطقة جديدة في السوق والتي تنعكس على المنظور المالي بزيادة العوائد ونمو حجم رقم الأعمال.

3. محور العمليات الداخلية

إستمر الإهتمام بالعمليات الداخلية ضمن فلسفات وتوجهات إدارية مختلفة ومتصاعدة، فمع الإهتمام المتزايد بتكنولوجيا ونظم المعلومات والمعرفة، إرتفعت وتيرة الإهتمام بالموارد البشرية المعرفية كأصل غير ملموس يساهم بصفة كبيرة في تحسين الأداء، وذلك من خلال القيام بالعمليات وفق أفضل وأحسن الصيغ التنافسية المشروعة.

---

[1] وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، **مرجع سبق ذكره**، ص193.

[2] Robert S. Kaplan and David P. Norton, **Op.cit**.p74.

[3] سليمان حسين الشتاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص402.

يركز هذا البعد على العوامل والإجراءات التشغيلية الداخلية، حيث يؤكد(John Hagerty) نائب الرئيس والباحث في (AMR Research)* أبحاث السوق المتقدمة " أن المؤسسة التي تعرف عملياتها الداخلية وعملائها، لديها ميزة جيدة، مقارنة بالمؤسسات التي لهم فكرة مبهمة فقط"[1]، وبالتالي فالعمليات الداخلية تشكل حجر الأساس في تكوين قدرة منظمات الأعمال الأدائية والتنافسية، التي تسمح بتحقيق رغبات العملاء المتوقعة منها بكفاءة وفعالية، وصولا إلى تحقيق نتائج مالية متميزة ومرضية للمساهمين[2] إذ يقصد بالعمليات الداخلية، جميع الأنشطة والفعاليات الحيوية التي تتميز بها المؤسسة عن غيرها من المؤسسات، والتي يتم من خلالها مقابلة حاجات العملاء وغايات وأهداف المالكين، وبذلك فإن هذا المنظور يكشف عن اختلاف رئيس، ما بين المداخل التقليدية ومدخل بطاقة الأداء المتوازن في تقويم الأداء، إذ أن المداخل التقليدية تحاول مراقبة وتحسين العمليات القائمة الموجودة، غير أن مدخل بطاقة التقويم المتوازن عادة ما يحدد العمليات الجديدة كليا والتي يتم ابتكارها لخدمة وإرضاء العملاء وتلبية الأهداف المالية للمؤسسة، بالإضافة إلى هذا فإن منظور العمليات الداخلية يسلط الضوء على العمليات الأكثر أهمية لنجاح استراتيجيات الأعمال في حين تركز أنظمة قياس الأداء التقليدية على عمليات تسليم منتجات وخدمات اليوم إلى عملاء اليوم، كما أنه ليس المقصود من العمليات الداخلية، الأنشطة الإنتاجية الفنية والتكنولوجية مضافا إليها الأنشطة التسويقية، بل يدخل أيضا في هذا الجانب الإختراعات والإبتكارات التي تؤدي إلى هندسة منتجات وخدمات جديدة، تحقق رضا العملاء الحاليين والجدد من جهة، ورضا المساهمين من خلال العوائد المتحققة من جهة أخرى.[3]

كما أن هذا البعد يهتم بقياس الأداء المستقبلي للمنظمة، من خلال العرض المسبق للأنشطة والفعاليات الداخلية الحيوية التي تتميز بها المنظمة لتحقيق متطلبات العملاء و الأهداف المالية لحملة الأسهم و المالكين، ويتم كل ذلك من خلال إستحداث وابتكار منتجات وخدمات وتطويرها في ضوء محددات السوق المستقبلية، وتشخيص طبيعة السوق واحتياجات العملاء ودورة التشغيل التي تركز على تقديم الخدمات للعملاء بهدف رفع درجة رضا العميل وخدمته.

---

* AMR : Advanced Market Research

[1] **Pilotage de la performance bancaire** Trois méthodes pour permettre aux banques de se doter d'avantages concurrentiels et mieux piloter leur performance, livre blanc, IBM, Mars 2009, p3. [En line] http://public.dhe.ibm.com/software/data/swlibrary/cognos/fr/pdfs/whitepapers/wp_banking_pm_three_ways_banks_are_winning_with_pm_fr.pdf, consulter le 09/03/2018 à 10 :14h

[2] وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، **مرجع سبق ذكره**، ص:217.

[3] مراد كواشي، **بطاقة الأداء المتوازن وأهميتها في تقويم أداء المؤسسة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 34، ديسمبر2010، ص:197.

نخلص إلى أن هذا البعد يركز على العمليات الداخلية، التي تعزز كل من بعد العملاء بخلق قيمة لهم، والبعد المالي بزيادة ثروة المساهمين، كما يركز على تحديد الحلقات التي سوف تحسن الأهداف وتساعد على معالجة الإنحرافات وتطوير الأداء والعمليات الداخلية، سعيا لإرضاء العملاء والمساهمين.

وتنقسم سلسلة الأنشطة والعمليات الداخلية التي تحدث القيمة للعميل ومن ثم التأثير على الجوانب المالية في ثلاثة دورات موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم (3-3): سلسلة الأنشطة والعمليات الداخلية

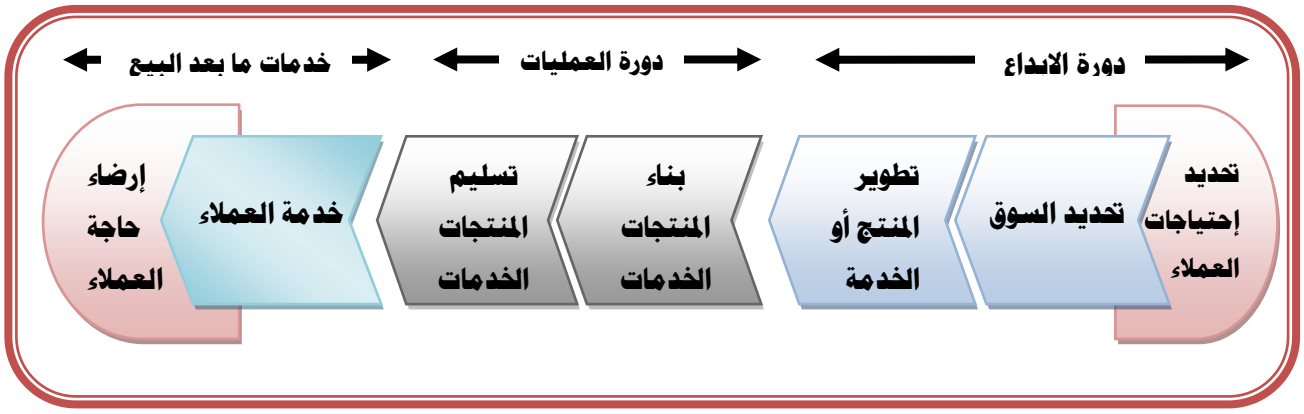

Source: Kaplan and Norton, **The Balanced Scorecard: translating strategy into Action**. Harvard Business School, Press, 1996, p 96.

يبين الشكل سلسلة الأنشطة والمراحل الداخلية والتي تقسم وفق ثلاثة دورات نوجزها كما يلي:

- **دورة الإبداع:** وتسمى كذلك بدورة الأبحاث والتطوير، حيث يتم وفق هذه الدورة تحديد حجم منطقة السوق التي تستوعب المنتج أو الخدمة، ونوعية المستهلكين لها، وهذا يتم بعد إجراء دراسات السوق ثم بعد ذلك تحدد وتوضع خطة الإنتاج المطلوبة ونوعية معدات الإنتاج و المدة الزمنية للإنتاج (الدراسة الفنية للإنتاج).
- **دورة العمليات:** وتسمى كذلك بدورة الإنتاج حيث يتم تحديد التصميم المطلوب للمنتج أو الخدمة وأسلوب الإنتاج للمنتجات أو طبيعة الخدمة المقدمة للزبون، ثم تجهيز المنتجات أو الخدمات التي تقدم للزبائن ويتم تحديد التكاليف الإنتاجية الملازمة لها.
- **دورة خدمة مابعد البيع:** وهي المرحلة الأخيرة من دورة حياة المنتج الكلية، وتركز فيها الأنشطة على تحديد طبيعة ونوعية الخدمات المقدمة للعملاء مابعد عملية التجهيز، ويدخل ضمن هذه

الدورة المدة الزمنية المحددة لتقديم الخدمات و برامج التعليم و التدريب التي تعدها المنظمة لتدريب العملاء المستهلكين على كيفية إستخدام المنتجات و الخدمات المقدمة لهم.

4. محور التعلم والنمو

يرتكز محور التعلم و النمو حول التعلم و النمو التنظيمي، والذي نقصد به تجديد وتشخيص البنية التحتية التي يجب أن تحققها المنظمة، إذ يضمن التعلم والنمو قدرة المنظمة على التجديد، حيث يعتبر الشرط الأساس للإستمرار والبقاء على المدى الطويل، ويهدف هذا المحور إلى توجيه الأفراد نحو التطوير والتحسين المستمر الضروري للبقاء، وفي هذ البعد تدرس المنظمة ما يجب أن تفعله للإحتفاظ بالمعرفة التقنية المطلوبة، لدعم العمليات الداخلية ما يسهم لفهم وإشباع حاجات العملاء وتطوير تلك المعرفة، إلى جانب إهتمامها بدراسة كيفية الإحتفاظ بالكفاءة و الإنتاجية الضرورية للعمليات التي تخلق القيمة للعميل ويتحقق التعلم و النمو للمنظمة من خلال ثلاثة موارد أساسية هي:[1]

- **العاملين:** إن التطور المهم والكبير الذي حصل في قدرات المورد البشري جاء مرتبطا بتغير جذري و أساسي بالدور الذي يلعبه هذا المورد في منظمات الأعمال خاصة منها الخدمية، أين يجعلها تبدو متميزة و يهيئ مجالا خصبا للتحسين المستمر ونمو المنظمة في المستقبل.

- **أنظمة المعلومات:** إن رضا العاملين ومهاراتهم تعتبر ضرورية للقيام بالعمليات و الأنشطة المختلفة بطريقة تؤدي إلى إنتاج سلع وخدمات تلبي رغبات العملاء، إلا أن هذا لا يعد كافيا وحده مالم يرتبط بوجود نظم معلومات قادرة على تزويد العاملين بما هو ضروري في مختلف المجالات و النشاطات. إن أنظمة المعلومات المتميزة تعتبر متطلب أساسي للعمل باعتبارها تمثل جانبا مهما في تحسين العمليات وتزويد باقي الأنظمة بالمعلومات الدقيقة و الصحيحة التي تساهم في النجاح و تحسين الأداء.

- **الإجراءات التنظيمية:** ونقصد بها الإجراءات المتمثلة في التحفيز و التمكين و الإندماج في العمل، حيث لا يمكن أن تتحق نتائج إيجابية مالم يكن هناك إنسجام وتفاعل بين قدرات العاملين ومهاراتهم وطبيعة الإجراءات التنظيمية التي تساهم في جعلهم أكثر إندماجا في العمل. بذلك يتضح أن منظور الأداء الخاص بالتعلم و النمو، ينعكس على العمليات الداخلية و العملاء و الذي بدوره يصب في البعد الأول المتعلق بالمنظور المالي للأداء.

[1] وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، **مرجع سبق ذكره**، ص:245.

هذا وتعد المحاور الأربعة السابقة الذكر، هي الأساسية في نظر الكثير من الكتاب و الباحثين، في حين تم دمج محور الشراكة المجتمعية في بعض الدراسات لما لها من أهمية بالغة مرتبطة أساسا بالإستثمار الإجتماعي وتعظيم العوائد الإجتماعية، زيادة معدل النمو الإقتصادي من خلال التركيز على النظرة الكلية للإقتصاد، ومدى المساهمة في مؤشراته، والإرتقاء بالمسؤولية الإجتماعية[1].

وفيما يلي جدول يعرض أبعاد مقياس بطاقة الأداء المتوازن والمؤشرات الأساسية للأداء المرتبطة به:

[1] علاء محمد ملو العين: **استخدام القياس المتوازن للأداء لتقييم خدمات القطاع المصرفي السعودي في ظل حوكمة الأداء الإستراتيجي بالتطبيق على البنوك التجارية السعودية**، مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة الشارقة، المجلد12 ، العدد1، يونيو 2015، ص: 279.

جدول رقم (2-3) : أبعاد مقياس بطاقة الأداء المتوازن ومؤشرات الأداء المرتبطة به

الأبعاد	الأهداف	المؤشرات
الأداء المالي	زيادة الربحية	معدل العائد على الأصول، معدل العائد على الودائع، معدل النمو في الإيرادات
	توفير السيولة	نسبة التداول، نسبة القروض إلى الودائع
	تحقيق التوازن بين المخاطرة و السيولة و الربحية	معدل كفاية رأس المال
	إستقطاب عملاء جدد.	معدل النمو في الودائع، معدل النمو في القروض.
العميل	حصة المصرف في السوق	معدل النمو في الأصول أو المبيعات، عدد العملاء ، النصيب في السوق.
	ولاء العميل	مؤشر ولاء العملاء، متوسط مدة العلاقة بالعميل
	رضا العميل	نسبة شكاوي العملاء، نسبة الزيادة في العملاء، مؤشر رضا العملاء، العملاء المفقودون
	الأرباح من العملاء	نسبة هامش الدخل إلى عدد العملاء
العمليات الداخلية	تطور الخدمة المقدمة	نسبة تكاليف البحوث والتطوير
	ارتفاع مستوى جودة الخدمة	نسبة عدد العاملين إلى الخدمات المقدمة
	تقديم خدمات جديدة	نسبة الخدمات الجديدة، نسبة الإيرادات من الخدمات المقدمة
التعليم والنمو	زيادة قدرات العاملين	نسبة تكاليف تدريب العاملين
	إنتاجية العاملين	انتاجية الموظف من الأرباح
	التطور التكنولوجي	نسبة تكاليف المعدات التكنولوجية الجديدة
الشراكة المجتمعية	تعظيم العوائد الاجتماعية والاستثمار الاجتماعي	نسبة الزيادة في دعم المرأة والأسرة من ذوي الاحتياجات الخاصة، نسبة الزيادة في التمويل البيئي
	زيادة معدلات النمو الاقتصادي	نسبة الزيادة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الممولة من المصرف
	استقطاب المدخرات وتشجيع الادخار	نسبة الزيادة في الودائع المصرفية
	الارتقاء بالمسئولية الاجتماعية	نسبة الزيادة في الخدمات الصحية والثقافية والرياضية المقدمة للعاملين بالمصرف، نسبة الزيادة في التدريب

المصدر: علاء محمد ملو العين، **استخدام القياس المتوازن للأداء لتقييم خدمات القطاع المصرفي السعودي في ظل حوكمة الأداء الإستراتيجي بالتطبيق على البنوك التجارية السعودية**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الشارقة، المجلد12 ، العدد1، يونيو 2015، ص:280.

المبحث الثالث: نحو بناء نموذج لتقييم الأداء في البنوك التجارية.

يعالج هذا المبحث الآلية التي يتم بها تقييم الأداء في البنوك التجارية، ومحاولة الوصول من خلالها إلى نموذج يسمح بتقييم الأداء العام، فبعد عرض المداخل التي يمكن للمحلل أن يسلكها في القيام بمهامه، والتي تتحدد عادة في ضوء الأهداف التي يقصدها من عملية التقييم، كما أن كثير من نجاح النموذج في تحقيق الأهداف المرجوة، يتوقف إلى حد كبيرا على مدى إلمام النموذج بالمتغيرات الفاعلة من جهة، ودلالتها الإقتصادية من جهة أخرى.

المطلب الأول: نوع المنظمة وعلاقتها بمؤشرات الأداء.

تختلف المنظمات من حيث كونها سلعية أو خدمية، وهذا له علاقة وطيدة بنوع ومؤشرات الأداء المعتمدة في الدراسة، حيث يتجسد هذا الإختلاف في النقاط الرئيسة التالية:[1]

- **نوع المخرجات:** إن مخرجات المنظمة الخدمية غير ملموسة، بمعنى أن الخدمة المصرفية ليس لها وجود مادي، فخدمة العملاء شيء مجرد لا يمكن تخزينه أو مشاهدته، كخدمات البنوك التجارية والتأمينات، ولذلك وجب الإهتمام بالجوانب التشغيلية والتجارية في وضع مؤشرات الأداء لتكون أكثر دلالة، تماشيا مع طبيعة المنظمة.

- **القرب من العميل:** في الغالب تكون المنظمات الخدمية، وعلى رأسها البنوك التجارية أقرب للعميل من المنظمات التي تنتج سلعا، وهذا ما يعرف بالتلازمية بين مقدم الخدمة والزبون "**Inseparability**"[2] فهي تعمل على إستمالته وكسب رضاه، في حين لا يعتبر الأمر كذلك في المنظمات الإنتاجية التي قد تكون مواقعها بعيدة على المستهلك، ويجري تجهيز السلع إليه عبر وسائل السوق المختلفة.

- **أسلوب تقديم الخدمة:** تقدم الخدمة للمستهلك حسب رغبته، فهو يشارك بتحديد الكيفية لخدمته، بعكس الإنتاج السلعي الذي يتميز بدرجة عالية من النمطية.

- **نوع العمالة:** تتجه المنظمات الخدمية إلى تقنية تكثيف العمالة، وذلك لضرورة التفاعل المباشر مع المستهلك، والإهتمام بنظم المعلومات والإتصالات، في حين تميل المنظمات السلعية إلى تكثيف رأس المال المستخدم في الإنتاج.

---

[1] مجيد الكرخي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 198.

[2] أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية – مدخل إدارة المخاطر –** ط1، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص: 29.

من خلال ما سبق من نقاط يتضح أن لنوع المنظمة الدور الكبير في تحديد مؤشرات قياس الأداء، حيث يتضح أهمية الجانب الإداري والعملياتي في المنظمات الخدمية، مقارنة بالمؤسسات الإنتاجية، باعتبار أن محور النشاط في المؤسسات الخدمية، والبنوك التجارية على وجه الخصوص هو الزبون وما يرتبط به من محاور تأثر على الأداء.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في إختيار نظام سليم لتقييم الأداء.

يعد إختيار نظام سليم ومتكامل لتقييم الأداء في البنوك التجارية من أهم محاور الدراسة، حيث تشارك العديد من العوامل في التأثير على إختيار نظام يتميز بالقدرة على الدلالة الحقيقية لنشاط البنوك التجارية، ويمكن تصنيف هذه العوامل في ثلاثة مجموعات رئيسة هي:[1]

أولا: العوامل الداخلية

نقصد بالعوامل الداخلية، الخصائص المميزة لنشاط البنوك التجارية، إذ تعتبر البنوك ذات نشاط إقتصادي متميز عن باقي المؤسسات، وذلك بما يرتبط أساسا بطبيعة أصولها المتمثلة في تجميع الأموال من مصادر الإدخار المختلفة، و العمل على توزيعها واستثمارها بما يضمن الربحية من جهة، و الحفاظ عليها من منطلق أنها ليست مالكة للأموال المودعة، و إنما مؤتمنة عليها من جهة أخرى.

بالتالي يتوقف نجاح البنوك التجارية في تحقيق أغراضه و أهدافه، ليس فقط من خلال العوائد المالية وتعظيمها وما يعبر عنه بالمؤشرات و النسب المالية، و إنما قدرته على الموازنة في إدارة مصادر أمواله واستخداماتها، بما يحقق أكبر منفعة في ظل الظروف السائدة، وبما يخدم أصحاب المصالح من جهة أخرى كذلك.

لذلك فإن إختيار نظام سليم لتقييم الأداء في البنوك التجارية، يتطلب الأخذ بعين الإعتبار العديد من العوامل الداخلية، الكمية والنوعية وانعكاساتها على جوانب الأداء في البنوك التجارية.

ثانيا: العوامل التاريخية

يقتضي توفير نظام متكامل وسليم لتقييم الأداء في البنوك التجارية ، الأخذ بعين الإعتبار العوامل والتطورات التاريخية لهذه البنوك، إذ تسهم مختلف التطورات الحاصلة في نشاط البنوك التجارية والمرتبطة بالتشريعات والقرارات والقوانين في التأثير على أداء البنوك التجارية، كما يعمل حجم البنوك التجارية ومدى توسعها ومجالات أعمالها المصرفية، في المساهمة على ضبط التأثيرات وإيجاد تفاسير موضوعية لإختلاف الأداء في ما بين الفترات الزمنية، وفي ما بين البنوك التجارية كذلك.

[1] نصر محمود مزنان فهد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص :35، 36.

ثالثا: العوامل الإقتصادية

يتأثر أداء البنوك التجارية بمجموعة من العوامل الإقتصادية والتي من أبرزها:

- **طبيعة الجهاز المصرفي:** حيث يمثل النظام المصرفي كامل النشاطات التي تمارس بها العمليات البنكية، وخاصة تلك المتعلقة بتمويل المؤسسات، فالنظام المصرفي يعتبر المرآة العاكسة للنظام الإقتصادي، حيث يمثل مجموع المصاريف العامة في البلاد، كما يعمل على تمويل التنمية الإقتصادية، وتسهيل العمليات المصرفية.

- **هيكل أسعار الفائدة:** يقوم البنك المركزي من خلال سياسته النقدية بالتأثير على الجوانب الإقتصادية، من خلال هيكل أسعار الفائدة المدينة و الدائنة، فزيادة سعر الفائدة يزيد في الواقع من تكلفة الإقتراض في النظام الإقتصادي، من خلال تمرير هذه التكلفة إلى المقترضين من البنوك، وبالتالي فإن سعر الفائدة الأساس الذي يحدده البنك المركزي، له تأثير ملحوظ على نشاط البنوك التجارية ومستوى أدائها، من خلال التوسيع أو الحد من الإمكانات المتاحة لمنح الإئتمان.

تتحدد بذلك شروط قيام نظام متكامل وسليم لتقييم الأداء في البنوك التجارية، بالتركيز على العديد من المؤشرات، المختارة بدقة والموضوعية، والمرتبطة بالعوامل المختلفة، بما يضمن إجراء تقييم موضوعي مستند على الأسلوب العلمي المحقق للأهداف بكافة مستوياتها، لغرض الحكم على مدى نجاح البنك التجاري أو إخفاقه، وبيان أوجه الخلل أو القصور في أدائها، وأبرز الخيارات الموضوعية، السليمة والعلمية، لمجابهة أوجه الخلل تلك، بما يضمن تحقيق أداء سليم للبنك التجاري.

المطلب الثالث: دوافع الإهتمام بنظم المعلومات المحاسبية لغرض بناء مؤشرات الأداء.

إن تنامي قيمة المعلومات على الوجه المتعارف عليه، أخذ مكانته على أساس متصاعد، في حين أدت عدة عوامل إلى تزايد الحاجة إلى نظم المعلومات المحاسبية، خاصة في البنوك التجارية، ويمكن إجمال تلك العوامل في النقاط التالية:

أولا: طبيعة المنظمة

إن الطبيعة الخاصة للتنظيمات وأغراضها تعد أحد العوامل الرئيسة التي تساهم في متطلبات نظم المعلومات المحاسبية، فبالرغم من إختلافها في قيمة المعلومات ومحتوياتها المطلوبة، إلا أن العملية التشغيلية تملي إحتياجات عامة في المعلومات المتعلقة بالتخطيط والرقابة والتنظيم، وتأتي البنوك التجارية في مقدمة المنظمات المهتمة بالمعلومات وإدارتها، حيث يعد نظام المعلومات المحاسبية المرآة العاكسة للنشاط اليومي بالقيمة و في الوقت المحدد، ما يستلزم الإهتمام به لأغراض الإدارة والتشغيل والمساهمة

في تحسين الأداء. ويمكن إبراز الأسباب التي تعزز أهمية نظم المعلومات المحاسبية في نشاط البنوك وبناء مؤشرات الأداء في النقاط التالية:[1]

- **إختلاف نشاط البنوك التجارية:** بالرغم من أن هناك تشابه في جميع التنظيمات فيما يتعلق بمجالات معينة مثل الأجور والهيكل التنظيمي، إلا أن هناك من الخصائص التي تجعل من البنوك التجارية ذات أهمية خاصة في إدارة أصولها و مايرتبط ذلك بالمعلومات دقتها، موضوعيتها، دلالتها وفي الوقت المناسب.

- **الإنتشار الجغرافي لعمليات وأنشطة البنوك التجارية:** يؤدي إنتشار عمليات وأنشطة البنوك التجارية، إلى زيادة الطلب والإهتمام بنظم المعلومات المحاسبية، حتى تكتمل الصورة في أذهان المديرين قبل إتخاذ القرارات المختلفة.

- **أنشطة تشغيل البيانات والمعلومات:** ينظر للبيانات والمعلومات على أنها وظائف معاونة للأغراض الأولية للتنظيم في جل المنظمات، في حين نجد أن إنتاج المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية يعتبر الوظيفة الأولية والأساسية.

- **علاقة الإنتاج بنظم المعلومات:** بعض المنظمات تتميز بأن إنتاجها الأول من السلع والخدمات له علاقة وثيقة لعملية تشغيل المعلومات مثل البنوك و شركات التأمين، ويكون من الصعب فصل الإثنين عن بعضها البعض، ولذلك فإن تحديد وفهم الإحتياجات من المعلومات لتنظيم معين، يكون من الضروري أولا فهم الطبيعة الخاصة به.

ثانيا: حجم المنظمة

يعتبر حجم المنظمة عامل آخر يؤثر في المعلومات المطلوبة، فكلما كبر حجم المنظمة كبر حجم المعلومات والبيانات التي يتم تشغيلها، وتحتاج البنوك التجارية إلى الكثير من البيانات والمعلومات اللازمة للتخطيط ورقابة العمليات فيها، خاصة وأننا نشهد زيادة حجم وفروع البنوك التجارية داخل وخارج الوطن لتلبية الإحتياجات المتزايدة للعملاء والمستثمرين، لذلك عمدت البنوك التجارية إلى الإهتمام بنظم المعلومات المحاسبية من خلال قدرتها على إستعاب الكم الهائل من البيانات ومعالجتها من جهة، وما ينجم عنها من قوائم مالية وتقارير تسهم في عملية إتخاذ القرار، وهناك عدة خصائص متعلقة بحجم

[1] مجيد الكرخي، **مرجع سبق ذكره**، ص:208.

البنوك التجارية نوجزها فيما يلي:[1]

- **نمو حجم البنوك التجارية:** حيث ساهمت المنافسة في كسب مزيد من الحصص السوقية، إلى إنشاء الفروع البنكية وتوسع نطاق العمل ما سمح بنمو هائل في حجم البنوك التجارية.

- **مستوى الإدارة ونطاق السلطة والمسؤولية:** يعد مدير الإنتاج في المنظمات الصغيرة هو المسؤول عن كل ما يتعلق بالإنتاج و التخزين والتنظيم و العديد من المهام الأخرى، بينما نجد في البنوك التجارية، أن نطاق السلطة والمسؤولية يجب أن يحترم بصفة دائمة دون العمل على التداول أو الإشتراك في المهام، فلكل مهمة، فرد أو قسم مكلف بها، تكون بمثابة آلية الرقابة للمهمة التي تسبقها أو تليها.

- **عملية الإتصال:** تشكل عملية الإتصال في البنوك التجارية سواء بين أقسام الفرع الواحد، أو بين مختلف الفروع، الشبكة التي تعمل على نقل المعلومات من مصادرها، إلى مختلف مراكز إستخدامها، حيث يتضح مدى الأهمية البالغة لوسائل الإتصال، وضرورة حداثتها ومرونتها بما يتماشى وبيئة عمل البنوك التجارية.

ثالثا: قيمة المعلومات

تمثل المعلومات مورد من موارد البنوك التجارية، وتقاس قيمة المعلومات بطريقة نسبية، وفقا لمدى مساهمتها في الإضافة لمستوى المعرفة، فالتركيز عادة يكون على القيمة المضافة للمعلومات، وهذه القيمة تعتمد على علاقتها بالمعرفة السابقة التي تم تجميعها وتخزينها.

كما تقاس قيمة المعلومات بمدى تغطية المنفعة لتكاليف إعدادها، فإذا كان هدف نظام المعلومات المحاسبية، هو إنتاج المعلومات التي تستخدم في إتخاذ القرارات، ولا تحقق هذه المعلومة الهدف، فإنها تعتبر ضعيفة القيمة وإن كانت تكلفة الإستثمار في إنتاجها عالية، كما أن قيمة المعلومات تتمثل فيما تضيفه إلى المستخدم بحيث تؤدي إلى تحسين إتخاذ القرارات، وزيادة العائد أو تخفيض التكاليف، فالقرار الذي يتعلق بالحصول على المعلومات لابد أن يستند إلى تحليل العوائد والتكاليف.[2]

إن كل جزء من نظام المعلومات المحاسبية له تكلفة، خاصة إذا ما أخذنا بالإعتبار تكلفة الإستثمار في نظام المعلومات المحاسبية، الذي يعتبر أحد اهم التقنيات الحديثة في إنتاج المعلومات، يضاف إليها تكلفة فريق المستخدمين الأمر الذي يشكل تكلفة تراكمية للمعلومات، مما يتطلب ضرورة تبرير هذه التكاليف من خلال مقارنتها بقيمة المعلومات المتحققة.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص: 209.

[2] عدنان عواد الشوابكة، **مرجع سبق ذكره** ص:95.

أن الهدف من نظام المعلومات المحاسبية هو الوصول إلى النقطة المثالية التي تكون فيها القيمة الحدية للمعلومات تساوي القيمة الحدية لتكلفة الحصول على تلك المعلومات، بحيث كلما إرتفعت القيمة الحدية للمعلومات مقارنة بالتكلفة الحدية ، كلما زادت قيمة تلك المعلومات، والشكل الموالي يوضح العلاقة بين كل من التكلفة الحدية والقيمة الحدية للمعلومات.

شكل رقم (4-3): العلاقة بين التكلفة الحدية والقيمة الحدية للمعلومات.

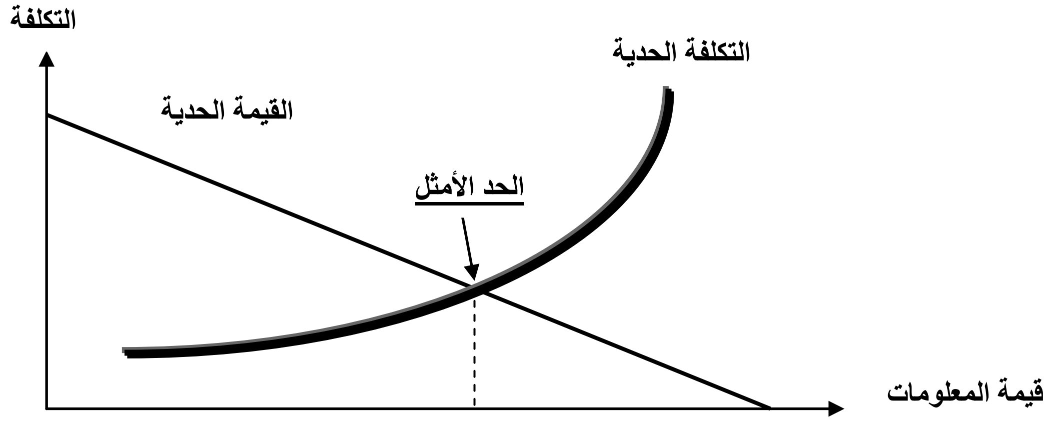

المصدر: عدنان عواد الشوابكة، **دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في إتخاذ القرارات الإدارية**، ط1، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص:96.

يتضح من خلال الشكل مدى العلاقة العكسية بين التكلفة والقيمة الحديتين للمعلومات، حيث تتزايد التكاليف الإجمالية المرتبطة بالبحث عن المعلومات، ما يسمح بارتفاع التكاليف الحدية مع الزمن، في حين تتناقص القيمة الحدية للمعلومات كلما مر الزمن، وبالتالي تتحدد قيمة المعلومة في الحد الأمثل، أين تتساوى كل من القيمة الحدية والتكلفة الحدية للمعلومة.

المطلب الرابع: المقاربات المنهجية في تقييم مساهمة نظم المعلومات في الأداء

في غضون سنوات الثمانينات (1980)، وحتى بداية سنوات التسعينات (1990) من القرن السابق، عملت العديد من الدراسات البحثية، إلى تبيان مدى وجود العلاقة بين الإستثمار في تكنولوجيا نظم المعلومات، والأداء التشغيلي والمالي في المؤسسات[1]، ولعل كل هذه الدراسات كانت ضمن مقاربتين أساسيتين هما المقاربة السببية والمقاربة العملية، وقبل التعرض لكلا المقاربتين بنوع من التفصيل، نتطرق أولا إلى الإشكالية الأساسية في البحث في نظم المعلومات.

[1] Missaoui Imen, **Valeur et Performance des Systèmes d’information**, Cahier de Recherche N°5, Publications CIGREF, Paris, 2008/2009, p4. [En line] http://www.cigref.fr/cigref_publications/RapportsContainer/Parus2009/Valeur_et_performance_des_SI_CIGREF_2009.pdf. Consulter le 01/02/2019 à 23.11h.

أولا: إشكالية البحث في نظم المعلومات وأداء المنظمات

إرتكزت الدراسات والأبحاث المتعلقة بإشكالية علاقة نظم المعلومات بأداء المؤسسات، على الأثر الذي يمكن أن تحدثه نظم المعلومات على أداء المنظمات، أو بما يعرف بإشكالية القيمة، حيث تم البحث ضمن هذه الإشكالية، مرة من زاوية الإستخدام ويقصد بها الإجابة على التساؤل التالي، لماذا نظم المعلومات؟ ومن طرف من سيتم إعتمادها؟، و مرة من زاوية الإدارة والتسيير من خلال الإجابة على التساؤل التالي، كيف يتم تبني نظم المعلومات؟ وكيف يتم تقيمها؟،

يتضح من خلال الشكل التوضيحي الموالي لإشكالية البحث في نظم المعلومات وعلاقتها بالأداء في المنظمات، مدى تعدد الأبعاد والمداخل على المستويين، بالبنسبة لتكنولوجيا ونظم المعلومات يتضح إنقسام أبعاد الدراسة، بين ما يهتم بالإستخدام وبعديه التكنولوجي والمعلوماتي، وبين من إهتم بالإدارة وبعديها الوظيفي والتسييري، في حين تعددت مداخل البحث في الإداء بين التشغيلي، المالي والتجاري.

الشكل رقم (5-3): الإشكالية الأساسية في البحث في نظم المعلومات

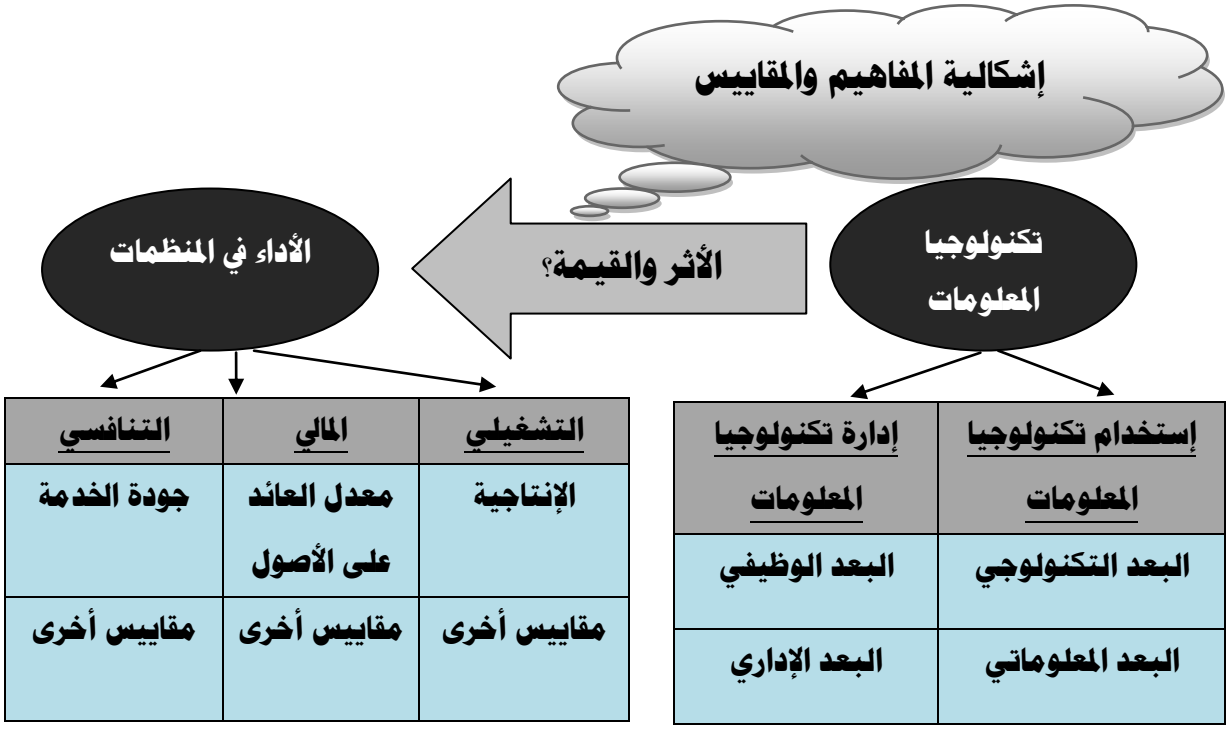

Source : Raymond, Louis. **Faire de la recherche en systèmes d'information,** L'impact des systèmes d'information sur la performance de L'entreprise. Edition Vuibert, Paris, 2002, p 302.

ثانيا: المقاربة السببية(Causal)

تعد المقاربة السببية من أقدم المقاربات المعتمدة في العديد من الدراسات والإشكاليات، حيث تتيح المقاربة السببية، الكم الهائل واللامتناهي من التفسيرات للظاهرة أو الإشكالية، وإعتماد أي منها دائما ما يوحي لنا بأننا نشخص الظاهرة ونقف على العلاقة بين متغيراتها، دون التطرق والإحاطة بالطابع الشمولي المترابط والمعقد للظاهرة أو الإشكالية، فهي تنظر للأحداث والعوامل والإجراءات على أنها صندوق أسود وتكتفي بدراسة العلاقة المباشرة **(سبب/نتيجة)**، من جهة أخرى تميزت الأبحاث والدراسات الأولى المتعلقة بتحليل مساهمة تكنولوجيا نظم المعلومات على قيمة المنظمات باعتماد المقاربة السببية، حيث اعتمدت لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في الإستثمار في تكنولوجيا نظم المعلومات، ومؤشرات الدلالة المتمثلة في أداء المنظمات كمتغيرات تابعة[1]، حيث يتضح من خلال هذه المقاربة مدى الإعتماد على المناهج الكمية لتفسير العلاقة، دون الأخذ بعين الإعتبار الآثار غير الكمية المرتبطة بالأداءات الأخرى في المنظمة، حيث عرفت المقاربة السببية من خلال كل فرضياتها مجموعة مهمة من المحددات التي نذكرها فيما يلي:[2]

- عدم استقرار النتائج وإشكالية قياس المتغيرات، حيث نشرت مقالات علمية كثيرة معتمدة على هذه المقاربة، إلا أن نتائجها كانت غير مستقرة وفي بعض الأحيان متعارضة، ويمكن أن تكون إشكالية القياس من مسببات تعدد النتائج المحققة، فضلا أنه كان يفضل المدى القصير في الدراسات عن المدى الطويل، وتفضيل القيم الملموسة عن القيم غير الملموسة.

- عدم الأخذ بعين الاعتبار المستخدم، ففي هذه المقاربة لا يلعب المستخدمون أي دور، فالتفاعل بين الفرد والمنظمة لا يؤخذ بعين الاعتبار.

- غياب المتغيرات التنظيمية، حيث أهملت هذه المقاربة المتغيرات التنظيمية، وخاصة منها الإدارية، فالتفاعلات بين المنظمة، وثقافتها، وإدارتها، وبين نظم المعلومات غابت تماما في هذه المقاربة.

- محددات في منطق المقاربة السببية نفسها، التي لا تأخذ بعين الاعتبار كيفية تحول الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات إلى أداء، فعملية تحول هذه الاستثمارات إلى أداء تعتبرها صندوق أسود.

والشكل التالي يوضح هذه المقاربة.

[1] Missaoui Imen, **op.cit**., p9.

[2] هدى بن محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص:135.

الشكل رقم (6-3): المقاربة السببية

Source: Raymond, Louis. **Faire de la recherche en systèmes d'information,** L'impact des systèmes d'information sur la performance de L'entreprise. Edition Vuibert, Paris, 2002, p 306

ثالثا: المقاربة العملية (الإجرائية) Processuel

تقترح المقاربة العملية تحليل العمليات التي تساهم بها أنظمة المعلومات في أداء المنظمات، وبدلا من الاعتماد على محددات خارجية (متغيرات مستقلة) لشرح الأداء، ينظر مؤيدو المقاربة العملية إلى الأحداث التي ساهمت بها تكنولوجيا ونظم المعلومات، في أداء المنظمة.

على الرغم من أن هذه المقاربة لم تستخدم على نطاق واسع في أبحاث نظام المعلومات، إلا أن العديد من الباحثين يرون أهميتها من خلال الوقوف على الأسباب الحقيقية التي تسمح بتحويل الاستثمارات في نظام المعلومات إلى أداء من عدة زوايا مختلفة، والشكل الموالي يوضح المقاربة العملية.

الشكل رقم (7-3): المقاربة العملية

Source: Raymond, Louis. **Faire de la recherche en systèmes d'information,** L'impact des systèmes d'information sur la performance de L'entreprise. Edition Vuibert, Paris, 2002, p 306

نلاحظ من خلال الشكل أن هذه المقاربة تقوم بفتح الصندوق الأسود لاستخدامات نظم المعلومات وبالتالي تسمح بتحليل كيفية قيام نظام المعلومات بالمساهمة في أداء المنظمات، وتفتح المجال بذلك حقلا آخر من البحث في نظم المعلومات والمتعلق بتقييم نظم المعلومات نفسها، من خلال مدى توفرها على المستلزمات والمتطلبات الأساسية لتشغيلها، وبالتالي فإن تحديد الأثر الذي يمكن أن تساهم به نظم المعلومات لا يكون إلى من خلال إيجاد نموذج موجه بالإجراءات، الذي لا يسمح بقياس المدخلات والمخرجات بطريقة محددة فحسب، بل يسمح أيضا بفتح العلبة السوداء،[1] لإستخدام نظم المعلومات في العديد من الإحتياجات الإدارية، التشغيلية وغيرها.

المبحث الرابع: مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين أداء البنوك التجارية

تمثل البنوك التجارية صناعة كبيرة الحجم، مع مجموعة واسعة من المنتجات، بالإضافة إلى معدلات عالية من الإبتكار والعلاقات المعقدة، السبب الذي جعل من المعلومات نظامها الإنتاجي، فهي في صميم أعمالها الأساسية[2]، ما استلزم أن تكون نظم المعلومات وخاصة المحاسبية ضمن أهم أجزاء استراتيجياتها، ونتيجة لذلك فإن تحسين كفاءة نظم المعلومات المحاسبية أمر حتمي، من حيث صلته بالعمليات والأنشطة وكيفية تشغيلها، الأمر الذي إستدعى البحث في مساهمة نظام المعلومات المحاسبية من خلال ما يوفره من مخرجات، في تحسين الأداء العام في نشاط البنوك التجارية.

المطلب الأول: دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري

يتضمن العمل الإداري مجموعة من الأنشطة المختلفة والمترابطة، ويقصد بالأداء الإداري " قيام العاملين بالمنظمة بسلوك إداري ما، في ضوء مبادئ الإدارة، وذلك لتحقيق وظائف الإدارة من تخطيط وتنظيم وإشراف ورقابة، بصورة رشيدة "،[3] وناقش العديد من المؤلفين الحاجة إلى النظر في العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبية ومدى تزويد المستويات المختلفة للإدارة بالمعلومات التي تسهل من عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرار،[4] ضمن هذا الإطار سنقوم بعرض أثر نظام المعلومات المحاسبية على مختلف الوظائف الإدارية الأساسية في البنك التجاري.

---

[1] هدى بن محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص:136.

[2] Djamila Elidrissi, Ali Elidrissi, **Contribution Des Système d'information a la performance des Organisation - le cas des banques**, la Revue de Science de Gestion, (2010), N° 1/241, p 57. [En line] : http://www.cairn.info/revue-des-sciences-de-gestion-2010-1-page-55.htm Consulter le 03/02/2019 à 9.50h

[3] مدحت محمد أبو النصر، **الأداء الإداري المتميز**، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2012، ص: 84.

[4] Hikmat A. Alrawi, Suja Sarah Thomas, **Application Of Contingency Theory Of Accounting Information To The UAE Banking Sector,** Asian Academy of Management Journal, Vol. 12, No. 2(July 2007) p 36.

أولا: أثر نظام المعلومات المحاسبية على عملية التخطيط

تعاظمت وظيفة التخطيط في أعمال البنوك التجارية، وذلك لأنه أساس نجاح كل الأعمال الخاصة بها، حيث يمثل التخطيط نقطة البداية في إعداد وتنفيذ الأهداف، من خلال الإدارة بمرونة كاملة مع الأوضاع المتغيرة والمحيطة بالبنك التجاري.

1. ماهية التخطيط

تعد عملية التخطيط بإطارها الشامل جزء متكامل من عملية الإدارة والقيادة، وأنها جزء لا يتجزء من نظام متكامل يساهم في توجيه الإدارة وتصويب قراراتها،حيث يشار إلى التخطيط باعتباره الوظيفة الأولية للإدارة المصرفية، حيث تعددت تعاريفه والتي نذكر منها: التخطيط هو " مجمل العمليات المتناسقة والمنظمة، لإتخاذ القرارات المتعلقة بوضع الأهداف المطلوب بلوغها، وتحديد الأساليب اللازمة لتحقيقها"[1]، كما عرف على أنه " تحديد الأهداف والغايات المستقبلية، والتنبؤ بالطرق والمسالك والأساليب الموصلة للأهداف المرغوبة"[2]، وعرف كذلك بأنه " خطة عمل شاملة تعمل على تحقيق أهداف محددة، وترجمتها في شكل برامج ومعايير تعمل المؤسسة على تحقيقها خلال فترة زمنية محددة مستقبلا".[3]

في حين عرف التخطيط على أنه " مرحلة تفكير في المستقبل، تعتمد على وقائع حدثت في الماضي وأخرى تحدث في الحاضر بغية التنبؤ بما سيحدث في المستقبل من مشكلات والإستعداد لحل هذه المشكلات"[4]

من خلال ما سبق من تعاريف يتضح أن عملية التخطيط عملية منظمة ومستمرة، تنطلق نحو رسم البرامج وتوزيع الموارد وإقرار الأنشطة المطلوبة لتحقيق الأهداف، محددة وفق إطار زمني معين، ومعتمدة على معلومات قوامها الأرقام والإحصائيات التي تعكس هذه الحقائق.

في هذا الصدد تجدر الإشارة، إلى أن التخطيط التقليدي أصبح غير قادر على مواكبة المستجدات، ولجعله أكثر مواكبة وقدرة على استعاب المتغيرات المتوالية، تغيرت ممارساته وآلياته عبر إعتماد المزايا التي أتاحتها تكنولوجيا ونظم المعلومات، ذلك أنها مكنت من تحديد ما يراد عمله آنيا ومستقبلا، باعتماد تدفق معلوماتي هائل في داخل البنك التجاري وخارجه، وبتعاون مشترك بين القمة والقاعدة، بالإعتماد

---

[1] طارق طه ، **إدارة البنوك – نظم المعلومات المصرفية –** ،ط1، دار الكتاب للنشر، الإسكندرية، 2000 ، ص:51.

[2] فريد كورتل، أمال أيوب، **تكنولوجيا المعلومات، دورها في العمل الإداري والتسويقي**، ط1، دار زمزم للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص:176.

[3] حسين بلعجوز، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في إتخاذ القرارات الإنتاجية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص:180.

[4] محمد الصيرفي، **العملية الإدارية**، ط1 ، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 61.

على الشبكة الإلكترونية لمواجهة متطلبات البيئة المتغيرة، وحاجات الزبائن وتفضيلاتهم المحتملة، وفقا لخطط طويلة الأمد ذات مرونة عالية وتجزئة واضحة لخطط آنية قصيرة الأمد.[1]

ويمكن توضيح الإختلاف الموجود بين التخطيط التقليدي والتخطيط المعتمد على إستخذام تكنولوجيا ونظم المعلومات في الجدول التالي:

جدول رقم (3-3) : الفرق بين التخطيط التقليدي والحديث

المعيار	التخطيط الحديث	التخطيط التقليدي
الأهداف	**الأهداف عامة ومرنة وآنية واحتمالية بدرجة عالية، فضلا عن كونها قابلة للتجديد والتطوير المستمر.**	**الأهداف محددة وواضحة بحيث يمكن تنفيذها في السنة القادمة**
المعلومات	**إعتماد نظم المعلومات من خلال التدفق المستمر و الهائل للمعلومات، ما يجعل التخطيط مستمر ودائم.**	**يكون التخطيط زمنيا متقطعا من خلال إختلاف فترات إستخدام التقارير بأنواعها المختلفة.**
تقسيم العمل	**يتم إستخدام مدخل الكل في التخطيط من خلال مساهمة المديرون والعاملون في كل الإتجهات الشبكية.**	**المديرون هم المخططون والعاملون هم المنفذون من خلال إستخدام مدخل أعلى – أسفل.**
التركيز	**يكون التركيز على الأسواق المتغيرة و الزبائن وحاجاتهم المحتملة.**	**يكون التركيز على النظام التشغيلي و القدرات الجوهرية داخل المؤسسة.**
المدة	**خطط قصيرة الأمد و آنية، ومتعددة للاستجابة للظروف المختلفة، تنطوي جميعها تحت خطة طويلة الأمد، ذات مرونة عالية للتجزئة والتطبيق.**	**خطط طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل وهي خطة واحدة توجه أعمال المؤسسة.**

المصدر: فريد كورتل، أمال أيوب، **تكنولوجيا المعلومات، دورها في العمل الإداري والتسويقي**، ط1، دار زمزم للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص:179.

[1] Omar A.A. Jawabreh, **The Impact of Accounting Information System in Planning, Controlling and Decision-Making Processes in Jodhpur Hotels,** Asian Journal of Finance & Accounting, Vol. 4, No. 1,2012, p175.

2. أهمية عملية التخطيط

تعد عملية التخطيط من الأنشطة الإدارية الأساسية، خاصة وأن من خلالها تستطيع الإدارة تحديد الأهداف والمعوقات التي تواجه البنك التجاري، حيث تبرز أهميته في النقاط التالية:[1]

- يعمل التخطيط على إمتصاص واستعاب نسبة عالية من عدم التأكد لمتخذي القرار، حيث يبين إحتمالات كل بديل، والتنبؤ بصياغة الخطط المستقبلية.
- يسمح التخطيط بزيادة الإستجابة الخدمية للبنك، مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة أداء الخدمة وبالتالي عرضها بسعر تنافسي.
- إرتباط التخطيط بالمستقبل، ومن ثم فإنها تحتاج إلى معلومات كثيرة تتعلق بالماضي والحاضر لرسم صورة المستقبل.
- يسهم التخطيط في وضع خطة، يمكن النظر إليها على كونها إطارا يحتوي على معلومات كثيرة مترابطة عن تفصيلات النشاط و إجمالاته.
- يشكل التخطيط عملية ثنائية البعد فهو يتضمن إستخدام المعلومات من جهة، وإنتاج المعلومات من جهة أخرى.

نرى أن التخطيط، بحاجة إلى بينات ومعلومات محاسبية تتميز بالخصائص التالية:[2]

- بيانات ومعلومات تخص الأحداث المالية المستقبلية، وعلاقتها بأحداث الحاضر وقراراته.
- بيانات ومعلومات إحتمالية، تتعلق أساسا بالفرص المحتملة الوقوع والتي لم تستغل بعد.
- بيانات ومعلومات مبنية على القيم الحقيقية، وليس القيم التاريخية لها فقط.
- بيانات ومعلومات تعتمد على التقدير والحكم الشخصي.

يتضح من خلال ما سبق، أن عملية التخطيط تحتاج إلى البيانات والمعلومات المحاسبية بمفهومها الواسع، الذي يشمل كافة البيانات والمعلومات الكمية والوصفية، بحيث يتمكن المخطط من دراسة المشاكل بكامل جوانبها وأبعادها واقتراح الحلول المناسبة.

3. خطوات عملية التخطيط وعلاقتها بنظم المعلومات المحاسبية

تتم عملية التخطيط من خلال أربعة مراحل أساسية متتالية، ومن الطبيعي أن دور البيانات والمعلومات المحاسبية سوف يختلف باختلاف المرحلة التخطيطية كما يلي:

---

[1] عصام الدين محمد متولي، **نظم المعلومات المحاسبية**، ط2، مركز الكتاب الجامعي، صنعاء، اليمن، 2015، ص:52.

[2] حسين بلعجوز، **مرجع سبق ذكره**، ص: 183.

3.1. مرحلة تحديد الأهداف: تقوم إدارة التخطيط في هذه المرحلة بتحديد الأهداف المرجوة في ضوء السياسات العامة التي تحددها الإدارة العليا (إلى أين ينبغي الوصول)، حيث تحتاج هذه المرحلة إلى معلومات متعلقة بالماضي والحاضر وغالبا ما تكون معلومات مستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية، حيث تفيد في ترجمة الأهداف المطلوب تحقيقها إلى أهداف كمية يسهل التعبير عنها في صورة رقم أعمال، أو عائد صافي من النشاط، أو عائد على الأسهم...إلخ.[1]

وتعد عملية تحديد الأهداف في البنك أو أي مؤسسة مالية ليس بالأمر السهل، إذ أن هناك حاجة إلى أن تكون تلك الأهداف مؤثرة في نشاط البنك، ولذلك فإن عملية تحديد الأهداف يجب أن لا تقوم بها إدارة التخطيط فقط بل يجب إشراك كل المستويات الإدارية، بالإعتماد على نظام المعلومات المحاسبية، حتى يمكن الوصول إلى أهداف دقيقة وواقعية يمكن تحقيقها فعلا، كما يجب أن تتميز أهداف البنك التجاري بالخصائص التالية:[2]

- إمكانية التعبير عن الأهداف كتابيا، حتى لا يختلف في فهمها وتطبيقها.
- قابليته الأهداف للقياس الكمي إلى أكبر حد ممكن (تحديد معدل إستثمار قدره 5% مثلا).
- إرتباط الأهداف بإطار زمني معين (حجم إئتمان قدره 10 مليون دينار في السداسي الأول من السنة مثلا)
- أن تكون الأهداف قابلة للتحقيق، متماشية مع الإمكانيات البشرية والمادية والمالية للبنك التجاري.

3.2. تحديد الأنشطة اللازمة لتحقيق الهدف: بعد دراسة وتحليل الأهداف والإتفاق عليها، نجد أن الخطوة المنطقية التالية هي تحديد الأنشطة الرئيسة التي ينبغي القيام بها لتحقيق الأهداف، ويتم هذا التحديد في ظل قيود متعلقة بالبيئة الداخلية (الإمكانيات)، والخارجية (القوانين واللوائح، التنافسية) حيث تعمل القيود على الحد من أعظمية الأهداف، ولكن العمل في ظلها للوصول لأحسن المستويات الخاصة بها، في هذا الإطار تعتمد الإدارة على بيانات دقيقة حتى يمكن أن تصل إلى تنبؤ علمي دقيق، وهنا يظهر دور نظام المعلومات المحاسبية في توفير الجانب الأكبر من البيانات والمعلومات.[3]

3.3. تحديد الموارد اللازمة لتمويل النشطة والسياسات المختارة: بعد تحديد الأهداف وتحديد الأنشطة اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، لابد من تحديد الإحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ هذه الأنشطة

---

[1] عدنان تايه النعيمي، أشرف فؤادالتميمي، **التحليل والتخطيط المالي–الإتجاهات المعاصرة**–، ط1، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص162.

[2] حامد أبو زيد الدسوقي ، **إدارة البنوك** ، ط1 ، ج 2، مركز الكتاب الجامعي ، القاهرة، مصر، 1994، ص: 86.

[3] حسين بلعجوز، **مرجع سبق ذكره**، ص:185.

وكذلك تحديد المصادر المختلفة التي يمكن اللجوء إليها للحصول على هذه الإحتياجات، وهذا في الواقع يعد من مسؤوليات الإدارة أساسا، ولكن حتى يتسنى لها ذلك، لابد أن يقوم نظام المعلومات المحاسبية بالتعبير ماليا عن الأنشطة المستقبلية للبنك، عن طريق إعداد القوائم المالية المستقبلية.[1]

4.3. إعداد الخطة العامة والخطط التفصيلية: يتم في هذه المرحلة إختيار أفضل البدائل، في ضوء ما تسفر عملية التقييم، كما يتم وضع خطط تفصيلية لكل نشاط، وتجميع الخطط الفرعية في خطط إجمالية، وقد تتمثل الخطط النهائية في صورة ميزانيات تقديرية، أو موازنات تخطيطية أو إجراءات أو برامج ..إلخ، كما تحتاج هذه المرحلة كذلك إلى معلومات تسهل صياغة الإجراءات، أو تكوين البرامج، أو ترجمة الميزانيات التقديرية والموازنات التخطيطية إلى أرقام تمثل في النهاية معايير رقابة يمكن الحكم من خلالها على الأداء الفعلي.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الشأن أنه عند تصميم نظام معلومات محاسبي، ينبغي تصميمه بالكيفية التي تمكن إمداد إدارة التخطيط بالمعلومات اللازمة لكل خطوة من خطوات التخطيط، كمعلومات مرتدة لنظم المعلومات المحاسبية[2]، ويمكن توضيح علاقة نظام المعلومات المحاسبية بعملية التخطيط من خلال الشكل الموالي.

شكل رقم (8-3): علاقة نظام المعلومات المحاسبية بعملية التخطيط

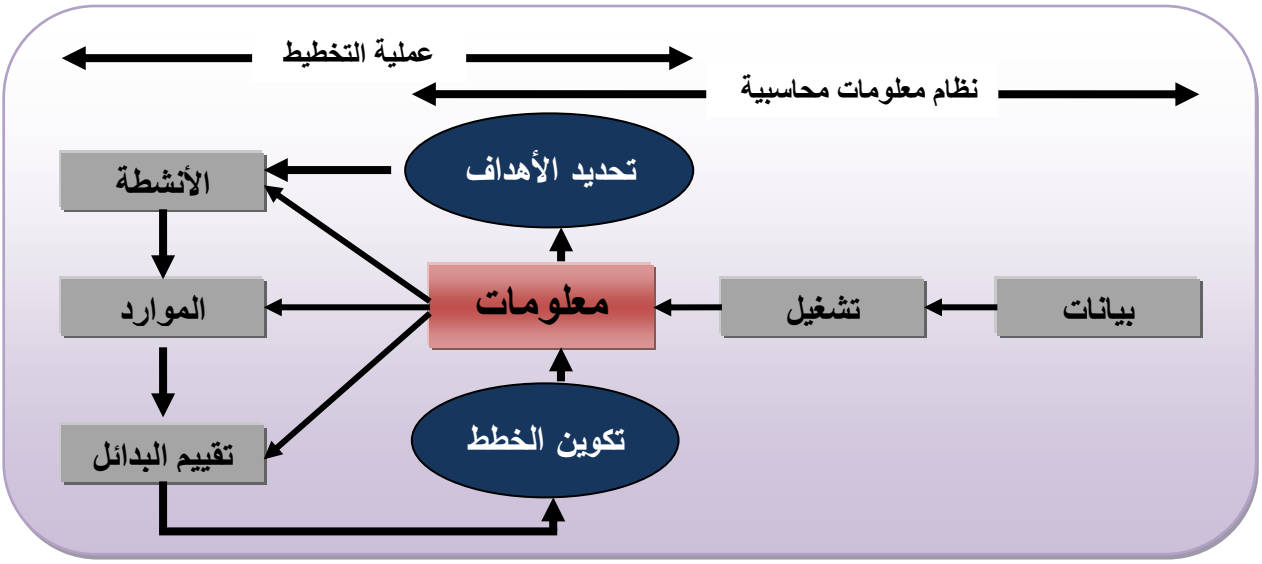

المصدر: عصام الدين محمد متولي، **نظم المعلومات المحاسبية**، ط2، مركز الكتاب الجامعي، صنعاء، 2015، ص:55 (بتصرف).

[1] **المرجع نفسه**، ص: 185.

[2] عصام الدين محمد متولي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 54.

ثانيا: أثر نظام المعلومات المحاسبية على عملية الرقابة

إن وجود نظام معلومات محاسبية في البنوك التجارية، يجب أن يؤدي إلى تحقيق نوع من الرقابة على كافة أنشطة البنك، حيث تهدف الرقابة إلى التأكيد بأن المنظمة تعمل وفقا للأسلوب المخطط له سالفا،[1] وتعد عملية الرقابة إحدى وظائف الإدارة وجزء من أعمالها الرئيسة، حيث تمكن المديرين من توفير واستخدام الموارد المتاحة بفاعلية أكبر، وذلك من أجل تحقيق أهداف البنك، باختيار أنسب الأدوات والوسائل الكفيلة لإجراء عملية الرقابة، بالإعتماد أساسا على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية.

1. مفهوم الرقابة في البنوك التجارية

يجب عدم النظر للرقابة كعملية محدودة، وإنما يجب أن ننظر إليها كنشاط متكامل ومتشعب للغاية ، وتدمج فيه وظائف الإدارة ووظائف المحاسبة، حيث تناول المهتمون بإدارة البنوك التجارية عدة مفاهيم للرقابة كوظيفة من وظائف الإدارة المصرفية، حاولوا من خلالها تحديد أبعادها وبيان دورها وأهميتها وذلك من خلال التعاريف التي تم صياغتها في هذا المجال والتي من أهمها:

إن الرقابة تنطوي على " التحقق عما إذا كان ما يجب عمله قد تم تنفيذه فعلا وتبيان مواطن القصور، والخطوات المصححة المناسبة لتفادى بقدر الإمكان العيوب والمشاكل التي اتصفت بها البدائل السابقة".[2] كما عرفت الرقابة على أنها " تضمن دقة وصحة الاعمال المحاسبية، والمحافظة على القيم المالية وعلى مختلف الموجودات".[3]

نلاحظ من خلال التعريفين السابقين إرتباط الرقابة بوظيفة التخطيط، من خلال مقارنة النتائج المحققة بما كان ينبغي عليه الأمر في الوصول إلى الأهداف.

في حين عرفت الرقابة على أنها مختلف الإجراءات التي تستخدم في مقارنة النتائج المحققة بما هو مستهدف، وتبيان الإنحرافات وتحديد الأسباب التي أدت إليها، ووصف العلاج المناسب بما يحقق عدم تكرار مثل هذه الإنحرافات،[4] كما عرفت أنها الجهد النظامي المتتابع الذي يحيطنا علما وبشكل دوري عن الأداء الفعلي، ويثبت من أن الأداء جاء محقق للأهداف المرجوة.

---

[1] عبد الرزاق قاسم الشحادة، سعد محمد العاصي، **إطار متكامل لتقييم كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية (دراسة ميدانية على المصارف العاملة بمدينة حلب)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، المجلد1، العدد 20، 2009، ص:25.

[2] محمد عبد الخالق، **الإدارة المالية والمصرفية**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 199.

[3] فواز الزغبي، **أصول محاسبة البنوك في الأردن**، ط2، دون دار نشر، عمان، الأردن، 1987، ص:22.

[4] عصام الدين محمد متولي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 56.

ونلاحظ من خلال هذين التعريفين التركيز على الإطار التنفيذي للرقابة من خلال التعرض للإجراءات والعمليات المتتابعة ، الهادفة لتجسيد مدلول الرقابة والحكم على الأداء.

من خلال كل ماسبق من تعاريف يتضح ان الرقابة تعتمد بشكل أساسي على ثلاثة نقاط:

- الإطار الزمني والموضوعي للخطة المستهدفة، واعتمادها كمعيار للمقارنة.
- الإطار التنفيذي للخطة ، وقياس الأداء الفعلى ومقارنته بما هو مستهدف.
- تحديد الإنحرافات والأخطاء، والعمل على تصحيحها وتجنبها في المستقبل.

2. مبادئ العملية الرقابية

تقوم العملية الرقابية في المؤسسات وفي البنوك التجارية على مجموعة من المبادئ والتي نوجزها فيما يلي:[1]

- **المرونة:** يجب أن تتميز العملية الرقابيةبالمرونة، بما يمكنها من مواجهة التغيرات في الخطط والظروف غير المتوقعة.
- **الوضوح:** يجب أن يتميز النظام الرقابي بالوضوح وسهولة الفهم والإستعاب من جانب القائمين عليه.
- **التكلفة:** يجب أن لا تزيد تكلفة النظام الرقابي على الوفورات التي يحققها.
- **القياس:** يجب أن ترتكز العملية الرقابية على مجموعة من المقاييس والمعايير الموضوعية الكمية بقدر الإمكان.
- **الإنذار:** يجب أن يشتمل النظام الرقابي على مجموعة من نظم الإنذار التي ترشد عن الإنحرافات فور وقوعها.

3. أهمية نظام المعلومات المحاسبية في عملية الرقابة

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية الوسيلة التي يتم بها أداء وظيفة الرقابة، حيث أن هذه الأخيرة تستلزم مجموعة من المعلومات المرتبطة أساسا بالخطط والأهداف والسياسات المرسومة من جهة، والنتائج والفروقات والتصحيحات من جهة أخرى، وبالتالي يمكن القول بصفة عامة أن نظام المعلومات المحاسبية يجب أن يصمم بحيث يساند عملية الرقابة في جميع مراحلها، ويوفر لها جميع المعلومات اللازمة، حيث تكمن أهمية نظام المعلومات المحاسبية في عملية الرقابة في ثلاثة محاور:[2]

---

[1] محمد الصيرفي، **مرجع سبق ذكره**، ص:232.

[2] محمد سمير أحمد، **الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص:17.

- توثيقه للعمليات والأحداث في السجلات والدفاتر المحاسبية، ما يسمح بسهولة الجرد المادي بصفة مستمرة ودقيقة.
- توفيره للقوائم والتقارير المالية، كوسيلة لمقارنة الأداء المخطط بالأداء الفعلي.
- إعتماده كقناة لتوصيل المعلومات، المرتبطة بما تريد الإدارة تنفيذه.

بالإضافة إلى ذلك فإن المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية بخصوص عملية الرقابة، لا تهدف إلى تصحيح أخطاء الماضي فحسب، بل تهدف أيضا إلى ترشيد وتوجيه الأنشطة في الحاضر والمستقبل، إذ تطورت النظرة إلى دور نظام المعلومات المحاسبية في عملية الرقابة على مرحلتين:[1]

- **المرحلة الأولى:** وفيها اقتصر نظام المعلومات المحاسبية بالتوجه نحو الماضي، على عناصر الرقابة المحاسبية التي تتناول الإجراءات اللازمة لتحقيق حماية الأصول وضمان دقة البيانات المحاسبية وإمكانية الإعتماد عليها، وسميت الرقابة ضمن هذه المرحلة بالرقابة التنظيمية أو المانعة.
- **المرحلة الثانية:** حيث جاءت هذه المرحلة نتيجة التطورات التي شهدتها بيئة المحاسبة، وفيها تناول نظام المعلومات المحاسبية الإجراءات التي من شأنها تحقيق الكفاية في أعمال المؤسسة عن طريق الرقابة على الأداء وقياس مدى تماشيه مع الخطط، وسميت الرقابة في هذه المرحلة بالرقابة المصححة أو رقابة المعايير.

4. خطوات عملية الرقابة وعلاقتها بنظام المعلومات المحاسبية

يصمم نظام المعلومات المحاسبية ليس فقط من أجل التسجيل المحاسبي للعمليات اليومية، وإنما المساعدة على الوفاء بمتطلبات عملية الرقابة في مراحلها المختلفة، ويمثل هذا الدور تحصيل حاصل إذ أن جل مخرجات نظم المعلومات المحاسبية تركز على القيام بالدور الرقابي في البنوك التجارية[2]، وتظهر العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبية و العملية الرقابية في النقاط التالية:[3]

---

[1] Andrijana Rogošić, Anamarija Budimilić, **Accounting Information and Controlling in the Banking Industry,** Scientific Journals of the University of Economics in Katowice, N 274, 2016, p 78,79.

[2] عبد الرزاق قاسم الشحادة، سعد محمد العاصي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 26.

[3] عبد الله محمد سالم الكعبي، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري في البنوك التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة**، رسالة مقمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 2004، ص:22.

1.4. تحديد المعايير (المقاييس الرقابية)

تسهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في وضع المعايير والمقاييس الرقابية، بما يتماشى مع حجم ونشاط البنك التجاري، حيث تمثل المعلومات المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية الدليل الموضوعي في وضع المعايير والمقاييس الرقابية في البنوك التجارية، خلال فترة زمنية محددة، وتقتضي الضرورة ترجمة الأهداف في شكل كمي يمكن قياسه ومن ثم إمكانية المقارنة فيما بعد بما يوفره نظام المعلومات المحاسبي.[1]

2.4. قياس الأداء الفعلي

يتم قياس الأداء الفعلي للنشاط في المؤسسات البنكية من خلال ما توفره نظم المعلومات المحاسبية من نتائج وقيم تسمح باستخراج مستوى الأداء في المؤسسات من خلال حساب المؤشرات والنسب المناسبة لقياس الأداء المراد قياسه، وتجدر الإشارة إلى أن قياس الأداء يمكن أن يكون بمؤشرات كمية أو نوعية على حسب طبيعة الهدف المنشود من قياس الأداء.

3.4. مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير

تتم في هذه المرحلة تقييم نتائج التنفيذ من خلال مقارنة الأداء الفعلي مع ماهو معياري، وتحديد مقدار الانحرافات [2]، ومعرفة الجهة أو الجهات المسؤولة عنها ومجال وزمن حدوثها، والوقوف على مدى تحقق الأهداف الموضوعة ، ومن المعروف أن هناك درجة أو حد لمعظم أنشطة الأعمال بين الأداء الفعلي والأداء المرغوب، حيث يطلق عليه" **المدى المقبول للانحراف** "، فإذا ما تم تجاوزه يصبح الانحراف ذا دلالة يستلزم القيام بتصحيحات لعلاجه، وتتعدد إجراءات التصحيح لدى البنوك التجارية بختلاف أسباب الانحراف، فإذا كان الانحراف ناتجا عن أسباب يمكن معاودتها في الأجل القريب، يتم وضع خطط قصيرة الأجل لتصحيح هذا الانحراف، والعكس إذا كان الانحراف يحتاج إلى وقت طويل لعلاجه مثل الإختلال في الهيكل التنظيمي للبنك.

وفي حالة وجد أن الأداء الحالي يفوق الأداء المخطط يصبح الانحراف موجبا، ويصبح البنك في وضع يسمى بالفرصة، والذي يتعين معه اتخاذ التصرف الكفيل بالمحافظة على استمرارية هذا الأداء المرتفع أو إعادة النظر في المعايير المتخذة كأساس للمقارنة لاحتمال عدم واقعيتها.

---

[1] الدسوقي حامد أبو زيد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 144.

[2] محمد سعيد أنور سلطان، **مرجع سبق ذكره**، ص:127.

4.4. تصحيح الإنحرافات

يرى البعض أن تصحيح الإنحرافات ليس مرحلة رقابية، وإنما هي النقطة التي تبدأ عندها الوظائف الأخرى، ولكن وبكل تأكيد فإن الرقابة لا تقتصر على قياس الأداء و مقارنته بالمعايير الموضوعة دون القيام بعمل شيء عندما ينحرف الأداء عما هو مخطط له أو كان ينبغي أن يكون عليه.

وتظهر العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبية والعملية الرقابية في الشكل التالي:

شكل رقم (9-3): علاقة نظام المعلومات المحاسبي بعملية الرقابة

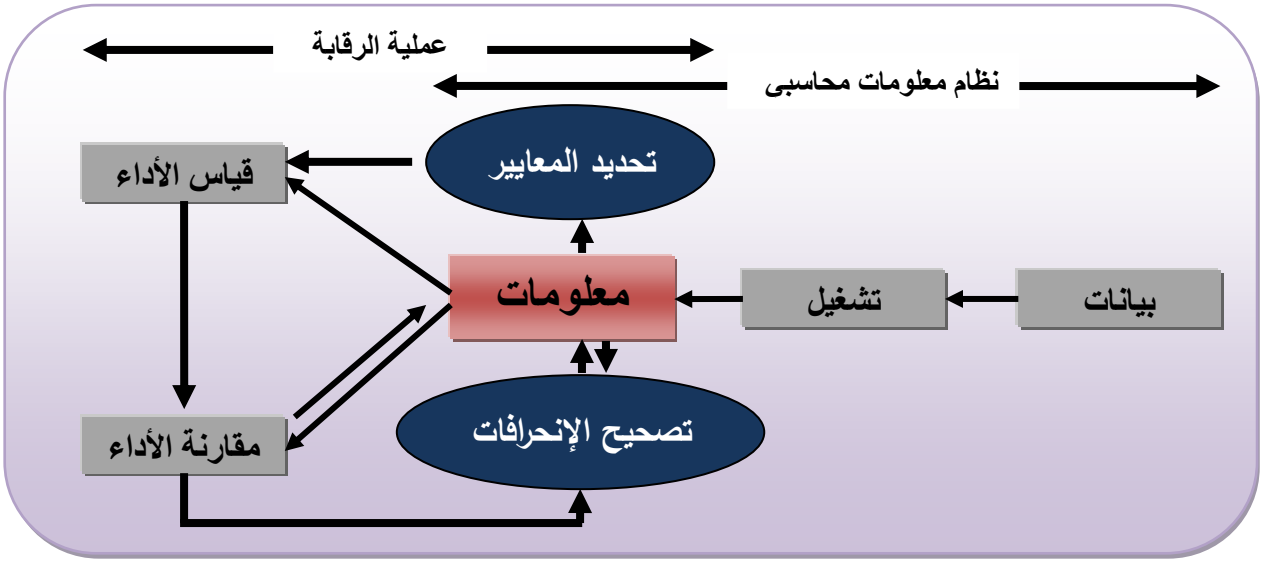

المصدر: عصام الدين محمد متولي، **نظم المعلومات المحاسبية**، ط2، مركز الكتاب الجامعي، صنعاء، 2015، ص:59 (بتصرف).

يتضح من خلال الشكل مدى الدور الهام لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي، في الوفاء بمتطلبات عملية الرقابة في كل مراحلها، حيث تعد المعلومات المحاسبية مركز دوران العملية الرقابية من خلال إمدادها بالمعلومات التقديرية لتحديد المقاييس المعيارية من جهة، والمعلومات الفعلية الحقيقية لقياس ومقارنة الأداء، ومن ثم تصحيح الإنحرافات من جهة أخرى.

ثالثا: أثر نظام المعلومات المحاسبية على إتخاذ القرار

يعتمد نجاح أو فشل الأعمال ضمن نشاط البنوك التجارية إلى حد كبير على جودة القرار الذي تتخذه الإدارة، وتعتمد جودة القرار المتخذ على توفر البيانات والمعلومات في الوقت المناسب، ويعد نظام المعلومات المحاسبية (AIS) ضمن هذا الإطار جزء لا يتجزء من عملية صنع القرار.[1]

[1] Edwin H. Caplan, **Behavioral assumptions of management accounting**. Accounting Review, 4, July, (1966) , p 415 .

إذ تعد عملية إتخاذ القرار من أكثر العمليات تعقيدا وتكرارا في النشاط اليومي للبنوك، كما أنها ملازمة لكل المستويات الإدارية في أي تنظيم من التنظيمات، ويعد إتخاذ القرار في البنوك التجارية من أهم الوظائف الإدارية، خاصة وأن نشاطها ينطوي على العديد من المخاطر، وبذلك فإن إتخاذ القرار يجب أن ينطوي على جميع الوظائف الإدارية الأخرى السابق ذكرها.[1]

وتختلف عملية إتخاذ القرار في حالات القرارات المبرمجة عنها في حالة القرارات غير المبرمجة، كما أن نوعية المعلومات المطلوبة لكل من النوعين تكون مختلفة بدرجة كبيرة وواضحة.

1. القرارات المبرمجة

نعني بالقرارات المبرمجة، القرارات التي يتم إتخادها بصورة تلقائية من خلال وضع نموذج للقرار بالموازاة مع نظام المعلومات المحاسبية، حيث يتم تغذية نموذج القرار من خلال ما يوفره نظام المعلومات المحاسبية من معلومات، ويظهر القرار بذلك من خلال مخرجات نموذج القرار، ومن الأمثلة الواضحة للقرارات المبرمجة، نظام مراقبة الإئتمان الممنوح، الذي يستخدم رزنامة التسديد، ويتم ذلك عن طريق إستخدام الحاسب الآلي الذي يعمل بوساطة نظام التشغيل المباشر (**on line system**) والذي يتحكم مباشرة في حركة الحساب الخاص بطالب الإئتمان، حيث يقوم النموذج بإمداد الإدارة بتقرير عن مدى إلتزام الزبون برزنامة التسديد باللآجال و القيم المحددة، وفقا للعقد الذي تم الإتفاق عليه، حتى تتخذ الإدارة ما تراه مناسبا من قرارات، ورغم ما للقرارات المبرمجة من إستخدامات كثيرة ولاسيما في مجال القرارات المتكررة والروتينية التي لا تحتاج إلى الحس الإداري و الخبرة،[2] إلا أن نموذج القرار المبرمج يعاني من بعض العيوب يمكن ذكر أهمها في النقاط التالية:

- **النسبية:** ونقصد بها أن قرار نموذج القرار المبرمج، نسبي وخاص بواضعه ونتائجه صالحة إلا لمن وضعه.
- **التجريد:** ونقصد بذلك أن نموذج القرار المبرمج، يخلو من كل المتغيرات الحيوية، فهو لا يعتمد على رغبات متخذي القرارات وتفضيلاتهم وردود أفعالهم ولا يتجاوب معها تلقائيا.
- **البساطة:** يحتوي نموذج القرار المبرمج على قدر كبير من التبسيط الذي يؤدي إلى استبعاد الكثير من المتغيرات المؤثرة في القرار.

[1] نضال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص:31.

[2] عصام الدين محمد متولي، **مرجع سبق ذكره**، ص:61.

- **الكمية:** ونعني بالكمية أن نماذج القرار المبرمجة، تعالج إلا الإشكاليات ذات المحددات الكمية القابلة للقياس.

2. القرارات غير المبرمجة

تواجه المؤسسات بصفة عامة والبنوك التجارية على وجه الخصوص الكثير من المشكلات غير المعروفة مسبقا، والتي تحتوي على قدر كبير من عدم التأكد، والمرتبطة أساسا بتوجهات الأسواق والمضاربة والإشاعات وغيرها، حيث غالبا ما تحتاج مثل هذه المشكلات إتخاذ قرارات غير مبرمجة والتي بدورها تحتاج إلى تعديل وتقييم، وهي لا تعتبر نهائية بل تحتاج للحس الإداري والخبرة المتخصصة من خلال مدربين على درجة عالية من المهارة،[1] كما تحتاج إلى نظام معلومات محاسبية جيد يعمل على توفير معلومات نوعية و بالكم المطلوب لإتخاذ القرارات، وتعد عملية تشكيل محفظة إستثمار مثالا لهذا النوع من القرارات من خلال إشكالية البدائل في تشكيل المحفظة، وإجمالا تمر عملية إتخاذ القرارات غير المبرمجة بالمراحل التالية:[2]

2.1. تحديد المشكلة

تعد عملية تحديد الإشكالية بدقة، أولى مراحل إتخاذ القرار، فالمتغيرات التي تبدو للوهلة الأولى على أنها محددات الإشكالية، قد تصبح في مرحلة موالية وبعد التدقيق متغيرات ثانوية، وبذلك فإن عدم التعرف على الإشكالية بصفة دقيقة قد يسمح باتخاذ القرار غير السليم لعدم ملائمته للمشكلة التي صدر بصددها.[3]

لا شك أن التعامل مع الإشكالية يكون من خلال عملية وصف، وتصنيف وجمع المعطيات والمتغيرات المؤثرة فيها و من ثم صياغتها بالشكل الذي يسمح بمعالجتها، حيث تمثل صياغة الإشكالية، الإنتقال من الإشكالية من واقعها إلى نموذج يعبر عنها يحمل خصائصها الأساسية، ومن أهم العناصر الأساسية عند صياغة الإشكالية:

- **الإطار الزمني:** ونقصد به الفترة الزمنية التي يعمل القرار من خلالها.
- **حدود أثر القرار:** وهو دراسة وقع القرار على الوظائف والنواحي الأخرى.

---

[1] نضال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص:32.

[2] عبد الله محمد سالم الكعبي، **مرجع سبق ذكره**، ص:25.

[3] Edwin H. Caplan, **Op.Cit**, p 410.

- **الإعتبارات النوعية:** ونقصد بها عدم التعامل مع الإشكالية بصفة كمية مجردة إذ لابد من الأخذ بعين الإعتبار الخصائص النوعية التي قد تؤثر في إتخاذ القرار.

2.2. تحديد البدائل

نقصد بالبدائل مختلف التوليفات والحلول الممكنة التي تسمح باتخاذ القرار من خلالها، حيث تستوجب تفكيرا إبتكاريا، وقدرة على التخيل حتى يمكن العثور على الحلول الممكنة وعدم تضييق مجال القرار فيها وتتعد الحلول البديلة بالنسبة للإشكالية الواحدة ، ويختلف عدد البدائل بالإختلاف كمية ونوعية البيانات ودرجة الإحاطة بأبعاد الإشكالية مما يسهم في خفض درجة عدم التأكد.

2.3. تقييم البدائل

نعني بتقييم البدائل، تحديد مستويات الأهداف المرتبطة بالإشكالية من خلال كل البدائل، حيث تستلزم هذه الخطوة القيام بوضع سيناريوهات محتملة لإتخاذ القرار، والعمل على تحديد المزايا و العيوب المتوقعة لكل بديل، وفي مجال القرارات التي يمكن ترجمة البدائل إلى أرقام كمية يتم تحديد العائد و التكلفة، لكل بديل على ضوء صافي العائد أو التكلفة، ثم يتم ترتيب البدائل حسب مستوياتها وطبيعة الإشكالية.

2.4. إختيار البديل الأمثل

تعد عملية إختيار البديل الأمثل من بين كل البدائل الممكنة ومن ثم إتخاذ القرار بشأنها من اهم مراحل إتخاذ القرار، حيث يمثل البديل الأمثل،المستوى الأحسن وليس الأعظم أو الأدنى، الذي يتماشى مع الإشكالية في ظل كل القيود و الظروف.

2.5. إعلان القرار

بعد إختيار البديل الأمثل الذي يمثل الحل الأمثل للإشكالية المطروحة، يتم إعلان القرار، وإعطائه الصيغة التنفيذية التي تلزم الجهات المنوط بها تنفيذه. حيث تأتي في مرحلة موالية متابعة التنفيذ ودراسة الأثار الإيجابية والسلبية الناتجة عنه، حيث تنتج عن تلك الأثار معلومات مرتدة تغذي نظام المعلومات المحاسبي في مرحلة التغذية بالبيانات أو في مرحلة إنتاج المعلومات واستخراج القوائم والتقارير.

وفيما يلي الشكل الموضح لعلاقة نظام المعلومات المحاسبية باتخاذ القرار.

الشكل رقم (10-3): علاقة نظام المعلومات المحاسبية باتخاذ القرار

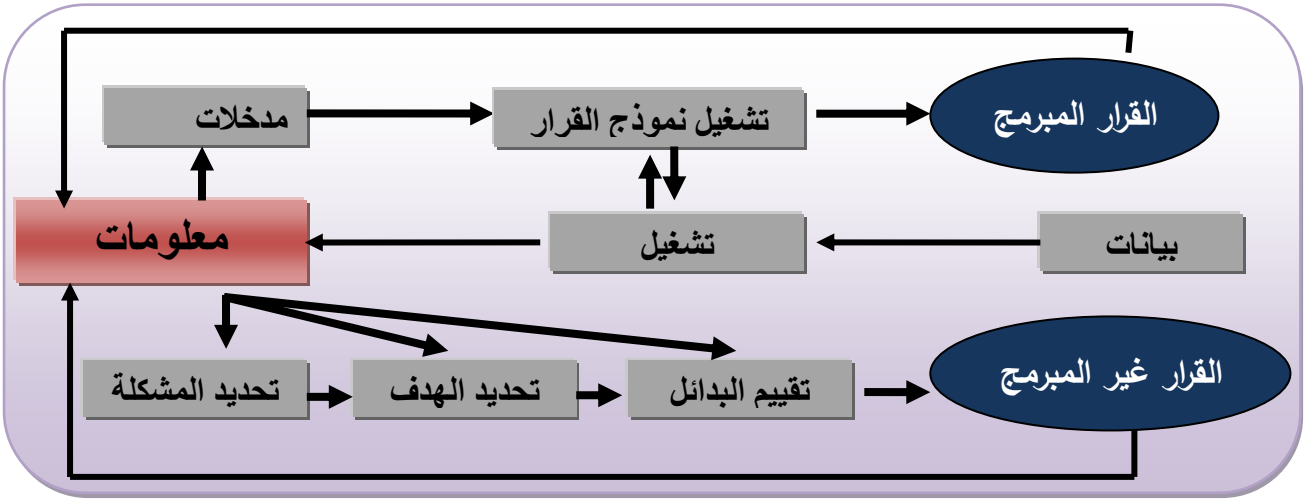

المصدر: عصام الدين محمد متولي، **نظم المعلومات المحاسبية**، ط2، مركز الكتاب الجامعي، صنعاء، 2015، ص،ص: 62،65. (بتصرف).

نخلص إلى أن المعلومات المحاسبية من أهم المرتكزات الأساسية التي لا يمكن الإستغناء عنها في الإدارة الحديثة لأداء المهام والوظائف المتعددة وتحقيق الأهداف، ورغم تعدد وجهات النظر حول وظائف الإدارة الرئيسة، إلا أن المتفق عليه في الحياة العملية أنها تقوم بمهام التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات كوظائف أساسية لتحقيق أهدافها، وسواء كانت المهام والأنشطة الإدارية متعلقة بالتخطيط أو الرقابة، فإنها تتحقق من خلال القرارات الإدارية الملائمة في ظل الظروف المحيطة، الأمر الذي يستلزم توفر قدر كاف وملائم من المعلومات المحاسبية لتستند إليها الإدارة في أداء مهامها وتحقيق أهدافها.

المطلب الثاني: دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء التشغيلي.

يمثل ميدان الأداء التشغيلي، الحلقة الوسطى لأداء الأعمال في المنظمات، فبالإضافة إلى الأداء الإداري، يجرى الإعتماد على المحاور التشغيلية في الأداء كالحصة السوقية، جودة المنتج/الخدمة المقدمة، الحجم (الكمية)، الزمن (السرعة)، الإجراءات، وغيرها من المحاور التي ترتبط بمستوى أداء العمليات، حيث يعتبر تضمين الأداء لمحاور عملياتية مهم للإدارة، لمعرفة الصورة الخفية للأداء التي لا تستطيع المحاور الأخرى الكشف عنه.[1]

ويكتسب الأداء التشغيلي في البنوك التجارية الأهمية القصوى، خاصة إذا ما ارتبط ذلك بالجانب النظمي الذي يعتبر محور العمليات وأساسها، حيث يرتبط الأداء التشغيلي بمدى قدرة البنوك التجارية على التحكم في محدداته وتحسينها، في هذا الإطار يعمل نظام المعلومات المحاسبية في التأثير على

[1] Djamila Elidrissi, Ali Elidrissi, **Op.cit**., p60.

سير العمليات وتنفيذ المهام التي حددت في مراحل سابقة كالتخطيط والرقابة وإتخاذ القرار لتحقيق الأهداف المسطرة.

أولا: تعريف الأداء التشغيلي

يُعنى الأداء التشغيلي بمختلف المحاور الإجرائية التي يجب الإعتماد عليها في سبيل الوصول إلى الهدف، كما لا يعتبر الوصول إلى الهدف هدفا بحد ذاته، إذا كان لا تلازمه الجودة المناسبة في المنتج أو الخدمة، والوقت الأنسب في إنجاز العمليات، والتكلفة المناسبة في القيام بالعمليات.

يعرف الأداء التشغيلي على أنه " مجموعة من الأولويات التنافسية مثل الجودة والسرعة فى التسليم والمرونة والتكلفة المنخفضة، والتي تمكن المؤسسات الخدمية من قياس أدائها التشغيلي"[1] و يشير الأداء التشغيلي الى النتائج المرغوبة التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها وهو قدرة المؤسسة على تحديد أهدافها من خلال الاستخدام الكفء والفعال لمواردها المتاحة، ويعرف كذلك بأنه " الانعكاس لكيفية استخدام المؤسسة هذه لمواردها المادية والبشرية وكيفية استغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"[2] كما يعرف على أنه " مجموعة المخرجات التي تحاول المنظمة الوصول إليها من خلال الإستخدام الأمثل والكفؤ لجميع الموارد المتاحة لديها في تنفيذ عملياتها التشغيلية"[3] ويعرف الأداء التشغيلي من زاوية الفرد الموكل له العمل بأنه " ما يجب أن يفعل العامل وما لا يجب أن يفعله، ويظم أداء العاملين كمية المخرجات، جودة المخرجات، زمن إنتاج المخرجات والحضور في العمل والتعاون، فكلما إستطاع العاملون من إنجاز مهامهم على الوجه المطلوب، كلما تحققت أهداف المنظمة وبالتالي يمكن القول أن نجاح المنظمة مرهون بأدائها ونجاح أفرادها، في حين وفي إطار التنظيم يعرف الأداء التشغيلي بأنه " المخرجات ذات القيمة التي ينتجها النظام في شكل سلع أو خدمات" [4].

ويتضح من خلال التعاريف السابقة إرتباط الأداء التشغيلي ليس فقط بالأهداف وبلوغها، وإنما الأهداف ذات القيمة المستمدة من المحاور التشغيلية المختلفة.

---

[1] بهجة عثمان فضل السيد عبدالله، صديق بلل ابراهيم، **الدور الوسيط لنظم إدارة الجودة الشاملة فى تحسين العلاقة بين جودة الخدمة والاداء التشغيلى فى المؤسسات الخدمية**، مجلة ادارة الجودة الشاملة ، كلية الدراسات التجارية ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2015 ، مجلد 16 العدد رقم 1، ص:22.

[2] **المرجع نفسه**، ص:22.

[3] حسين وليد حسين وآخرون، **الأثر التبادلي بين الأداء التشغيلي للمنشأة وعدد الأسهم المتداولة**، دراسة عينة من المؤسسات المصرفية وغير المصرفية، مجلة العلوم الإقتصادية الجامعة، كلية بغداد، العدد64، 2021، ص:345.

[4] مدحت محمد أبو النصر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 65.

ثانيا: العوامل المؤثرة في الأداء التشغيلي

هنالك العديد من العوامل التي تؤثر في الأداء التشغيلي في المنظمة، حيث يعتبر الأداء في هذا الإطار دالة لمزيج من المتغيرات المرتبطة بالفرد من جهة وخصائص المنظمة التي يعمل بها من جهة أخرى ويمكن حصر هذه العوامل في النقاط التالية:[1]

- **العامل السياسي و الإقتصادي:**

نقصد به مدى توفر السياسات الحاكمة لأعمال المنظمة، حيث تعتبر البنوك التجارية من أهم المؤسسات الناشطة ضمن سياسات واضحة مراقبة و ملائمة لأعمالها، في حين يبقى العامل الإقتصادي المتمثل في الموارد و الإمكانات المتاحة المادية و البشرية و المعلوماتية له الأثر البالغ و المهم في أداء المنظمة.

- **العامل التكنولوجي المعلوماتي:**

يتمثل العامل التكنولوجي والمعلوماتي في مدى مواكبة المنظمة للتطورات التكنولوجية والمعلوماتية الحديثة في الأسواق، وتعد البنوك التجارية في هذا الصدد ملزمة دون نظيراتها على إتباع التقنيات والوسائل التكنولوجية الحديثة من جهة، والإهتمام بالمعلومات ونظم إدارتها من جهة أخرى.

- **العامل البيئي:**

يتمثل العامل البيئي في طبيعة المناخ والبيئة الداخلية للمنظمة، نوعية السياسات و القيم و المعايير الموقع الجغرافي والإستراتيجي الذي تنشط فيه المنظمة، حيث تتميز بيئة عمل البنك التجارية بالتنافسية المحلية والخارجية، وضغوط السياسات و المعايير العالمية على الأنشطة البنكية، بحكم توسع التواجد الجغرافي للبنوك، واتساع وتنوع أنشطتها في ظل الشبكات التواصل الإلكترونية الحديثة.

ثالثا: أثر نظام المعلومات المحاسبية على محددات الأداء التشغيلي.

إن التطورات العديدة والمستمرة، التي تحدث في مجال أعمال البنوك التجارية بصورة عامة، وفي مجال التكنولوجيا ونظم المعلومات بشكل خاص، وما ينتج عنه من بيانات بكميات هائلة ينبغي معالجتها وتهيئتها كمعلومات يمكن أن تتحقق فيها معايير الأداء التشغيلي الجيد.

حيث أدى ظهور العولمة والتغيرات في بيئة عمل البنوك التجارية، إلى إعادة النظر في المعالجات المحاسبية ضمن ما يعرف بمدخل النظم، وأوجب ذلك قيام المحاسبين بضرورة التكيف ومجاراة الأمور الجديدة، بزيادة معرفتهم التكنولوجية والتأقلم مع بيئة الأعمال المتغيرة بشكل مستمر، والأخذ بعين الاعتبار

[1] بن محمد هدى، **مرجع سبق ذكره**، ص: 108.

تأثير نظم المعلومات على الأداء بشكل عام والأداء التشغيلي على وجه الخصوص، وفيما يلي عرض لأثر نظام المعلومات المحاسبية على محددات الأداء التشغيلي الأساسية.

1.1. أثر نظام المعلومات المحاسبية على الجودة:

تعتبر الجودة هدف ديناميكي يتطلب الوصول إليه توافر مجموعة من المتطلبات المميزة لأداء المنظمة وهذا للإيفاء بمتطلبات الزبائن وتوقعاتهم، ومن ثم الحصول على ميزة تنافسية تسمح لها بالبقاء والاستمرارية[1]، ويمكن تقسيم الجودة إلى قسمين، هما جودة تصميم المنتج وجودة العملية، فجودة تصميم المنتج تعني الخصائص التي تحتويها المنتجات والخدمات المقدمة، والتي تلبي إحتياجات ورضى الزبائن وتكون في الكثير من الحالات مكلفة وتختلف باختلاف نوع المنتجات والخدمات وطرق إستخدامها،[2] حيث تفضي إلى إنشاء المستوى الملائم للجودة وبالتالي التركيز على متطلبات الزبون وتوقعاته، أما جودة العملية فهي البحث على تقديم منتجات وخدمات نمطية خالية من العيوب في كل مراحل إنتاجها أو تقديمها.[3]

في هذا السياق تعد البنوك التجارية من أهم المؤسسات التي تولي إهتماما بالغا لجودة تصميم المنتجات وتقديم الخدمات من جهة، وما ينعكس ذلك على درجة رضا الزبون الذي يشكل محور النشاط اليومي للبنوك التجارية،[4] وبالتالي الرفع من مستوى التنافسية للبنك، وجودة العمليات من جهة أخرى والتي تسمح بالتقليل من الأخطاء والعيوب وبالتالي المساهمة في تحسين الأداء.

تعد نظم المعلومات المحاسبية في هذا الصدد، من أهم النظم التي تعمل على تعزيز مفهوم الجودة الحديث، خاصة وأن نشاط البنوك التجارية مرتبط إرتباط كبير بمختلف مراحل عمل نظام المعلومات المحاسبية بدءا من مرحلة بناء الجودة من خلال المدخلات (البيانات)، مرورا بمرحلة مراقبة الجودة عند عمليات التشغيل والمعالجة للأحداث، وصولا لمرحلة ضمان الجودة من خلال المعلومات والتقارير

---

[1] الغالبي ، طاهر محسن منصور وإدريس وائل محمد صبحي، ، **الادارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2003، ص:87.

[2] حنان حسن أحمد، **أثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضى العملاء في البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، جامعة عمان العربية، 2013/2012، ص:25.

[3] ميسر إبراهيم أحمد الجبوري، محمد احمد جميل الجبوري، **وضوح معايير الأداء العملياتي ودوره في تحسين القرارات المنظمية** ، دراسة استطلاعية لآراء عينة من مدراء معمل سمنت بادوش في مدينة الموصل، مجلة تنمية الرافدين غير منشورة، على الرابط https://www.researchgate.net/profile/Moyassar_Aljuboury2/ ، مطلع عليه بتاريخ 2019/04/26 على الساعة: 15.36.

[4] وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 77.

المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية،[1] وفي ضوء هذه المراحل يمكن أن تشتمل المقاييس غير المالية للجودة من منظور نظمي على ثلاث فئات:[2]

أ- **مقاييس جودة المدخلات:** وتركز هذه المقاييس على قياس جودة البيانات، التي يجب على نظام المعلومات المحاسبية أن يقوم بفحصها و التأكد من استيفائها لمتطلبات الجودة قبل معالجتها.

ب- **مقاييس جودة التشغيل:** تركز هذه المقاييس على رقابة الجودة أثناء المعالجة للتأكد من الالتزام بالمواصفات المعمول بها، والمتطلبات القانونية.

جـ- **مقياس جودة المخرجات:** تركز هذه المقاييس على قياس مدى موثوقية و صحة ودقة المعلومات المستخرجة، وبالتالي نظرة الزبائن إلى المنتجات والخدمات المقدمة، فضلاً عن المرونة في التعامل مع الأخطاء التي يمكن أن تحدث.

1.2. أثر نظام المعلومات المحاسبية على المرونة (التعاون)

تعدّد استخدام مصطلح المرونة في العديد من الأمور والمجالات الحياتيّة، ولكلّ منها معناه ومفهومه الخاص به، والمرونة في ميدان الأعمال أو المرونة الاقتصادية، تعني التعامل بسلاسة وبشكل بعيد عن التعقيد، فمن منظور داخلي تعني المرونة إنجاز العمل في صورة جماعية ، وتدعيم روح الفريق وذلك بزيادة الإتصال والتنسيق بينهم من أجل تحقيق أهداف مشتركة وصريحة، أما من منظورها الخارجي فهي قدرة المنظمة على الإستجابة السريعة لمتطلبات الزبائن وتوفير منتجات وخدمات جديدة ومتنوعة، وتعمل نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية في تعزيز المرونة من منظورها الداخلي من خلال:[3]

- التنسيق والتفاعل الآني والمستمر لتداخل العمليات و ترابطها بين مختلف الأطراف المشاركة في تقديم الخدمة.
- تعزيز التنظيم الحديث للعمل من خلال التواصل المستمر و في كل الإتجاهات بين المديرين والعاملين.
- التنسيق بين مختلف الوكالات و الفروع المنتشرة عبر مختلف المناطق والبلدان.

---

[1] خالص حسن يوسف الناصر، **التكامل بين مقاييس الأداء المالية وغير المالية في تحقيق الرقابة على العمليات التشغيلية**، دراسة تطبيقية في معمل الألبسة الولادية في الموصل، مجلة تنمية الرافدين العدد 99 مجلد 32 لسنة2010 ص 8.

[2] **المرجع نفسه**، ص:9.

[3] هدى بن محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 111.

في حين تعمل نظم المعلومات المحاسبية في تعزيز المرونة من منظورها الخارجي من خلال:[1]

- القدرة على الإيفاء بمتطلبات الزبائن المتنوعة بسرعة وبدون أخطاء.
- القدرة على الإفصاح والإعلان على المعلومات المتاحة بصفة مستمرة ودائمة.
- القدرة على معالجة الأخطاء و المشاكل حال وقوعها.

1.3. أثر نظام المعلومات المحاسبية على التكلفة

يعتبر تخفيض التكلفة من المداخل الأساسية للميزة التنافسية، التي تسمح للبنك بتحقيق أسعار تنافسية،[2] ويقصد بها من حيث الكفاءة إستخدام أقل ما يمكن من الموارد (المدخلات)، للوصول إلى حجم الإنتاج أو الهدف المطلوب من المخرجات، حيث يساهم نظام المعلومات المحاسبية في التقليل من التكاليف التشغيلية ويكسبها (ميزة التكلفة)[3]، ومن هذا المنطلق تعمل نظم المعلومات المحاسبية في التأثير على التكاليف، من خلال تخفيض تكاليف التشغيل، وتكاليف إنتاج المعلومات من عديد الزوايا أهمها:[4]

- التكنولوجية (تكنولوجيا المعلومات والإتصال): ونقصد بها مساهمة نظم المعلومات المحاسبية المبنية على عناصر تكنولوجيا المعلومات الحديثة المتمثلة في وسائط المعالجة والتخزين، وكذلك الإتصال عبر شبكة الأنترنت، والشبكات الداخلية، من التخفيض في التكاليف الإجمالية.
- التنظيمية: ويقصد بها العمل على استغلال الموارد بكفاءة، من خلال التقليل من تداخل العمليات والمسؤوليات، وتكرار الأنشطة والمهام.

---

[1] غسان قاسم داود اللامي، أميرة شكر ولي البياتي، **تحليل مؤشرات تحسين أداء العمليات دراسة حالة في معمل البطاريات**، مجلة القادسية للعوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد10 العدد 01، سنة 2008، ص 7.

[2] قورين حاج قويدر، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي(scf) على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**، مجلة الباحث، العدد10، 2012، ص:275.

[3] بهجة عثمان فضل السيد عبدالله و صديق بلل ابراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص:23.

[4] Abd el-Rahman kh. el- Dalabeeh, Seif Obeid ALshbiel, **The Role Of Computerized Accounting Information Systems In Reducing The Costs Of Medical Services At King Abdullah University Hospital,** Journal Of Contemporary Research In Business, Vol 4, NO 6,(October 2012) , p 893.

المطلب الثالث: دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي

لم تكن البنوك التجارية حتى منتصف الستينات، قد تنبهت بعد إلى أهمية تكلفة الأنشطة والعمليات الخاصة بها، وكانت قرارات التسعير تستند إما إلى قرارات البنوك المركزية، أو إلى ما تبلور في سوق المنافسة، غير أن عامل التضخم الكبير في الأسعار، وانعكاساته على تكلفة العمليات والمنتجات والخدمات، بعث على الإهتمام بدراسة التكاليف والعمل على خفضها من خلال توجه البنوك بشكل متزايد نحو رقابة التكاليف واستعمال تكنولوجيا ونظم المعلومات لتحقيق هذا الغرض[1].

على الرغم من أن نظم المعلومات المحاسبية، تعتبر عصب عمل البنوك التجارية ولها الأثر الكبير في معالجة البيانات المعقدة والمتزايدة، ما يسمح بتحقيق الكثير من المنافع كما سبق الإشارة إليها في المستويين الإداري والتشغيلي، إلا أن ذلك لا ينفي ولا يقلل من أهمية وحجم التكاليف المترتبة على مثل هذه النظم من مختلف الجوانب المادية والبرمجية والبشرية.[2]

لذلك نحاول من خلال هذا المطلب إبراز العلاقة بين متطلبات نظم المعلومات المحاسبية من زاوية التكاليف المترتبة عن الإستثمار والتشغيل من جهة، و مدى التأثير على المؤشرات المالية المفسرة لعوائد البنك التجاري على المدى الطويل من جهة أخرى.

أولا: تكاليف متطلبات أنظمة المعلومات المحاسبية

قبل الخوض في طبيعة التكاليف المرتبطة بمتطلبات نظم المعلومات المحاسبية، وجب الإشارة إلى أن هناك نوعين من الأنشطة في البنوك التجارية:[3]

- **الأنشطة الإرادية:** وهي تلك الأنشطة التي تحقق الإيراد والعائد للبنك مباشرة عند تقديم منتجاتها وخدماتها للعملاء، وهي تدخل مباشرة من خلال قيم عوائدها في حساب المؤشرات والنسب.

- **الأنشطة المساندة (المولدة للإيراد):** وهي تلك الأنشطة التي لا تحقق الإيراد والعائد للبنك التجاري مباشرة عند تقديمه للمنتجات والخدمات، ولكنها تقدم خدماتها لدعم مختلف الأنشطة والعمليات القائمة في البنوك التجارية.

---

[1] خليل محمد حسن الشماع، **المحاسبة الادارية في المصارف**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015، ص:133.

[2] Omar Sharkasi, Martin George Wynn, **Op.cit**., p 88.

[3] **المرجع نفسه**، ص: 135.

يمكن في ضوء هذه التفرقة تحديد مدى العلاقة الموجودة بين تكلفة الإستثمار والتشغيل في متطلبات نظام المعلومات المحاسبية، والعائد المترتب عليه في المدى الطويل.

تعتبر أنظمة المعلومات المحاسبية أحد عوامل الإنتاج، مثلها في ذلك مثل أي عامل أخر يجب أن يخضع للقياس من حيث التكلفة والمنفعة،[1] ولتقييم المنفعة الصافية للمعلومات المتولدة من النظام ومدى الحاجة إليها، وجب البحث في مجموع التكاليف المرتبطة بمتطلبات بناء وتشغيل النظام، حيث تتطلب نظم المعلومات المحاسبية مجموعة من التكاليف، يمكن تقسيمها الى تكاليف يمكن قياسها وأخرى يصعب قياسها بشكل مادي ملموس ، تمثل التكاليف التي يمكن قياسها مجموع تكاليف الأجهزة والمعدات والبرامج وتكلفة العمالة والتشغيل والتدريب، في حين يمثل عدم الولاء وعدم الرضاء وعدم الكفاءة التشغيلية، بعض من التكاليف التي يصعب قياسها أو غير قابلة للقياس الكمي، هذا ويمكن تقسيم تكاليف نظام المعلومات المحاسبي التي يمكن قياسها إلي:[2]

1. تكاليف رأسمالية: تمثل التكاليف الرأسمالية مجموع التكاليف التي تعمل على توفير متطلبات نظم المعلومات المحاسبية المادية، البرمجية والبشرية، المرتبطة بالدورة الإستثمارية، وتحتوي على النفقات المبدئية اللازمة للنظام مثل شراء الأجهزة والمعدات وإعداد وتركيب الأجهزة ، تكلفة تدريب المستخدمين وتكاليف التحول من النظام الحالي إلى النظام الجديد ،حيث تتوقف تكلفة الأجهزة والمعدات على الطاقة المطلوبة وحجم العمليات التي سوف يقوم بها النظام , أما تكاليف الإعداد والتركيب فهي عادة تقدر بنسبة من ثمن شراء الأجهزة والمعدات الأساسية , وتتمثل تكاليف تنفيذ النظام في التكاليف التي سوف تتحملها المنشأة نتيجة هذا التحول وما يترتب على ذلك من تكاليف لتدريب العاملين على الأجهزة الجديدة وإعداد الخرائط وتحويل الملفات وإعداد البرامج ومكافآت الخبراء المشرفين على النظام الجديد.

2. تكاليف تشغيلية: تقدر تكاليف التشغيل وفقا للخصائص المرغوبة في النظام المعتمد , مثل الدقة والمرونة والتوقيت الملائم للمعلومات المطلوبة، حيث تمثل التكاليف الناتجة عن الاستمرار في التطوير

---

[1] Lu'ay Mohammad Abdel-Rahman Wedyan, **The Effect of Applying Accounting Information System on the Profitability of Commercial Banks in Jorda (A field study from Management's Viewpoint),** Journal of Management Research, 2012, Vol. 4, No. 2, p112.

[2] الطاهر الكري، **تكلفة الإستثمار في أنظمة المعلومات وعلاقتها بأداء المنظمات دراسة تطبيقية على البنوك التجارية في الأردن**، مجلة الجندول، هولندا، السنة الثالثة، العدد 24، سبتمبر 2005، على الرابط: http://auditorshassanmahmoud.blogspot.com/2012/03/blog-post_8346.html ، مطلع عليه بتاريخ 2018/09/26 على الساعة 20.01.

والاستخدام للنظام، إذ تمثل التكاليف التشغيلية مختلف النفقات المرتبطة بالدورة التشغيلية للنظام، ومن الأمثلة على ذلك:

- التكلفة الدورية لصيانة البرامج والمعدات.
- نفقات تخزين البيانات.
- تكلفة الاتصال الداخلي.
- تكلفة المعدات القابلة للاستهلاك والنفقات الأخرى مثل الورق.
- تكلفة أمن النظام.

ثانيا: متطلبات الاستثمار في أنظمة المعلومات المحاسبية

1. المتطلبات المادية (الحصول على الأجهزة والمعدات)

يعد التطور في تكنولوجيا ونظم المعلومات خلال السنوات الأخيرة ملموسا وذا أثر جوهري على سرعة تقادم الوحدات (الأجهزة والمعدات) لمعالجة البيانات , ويوجد العديد من البدائل المتاحة للحصول على أجهزة جديدة , فبجانب شراء الأجهزة و المعدات بإمكان البنك التجاري تأجيرها على فترات قصيرة أو طويلة الأجل مع حق شرائها بعد انتهاء عقد الاستئجار، ويصعب قرار الاختيار بين هذه البدائل كلما تعددت الاعتبارات الاقتصادية وخاصة الآثار الضريبية المترتبة على هذا القرار.

وتكون الحاجة للحصول على الأجهزة والمعدات المادية واضحة لأسباب اقتصادية واقعية في بعض الأحيان، أما في البعض الآخر فقد يسود الموقف الغموض حول ما إذا كان من الضروري الحصول على أجهزة إضافية، أو يمكن تحقيق نفس الغاية من خلال تحسين أو تطوير الاستخدامات الحالية للأجهزة القائمة.[1]

2. المتطلبات البرمجية (الحصول على البرامج)

غالبا ما يكون لوجود برامج التطبيقات الجيدة تأثيرا جوهريا في الاختيار ما بين أنواع الأجهزة المادية المختلفة , فقد يفضل البنك الحصول على أجهزة كمبيوتر أقل كفاءة مقابل توافر برامج التطبيقات التي تلائم متطلبات نظام المعلومات المحاسبية , ويقوم البنك بالمفاضلة بين برامج التطبيقات المتاحة أو تطوير البرامج الحالية، وتعتبر مسؤولية الحصول وتطوير وصيانة أنظمة المعلومات المحاسبية، من ضمن الوظائف الرئيسية التي تضمن الأداء الأحسن لنشاط وعمليات البنوك التجارية وغالبا ما تبدأ المؤسسات والبنوك التجارية بأنظمة معلومات تكفي فقط لمواجهة احتياجاتها الأساسية في معالجة

[1] سعدية حايف كاظم السلطاني وآخرون، **دراسة العلاقة بين مكونات تقانة المعلومات ومؤشرات الأداء المنظمي**، دراسة وصفية تحليلية لعينة من العاملين في بعض المصارف التجارية في بغداد، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 8، 2012، ص:267.

البيانات، ثم تقوم بتعديل هذه البرامج وتطويرها من حين إلى آخر كلما نشأت الحاجة إلى قدرات إضافية وتوفرت لديها الموارد المالية الكافية،[1] وتعد قرارات الحصول على البرامج وتطويرها من القرارات الهامة، نظرا لأنه في الأغلب تفوق استثمارات البنك التجاري في البرامج تكلفة الاستثمار في الأجهزة ومعدات.

3. المتطلبات البشرية،(الحصول على الموارد البشرية)

يتبلور الأمر أولا وأخيرا في الموارد البشرية، فهم الذين تعتمد عليهم كفاءة و فعالية تشغيل النظام وهم الذين يستخدمون مخرجاته في إدارة شؤون البنك التجاري، لذلك يمثل العنصر البشري لنظام المعلومات المحاسبي المحور الرئيس الذي عليه يعتمد نجاح أو فشل النظام و بالتالي النشاط الاقتصادي للبنك، فالحاجة للموارد البشرية ضرورة لازمة لشغل الوظائف المتعددة في كل من إدارات المحاسبة و مراكز أنظمة والمعلومات, و التي تتراوح فيما بين المختصين في إدخال البيانات و معدّي البرامج محللي الموازنات , و المراقبين الماليين و محاسبي التكاليف , ومحللي النظم , ومديري مراكز أنظمة المعلومات.

تعتبر مشكلة توفير الموارد البشرية اللازمة لمواجهة زيادة الحاجة إلى خدمات نظم المعلومات من المشاكل الشائعة التي يسهل حلها، فإذا افترضنا على سبيل المثال انه ظهرت الحاجة إلى تشغيل نظام الكمبيوتر نوبة عمل إضافية لمواجهة احتياجات معالجة البيانات اللازمة لتطبيق محاسبي جديد، فيتطلب الأمر هنا مشغل إضافي لتشغيل أجهزة الكمبيوتر، ومن المحتمل أيضا ضرورة تواجد مبرمج خلال هذه النوبة لحل المشاكل المحتمل حدوثها خلال تشغيل البرنامج الجديد و كذلك محاسب إضافي ذي خبرة بمتطلبات البرنامج و طبيعة عملياته و المخرجات المتوقع الحصول عليها من هذا التطبيق المحاسبي الجديد ، كذلك إذا ما كانت المنظمة في حاجة إلى استخدام أجهزة جديدة لمعالجة نظام المخزون، فتنشأ الحاجة إلى توظيف مبرمج جديد لصيانة البرامج و عمل التعديلات اللازمة لسد احتياجات مستخدمي مخرجات النظام، و بإيجاز، يتضمن الحصول على أجهزة أو برامج جديدة ضرورة توفير موارد بشرية جديدة أو ساعات عمل إضافية من العمالة الموجودة، و بالتالي زيادة في تكلفة العمالة بصفة عامة.

تعتبر الخبرة و المهارات الفنية من أهم المواصفات التي يجب توفرها لدى الموظفين الجدد، فيتوقع أن يكون كل من المختص في إدخال البيانات و مشغل الأجهزة ذي خبرة في مواصفات و خصائص الأجهزة التي تستخدمها المؤسسة ، غالبا ما يحدد التوصيف الوظيفي الذي تعدّه المنظمة عدد سنوات الخبرة المطلوبة لشاغل كل وظيفة، و كذلك معرفة لغات برمجة معينة و أنواع برامج تشغيل النظم وقواعد

[1] الطاهر الكري، **مرجع سبق ذكره**، ص:12.

البيانات التي تستخدمها المنظمة ، وتستخدم بعض المنظمات أنواعا معينة من الاختبارات العامة للقدرات الذهنية و اختبارات المعرفة الفنية في ميدان الإلكترونيات لتقييم المؤهلات الفنية و الذهنية لمن يتقدم لشغل هذه الوظائف.

ثالثا: أثر متطلبات الإستثمار في أنظمة المعلومات المحاسبية على الأداء المالي

يعد التحليل من خلال التركيز على الأداء الإداري والتشغيلي ومدى مساهمة نظم المعلومات المحاسبية في التأثير عليهما مهما، خاصة وأنه يوفر المعلومات التي تبرز الطريقة التي تدار بها البنوك التجارية، من جهة أخرى تعد نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية، من الأصول الإستثمارية الإستراتجية[1]، والتي يجب أن تغطى معظم جوانب عمل البنوك التجارية حتى تستطيع تحقيق المنافع المرجوة منها، وبالتالي فإنه من الضروري دراسة أثر الإستثمار في نظم المعلومات المحاسبية على الأداء المالي من خلال مختلف نسب الربحية الملائمة للوقوف على مدى الكفاءة التي يتخد بها البنك التجاري قراراته الإستثمارية والمالية.

ورغم تعدد المؤشرات أو النسب المالية المستخدمة في قياس الأداء المالي، إلا أن معظم الدراسات والأبحاث تناولت الأداء المالي من خلال الإقتصار على إستخدام نسبتين فقط من نسب الربحية وهما نسبة العائد على الموجودات (**ROA**)[*]، ونسبة العائد على حقوق الملكية (**ROE**)[**]، يضاف إليها العديد من النماذج الأخرى المرتبطة بالقيمة سواء القيمة الإقتصادية المضافة او القيمة السوقية المضافة.

إنطلاقا من هذه الأهمية واتساقا مع العديد من الدراسات، فإنه سنركز على مؤشر العائد على الأصول ومؤشر العائد على حقوق الملكية، باعتبارهما حسب رأينا مؤشري الأداء الأكثر دلالة من حيث إمكانية دراسة علاقتهم بحجم الإستثمار في البنوك التجارية بصفة عامة، ونظم المعلومات المحاسبية على وجه الخصوص.

1. أثر متطلبات الإستثمار في أنظمة المعلومات المحاسبية على معدل العائد على الأصول

يعتبر معدل العائد على الأصول من أكثر المقاييس المالية إنتشارا، حيث يعبر هذا المؤشر على مدى نجاح البنك في إستثمار موجوداته، وقدرته على توجيهها نحو فرص استثمارية مربحة،[2] فهو بذلك

---

[1] أحمد يوسف كلبونة وآخرون، <u>أثر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على الأداء المالي (دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية)</u>، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد 19، العدد 02، ص: 1455.

[*] إختصار للترجمة الإنجليزية لمصطلح العائد على الموجودات أو الأصول (**Return On Assets**).

[**] إختصار للترجمة الإنجليزية لمصطلح العائد على حقوق الملكية (**Return On Equity**).

[2] حيدر حمزة جودي، **<u>مرجع سبق ذكره</u>**، ص: 85.

يبين العلاقة بين الأرباح وحجم الأموال المتاحة للإدارة بغض النظر عن الطريقة التي مولت بموجبها الأصول، خلافا لمعدل العائد على حقوق الملكية أين يتم إدماج مضاعف حقوق الملكية المفسر لإستخدام الرافعة المالية في تمويل الأصول ، وهو بذلك من المؤشرات المتكاملة لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد المتمثل في الأرباح الصافية، والمخاطرة المتمثلة في حجم وطبيعة الإستثمارات المقدمة من طرف الملاك، أي أنه يقيس قدرة الإدارة على تحقيق الأرباح من كل دينار من الأموال المتاحة (أصول البنك التجاري)، فهو إذا يقيس العائد بمعدل كل دينار من الأصول بما فيها نظام المعلومات المحاسبية[1] باعتباره أحد الأصول المهمة في البنوك التجارية من حيث التمويل.

ويقاس معدل العائد على الأصول من خلال العلاقة التالية:

العائد على الأصول= صافي الدخل بعد الضريبة/ مجموع الأصول

يقيس معدل العائد على الأصول، مدى كفاءة إدارة البنك التجاري وقدرته على تحقيق أرباح صافية من توظيف موجودات البنك في مختلف الإستثمارات، وهو يعد من أكثر أساليب التحليل المالي إستخداما وعلى نطاق واسع في تحليل الربحية.

وتجدر الإشارة إلى أن إرتفاع معدل العائد على الأصول يدل على جملة المؤشرات التالية:[2]

- إرتفاع مستوى الأداء من خلال كفاءة الإدارة في التحكم ومراقبة التكاليف بالإعتماد على نظام المعلومات المحاسبية وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع.
- إرتفاع مؤشر إنتاجية ومنفعة الأصول من خلال القدرة على الإستخدام الأفضل للأصول في البنك التجاري، ما يسمح بتقليل تكاليف الفرصة الضائعة الناتجة في الكثير من الحالات من غياب أو قلة المعلومات المساهمة في إستخدام أفضل للأصول.

مما سبق يمكن القول أن معدل العائد على الموجودات ماهو إلا مجموع هامش الربح مع منفعة الأصول

أي : معدل العائد على الموجودات= منفعة الأصول + هامش الربح

هذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ فمثلا إذا حقق بنك ما عائد على الأصول مرتفع فيكون سببه أنه أكثر كفاءة في التحكم و مراقبة التكاليف وهو ما يعكسه هامش الربح

[1] أحمد يوسف كلبونة وآخرون ، **مرجع سبق ذكره**، ص:1456.

[2] قريشي محمد جموعي ، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية-دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية (1994-2000)**، مجلة الباحث، العدد الثالث، 2004، ص:91.

المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول، أو عن طريق التحسين في كلا المؤشرين، بالمقابل فإن الأداء السيئ قد يعود لجانب منهما أو كليهما.[1]

2. أثر متطلبات الإستثمار في أنظمة المعلومات المحاسبية على معدل العائد على حقوق الملكية

يعتبر معدل العائد على حقوق الملكية من أهم المؤشرات التي تعطي تفسيرا أعمق للأداء في البنوك التجارية، فبالإضافة إلى إرتباط معدل العائد على حقوق الملكية بمعدل العائد على الأصول إيجابا وسلبا فهو كذلك يقيس مدى قدرة إدارة البنك التجاري في توليد العوائد من توظيف اموال المساهمين بهدف تعظيم ثروتهم[2]، كما يعطي معدل العائد على حقوق الملكية التفسير المرتبط بالرافعة المالية ومدى مساهمة حقوق الملكية وتأثيرها في زيادة مضاعف حقوق الملكية وبالتالي الزيادة في معدل العائد على حقوق الملكية.

ويمكن قياس العائد على حقوق الملكية من خلال العلاقة التالية:

العائد على حقوق الملكية = العائد على الأصول x مضاعف حقوق الملكية

حيث يتم حساب مضاعف حقوق الملكية من خلال النسبة بين إجمالي الأصول من جهة، وحقوق الملكية من جهة أخرى، وهي تقيس بذلك مدى الإعتماد على أموال الغير في تمويل إجمالي الأصول، حيث كلما كان ذلك كبير كلما زاد من مضاعف حقوق الملكية.

مما سبق يمكن القول أن معدل العائد على الأصول ماهو إلا مجموع هامش الربح مع منفعة الأصول مضروب في مضاعف حقوق الملكية.

أي: معدل العائد على حقوق الملكية = (منفعة الأصول+ هامش الربح) x مضاعف حقوق الملكية

ما يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الأداء بشكل أفضل، فإذا حقق بنك تجاري ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فإنه يمكن ارجاع سبب هذا الارتفاع أو الإنخفاض إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة أو لكليهما،[3] وتجدر الإشارة إلى أن كل عنصر من العناصر المكونة لمعدل العائد على

---

[1] سليمان بن بوزيد، **استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي (دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر 2001-2015)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة محمد بوضيف ، المسيلة، الجزائر، 2017/2016، ص: 30.

[2] حيدر حمزة جودي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 85.

[3] قريشي محمد جموعي، **قياس الكفاءة الإقتصادية في المؤسسات المصرفية (دراسة نظرية ميدانية للبنوك التجارية 1994-2003** ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (2005-2006)، ص:99.

حقوق الملكية يعتبر مؤشر للدلالة على كفاءة الإدارة في مختلف نشاطات البنك، حيث:[1]

- ارتفاع هامش الربح يعكس كفاءة إدارة البنك للمصاريف وكذلك سياسات تسعير الخدمات.
- ارتفاع درجة منفعة الأصول تعكس كفاءة سياسات إدارة المحفظة وخصوصا خليط الموجودات والعائد المترتب عليها.
- مضاعف حقوق الملكية يعكس مقدار الرفع المالي وهو مدى اعتماد البنك على أموال الغير في تحقيق العوائد والأخطار الناجمة عنها، وضرورة التركيز أكثر على إدارة المخاطر الناجمة عن إعتماد الرافعة المالية في تمويل إجمالي الأصول.

[1] سليمان بن بوزيد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 31.

خلاصة

إن التطرق للأداء في البنوك التجارية ومدى العلاقة بينه وبين نظام المعلومات المحاسبية، ماهو إلا محاولة منا لإبراز الأهمية البالغة لنظم المعلومات المحاسبية في القطاع المصرفي، والدفع الذي تقدمه المعلومات المحاسبية في تفعيل أنشطة وعمليات البنوك التجارية.

إن إعتبار نظام المعلومات المحاسبية مركز من مراكز الأرباح في البنوك التجارية من خلال مدى مساهمته في تحسين الأداء، استدعى منا تحليل مختلف المداخل المرتبطة بالأداء في البنوك التجارية حيث اتضح اتساع نطاق التحليل والدراسة، من خلال تعدد الأطراف والأهداف ووجهات النظر فبالإضافة إلى المدخل المالي الذي يركز على الحركة المالية للأداء، والمعتمد على القوائم والتقارير المالية، وأهميته البالغة في استخراج النسب والمؤشرات المالية التي تعكس نشاط البنك التجاري، إتضح أهمية المداخل الأخرى غير المالية المهتمة بطريقة الإدارة والتسيير من جهة، والعمليات والأنشطة الداخلية من جهة أخرى، كما تبين أهمية مدخل أصحاب المصالح وكل الأطراف الفاعلة في نشاط البنوك التجارية وعلى رأسهم الزبون من خلال البحث في عوامل الرضا المرتبطة به، والتي يمكن لنظام المعلومات المحاسبية المساهمة فيها.

اتضح من خلال البحث في العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبية من خلال مختلف متطلباته ومستوى الأداء في البنوك التجارية، إمكانية الاعتماد على نموذج نسبي يأخذ في جانب نظام المعلومات المحاسبية المتطلبات المادية والبرمجية والبشرية الخاصة به، وفي جانب الأداء، الأداء الإداري والتشغيلي من جهة، والأداء المالي من جهة أخرى.

في هذا المستوى يأتي الجانب التطبيقي من خلال فصلين نحاول في الفصل الأول بناء نموذج الدراسة من خلال التركيز على مختلف المتغيرات المستقلة والتابعة الفاعلة في الإشكالية من جهة، وإبراز منهجية وأداة الدراسة من جهة أخرى، في حين سيتم التطرق في الفصل الثاني من الجانب التطبيقي إلى الدراسة الاستدلالية من خلال إختبار الفرضيات وتحليل النتائج.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة الميدانية ووصف المتغيرات

- **المبحث الأول**: **بناء نموذج الدراسة**؛
- **المبحث الثاني**: **الإطار المنهجي(الإجراءات وتحديد عينة الدراسة)**؛
- **المبحث الثالث**:**الإختبارات المرتبطة بجودة أداة الدراسة**.

تمهيد

يمثل هذا الفصل منهجية الدراسة ووصف المتغيرات، حيث نحاول من خلاله التعرض لمنهجية الدراسة في بناء نموذج الإشكالية المتعلق بنظام المعلومات المحاسبية، ومدى دوره في التأثير على أداء البنوك التجارية من جهة، ووصف الأبعاد الجزئية والكلية للنموذج، والتطرق لمتغيرات الدراسة ومدى استجابتها لمتطلبات البحث من جهة أخرى، كما سنوضح محاور أداة الدراسة (الإستبانة) وأهميتها في إبراز الدور الذي يلعبه نظام المعلومات المحاسبية في تحسين أداء البنوك التجارية في المستويات الثلاثة الإداري، التشغيلي والمالي، من خلال المؤشرات الأساسية المرتبطة بكل بعد، في حين يتم في نهاية الفصل التطرق لمختلف الإختبارات المرتبطة بجودة أداة الدراسة (الإستبانة)، وأخيرا الوقوف على خصائص عينة الدراسة بالإعتماد على التحليل الوصفي لها.

المبحث الأول: بناء نموذج الدراسة

إن دراسة إشكالية تحسين مستوى الأداء في البنوك التجارية من زاوية نظمية، يحكمها نظام المعلومات المحاسبية، لا يكون إلا من خلال بناء نموذج يسمح بإبراز العلاقة بين متغيرات القرار (المتغيرات المستقلة) المرتبطة بنظام المعلومات المحاسبية، والتي نقف من خلالها على واقع نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الإقتصادية (البنك التجاري)، والتابع المتمثل في هدف تحسين مستوى الأداء في البنوك التجارية، من خلال مختلف أبعاده، لدى كان من المهم التطرق إلى أبعاد كل عنصر في الإشكالية كما يلي:

المطلب الأول: الشكل العام (أبعاد نموذج الدراسة)

تسمح أبعاد نموذج الدراسة بالإحاطة بالإشكالية، حيث من خلالها يمكن التحليل، وإعطاء تفسير للنتائج المحصلة، ويمكن حصر أبعاد نموذج الدراسة في المتغيرات المعبرة عن أبعاد نظام المعلومات المحاسبية من جهة، والمؤثرة في أداء البنوك التجارية بأبعاده المختلفة من جهة أخرى.

أولا: المتغيرات الأساسية (متغيرات القرار)

يقصد بالمتغيرات الأساسية، متغيرات القرار المتحكمة في النموذج، والتي لها الدور الكبير في التأثير على هدف الإشكالية، حيث من خلالها يتم إعطاء تفسير لكل النتائج المحصلة.

يتم تحديد المتغيرات القرار، من خلال تفكيك العنصر الأول في الإشكالية (نظام المعلومات المحاسبية)، باعتباره المتغير المستقل، والذي بدوره يقسم إلى ثلاثة عناصر أساسية، من خلال مدى إرتباطها بالمراحل الأساسية لنظم المعلومات وهي ، مرحلة المدخلات، مرحلة المعالجة، ومرحلة المخرجات ، حيث لكل مرحلة من هذه المراحل متطلبات ومستلزمات أساسية، يجب أن تتوفر لضمان السير الفعال لنظام المعلومات المحاسبية، ويمكن حصر متطلبات كل مرحلة في النقاط التالية:

- **مرحلة المدخلات:** المتطلبات المادية والبيانات؛
- **مرحلة المعالجة:** المتطلبات البرمجية والتنظيمية؛
- **مرحلة المخرجات:** متطلبات الشبكات والإفصاح.

كما تم التطرق للمتطلبات البشرية، باعتبارها المتطلب الفاعل في كل مراحل نظام المعلومات المحاسبية.

حيث يمكن توضيح المتغيرات المستقلة في الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-4) : علاقة متغيرات الدراسة بعناصر ومتطلبات نظام المعلومات المحاسبية

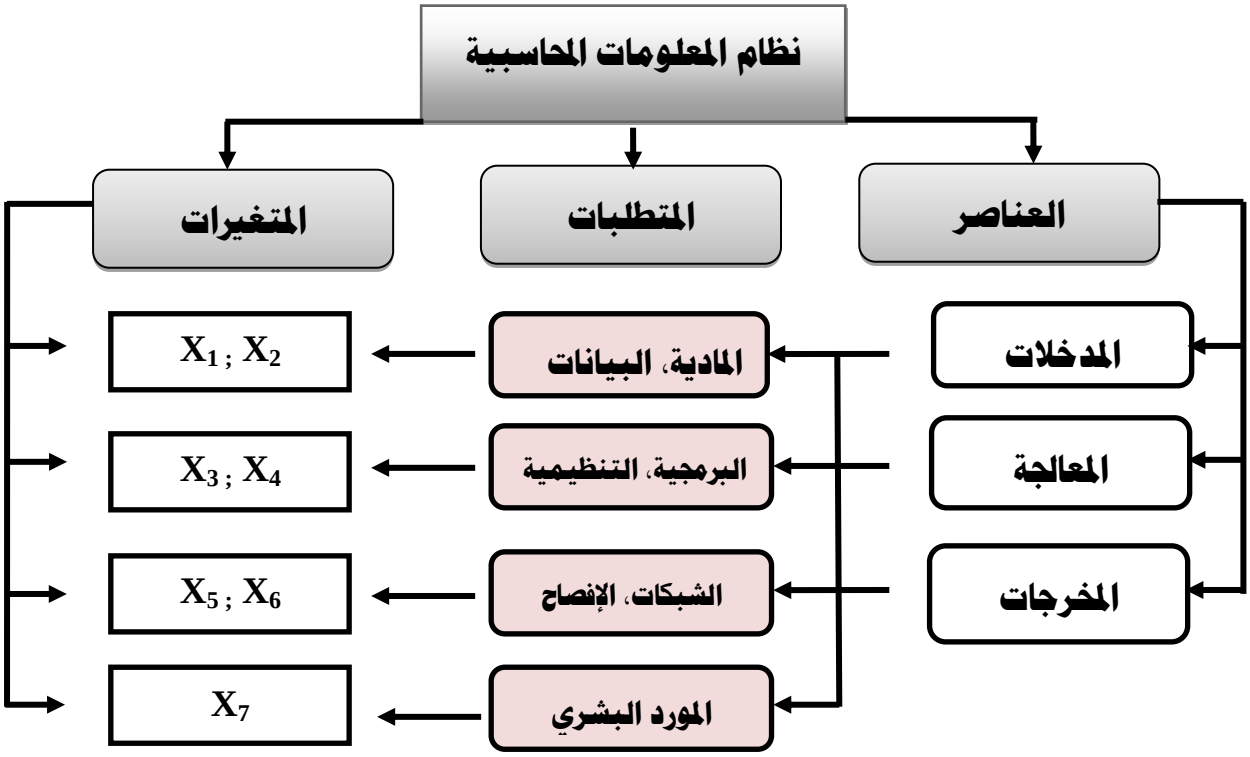

المصدر: من إعداد الباحث.

1. المتغير الأول: المتطلبات المادية

يرتبط متغير القرار الأول بالمتطلبات المادية، حيث تم حصرها في مختلف المعدات والأجهزة المستخدمة ضمن نظام المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى المعدات والأجهزة الإضافية الممكن إستخدامها في ظل الظروف الإستثنائية لنشاط البنوك التجارية.

2. المتغير الثاني: متطلبات البيانات

تُعتبر البيانات مدخلات نظام المعلومات المحاسبية، إذ تعتبر موارد ذات قيمة عالية في المؤسسات، لذا فهي متطلبات ينبغي أن تكون على درجة عالية من الجودة، ذلك باعتبارها أولى حلقات النظام فبدون جودتها لا يمكن الحديث عن مخرجات ذات جودة تؤمن فائدتها للمستخدم النهائي في المؤسسة.

3. المتغير الثالث: المتطلبات البرمجية

تُشكل المستلزمات البرمجية (البرمجيات) أهم العناصر في مرحلة المعالجة، ولها الأثر البالغ في ضمان السير الحسن للعمليات وفق ما يتطلبه نشاط البنوك التجارية، وتتمثل العمليات التشغيلية ضمن

نظام المعلومات المحاسبية في عمليات المعالجة التي تجرى على المدخلات بواسطة البرمجيات المحاسبية المعدة وفق المبادئ والمفاهيم والقواعد المحاسبية المتعارف عليها.

4. المتغير الرابع: المتطلبات التنظيمية

يقصد بالمتطلبات التنظيمية، مجموعة المتغيرات التي تتكون منها البيئة التنظيمية، والتي تؤثر في نظام المعلومات سلبا وإيجابا، ويعد الهيكل التنظيمي الإطار الذي يتم بموجبه ترتيب وتنسيق جهود الأفراد والعاملين، لتنفيذ كل الأنشطة، ضمن مختلف الأنظمة بما فيها نظام المعلومات المحاسبية، لتحقيق الأهداف باستخدام الموارد المختلفة.

5. المتغير الخامس: متطلبات الشبكات

تشتمل مستلزمات الشبكات، على تكنولوجيات الإتصال والإتصالات بعيدة المدى، وتتمثل في الوسائط الإلكترونية الناقلة للمعلومات بين الأجهزة الإلكترونية في مختلف الأماكن، المعتمدة على مختلف أنواع الشبكات المعمول بها، مثل الأنترنت " **Internet** " والشبكات الداخلية الأنترانت " **Intranet**"، والشبكات الخارجية الإكسترانت " **Extranet**"، و التي أصبحت مهمة في إدارة الأعمال الإلكترونية الناجحة، والعمليات التجارية بكل أنواعها، عبر نظام المعلومات في المؤسسة.

6. المتغير السادس: متطلبات الإفصاح.

تشكل مخرجات نظام المعلومات المحاسبية الغاية من تشغيل النظام، حيث تعد القوائم والتقارير المالية أهم المتطلبات المرتبطة بالإفصاح عن عمليات وأنشطة البنوك التجارية، إذ يشكل عدد وطبيعة القوائم المستخرجة والممكن إستخراجها من نظام المعلومات المحاسبية، المتغير الأساس المؤثر في إتخاذ القرارات المختلفة ، وبالتالي المساهمة في التأثير على مستوى الأداء في البنوك التجارية.

7. المتغير السابع: المتطلبات البشرية.

يعد المورد البشري المتغير الفاعل داخل أي نظام، من خلال الدور المحوري الذي يقوم به، حيث يعد المسؤول الأول عن عملية التشغيل والرقابة واتخاذ القرار باعتباره المسؤول والمشرف على كل العمليات والأنشطة القائمة في البنك التجاري، وكذلك المستخدم للمعلومات المستخرجة من الأنظمة المعتمدة ومساهمته في تحصيل التغذية العكسية للنظام من خلال قيامه بالتقييم والتوجيه لتحقيق الأهداف التي يسعى البنك التجاري بلوغها .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن هناك نوعين آخرين من المتغيرات المستقلة والتي لها الأثر على الإشكالية بصفة غير مباشرة وأساسية وهي:

- **المتغيرات الثانوية:** نقصد بالمتغيرات الثانوية، المتغيرات الأخرى غير المرتبطة مباشرة بنظام المعلومات المحاسبية من حيث مكوناته، والتي لها الأثر على الأداء بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، حيث تعمل من خلال وجودها في تعزيز مؤشر الدلالة في الواقع، كما أن غيابها من خلال الاستغناء عنها، أو تثبيتها خلال فترة الدراسة لا يؤدي إلى غياب العلاقة في النموذج.

- **المتغيرات الداعمة:** تعتبر المتغيرات الداعمة (الضابطة)، المتغيرات القاعدية في المؤسسة محل الدراسة حيث لها الأثر في كل الإشكاليات دون إستثناء، من خلال إرتباطها بالمدى الطويل ومساهمتها في أهداف المؤسسة ككل، كالإستثمار المادي، والإستثمار البشري.

ثانيا: المتغير التابع (مؤشر الدلالة)

يعتبر الأداء ضمن هذه الدراسة مؤشر الدلالة، حيث يشكل العنصر التابع في الإشكالية، ويتحدد من خلال المتغيرات الأساسية ومعاملاتها وعلاقاتها ببعضها البعض، ويمكن حصر المؤشرات الجزئية لتابع الدلالة في الدراسة، إلى ثلاثة أبعاد رئيسة هي الأداء الإداري، الأداء التشغيلي والأداء المالي.

1. الأداء الإداري:

يتم قياس الأداء الإداري في البنوك التجارية من خلال الوقوف على مدى السير الجيد للعمليات الأساسية ضمن الوظيفة الإدارية، ومدى تفاعلها مع بعضها البعض ضمن نشاط البنوك التجارية، حيث تتمثل أساسا في عملية التخطيط، عملية الرقابة وعملية إتخاذ القرار.

2. الأداء التشغيلي:

يسعى الأداء التشغيلي لمساعدة المنظمة لزيادة حصتها السوقية، وذلك من خلال عديد العناصر التي تزيد من القدرة التنافسية، حيث يتم قياس الأداء التشغيلي في البنوك التجارية من خلال عدة معايير للأداء المقبول ويمكن ذكر أهمها في الجودة، المرونة والتكلفة.

3. الأداء المالي:

يتم قياس مؤشر الأداء المالي في البنوك التجارية من خلال العديد من المداخل باستخدام العديد من النسب ويعتبر العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول من أهم النسب الدالة في الأداء المالي

للبنوك من خلال منظور الربحية، حيث تم التركيز على المؤشرات المتحكمة في العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية بصفة أساسية وهي هامش الربح، منفعة الأصول والرافعة المالية.

- **هامش الربح:** وهو الفرق بين إيرادات البنك التجاري ومصاريفه، فهو يعكس من جهة كفاءة إدارة المصاريف، ومن جهة أخرى يعكس كفاءة سياسات تسعير الخدمات.
- **درجة منفعة الأصول:** حيث تعكس التوليفات المختلفة للموجودات أو الأصول (محفظة الأصول)، والتي تسمح بمستويات مختلفة للعائد والمخاطرة.
- **الرافعة المالية:** حيث تعكس التوليفات المختلفة للمصادر وسياسات التمويل، لتوفير السيولة النقدية للبنك إما عن طريق التمويل الخارجي أو عن طريق حقوق الملكية.

ثالثا: النموذج الافتراضي للدراسة

إن الإنتقال من الإشكالية من واقعها وبكل متغيراتها، إلى نموذج افتراضي يعبر عنها لا يخلو من العديد من النقائص، والتي قد تحد من دقة النتائج والتحاليل المرتبطة بها، لدى تعد مرحلة وضع فرضيات لبناء النموذج من أهم النقاط التي وجب الإشارة إليها:

- **النسبية:** تعني النسبية أن النموذج المعبر عن الإشكالية، ماهو إلا وجهة نظر الباحث من خلال حريته النسبية في اختيار المتغيرات الأساسية من دونها بما يتماشى وأهداف البحث، وأن النتائج تعمم إلا في نفس القطاع وفي نفس الإطار الزمني.
- **التناسبية:** ونعني بها أن النموذج يخلو من الأثر التآزري بين كل عناصر النموذج، وهذا ما يسمح بإيجاد الأثر الكلي من خلال مجموع الآثار الجزئية.
- **الخطية:** ونعني بها رياضيا أن المتغيرات الأساسية المدمجة في النموذج من الدرجة الأولى، كما أن مدخلات النموذج تكون من نفس طبيعة مخرجاته من حيث الوحدة المستعملة.

فيما يلي النموذج الإفتراضي للدراسة والذي يعطي التصور العام لأبعاد النموذج المتمثلة في المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة ومدى الترابط الممكن بينهما.

الشكل رقم (2-4): النموذج الإفتراضي للدراسة.

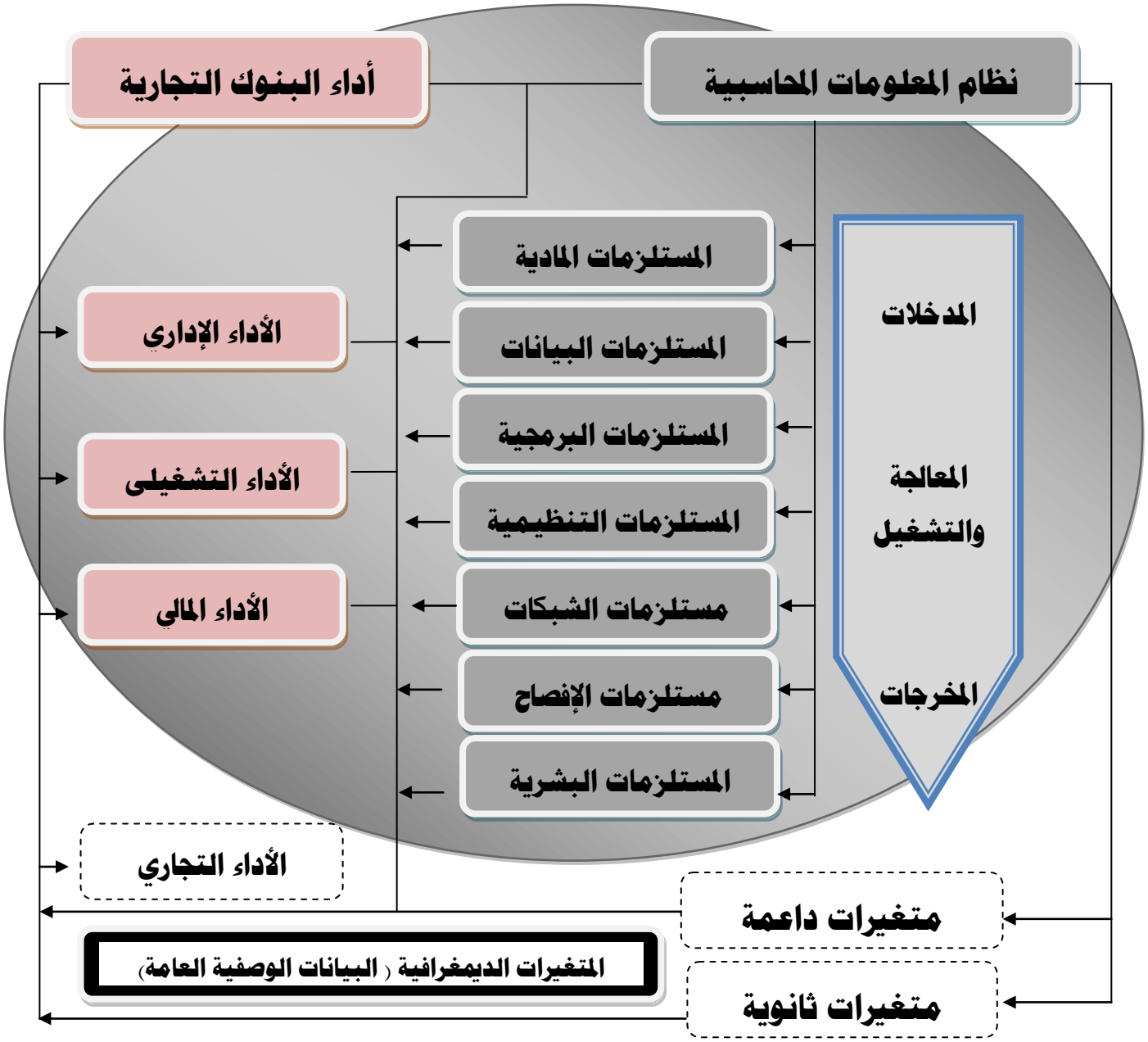

المصدر: من إعداد الباحث.

يتضح من خلال هذا النموذج أن الإشكالية تعد مهمة من خلال إرتباطها بالكثير من المتغيرات والعوامل والمحددات، وأن مجال الدراسة فيها يعد أوسع مما تم إفتراضه في النموذج وعلى المستويين:

- **مستوى المتغيرات المستقلة:** من خلال وجود العديد من المتغيرات المستقلة والتي لم يتم دمجها في النموذج، بالإعتماد على فرضية النسبية في بناء النماذج.

- **مستوى المتغيرات التابعة:** من خلال وجود أبعاد أخرى لأداء البنوك التجارية والتي أستثنيت من الدراسة لعدم إرتباطها بصفة كبيرة بالمتغيرات الأساسية، كالأداء التجاري مثلا.

المطلب الثاني: مكونات أداة الدراسة وفرضياتها.

قام الباحث بالإعتماد على أداة الدراسة (الاستبانة)، والتي تم تصميمها وتحكيمها ومن ثم إعتمادها في دراسة العلاقة والأثر بين متطلبات نظم المعلومات المحاسبية من جهة، والأداء في البنوك التجارية العمومية من جهة أخرى، بصفتها علاقة نوعية تتحدد وفق الدراسة الإستدلالية من إختبار للفرضيات وتحليل للنتائج، خاصة فيما يخص الأداء الاداري والأداء التشغيلي(العملياتي)، في حين حاولنا في بداية الدراسة الإعتماد على التطورات الزمنية لمتطلبات نظام المعلومات المحاسبية من حيث التكاليف في البنوك التجارية العمومية، وربطها بالتطورات الخاصة بمؤشرات الأداء المالي من جهة أخرى، إلا أن عديد إطارات مديريات البنوك التجارية أعلمنا بصعوبة واستحالة تحديد التكاليف الخاصة بنظام المعلومات المحاسبية لوحده، خاصة وأن هناك تداخل كبير بينه وبين مختلف أنظمة المعلومات الأخرى، كما أنه لا يوجد تخصيص لحسابات التكاليف المرتبطة بمتطلبات نظام المعلومات المحاسبية على مستوى الحسابات المحاسبية، الأمر الذي دفع بنا وبمساعدة من بعض المديرين المركزيين إلى إعتماد محور آخر في الإستبانة، يخص الأداء المالي من منضور الربحية بالإعتماد على المؤشرات المتحكمة في معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الإستثمار.

أولا: مكونات أداة الدراسة (الإستبانة).

إعتمدنا في هذه الدراسة على أداة الإستبانة **(ملحق رقم 1)** لجمع البيانات، حيث تعمل هذه الأخيرة من خلال ما ورد فيها من تساؤلات موجهة لأفراد العينة، للوقوف على واقع نظام المعلومات المحاسبية بالبنوك التجارية العمومية من جهة، ثم الإجابة على مدى الدور الذي يلعبه نظام المعلومات المحاسبية كمتغير أساس جامع للعديد من المتغيرات الأساسية الفرعية الممثلة للمتطلبات الأساسية لنظم المعلومات، في تحسين الأداء في البنوك التجارية العمومية من خلال ثلاثة أبعاد أساسية، البعد الإداري، البعد التشغيلي والبعد المالي.

وفيما يلي المحاور الأساسية التي تعكس الأهمية النسبية لأبعاد النموذج والإشكالية.

المحور الأول: متعلق بالبيانات التعريفية لعينة الدراسة.

حيث نهدف من خلال هذا المحور، التعرف على خصائص أفراد العينة من جهة، واختبار إمكانية وجود فروق في إجابات (أراء) عينة الدراسة ترجع للخصائص التعريفية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المنصب الإداري، عدد سنوات الخبرة والدورات التدريبية) من جهة أخرى.

المحور الثاني: متعلق بنظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية. (7فقرات)

حيث نهدف من خلال هذا المحور التعرف على واقع نظام المعلومات المحاسبية عند عينة الدراسة، من خلال التطرق لأبعاد ومتطلبات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية، حسب ماورد في بناء نموذج الدراسة.

المحور الثالث: متعلق بعلاقة نظام المعلومات المحاسبية بأداء البنوك التجارية (3 فقرات)

حيث نهدف من خلال هذا المحور التعرف على العلاقة والدور الذي يلعبه المحور الثاني (نظام المعلومات المحاسبية) من خلال عناصره في التأثير على الأداء في البنوك التجارية في المستويات الثالثة الأداء الاداري، الأداء التشغيلي والأداء المالي، وفيما يلي جدول يوضح تسلسل وعدد الفقرات المكونة للمحور الأول من أداة الدراسة (الإستبانة):

جدول رقم (1-4) : فقرات وأبعاد محور نظام المعلومات المحاسبية في أداة الدراسة.

الفقرات		تسلسل الفقرات	مجموع الفقرات
البيانات التعريفية		أ- ي	6
نظام المعلومات المحاسبية	المتطلبات المادية	1-4	4
	متطلبات البيانات	5-8	4
	المتطلبات البرمجية	9-12	4
	المتطلبات التنظيمية	13-16	4
	متطلبات الإفصاح	17-21	5
	متطلبات الشبكات	22-26	5
	المتطلبات البشرية	27-31	5

المصدر: من إعداد الباحث.

يتضح من خلال الجدول(**1-4**) إحتواء محور أداة الدراسة الثاني (نظام المعلومات المحاسبية) على ستة (06) فقرات تخص البيانات التعريفية وهي (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المنصب الإداري، سنوات الخبرة، والتدريب)، في حين عبر على نظام المعلومات المحاسبية من خلال (31) فقرة تخص كل متطلباته الأساسية، أما بخصوص فقرات المحور الثالث من أداة الدراسة فهو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم (2-4) : فقرات وأبعاد محور الأداء في أداة الدراسة.

الفقرات		تسلسل الفقرات	مجموع الفقرات
الأداء الإداري	عملية التخطيط	36-32	5
	عملية الرقابة	41-37	5
	عملية اتخاذ القرار	46-42	5
الأداء التشغيلي	الجودة	51-47	5
	المرونة	56-52	5
	التكلفة	60-57	4
الأداء المالي	هامش الربح	63-61	3
	منفعة الأصول	66-64	3
	الرافعة المالية	69-67	3

المصدر: من إعداد الباحث.

يتضح من خلال الجدول(**2-4**) إحتواء محور أداة الدراسة الثالث (الأداء) على (38) فقرة تخص كل مؤشرات الأداء من أبعاده الثلاثة المعتمدة في الدراسة وهي الأداء الإداري، الأداء التشغيلي والأداء المالي.

وبغرض تسهيل إجراءات التحليل الإحصائي للبيانات، ومن أجل معرفة رأي أفراد عينة الدراسة حول مدى أثر نظام المعلومات المحاسبية على الأداء في البنوك التجارية العمومية في الجزائر، تم عرض ثلاثة بدائل للآراء عن كل سؤال وهي موافق، موافق نوعاما، غير موافق، حيث تم قياس هذه الآراء باستخدام مقياس ليكارت (**Likert**) الثلاثي،[1] وتم تحديد الأرقام 1، 2، 3، لتكون أوزانا معبرة عن أراء أفراد العينة.

[1] نعتمد على المقياس الثلاثي إذا كانت بنوذ المقياس تدل على أحداث أو ظواهر أو مواقف تجري في الزمن الحاضر وكانت صياغتها تشبه صياغة التوصية. للمزيد من التفاصيل أنظر: طلال ناظم الزهيري، **مقياس ليكارت الأخطاء الشائعة في إستخدامه** على الرابط التالي:
http://drtazzuhairi.blogspot.com/2016/12/v-behaviorurldefaultvmlo.html

كما تم تصنيف المتوسطات الحسابية إلى ثلاثة مستويات بالإعتماد على المعادلة التالية:

(الحد الأعلى للمقياس- الحد الأدنى للمقياس) / عدد الفئات = (3-1)/3 = 0.66

والجدول الموالي يبين مستوى الموافقة على العبارات والمتوسط المرجح حسب مقياس ليكارت الثلاثي:

جدول رقم (3-4):مقياس مستوى الموافقة حسب مقياس ليكرت الثلاثي

التصنيف (الرأي)	موافق	موافق نوعا ما	غير موافق
الوزن (الدرجة)	3	2	1
المتوسط المرجح	من 2.64 إلى 3	من 1.67 إلى 2.33	من 1 إلى 1.66

المصدر: من إعداد الباحث.

ثانيا: فرضيات الدراسة

يعد الإنتقال من فرضيات الدراسة في صياغتها العلمية (الموضوعية)، إلى صياغة تتماشى وأداة الدراسة المعتمدة، من أهم المراحل التي وجب التطرق إليها، حيث يتم رفض أو قبول الفرضيات العلمية على أساس رفض أو قبول الفرضيات الإحصائية الملازمة لها، وفيما يلي مجموع الفرضيات الإحصائية الرئيسة والفرعية المستخرجة منها:

1. **الفرضية الرئيسة الأولى:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام المعلومات المحاسبية على الأداء الإداري في البنوك التجارية محل الدراسة.

تندرج ضمن الفرضية الرئيسة الأولى، ثلاثة فرضيات فرعية هي كما يلي:

- ✓ الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام المعلومات المحاسبية على عملية التخطيط في البنوك التجارية محل الدراسة.
- ✓ الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام المعلومات المحاسبية على عملية الرقابة في البنوك التجارية محل الدراسة.
- ✓ الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام المعلومات المحاسبية على عملية اتخاذ القرار في البنوك التجارية محل الدراسة.

2. **الفرضية الرئيسة الثانية:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام المعلومات المحاسبية على الأداء التشغيلي في البنوك التجارية محل الدراسة.

تندرج ضمن الفرضية الرئيسة الثانية، ثلاثة فرضيات فرعية هي كمايلي:

- ✓ الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام المعلومات المحاسبية على جودة العمليات في البنوك التجارية محل الدراسة.
- ✓ الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام المعلومات المحاسبية على مرونة العمليات في البنوك التجارية محل الدراسة.
- ✓ الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام المعلومات المحاسبية على تكلفة العمليات في البنوك التجارية محل الدراسة.

3. **الفرضية الرئيسة الثالثة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام المعلومات المحاسبية على الأداء المالي في البنوك التجارية محل الدراسة.

تندرج ضمن الفرضية الرئيسة الثالثة، ثلاثة فرضيات فرعية هي كمايلي:

- ✓ الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام المعلومات المحاسبية على هامش الربح في البنوك التجارية محل الدراسة.
- ✓ الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام المعلومات المحاسبية على منفعة الأصول في البنوك التجارية محل الدراسة.
- ✓ الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام المعلومات المحاسبية على الرافعة المالية في البنوك التجارية محل الدراسة.

4. **الفرضية الرئيسة الرابعة:** توجد فروق في اتجاهات آراء عينة الدراسة نحو ادراكهم لـ دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء في البنوك التجارية محل الدراسة تعزى لخصائص عينة الدراسة الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي ، المنصب الإداري، عدد سنوات الخبرة دورات التدريبية).

المبحث الثاني: الإطار المنهجي (الإجراءات وتحديد عينة الدراسة).

تهدف الدراسة الميدانية إلى إختبار الفرضيات الرئيسة والفرضيات الفرعية الملازمة لها، من خلال الكشف عن واقع نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية العمومية في الجزائر، بالإعتماد على المؤشرات المكونة له، والبحث في علاقة الإرتباط والأثر بين متطلبات نظم المعلومات المحاسبية والأداء

في البنوك التجارية، ويعد إتباع إجراءات منهجية صحيحة في الدراسة من أولويات البحث العلمي، خاصة ما تعلق الأمر بعينة الدراسة، والأداة المعتمدة في جمع البيانات، والأدوات الاحصائية المعتمدة في الوصول إلى النتائج ومن ثم التحليل.

المطلب الأول: تحديد مجتمع وعينة الدراسة

أولا: تحديد مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في إطارات البنوك التجارية العمومية على مستوى الإدارات العامة الناشطة بولاية الجزائر العاصمة، وبحكم طبيعة الموضوع المرتبط بالمحاسبة في البنوك التجارية من منظور نظمي فقد إرتأينا إقتصار الدراسة على المديريات العامة للبنوك التجارية العمومية، وبالخصوص مديريات المحاسبة (DC) من جهة، وأقسام نظم المعلومات (DSI)، أو المديريات العامة للعمليات والنظم من جهة أخرى، خاصة وأن العمل المحاسبي ضمن البنوك التجارية الخاصة والبنوك الاسلامية قد لا يتوافق تماما مع متطلبات القانونية والتنظيمية وحتى من جهة طبيعة العمليات المالية، الأمر الذي لا يسمح بإجابات متوافقة تخدم هدف البحث، وفيما يلي عرض مختصر للبنوك التجارية العمومية محل الدراسة.

- **البنك الوطني الجزائري (BNA):** يعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك تجاري وطني ، أنشئ بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، وتخصص الى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي، كما سمحت اعادة هيكلته بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة و التنمية الريفية" مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي، و يعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد و القرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995، حيث تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 600 14 مليار دينار جزائري الى 600 41 مليار دينار جزائري في شهر جوان 2009.[1]

- **القرض الشعبي الجزائري (CPA):** تم إنشاء القرض الشعبي الجزائري بصفته ثاني البنوك التجارية في الجزائر في عام 1966 بموجب المرسوم رقم 366/66 الصادر في 29 ديسمبر ، وتم وضع نظامه الأساسي كبنك عام وشامل يخدم القطاعين العام والخاص، بموجب المرسوم رقم 78/67 المؤرخ 11 مارس 1967.[2]

[1] على الرابط: https://www.bna.dz/fr/a-propos-de-la-bna/presentation-de-la-bna بتاريخ ، 21/10/2020 على الساعة 21.45

[2] على الرابط: https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar/la-banque/presentation بتاريخ 21/10/2020 ،على الساعة 23.05

• **بنك الخارجي الجزائري (BEA):** أنشأ البنك الخارجي الجزائري في 01 أكتوبر 1967 برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري، وقد مرّ بعدة مراحل خلال تطوره ، فلعب دور التسهيل (تقديم القروض)، والتنمية في مجال التخطيط الوطني والعلاقات الإقتصادية والمالية بين الجزائر والدول الأخرى، وتمثل دوره الأساسي في القيام بكل العمليات البنكية بين المؤسسات الصناعية الكبرى والمؤسسات الأجنبية وخلال الثمانينات وبفضل تطبيق القانون 88-02 المؤرخ في 12 جانفي 1988، والذي يتعلق بإستقلالية المؤسسات ، عرف بنك الجزائر الخارجي تغيرات جديدة ، وهو حاليا يقوم بعدة اختصاصات كمنح الإعتمادات عن الإستيرادات وإعطاء ضمانات للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهامهم وغيرها.[1]

• **بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR):** هو مؤسسة مالية وطنية، تأسست بتاريخ 13 مارس 1982، في إطار إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، بموجب المرسوم رقم 82-206، برأسمال قدره مليار دينار جزائري، يقوم بجمع الودائع كانت جارية او لأجل، كما أنه متخصص في القطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية والحرفية، والصناعات الغذائية والأنشطة المختلفة في الريف.[2]

• **بنك التنمية المحلية (BDL):** بنك التنمية المحلية هو بنك عمومي تأسس في 30 أفريل 1985 بموجب المرسوم رقم 85-85، يعمل على منح القروض على الرهن، وهو النشاط الذي ينفرد به ويميزه عن باقي البنوك، كما يعرف بأنه بنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة والتجارة في أوسع معانيها، ثم بنك المهن الحرة والأفراد والعائلات، كما يقوم بالمشاركة في جميع الإجراءات التي وضعتها السلطات العمومية ANSEJ، CNAC، ANGEM، بحيث أن بنك التنمية المحلية على استعداد لتلبية الاحتياجات التمويلية للأفراد.[3]

• **الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP Banque):** تأسس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بتاريخ 10 أوت 1964، وهو بنك متخصص في جمع اموال التوفير، منح القروض العقارية للخواص، تمويل المقاولين العموميين والخواص، تمويل مؤسسات إنتاج عتاد البناء ومؤسسات الإنجاز التي لها صلة بالبناء، كما أنه منذ العام 1971، تم تكريس الصندوق كبنك وطني للسكن وفي سنة 1997 تم إعطاؤه صفة البنك التجاري وجاز له ممارسة كل مهام البنوك التجارية.[4]

---

[1] الطاهر لطرش، " **تقنيات البنوك** "، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص:33.

[2] على الرابط: https://badrbanque.dz/sample-page-2/quisommesnous/ ، بتاريخ 2020/11/24 على الساعة 5.30

[3] على الرابط: https://www.bdl.dz/Algerie/index1.htm ، بتاريخ 2020/11/24 على الساعة 7.10

[4] على الرابط: https://www.cnepbanque.dz/index.php/a-propos ، بتاريخ 2020/11/27 على الساعة 22.15

ثانيا: تحديد عينة الدراسة

بلغ إجمالي عدد الإطارات بالمديريات المعنية بالدراسة 305 إطار، حيث يتضح أن مجتمع الدراسة تحدد من خلال مسح كلي لإطارات المديريات المعنية بالدراسة، مقسمين على مديريات المحاسبة بصفة أساسية في كل البنوك التجارية العمومية، وأقسام نظم المعلومات على مستوى ثلاثة بنوك هي البنك الوطني الجزائري(**BNA**) ، القرض الشعبي الوطني (**CPA**) ، وبنك التنمية المحلية(**BDL**)، كما تم توزيع الإستبانات على مستوى المديرية العامة للعمليات والنظم بالبنك الخارجي الجزائري (**BEA**)، والجدول الموالي يعكس تقسيم مجتمع الدراسة على المديريات المختلفة للبنوك التجارية العمومية بالجزائر.

جدول رقم (4-4): تقسيم مجتمع الدراسة على المديريات المعنية بالدراسة

إسم البنك	المديرية المعنية بالدراسة	عدد الإطارات بالمديرية
البنك الوطني الجزائري(BNA)	مديرية المحاسبة (DC)	38
	قسم نظم المعلومات (DSI)	28
بنك التنمية المحلية و الريفية (BADR)	مديرية المحاسبة	44
القرض الشعبي الجزائري (CPA)	مديرية المحاسبة (DC)	30
	قسم نظم المعلومات (DSI)	19
بنك التنمية المحلية (BDL)	مديرية المحاسبة (DC)	27
	قسم نظم المعلومات (DSI)	26
البنك الخارجي الجزائري(BEA)	مديرية المحاسبة (DC)	29
	المديرية العامة للعمليات والنظم (DGOS)	25
الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط (CNEP BANQUE)	مديرية المحاسبة(DC)	39
المجموع	/	305

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معلومات من المديريات المعنية.

بناءا على ما سبق من معطيات تخص عدد أفراد المجتمع المستهدفة في الدراسة والمقدرة ب 305 إطار، فعليه تحددت عينة الدراسة وفق معادلة **ريتشارد جيجر** (Richard Griger)[1] في حالة المجتمعات المحدودة من خلال المعادلة التالية:

$$n = \frac{\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2}{1 + \frac{1}{N}\left[\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2 - 1\right]}$$

حيث تمثل:

n: حجم العينة.

N: حجم المجتمع.

z: الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة (5%).

d: نسبة الخطأ.

ومنه ومن خلال تطبيق القانون نحصل على حجم العينة كما يلي:

$$n = \frac{\left(\frac{1.96}{0.05}\right)^2 \times (0.50)^2}{1 + \frac{1}{305}\left[\left(\frac{1.96}{0.05}\right)^2 \times (0.50)^2 - 1\right]} = 170.2638921$$

من خلال حجم العينة المقدر ب 170 إطار، وبالإعتماد على العينة الطبقية التناسبية ضمن أسلوب العينات العشوائية (الإحتمالية)، فإن توزيع الإستبانات على عينة البحث موضح في الجدول التالي:

[1] معادلة **ريتشارد جيجر** (**Richard Griger**) هي المعادلة المتعمدة لحساب حجم العينة في الدراسات التي تجريها المؤسسات التابعة للأمم المتحدة (مثلاً: منظمة الأونشا في برنامج **NPM**).

جدول رقم (5-4): تقسيم عينة الدراسة على المديريات المعنية بالدراسة

إسم البنك	الإستبانات الموزعة	الإستبانات المسترجعة	الإستبانات الصالحة للتحليل
البنك الوطني الجزائري(BNA)	35	26	26
بنك التنمية المحلية والريفية (BADR)	25	25	24
القرض الشعبي الجزائري (CPA)	30	24	23
بنك التنمية المحلية (BDL)	25	22	22
البنك الخارجي الجزائري(BEA)	30	21	19
الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط (CNEP BANQUE)	25	19	17
المجموع	170	137	131

المصدر: من إعداد الباحث.

نلاحظ من خلال الجدول أن عينة الدراسة تحددت بطريقة عشوائية متناسبة من خلال توزيع 170 إستبانة بطريقة تناسبية **(متناسبة مع عدد إطارات البنك التجاري)**، في حين تم استرجاع 137 إستبانة تمثل نسبة 80.58% من إجمالي الإستبانات الموزعة ، وتجدر الإشارة هنا إلى الصعوبات التي واجهتنا في عملية توزيع ثم إسترجاع الاستبانات، خاصة وأن قبول الرد على الاستبانة من طرف إطارات المديريات تميز بنوع من التردد، بحكم عدم وجود أي إلتزام قانوني أو إداري من جهة، والانشغال بالأعمال والوظائف من جهة أخرى.

إستغرقت عملية توزيع الاستبانات واسترجاعها مدة 8 أشهر تقريبا، من سبتمبر 2019 إلى غاية أفريل 2020، حيث تم التوزيع بطريقة مباشرة من خلال التنقل الشخصي لكل المديريات العامة بالبنوك التجارية العمومية، على مستوى ولاية الجزائر العاصمة، وبلغ عدد الإستبانات الصالحة للتحليل 131 إستبانة تمثل نسبة77.05%، وتعتبر هذه النسبة مقبولة إحصائيا للدراسة والتحليل واستخلاص النتائج.

المطلب الثاني: فحص وإختبار نوع توزيع بيانات المستجوبين

أولا: فحص إجابات المستجوبين نحو محاور وعبارات أداة الدراسة

يستخدم الاجراء الاحصائي – اكتشاف البيانات– للتحقق من الخطوة الاولى قبل إجراء التحليلات الإحصائية، وهي فحص البيانات، ومحاولة تصحيح الأخطاء في تفريغ البيانات في شاشة البيانات (**Data editor**) في برنامج (**SPSS**) المستخدم في المعالجة الإحصائية للبيانات وهذا بهدف الحصول على نتائج أكثر دقة وموثوقية حيث من أهم هذه التصحيحات والفحص التي يجب القيام بها هي:[1]

– فحص البيانات المفرغة إن كانت فيها أخطاء في التفريغ؛

– فحص إن كانت هناك استبانات تحتوي على إجابات متكررة ومتطابقة؛

– فحص إن كانت هناك استبانات تحتوي على إجابات أحادية أي التي لها اختيار وحيد على إجابات جميع أسئلة الاستبانة، بحيث يتم استكشاف ذلك من خلال حساب الانحراف المعياري، فعندما نجد قيمته تساوي صفرا (0) فإن ذلك يعني أن هناك اختيار نفس الإجابة على كامل الاستبانة؛

– التعامل مع القيم المفقودة وتعويضها باستخدام طريقة المتوسط الحسابي للقيمتين المجاورة للقيمة المفقودة وتعد هذه الطريقة الأكثر استخداما من قبل الباحثين؛

– فحص البيانات وخلوها من القيم المتطرفة وهي الإجابات التي تنحرف بشكل مفرط عن غيرها من الاجابات أي أنها تكون غير منسجمة مع بقية إجابات المجموعة، وهي تبتعد بدرجة كبيرة عن المتوسط والوسيط.

ومن خلال تطبيق الخطوات أعلاه في دراستنا الحالية تبين لنا أنه لا توجد قيم مفقودة في البيانات وأيضا لم يظهر لنا أي قيم متطرفة في البيانات المفرغة، ولا حتى إجابات أحادية أو متطابقة.

ثانيا: اختبار كشف نوع توزيع بيانات المستجوبين (اختبار الاعتدالية Normality Test)

تعتبر خطوة تحديد نوع التوزيع الاحتمالي للبيانات، من أهم المواضيع الأساسية التي يجب على الباحث عدم الإغفال عليها، حيث تعد هذه الخطوة من أهم المبادئ الأساسية التي لابد من إجراءها، وهذا من أجل تحديد نوع الأساليب الإحصائية، إذ أن هناك الأساليب الإحصائية المعلمية، والأساليب الإحصائية اللامعلمية، ومن بين شروط الاختبارات المعلمية أن تتبع البيانات التوزيع الطبيعي، وأن يكون حجم العينة فيها كبيرة، في حين أن الإختبارات اللامعلمية، لا يشترط فيها اتباع البيانات للتوزيع

[1] مصطفى طويطي، **التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان تطبيقات عملية على برنامج excel– الجزء الأول**، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2018، ص 124–138 (بتصرف).

الطبيعي كما أنها تعتمد حتى في ظل بيانات العينات الصغيرة، فحسب عديد الدراسات تبين أنه كلما اقترب حجم عينة الدراسة الميدانية إلى (25 مفردة)، يبدأ منحنى توزيع البيانات بالاقتراب نحو شكل التوزيع الطبيعي، ليأخذ منحنى البيانات شكل التوزيع الطبيعي عند حجم العينة (30) مفردة،[1] وبالنظر إلى ما تبينه نظرية النهاية المركزية، فإن التقيد بشرط طبيعة توزيع البيانات مرتبط بحجم العينة، إذ يعد شرطا ضروريا في حالة العينات الصغيرة، أما في حالة العينات الكبيرة فيمكن التخلي عنه، وذلك أن حسب هذه النظرية فإن التوزيعات الاحتمالية تؤول إلى التوزيع الطبيعي في حالة العينات التي يزيد حجمها عن 30 مشاهدة[2].

إلا أننا ومن أجل دقة معالجة البيانات، واختيار الأساليب الاحصائية الملائمة لنوع توزيع البيانات، فإننا سنكشف عن طبيعة توزيع البيانات، لاختيار إما أساليب احصائية معلمية والتي تشترط إعتدالية البيانات، أو نختار أساليب لامعلمية التي لا تشترط الاعتدالية، وتجدر الإشارة إلى أن الإعتدالية يقصد بها أن تكون عينة الدراسة مسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع الطبيعي[3]، وحسب دراسات سابقة وجدنا أن هناك طرق عديدة للتحقق من اعتدالية التوزيع منها ما هو بياني وهي (مخطط التوزيع الطبيعي للبواقي**(Normal Quntile-Quntile(Q-Q) Plot)**، ومخطط التباين عن التوزيع الطبيعي **(Normal Q-Q Plot Detrended)** والمدرج التكراري **(Histogram)** للكشف عن نوع توزيع البيانات)، ومنها ما هو رقمي وهي (طريقة اختبار **Kolmogorov-Smirnov**، طريقة حساب معاملي الالتواء والتفلطح وطريقة اختبار **Shapiro-Wilk**)، وفي دراستنا تم الاعتماد على شكلين من الطرق كما هو موضح فيما يلي:

[1] Jogikalmat Krithikadatta**, Normal distribution**, Journal of Conservative Dentistry, 2014, Volume 17, Issue 1 p96-97.

[2] أسامة ربيع أمين، **التحليل الأحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج SPSS**، الجزء الثاني، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص: 106-107 على الرابط (https://www.noor-book.com/)

[3] أسامة ربيع أمين، **مرجع سبق ذكره**، ص: 116.

1. إختبار التوزيع الطبيعي باستخدام الطرق الإحصائية (الالتواء والتفلطح)

من بين إختبارات الكشف عن مدى اعتدالية البيانات المجمعة حول متغير أو عدة متغيرات بخصوص إشكالية معينة، هو الاعتماد على معاملي الالتواء **(Skewness)*** والتفرطح **(Kurtosis)*** من خلال تقدير نسبة كل معامل إلى الخطأ المعياري له:

- علاقة تقدير نسبة معامل الالتواء **(Skewness)** إلى الخطأ المعياري له هي كما يلي:

$$sk\% = \frac{\text{Skewness}}{\text{Std.Error}}$$

- علاقة تقدير نسبة معامل التفرطح **(Kurtosis)** إلى الخطأ المعياري له هي كما يلي:

$$ku\% = \frac{\text{Kurtosis}}{\text{Std.Error}}$$

فإذا كانت هذه النسبة تقع ضمن المدى [+2، −2] فان توزيع البيانات المشاهدة للمتغيرات المدروسة تتبع التوزيع الطبيعي، أما إذا وقعت النسبة خارج هذا المدى، فهذا يعني أن التوزيع ملتو، بحيث إذا كانت أكبر من +2، فهذا يعني أن الالتواء موجب، في حين إذا كانت النتيجة أقل من −2، هذا يعني أن الالتواء سالب، ويمكن أن نستنتج بأن بيانات المشاهدة تتبع التوزيع الطبيعي إذا وقعت نسبة معامل الالتواء الى خطئها المعياري ضمن المجال [2، −2]، إلا أن هذا لا يكفي لإعطاء فكرة كاملة عن التوزيع الطبيعي للبيانات لذلك يجب أيضا الكشف عن نسبة معامل التفلطح إلى خطئها المعياري.

الجدول الموالي يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي(الاعتدالية) للبيانات باستخدام معاملي الالتواء **(Skewness)** والتفرطح **(Kurtosis)**.

---

* **مقياس الالتواء:** يعطي فكرة عن تمركز قيم المتغير، فإذا كانت قيم هذا المتغير تتمركز باتجاه القيم الصغيرة أكثر من تمركزها باتجاه القيم الكبيرة فان توزيع هذا المتغير يكون ملتويا نحو اليمين ويسمى موجب الالتواء وتكون قيمة الالتواء موجبة، أما إذا كانت كان العكس فان هذا الالتواء يكون سالبا أو ملتويا نحو اليسار وتكون قيمة الالتواء سالبة، أما اذا كانت قيمة معامل الالتواء صفرا فان التوزيع يكون طبيعيا ولكن يعتبر هذا الواضع نادر أن يواجهه أي باحث. نقلا عن المرجع: مصطفى طويطي . **التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان –تطبيقات عملية على برنامج excel–** الجزء الأول، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2018، ص: 229.

* **مقياس التفلطح:** يمثل تكرارات القيم على طرفي المتغير، ودرجة علو قمة التوزيع بالنسبة للتوزيع الطبيعي، فان كانت قيمة التفلطح صغيرة فان للتوزيع قمة عالية ويسمى التوزيع مدببا أو قليل التفلطح نقلا عن المرجع: مصطفى طويطي . **التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان –تطبيقات عملية على برنامج excel–** الجزء الأول، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2018، ص: 232.

جدول رقم: (4-6) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات (إختبار الاعتدالية)

بيانات اجابات المستجوبين نحو محاور الاستبيان	N Statistic العينة الاحصائية	معامل الالتواء(Skewness)			معامل التفلطح (Kurtosis)		
		القيمة الاحصائية	Std. Error خطئها المعياري للمعامل	نسبة المعامل إلى الخطأ المعياري $sk\%$	القيمة الاحصائية	Std. Error خطئها المعياري للمعامل	نسبة المعامل إلى خطئها المعياري $ku\%$
البعد الأول: المتطلبات المادية	131	-0.345	0.212	-1.628	0.545	0.420	1.2974382
البعد الثاني: متطلبات البيانات	131	-0.287	0.212	-1.356	0.135	0.420	0.3215939
البعد الثالث: متطلبات برمجية	131	-0.172	0.212	-0.812	0.723	0.420	1.7194019
البعد الرابع: متطلبات تنظيمية	131	-0.396	0.212	-1.872	0.812	0.420	1.9330073
البعد الخامس: متطلبات الإفصاح	131	-0.370	0.212	-1.746	-0.594	0.420	-1.413938
البعد السادس: متطلبات الشبكات	131	-0.237	0.212	-1.122	0.568	0.420	1.3507382
البعد السابع: متطلبات الموارد البشرية	131	-0.332	0.212	-1.569	-0.710	0.420	-1.690196
البعد الأول: عملية التخطيط	131	-0.371	0.212	-1.754	0.803	0.420	1.9111204
البعد الثاني: عملية الرقابة	131	-0.352	0.212	-1.662	0.115	0.420	0.2728065
البعد الثالث: عملية إتخاذ القرار	131	-0.224	0.212	-1.060	0.506	0.420	1.203142
البعد الأول: مؤشر الجودة	131	-0.385	0.212	-1.820	0.143	0.420	0.3411797
البعد الثاني: مؤشر المرونة	131	-0.336	0.212	-1.586	0.448	0.420	1.0651658
البعد الثالث: مؤشر التكلفة	131	-0.231	0.212	-1.091	0.198	0.420	0.470102
البعد الاول: مؤشر هامش الربح	131	-0.312	0.212	-1.473	0.772	0.420	1.8374579
البعد الثاني: مؤشر منفعة الأصول	131	-0.324	0.212	-1.531	0.592	0.420	1.4088251
البعد الثالث: مؤشر الرافعة المالية	131	-0.282	0.212	-1.330	0.760	0.420	1.80801

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 26

من خلال الجدول أعلاه، والذي يبين نتائج إختبار التوزيع الطبيعي(الاعتدالية) للبيانات باستخدام معامل الالتواء والتفرطح لكل من أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع، نلاحظ أن نسبة معامل الالتواء

(**Skewness**) إلى الخطأ المعياري(Sk%) لجميع إجابات المستجوبين نحو كل متغيرات الدراسة هي محصورة ضمن المدى (−2 و+2) وأيضا نسبة معامل التفلطح (**Kurtosis**) إلى الخطأ المعياري(ku%) لجميع إجابات المستجوبين نحو متغيرات الدراسة هي محصورة ضمن المدى (−2 و+2)، وعليه فمن خلال مختلف النتائج المبينة أعلاه والمتعلق بالكشف عن توزيع البيانات باستخدام كل من معامل الالتواء والتفلطح، يتبين لنا أن بيانات المتغيرات تخضع للتوزيع الطبيعي، كما أن الجدول الموالي يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي(الاعتدالية) للبيانات باستخدام معاملي الالتواء(**Skewness**) والتفرطح (**Kurtosis**) لأبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع مجتمعة.

جدول رقم (7−4) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي(الاعتدالية) للبيانات الكلية باستخدام معاملي الالتواء(Skewness) والتفرطح (Kurtosis).

بيانات اجابات المستجوبين نحو محاور الاستبيان	N Statistic العينة الاحصائية	معامل الالتواء(Skewness)			معامل التفلطح (Kurtosis)		
		القيمة الاحصائية	Std. Error خطئها المعياري للمعامل	نسبة المعامل إلى الخطأ المعياري $sk\%$	القيمة الاحصائية	Std. Error خطئها المعياري للمعامل	نسبة المعامل إلى خطئها المعياري $ku\%$
المتغير المستقل متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية	131	-0.326	0.212	-1.542	0.143	0.420	0.3401706
المتغير التابع الأول: الأداء الإداري	131	-0.226	0.212	-1.067	0.135	0.420	0.3220314
المتغير التابع الثاني: الأداء التشغيلي	131	-0.361	0.212	-1.705	-0.102	0.420	-0.242258
المتغير التابع الثالث: الأداء المالي	131	-0.230	0.212	-1.085	0.183	0.420	0.4358238
المتغير التابع: الأداء الإداري والتشغيلي والمالي في البنوك التجارية	131	-0.212	0.212	-1.002	-0.697	0.420	-1.6578

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 26

كخلاصة لما سبق من نتائج يتبين لنا ضرورة إستخدام الأدوات الإحصائية المعلمية (الوصفية والاستدلالية) في تحليل إجابات أراء أفرد العينة المستجوبة ومن ثم اختبار فرضيات الدراسة.

2. إختبار التوزيع الطبيعي باستخدام الطرق البيانية (مخطط التوزيع الطبيعي للبواقي)

عند إجراء إختبار التوزيع الطبيعي بالاستعانة ببرنامج **SPSS .V 26**، فإنه يعطي نوعين من المخططات والرسوم البيانية التي تتعلق بالتوزيع الطبيعي، وبموجبهما يمكن الحكم على مدى تتبع بيانات المتغيرات التوزيع الطبيعي، والتي سوف نناقشهما للتأكيد أكثرمن أن بيانات العينة تأخذ التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (3-4):مخطط التوزيع الطبيعي للبواقي نحو متغيرات الدراسة (المستقل، التابع)

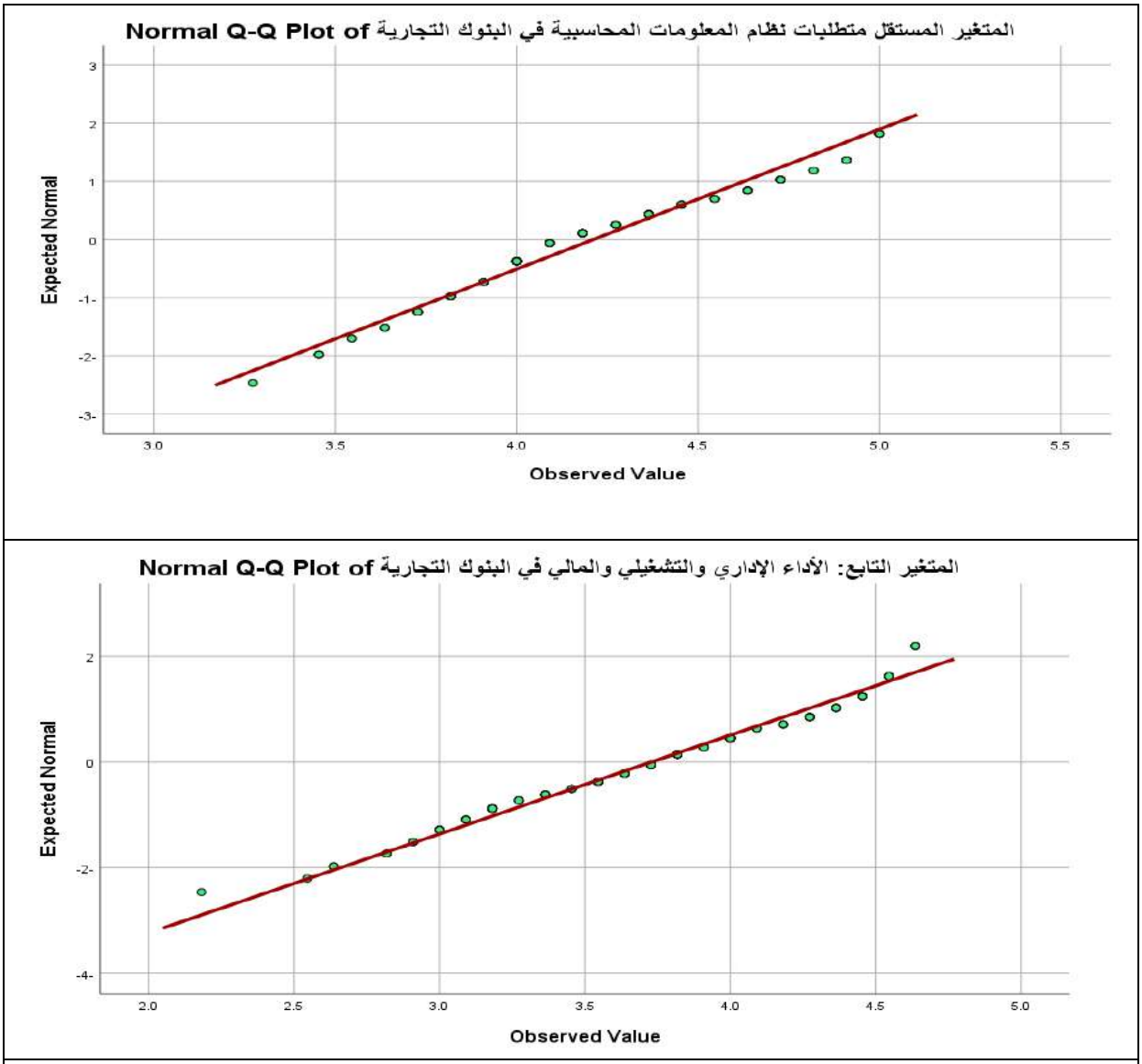

القاعدة المعمول بها إحصائيا: هي أنه إذا كانت النقاط تقع بجانب الخط المستقيم أو قريبة منه فإن بيانات العينة وإجابتهم على عبارات المتغير تتبع التوزيع الطبيعي.[1]

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 26

[1] عبد الكريم بوحفص، **الأساليب الإحصائية وتطبيقاتها يدويا وباستخدام برنامج SPSS**"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص:135

من خلال مخطط التوزيع الطبيعي للبواقي المبين في الشكل أعلاه نلاحظ أن أغلب نقاط لوحة الإنتشار تقع بمحاذاة الخط المستقيم وقريبة جدا منه وهذا يعني أن بيانات المستجوبين (عينة الدراسة) نحو إجاباتهم على عبارات كل من المتغير المستقل والمتغير التابع، هي بيانات تخضع للتوزيع الطبيعي وهذا ما يدل على أنه سنستخدم في دراستنا الأدوات الإحصائية المعلمية (الوصفية والإستدلالية) في تحليل إجابات آراء أفرد العينة المستجوبة وإختبار فرضيات الدراسة.

ثالثا: الأساليب والمؤشرات الإحصائية المستخدمة في معالجة بيانات الدراسة

يقوم كثير من المهتمين في مختلف ميادين العلوم الاقتصادية، التربوية، الاجتماعية والطبية وغيرها بأجراء التحليلات الإحصائية لبياناتهم المختلفة والتي تتراوح من استخدام لأساليب الإحصاء الوصفي مثل مقاييس النزعة المركزية كالوسط الحسابي لمجموعة من البيانات، وحساب مقاييس التشتت وحساب معاملات الارتباط واختبار الفرضيات.... الخ، إن القيام بمثل هذه التحليلات الإحصائية بالطرق اليدوية ليس سهلا وخاصة إذا كان حجم البيانات كبيرا، وعلى كل حال لم تعد هناك مشكلة مع تطور أجهزة الحاسوب وتصميم أنظمة (البرامج) مثل برنامج الاحصائي " **SPSS**" للقيام بالتحليلات الإحصائية البسيطة والمعقدة.[1]

برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروف اختصارا ب **SPSS**،* هو عبارة عن حزمة حاسوبية متكاملة لتسجيل البيانات وتحليلها، ويستخدم عادة في جميع البحوث العلمية التي تشتمل على العديد من البيانات الرقمية، ولا يقتصر على البحوث الاجتماعية فقط، بالرغم من أنه أنشأ أصلا لهذا الغرض، ولكن اشتماله على معظم الاختبارات الإحصائية تقريبا وقدرته الفائقة في معالجة البيانات، وتوافقه مع معظم البرمجيات المشهورة، جعل منه نظاما فعالا لتحليل شتى أنواع بيانات البحوث العلمية.[2] وهناك عدة إصدارات تختلف فيما بينها باختلاف أنظمة - **الويندوز- WIN** وفي دراستنا الحالية تم الاعتماد على الإصدار رقم(**SPSS: V26)**

وفيما يلي ذكر وشرح الأساليب المعالجات الاحصائية:

[1] محمد بلال الزعبي، عباس الطلافحة، **النظام الإحصائي spss فهم وتحليل البيانات الإحصائية**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 30.

* SPSS : **Statistical Package for the Social Sciences**

[2] بلقيدوم بلقاسم ، **مطبوعة دروس في التحليل الاحصائي المعلوماتي باستخدام برنامج SPSS لطلبة السنة أولى ماستر تخصص أرطوفونيا**، جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2– ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس ، السنة الجامعية 2016/2015، ص:2.

- **اختبار الثبات الاستبيان:** بالاستعانة بمعامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) مع اختبار معامل التجزئة النصفية (Deleted Item if Alpha) واختبار الاتساق الداخلي والبنائي وفقا لمعامل الارتباط بيرسون(Pearson Correlation).
- **اختبار كشف نوع التوزيع البيانات:** تم الاستعانة باستخدام الطرق الرقمية من خلال معاملي الالتواء (Skewness) والتفرطح (Kurtosis)، وكذلك الطرق البيانية.
- **الأساليب الاحصائية الوصفية:** من أجل تحليل ووصف أراء المستجوبين من أفراد العينة تم استخدام كل من التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

✓ **التوزيع التكراري والنسب المئوية:** وذلك لأجل وصف البيانات الشخصية للمستجوبين في رسوم بيانية وقيم عددية.

✓ **المتوسط الحسابي :** يعتبر من أهم مقاييس النزعة المركزية وأكثرها استخداما، لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد العينة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، مع العلم أنها تفيد في ترتيب العبارات واتجاهات الآراء، وكذا تبيان مدى أهمية العبارة عند أفراد العينة وتمركز إجاباتها حول قيمة معينة وتكون محصورة من (01- 03 درجات) تبعا للدرجات المعطاة لبدائل مقياس المستخدم في أداة الدراسة (الاستبانة).

✓ **الانحراف المعياري:** وهو مقياس من مقاييس التشتت، يستخدم لقياس وبيان تشتت إجابات مفردات عينة الدراسة حول المتوسط الحسابي للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد العينة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من محاور الدراسة.

✓ **معامل الاختلاف(cv):**[1]يستخدم اضافة الى الإنحراف المعياري في تحديد درجة تشتت الإجابات والاختلاف فيها بالنسبة لكل عبارة ولكل محور ويحسب بضرب حاصل قسمة الانحراف المعياري على المتوسط في 100، وكلما كان هذا المعامل مرتفعا، كلما دل ذلك على تشتت المشاهدات واختلاف الإجابات والمعيار القاعدي في ذلك هو 30%(30% فما أقل التشتت ضعيف والاجابات متجانسة، وفي حال أكبر من 30% ، المشاهدات أو الإجابات متشتتة ويجب تفسير ذلك)

[1] خليل شرقي، **دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي– دراسة لأراء عينة من الأساتذة في كليات الاقتصاد بالجامعات الجزائرية–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، تخصص إدارة الاعمال، جامعة محمد خيضر – بسكرة– 2016/2015 ، ص 191.

- **الأساليب الاحصائية الاستدلالية:** من أجل إختبار الفرضيات تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

✓ **اختبار ت (one Simple t-test):** وذلك بهدف معرفة الدلالة الإحصائية (دال أو غير دال) في اختبار الفرضيات (الإحصاء الاستدلالي) ويفيد هذا الاختبار (**one Sample t-test**) في الكشف عما إذا كان هناك فرق جوهري (دال إحصائيا) بين المتوسط الحسابي $\overline{X}$ لإجابات أفراد العينة والمتوسط الفرضي (x=02).

✓ **تحليل الإنحدار (Régression Analysis):** أداة إحصائية قوية ومرنة تستعمل لتحليل العلاقة الارتباطية ومعنوية الأثر بين متغير تابع واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة ويستعمل:[1]

- لتحديد ما إذا كان المتغير المستقل قادر على شرح تغيرات معنوية في المتغير التابع أي هل توجد علاقة؟
- لتحديد كمية الاختلاف في المتغير التابع التي يمكن شرحها بواسطة المتغير المستقل أي ماهي قوة علاقة؟
- لتحديد البناء أو شكل العلاقة: أي ماهي المعادلة الرياضية التي تربط المتغير المستقل أو عدة متغيرات مستقلة مع المتغير التابع؟
- للتنبؤ بقيمة المتغير التابع.
- التحكم في المتغيرات المستقلة الأخرى عند حساب مساهمة متغير أو متغيرات محددة.

والهدف من تحليل الانحدار هو التنبؤ بالمتغير التابع بمعلومية المتغير المستقل، وفي حالة وجود متغير مستقل واحد يطلق عليه تحليل الانحدار البسيط، بينما يطلق عليه تحليل الانحدار المتعدد عندما يوجد إثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة.

✓ **اختبار(T_Test) للفرق بين متوسطي مجموعتين (Independent Samples Test):** ويسمح هذا الاختبار بتقدير الفرق بين المتوسط مجموعتين مستقلتين مثل متغير الجنس فهو مقسم الى فئة الذكور وفئة الاناث.

✓ اختبار تحليل التباين الأحادي **(One-wayANOVA)** للفرق بين متوسطات أكثر من مجموعتين مثل متغير العمر فهو مقسم الى اكثر من فئتين فئات او مجموعتين

1 عايدة نخلة رزق الله، **دليل الباحثين في التحليل الاحصائي الاختبار والتفسير**، ط1، 2002، ص ص 210-211 متوفر على رابط الالكتروني https://www.4shared.com/office/Biam9Oky

- **تحديد مستوى الدلالة(5%):** يتم اختبار فرضيات الدراسة وفق مستوى الدلالة (5%)، وهو مستوى الدلالة الشائع الاستخدام في الدراسات السابقة أو ما يعرف بقيمة ألفا، أي أنه يتم اختبار الفرضية الصفرية على مستوى الدلالة الفا تساوي 5% ويعني ذلك أن الاحتمال الخطأ في المعاينة، يجب ألا يزيد عن 0.05 أو بمعنى آخر يقبل مقدار خطأ في صحة النتائج عندما لا يزيد عن (5%)، **ومن أجل اتخاذ القرار فإننا نقارنه مع: مستوى المعنوية (Sig)، أو (احتمال الخطأ) (P-value) وهو** يظهر في مخرجات البرامج الإحصائية مثل **Spss**، وعلى أساسه يتم اختبار دلالة الإحصائية للمؤشرات الإحصائية المحسوبة، وهذا من خلال مقارنة قيمة احتمال الخطأ **(Sig)** المصاحبة للقيم المؤشرات الإحصائية مع مستوى الدلالة (5%).

المبحث الثالث: الإختبارات المرتبطة بجودة أداة الدراسة (الإستبانة)

تعتبر الإختبارات المرتبطة بجودة أداة الدراسة من أهم الإجراءات التي تهم الباحثين، من خلال تأثيرها البالغ في أهمية نتائج البحث وقدرتنا على تعميم النتائج، وترتبط جودة أداة الدراسة بالأدوات المستخدمة في البحث ومدى قدرتها على قياس المراد قياسه، ومدى دقة القراءات المأخوذة من تلك الأدوات، ويعد إختبار الصدق والثبات من أهم الإختبارات التي تشير إلى درجة استقلالية الإجابات عن الظروف العرضية للبحث، وبالتالي إلى مدى صلاحية أداة جمع البيانات لقياس ما وضعت لقياسه من جهة. وإلى الانتظام أو إلى الحد الذي يتم فيه فهم نتائج المقياس فهما صحيحا، أي بمدى دقة النتائج وعلو درجة التوافق في حالة تكرارها في وقت آخر من جهة أخرى".[1]

المطلب الأول: صدق الإتساق الداخلي والبنائي لأداة الدراسة

قبل أن يقوم الباحث باختبار صدق الإتساق الداخلي والبنائي لأداة الدراسة، وجب التأكد من مدى صلاحيتها المبدئية الظاهرية، كأن يتم اختبارها على عينة من الأفراد مختارة عشوائيا ومتشابهة في خصائصها مع مجتمع البحث، كما أن هذا الإجراء المتمثل في الاختبار الميداني للأداة لا يغني عن عرضها على المشرف على البحث وبعض الخبراء والباحثين الأكفاء في هذا الشأن للتعرف على وجهات نظرهم، وفيما يلي عرض لنتائج اختبار أداة الدراسة:

[1] فضيل دليو، **معايير الصدق والثبات في البحوث الكمية والكيفية**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19 ، ديسمبر 2014، ص:84.

أولا: الصدق الظاهري لعبارات أداة الدراسة(الإستبانة)

يقصد بالصدق الظاهري أن يبدو المقياس (أداة الدراسة) أو الاختبار ظاهرياً أنه يقيس ما وضع لقياسه، بمعنى أنه عند تفحص أداة الدراسة ظاهريا، فإن الشخص المتفحص يخرج باستنتاج أن أداة الدراسة تقيس ما وضعت لقياسه[1]، وتم التأكد من صدق الإداة من خلال إختبارين متتاليين كما يلي:

1. **الإختبار الأولي:** ويقصد به توزيع الاستبيان على عدد من المحكمين من ذوي الاختصاص لإبداء أية ملاحظات تتعلق بمدى ملائمة ووضوح عبارات الاستبانة، وللتأكد أيضا من سلامة صياغة الجمل والعبارات، حيث تم توزيع النسخة الأولية على أربع (04) إطارات بالمديريات المركزية للبنوك التجارية الملحق رقم (3)، وهذا لهدف تنقيح وتصحيح العبارات وجعلها ملائمة للإجابة من قبل العينة المدروسة.

2. **صدق المحكمين:** ويقصد بصدق المحكمين توزيع أداة الدراسة (الإستبانة) بعد الإختبار الأولي على مجموعة من الأساتذة المحكمين (الملحق 02)، وذلك من منطلق الإختصاص والتجربة، للوقوف على إستفاء أداة الدراسة (الإستبانة) المتطلبات المنهجية المتفق عليها من جانب خبراء البحث العلمي، ومعرفة مدى صحة العبارات والتناسق بين الفقرات وتصميمات المقياس...وغيرها.

ثانيا: صدق الاتساق الداخلي والبنائي لعبارات ومحاور أداة الدراسة (الإستبانة)

يعتبر صدق الإتساق الذاخلي أحد طرق حساب صدق أداة الدراسة، حيث يقيس مدى قدرة تحقيق الأهداف التي تسعى أداة الدراسة الوصول إليها، ويبين صدق الاتساق الداخلي مدى ارتباط كل عبارة مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، أي مدى ملائمة كل عبارة لما يقيسه المحور، أما الصدق البنائي فيهدف من خلاله، قياس ارتباط الدرجة الكلية لكل محور مع الدرجة الكلية لأداة الدراسة (الإستبانة). واحصائيا نعبر عن صدق الاتساق الداخلي والبنائي من خلال حساب معامل الارتباط بيرسون وهذا الاخير محصور بين(−1) و(+1)، لكن هذا المعامل لا يكتسب دلالته من قيمته المطلقة، وعليه يتعين علينا أن يتم تفحص دلالة معامل الارتباط بيرسون من خلال مقارنة قيمة مستوى المعنوية (Sig) لكل معامل ارتباط مع مستوى الدلالة (5%)، فإذا كانت قيمة(Sig) أقل أو تساوي مستوى الدلالة (5%)، فان معامل الارتباط بيرسون ذا دلالة إحصائية، أي توجد علاقة بين العبارة والدرجة الكلية لمحورها

[1] موفق الحمداني، **مناهج البحث العلمي، أساسيات البحث العلمي**، الكتاب الأول، ط1 ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 ، ص: 273 .

ككل، أي بعبارة أخرى أن المحور صادق ومتسق لما وضع لقياسه، وأن مضمون المحور يتلاءم مع المتغير المراد قياسه.

وفيما يلي عرض لنتائج حساب صدق الاتساق الداخلي والبنائي لعبارات ومحاور أداة الدراسة كمايلي:

1. الاتساق الداخلي لعبارات المتغير المستقل: المتعلق بقياس متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية

يوضح الجدول الموالي نتائج إختبار الإتساق الداخلي لعبارات المتغير المستقل، والمتعلقة بقياس متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية العمومية من خلال المتطلبات المادية، البيانات، البرمجية، التنظيمية، متطلبات الإفصاح والشبكات والموارد البشرية

الجدول رقم (8-4): الاتساق الداخلي لعبارات المتغيرات المستقلة

العبارات	البعد الأول: المتطلبات المادية			العبارات	البعد الثاني: متطلبات البيانات		
	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية	النتيجة		معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية	النتيجة
العبارة (1)	0.583**	0.000	دال	العبارة (5)	0.774**	0.000	دال
العبارة (2)	0.737**	0.000	دال	العبارة (6)	0.800**	0.000	دال
العبارة (3)	0.785**	0.000	دال	العبارة (7)	0.825**	0.000	دال
العبارة (4)	0.849**	0.000	دال	العبارة (8)	0.805**	0.000	دال
العبارات	البعد الثالث: متطلبات برمجية			العبارات	البعد الرابع: متطلبات تنظيمية		
	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية	النتيجة		معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية	النتيجة
العبارة (9)	0.811**	0.000	دال	العبارة (13)	0.745**	0.000	دال
العبارة (10)	0.845**	0.000	دال	العبارة (14)	0.592**	0.000	دال
العبارة (11)	0.746**	0.000	دال	العبارة (15)	0.812**	0.000	دال
العبارة (12)	0.840**	0.000	دال	العبارة (16)	0.689**	0.000	دال
العبارات	البعد الخامس: متطلبات الإفصاح			العبارات	البعد السادس: متطلبات الشبكات		
	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية	النتيجة		معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية	النتيجة
العبارة (17)	0.639**	0.000	دال	العبارة (22)	0.793**	0.000	دال
العبارة (18)	0.677**	0.000	دال	العبارة (23)	0.651**	0.000	دال
العبارة (19)	0.836**	0.000	دال	العبارة (24)	0.655**	0.000	دال
العبارة (20)	0.826**	0.000	دال	العبارة (25)	0.642**	0.000	دال
العبارة (21)	0.390**	0.000	دال	العبارة (26)	0.645**	0.000	دال
العبارات	البعد السابع: متطلبات الموارد البشرية						
	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية	النتيجة	العبارات	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية	النتيجة
العبارة (27)	0.539**	0.000	دال	العبارة (30)	0.772**	0.000	دال
العبارة (28)	0.528**	0.000	دال	العبارة (31)	0.790**	0.000	دال
العبارة (29)	0.627**	0.000	دال				

دال: أي يوجد ارتباط معنوي بين العبارة والدرجة الكلية لمحورها.

في مخرجات برنامج SPSS تدل النجمتان (**) على وجودل الدلالة الاحصائية وغيابها على عدم وجود دلالة الإحصائية.

* Correlation is significant at the 0.05

** Correlation is significant at the 0.01

إذا كانت قيمة احتمال الخطأ (Sig. or P-value) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة المعتمد عليه فإنه يوجد ارتباط معنوي.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .V 26.

من النتائج المبينة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن العلاقة الارتباطية بين كل عبارة وبعدها الذي تنتمي إليه موجبة، مما يدل على أن هناك علاقة طردية بين جميع العبارات مع الدرجة الكلية لكل بعد، كما يلاحظ أن أكبر قيمة لمعامل الارتباط هي (0.849) لدى العبارة رقم(04) وأقل قيمة له بلغت (0.390) لدى العبارة رقم (21)، كما أن جميع العبارات دالة إحصائيا عند مستوى المعنوية (5%)، إذ أن قيمة الاحتمالية (Sig) لقيم معاملات الارتباط بيرسون (R) المحسوبة كانت أقل من مستوى الدلالة المعتمد عليه في الدراسة (5%)، وعليه يمكننا القول بأن عبارات المحور الأول المتعلق بقياس متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية تمتاز كلها بالاتساق الداخلي مع محاورها وأبعادها وصادقة لما وضعت لقياسه، وبذلك لا نستثني أي عبارة منها في التحليل، كما يمكننا الاعتماد عليها في تحليل بيانات المستجوبين من أفراد عينة الدراسة نحور متغيرات الدراسة.

2. الاتساق الداخلي لعبارات المتغير التابع: المتعلق بقياس الأداء في البنوك التجارية

1.2. الإتساق الذاخلي لعبارات المتغير التابع المتعلق بقياس الأداء الإداري:

الجدول رقم (9-4): الاتساق الداخلي لعبارات المتغير التابع المتعلق بقياس الأداء الإداري

الأداء الإداري							
العبارات	البعد الأول: عملية التخطيط			العبارات	البعد الثاني: عملية الرقابة		
	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية	النتيجة		معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية	النتيجة
العبارة (32)	0.770**	0.000	دال	العبارة (37)	0.398**	0.000	دال
العبارة (33)	0.653**	0.000	دال	العبارة (38)	0.596**	0.000	دال
العبارة (34)	0.818**	0.000	دال	العبارة (39)	0.711**	0.000	دال
العبارة (35)	0.699**	0.000	دال	العبارة (40)	0.777**	0.000	دال
العبارة (36)	0.825**	0.000	دال	العبارة (41)	0.744**	0.000	دال
العبارات	البعد الثالث: عملية اتخاذ القرار						
	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية	النتيجة		معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية	النتيجة
العبارة (42)	0.686**	0.000	دال	العبارة (45)	0.612**	0.000	دال
العبارة (43)	0.718**	0.000	دال	العبارة (46)	0.560**	0.000	دال
العبارة (44)	0.570**	0.000	دال				

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .V 26

من النتائج المبينة في الجدول السابق، نلاحظ أن العلاقة الارتباطية بين كل عبارة وبعدها الذي تنتمي إليه موجبة، مما يدل على أن هناك علاقة طردية بين جميع العبارات والدرجة الكلية لكل بعد، وأن أكبر قيمة لمعامل الارتباط هي (0.825) لدى العبارة رقم (36) وأقل قيمة له بلغت (0.398) لدى العبارة رقم (37)، كما أن جميع العبارات دالة إحصائيا عند مستوى المعنوية (5%) إذ أن قيمة الاحتمالية **(Sig)** لقيم معاملات الارتباط بيرسون **(R)** المحسوبة كانت أقل من مستوى الدلالة المعتمد عليه في الدراسة (5%)، وعليه يمكننا القول بأن عبارات المحور الثاني المتعلق بقياس الأداء الإداري في البنوك التجارية العمومية من خلال مختلف عملياته، تمتاز كلها بالاتساق الداخلي مع محورها وأبعادها وصادقة لما وضعت لقياسه وبذلك لا نستثني أي عبارة منها في التحليل، كما يمكننا الاعتماد عليها في تحليل بيانات المستجوبين من أفراد عينة الدراسة نحور متغيرات الدراسة.

2.2. الإتساق الداخلي لعبارات المتغير التابع المتعلق بقياس الأداء التشغيلي:

من النتائج المبينة في الجدول الموالي نلاحظ أن العلاقة الارتباطية بين كل عبارة وبعدها الذي تنتمي إليه موجبة، مما يدل على أن هناك علاقة طردية بين جميع العبارات والدرجة الكلية لكل بعد وأن أكبر قيمة لمعامل الارتباط هي (0.854) لدى العبارة رقم (59) وأقل قيمة له بلغت (0.415) لدى العبارة رقم(54)، كما أن جميع العبارات دالة إحصائيا عند مستوى المعنوية (5%) إذ أن قيمة الاحتمالية **(Sig)** لقيم معاملات الارتباط بيرسون **(R)** المحسوبة كانت أقل من مستوى الدلالة المعتمد عليه في الدراسة(5%)، وعليه يمكننا القول بأن عبارات المحور الثاني المتعلق بقياس الأداء التشغيلي في البنوك التجارية العمومية من خلال مختلف مؤشراته، تمتاز كلها بالاتساق الداخلي مع محورها وأبعادها وصادقة لما وضعت لقياسه وبذلك لا نستثني أي عبارة منها في التحليل، كما يمكننا الاعتماد عليها في تحليل بيانات المستجوبين من أفراد عينة الدراسة نحور متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (10-4): الاتساق الداخلي لعبارات المتغير التابع: المتعلق بقياس الأداء التشغيلي

العبارات	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية	النتيجة	العبارات	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية	النتيجة
الأداء التشغيلي							
	البعد الأول: مؤشر الجودة				البعد الثاني: مؤشر المرونة		
العبارة (47)	**0.760****	**0.000**	دال	العبارة (52)	**0.749****	**0.000**	دال
العبارة (48)	**0.747****	**0.000**	دال	العبارة (53)	**0.762****	**0.000**	دال
العبارة (49)	**0.621****	**0.000**	دال	العبارة (54)	**0.415****	**0.000**	دال
العبارة (50)	**0.698****	**0.000**	دال	العبارة (55)	**0.438****	**0.000**	دال
العبارة (51)	**0.793****	**0.000**	دال	العبارة (56)	**0.711****	**0.000**	دال
العبارات	البعد الثالث: مؤشر التكلفة						
	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية	النتيجة		معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية	النتيجة
العبارة (57)	**0.742****	**0.000**	دال	العبارة (59)	**0.854****	**0.000**	دال
العبارة (58)	**0.587****	**0.000**	دال	العبارة (60)	**0.729****	**0.000**	دال

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .V 26

3.2. الإتساق الذاخلي لعبارات المتغير التابع المتعلق بقياس الأداء المالي:

من النتائج المبينة في الجدول أسفله نلاحظ أن العلاقة الارتباطية بين كل عبارة وبعدها الذي تنتمي إليه موجبة مما يدل على أن هناك علاقة طردية بين جميع العبارات والدرجة الكلية لكل بعد وأن أكبر قيمة لمعامل الارتباط هي (0.890) لدى العبارة رقم (65) وأقل قيمة له بلغت (0.694) لدى العبارة رقم(66)، كما أن جميع العبارات دالة إحصائيا عند مستوى المعنوية (5%)، إذ أن قيمة الاحتمالية **(Sig)** لقيم معاملات الارتباط بيرسون **(R)** المحسوبة كانت أقل من مستوى الدلالة المعتمد عليه في الدراسة(5%)، وعليه يمكننا القول بأن عبارات المحور الثاني المتعلق بقياس الاداء المالي في البنوك التجارية، من خلال مختلف مؤشراته تمتاز كلها بالاتساق الداخلي مع محورها وأبعادها وصادقة لما وضعت لقياسه وبذلك لا نستثني أي عبارة منها في التحليل، كما يمكننا الاعتماد عليها في تحليل بيانات المستجوبين من أفراد عينة الدراسة نحور متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (11-4): الاتساق الداخلي لعبارات المتغير التابع: المتعلق بقياس الأداء المالي

الأداء المالي							
العبارات	البعد الاول: مؤشر هامش الربح			العبارات	البعد الثاني: مؤشر منفعة الأصول		
	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية	النتيجة		معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية	النتيجة
العبارة (61)	**0.732**	0.000	دال	العبارة (64)	**0.866**	0.000	دال
العبارة (62)	**0.794**	0.000	دال	العبارة (65)	**0.890**	0.000	دال
العبارة (63)	**0.767**	0.000	دال	العبارة (66)	**0.694**	0.000	دال
العبارات	البعد الثالث: مؤشر الرافعة المالية						
	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية	النتيجة		معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية	النتيجة
العبارة (67)	**0.803**	0.000	دال	العبارة (69)	**0.736**	0.000	دال
العبارة (68)	**0.729**	0.000	دال				

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .V 26

3. صدق الاتساق البنائي لمحاور أداة الدراسة (الاستبانة):

يعتبر صدق الإتساق البنائي أحد المعايير التي تقيس مدى إرتباط كل فقرة من فقرات الدراسة بالمحور الذي تنتمي إليه، ويمكن قياس ذلك من خلال معامل الارتباط بين درجة المحور والدرجة الكلية للمتغير، حيث يمكن توضيح نتائج إختبار صدق الإتساق البنائي لمحاور الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (12–4): صدق الاتساق البنائي لمحاور أداة الدراسة.

أبعاد الاستبيان			الارتباط مع الدرجة الكلية الاستبيان		
			معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (sig)	النتيجة
المتغير المستقل: المتعلق بقياس متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية	01	البعد الأول: المتطلبات المادية	0.588**	0.000	دال
	02	البعد الثاني: متطلبات البيانات	0.342**	0.000	دال
	03	البعد الثالث: متطلبات برمجية	0.482**	0.000	دال
	04	البعد الرابع: متطلبات تنظيمية	0.484**	0.000	دال
	05	البعد الخامس: متطلبات الإفصاح	0.616**	0.000	دال
	06	البعد السادس: متطلبات الشبكات	0.572**	0.000	دال
	07	البعد السابع: متطلبات الموارد البشرية	0.548**	0.000	دال
المتغير المستقل متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية			0.862**	0.000	دال
المتغير التابع الأول: الأداء الإداري في البنوك التجارية	01	البعد الأول: عملية التخطيط	0.673**	0.000	دال
	02	البعد الثاني: عملية الرقابة	0.728**	0.000	دال
	03	البعد الثالث: عملية اتخاذ القرار.	0.503**	0.000	دال
المتغير التابع الأول: الأداء الإداري في البنوك التجارية			0.814**	0.000	دال
المتغير التابع الأول: الأداء التشغيلي في البنوك التجارية	01	البعد الأول: مؤشر الجودة	0.685**	0.000	دال
	02	البعد الثاني: مؤشر المرونة	0.599**	0.000	دال
	03	البعد الثالث: مؤشر التكلفة	0.535**	0.000	دال
المتغير التابع الثاني: الأداء التشغيلي في البنوك التجارية			0.612**	0.000	دال
المتغير التابع الأول: الأداء المالي في البنوك التجارية	01	البعد الاول: مؤشر هامش الربح	0.689**	0.000	دال
	02	البعد الثاني: مؤشر منفعة الأصول	0.601**	0.000	دال
	03	البعد الثالث: مؤشر الرافعة المالية	0.605**	0.000	دال
المتغير التابع الثالث: الأداء المالي في البنوك التجارية			0.542**	0.000	دال
المتغير التابع: الأداء الإداري والتشغيلي والمالي في البنوك التجارية			0.829**	0.000	دال

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .V 26

من خلال الجدول أعلاه يظهر بأن معاملات الارتباط (**Pearson Correlation**) بين كل المحور والدرجة الكلية لعبارات الاستبيان دالة إحصائيا، حيث أن قيمة **Sig** (القيمة الاحتمالية) أقل من مستوى الدلالة (5%)، ومنه تعتبر محاور أداة الدراسة صادقة ومتسقة، لما وضعت لقياسه.

كخلاصة: إن الهدف من حساب صدق الاتساق الداخلي والبنائي لعبارات ومحاور أداة الدراسة (الإستبانة)، كان التحقق من كون العبارات لها القدرة على قياس الشيء المراد قياسه في المحور، حيث بينت لنا نتائج حساب صدق الاتساق الداخلي والبنائي لعبارات ومحاور أداة الدراسة (الاستبانة) أنها متسقة، ولها قدرة على قياس ما وضعت لقياسه، وبالتالي لم يطرأ عليها أي تعديل جوهري أو أي عملية حذف لأي عبارة من عبارات الاستبانة، الأمر الذي من شأنه أن يعطي ثقة كبيرة للدراسة والشروع في إجراء تحليل بياناتها واختبار صحة فرضياتها، كما أن هذا الاجراء وحده لا يكفي وعليه ننتقل للخطوة الموالية وهي البحث في مدى قدرة أداة الدراسة على استقرار نتائجها فيما لو طبقت مرات عدة من خلال إختبار الثبات.

المطلب الثاني: إختبار ثبات أداة الدراسة (الاستبانة)

يقصد بثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، مدى القدرة على تحقيق النتائج نفسها في حالة تطبيقها مرة أخرى على نفس المجموعة، ولتوضيح معنى الثبات نفترض أنه تم إجراء استقصاء معين على مجموعة من المتدربين على برنامج ما، ثم تم رصد درجات كل متدرب في هذا الاستقصاء، وبعد فترة تم إعادة إجراء نفس الاختبار على نفس هذه المجموعة، ورصدت أيضا درجات كل متدرب فيها، ودلت النتائج على أن الدرجات التي حصل عليها المتدربون في المرة الأولى لتطبيق الاستقصاء، هي نفسها الدرجات التي حصل عليها هؤلاء المتدربون في المرة الثانية، بناء عليه نستنتج بأن نتائج الاستقصاء ثابتة تماما وبالتالي فهي أكثر دقة.[1]

في دراستنا تم التحقق من ثبات عبارات محاور وأبعاد أداة الدراسة (الاستبانة)، من خلال استخدام طريقتين هما، طريقة التجزئة النصفية (**Split-Half Reliability**)، وطريقة معامل كرونباخ ألفا (**Cronbach's Alpha**) ، حيث تعتبران من أكثر مقاييس الثبات استخداما من طرف الباحثين في الدراسات السابقة التي تطرقنا إليها.

[1] مصطفى طويطي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 141

أولا: حساب الثبات باعتماد طريقة التجزئة النصفية (Split-Half Reliability)

تعتمد طريقة التجزئة النصفية على تجزئة الإختبار المطلوب إلى نصفين، حيث يحتوى النصف الأول على الفقرات ذات الترتيب الفردي، والقسم الثاني على الفقرات ذات الترتيب الزوجي، ثم يحسب معامل الإرتباط (R) بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية، و نقوم فيما بعد بتصحيح معامل الإرتباط من خلال معادلة سبيرمان براون ومعادلة جيتمان.

الجدول الموالي يمثل إختبار الثبات عن طريق التجزئة النصفية:

جدول رقم (13-4) : نتائج إختبار الثبات بطريقة التجزئة النصفية (Split-Half Reliability)

المتغيرات	الجزء الأول	الجزء الثاني	الملاحظة
عدد العبارات	35	34	متقاربة
معامل ألفا كرومباخ	,685	,659	متقارب
قيمة الإرتباط بين الجزئين	,842		قوية
قيمة التباين	33.718	31.213	متقارب
معامل إرتباط براون سبيرمان Spearman Brown	,915	,915	متساوي
معامل جيتمان Guttman	,914		قوي

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .V 26

من خلال الجدول السابق يتضح عدم تساوي عدد عبارات الجزء الأول مع عدد عبارات الجزء الثاني وهذا راجع لكون عدد عبارات الإختبار ككل هو 69 عبارة، وهو عدد فردي يسمح بتقسيم غير متساوي للجزئين، كما يتضح كذلك عدم تساوي معامل ألفا كرومباخ بين الجزئين ولكن بقيمة ثبات نسبي في حدود 67%، كما أن قيمة الإرتباط بين الجزء الأول والجزء الثاني بلغت نسبة 84.3% وهي قيمة إرتباط جيدة في حين يتضح مدى تقارب وعدم تساوي قيمة التباين بين عبارات الجزء الأول 33.718 وعبارات الجزء الثاني 31.213، ما يسمح باختيار معامل جيتمان 91.4% كمعامل ثبات بطريقة التجزئة النصفية، وهو معامل يعكس درجة الثبات الكبيرة لعبارات ومحاور أداة الدراسة.

ثانيا: حساب الثبات باعتماد طريقة ا كرومباخ ألفا (Cronbach’s Alpha).

تعتبر طريقة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) من أفضل طرق قياس الثبات الداخلي لعبارات أداة الدراسة (الإستبانة)، وهو الإختبار المتعلق بالإتساق الداخلي، ومدى إمكانية الحصول على نفس النتائج إذا ما تم تكرار الدراسة لنفس العينة وفي نفس الظروف، حيث تعتبر قيمة (Cronbach's Alpha) في معظم المراجع والدراسات مقبولة إذا تجاوزت نسبة 60%، وفيما يلي نتائج حسابات الثبات :

1. حساب درجة ثبات عبارات المتغير المستقل: المتعلق بقياس <u>متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية</u>

الجدول رقم (14-4): درجة ثبات عبارات المحور الأول: متطلبات نظام المعلومات المحاسبية

رقم العبارة	Scale Mean if Item Deleted قيمة المتوسط للدرجة الكلية لإجمالي عبارات المحور في حالة حذف العبارة	Scale Variance if Item Deleted قيمة التباين للدرجة الكلية لإجمالي عبارات المحور في حالة حذف العبارة	Corrected Item-Total Correlation معامل الارتباط المصحح بين كل عبارة والدرجة الكلية لإجمالي عبارات المحور	Cronbach's Alpha if Item Deleted قيمة ألفا كرونباخ في حالة تم حذف العبارة	Cronbach's Alpha ألفا كرونباخ
	Item-Total Statistics				
	ثبات عبارات المتعلقة ب البعد الأول: المتطلبات المادية				
(1)	**7.80**	**1.868**	**0.478**	**0.700**	**0.702**
(2)	**7.92**	**1.416**	**0.542**	**0.612**	
(3)	**8.37**	**1.111**	**0.494**	**0.654**	
(4)	**8.18**	**1.012**	**0.632**	**0.537**	
	ثبات عبارات المتعلقة ب البعد الثاني: متطلبات البيانات				
(5)	**7.50**	**2.437**	**0.626**	**0.753**	**0.802**
(6)	**7.53**	**2.451**	**0.676**	**0.739**	
(7)	**7.82**	**1.982**	**0.636**	**0.746**	
(8)	**7.92**	**2.010**	**0.593**	**0.773**	
	ثبات عبارات المتعلقة ب البعد الثالث: متطلبات برمجية				
(9)	**8.04**	**1.637**	**0.667**	**0.751**	**0.813**
(10)	**8.03**	**1.661**	**0.737**	**0.729**	
(11)	**8.47**	**1.558**	**0.496**	**0.805**	
(12)	**8.15**	**1.479**	**0.688**	**0.737**	
	ثبات عبارات المتعلقة ب البعد الرابع: متطلبات تنظيمية				
(13)	**7.13**	**1.945**	**0.524**	**0.556**	**0.669**
(14)	**7.51**	**2.267**	**0.301**	**0.663**	
(15)	**7.27**	**1.767**	**0.623**	**0.482**	
(16)	**7.63**	**1.957**	**0.384**	**0.653**	

Cronbach's Alpha ألفا كرونباخ	Item-Total Statistics				
	Cronbach's Alpha if Item Deleted قيمة ألفا كرونباخ في حالة تم حذف العبارة	Corrected Item–Total Correlation معامل الارتباط المصحح بين كل عبارة والدرجة الكلية لإجمالي عبارات المحور	Scale Variance if Item Deleted قيمة التباين للدرجة الكلية لإجمالي عبارات المحور في حالة حذف العبارة	Scale Mean if Item Deleted قيمة المتوسط للدرجة الكلية لإجمالي عبارات المحور في حالة حذف العبارة	رقم العبارة
ثبات عبارات المتعلقة ب البعد الخامس: متطلبات الإفصاح					
0.712	**0.671**	**0.502**	**3.653**	**9.85**	(17)
	0.677	**0.441**	**3.109**	**10.27**	(18)
	0.568	**0.668**	**2.514**	**10.20**	(19)
	0.576	**0.652**	**2.556**	**10.44**	(20)
	0.705	**0.156**	**4.013**	**9.95**	(21)
ثبات عبارات المتعلقة ب البعد السادس: متطلبات الشبكات					
0.683	**0.550**	**0.664**	**2.037**	**9.87**	(22)
	0.644	**0.411**	**2.123**	**10.00**	(23)
	0.623	**0.473**	**2.251**	**9.95**	(24)
	0.646	**0.407**	**2.153**	**10.42**	(25)
	0.680	**0.330**	**2.004**	**10.54**	(26)
ثبات عبارات المتعلقة ب البعد السابع: متطلبات الموارد البشرية					
0.673	**0.666**	**0.315**	**4.273**	**9.21**	(27)
	0.670	**0.271**	**4.220**	**9.47**	(28)
	0.630	**0.410**	**3.952**	**9.59**	(29)
	0.551	**0.566**	**3.227**	**9.66**	(30)
	0.540	**0.584**	**3.089**	**9.86**	(31)

يوضح العمود الرابع في الجدول (Cronbach's Alpha if Item Deleted) قيمة معامل ألفا كرونباخ عند حذف العبارة، فاذا زادت قيمة معامل ألفا كرونباخ عند حذف العبارة عن قيمة معامل الفا كرونباخ الاجمالية، دل ذلك على أن هذه العبارة تضعف المقياس وأن حذف العبارة يؤدي إلى زيادة الثبات. نقلا عن المرجع : غيث البحر، معن التنجي، التحليل الاحصائي للاستبيان باستخدام برنامج Statistics SPSS IBM ، مركز سبر للدراسات الإحصائية والسياسات العامة، تركيا، 2014 ص

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .V 26

يبين لنا الجدول أعلاه، وفي العمود الأخير قيمة معامل الثبات كرونباخ ألفا (**Cronbach's Alpha**) الإجمالية لجميع عبارات كل بعد من أبعاد المحور المتعلق بقياس متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية حيث بلغت أعلى قيمة له (0.813) لدى البعد الثاني: متطلبات البيانات وأقل قيمة له بلغت (0.673) لدى البعد السابع: متطلبات الموارد البشرية وهي درجة ثبات مقبولة (Alpha أكبر من 60%) . ولا يستدعي منا حذف أي عبارة من أجل تحسين قيم الثبات وتصبح أكبر من العتبة التي هي 60%.

2. حساب درجة ثبات عبارات المتغير التابع: المتعلق بقياس <u>الأداء الإداري والتشغيلي والمالي في البنوك التجارية</u>

الجدول رقم (15-4): درجة ثبات عبارات المحور المتعلق بقياس الأداء الإداري في البنوك التجارية من خلال عمليات التخطيط، الرقابة واتخاذ القرار.

رقم العبارة	Item-Total Statistics				Cronbach 's Alpha ألفا كرونباخ
	Scale Mean if Item Deleted قيمة المتوسط للدرجة الكلية لإجمالي عبارات المحور في حالة حذف العبارة	Scale Variance if Item Deleted قيمة التباين للدرجة الكلية لإجمالي عبارات المحور في حالة حذف العبارة	Corrected Item-Total Correlation معامل الارتباط المصحح بين كل عبارة والدرجة الكلية لإجمالي عبارات المحور	Cronbach's Alpha if Item Deleted قيمة ألفا كرونباخ في حالة تم حذف العبارة	
ثبات عبارات المتعلقة ب البعد الأول: عملية التخطيط					
(32)	**10.71**	**2.300**	**0.640**	**0.733**	**0.791**
(33)	**10.98**	**2.346**	**0.429**	**0.700**	
(34)	**10.71**	**2.392**	**0.734**	**0.722**	
(35)	**10.79**	**2.396**	**0.536**	**0.762**	
(36)	**11.13**	**1.806**	**0.640**	**0.737**	
ثبات عبارات المتعلقة ب البعد الثاني: عملية الرقابة					
(37)	**9.70**	**2.980**	**0.245**	**0.651**	**0.668**
(38)	**9.81**	**2.602**	**0.418**	**0.626**	
(39)	**10.08**	**2.117**	**0.472**	**0.592**	
(40)	**10.24**	**1.967**	**0.574**	**0.537**	
(41)	**10.65**	**1.876**	**0.457**	**0.613**	
ثبات عبارات المتعلقة ب عملية إتخاذ القرار					
(42)	**9.66**	**2.209**	**0.480**	**0.501**	**0.610**
(43)	**9.90**	**2.029**	**0.483**	**0.487**	
(44)	**9.74**	**2.455**	**0.341**	**0.568**	
(45)	**9.92**	**2.271**	**0.338**	**0.569**	
(46)	**10.42**	**2.322**	**0.224**	**0.600**	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .V 26

يبين لنا الجدول أعلاه وفي العمود الأخير قيمة معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) الإجمالية لجميع عبارات كل بعد من أبعاد المحور المتعلق بقياس الأداء الإداري في البنوك التجارية من خلال عمليات التخطيط، الرقابة واتخاذ القرار. حيث بلغت أعلى قيمة له (0.791) لدى البعد الأول عملية التخطيط وأقل قيمة له بلغت (0.610) لدى البعد الثالث عملية إتخاذ القرار وهي درجة ثبات

مقبولة (Alpha أكبر من 60%) ولا يستدعي منا حذف أي عبارة من اجل تحسين قيم الثبات وتصبح اكبر من العتبة التي هي 60%.

الجدول رقم (16-4): درجة ثبات عبارات المحور المتعلق بقياس الأداء التشغيلي في البنوك التجارية من خلال مؤشرات الجودة، المرونة والتكلفة.

Cronbach's Alpha ألفا كرونباخ	Item-Total Statistics				
	Cronbach's Alpha if Item Deleted قيمة ألفا كرونباخ في حالة تم حذف العبارة	Corrected Item-Total Correlation معامل الارتباط المصحح بين كل عبارة والدرجة الكلية لإجمالي عبارات المحور	Scale Variance if Item Deleted قيمة التباين للدرجة الكلية لإجمالي عبارات المحور في حالة حذف العبارة	Scale Mean if Item Deleted قيمة المتوسط للدرجة الكلية لإجمالي عبارات المحور في حالة حذف العبارة	رقم العبارة
ثبات عبارات المتعلقة ب البعد الأول: مؤشر الجودة					
0.765	**0.701**	**0.593**	**3.140**	**10.31**	(47)
	0.703	**0.613**	**3.406**	**10.20**	(48
	0.747	**0.469**	**3.796**	**10.14**	(49)
	0.761	**0.454**	**3.112**	**10.72**	(50)
	0.693	**0.612**	**2.860**	**10.69**	(51)
ثبات عبارات المتعلقة ب البعد الثاني: مؤشر المرونة					
0.639	**0.451**	**0.553**	**1.678**	**10.92**	(52)
	0.440	**0.559**	**1.615**	**11.00**	(53)
	0.609	**0.158**	**2.250**	**10.89**	(54)
	0.611	**0.225**	**2.256**	**10.89**	(55)
	0.571	**0.368**	**1.515**	**11.18**	(56)
ثبات عبارات المتعلقة ب البعد الثالث: مؤشر التكلفة					
0.685	**0.577**	**0.570**	**1.527**	**7.72**	(57)
	0.589	**0.227**	**1.586**	**8.15**	(58)
	0.461	**0.692**	**1.194**	**7.89**	(59)
	0.611	**0.481**	**1.400**	**7.88**	(60)

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .V 26

يبين لنا الجدول أعلاه وفي العمود الأخير قيمة معامل الثبات (Cronbach's Alpha) الإجمالية لجميع عبارات كل بعد من أبعاد المحور المتعلق بقياس الأداء التشغيلي في البنوك التجارية من خلال مؤشرات الجودة، المرونة والتكلفة، حيث بلغت أعلى قيمة له (0.765) لدى البعد الأول مؤشر الجودة وأقل قيمة له بلغت (0.639) لدى البعد الثاني، مؤشر المرونة وهي درجة ثبات مقبولة (**Alpha** أكبر من 60%)، ولا يستدعي منا حذف أي عبارة من اجل تحسين قيم الثبات وتصبح أكبر من العتبة 0.6.

الجدول رقم (17-4): درجة ثبات عبارات المحور المتعلق بقياس الأداء المالي في البنوك التجارية من منظور معياري الربحية (معدل العائد على الأصول/معدل العائد على حقوق الملكية).

رقم العبارة	Item-Total Statistics				Cronbach 's Alpha ألفا كرونباخ
	Scale Mean if Item Deleted قيمة المتوسط للدرجة الكلية لإجمالي عبارات المحور في حالة حذف العبارة	Scale Variance if Item Deleted قيمة التباين للدرجة الكلية لإجمالي عبارات المحور في حالة حذف العبارة	Corrected Item-Total Correlation معامل الارتباط المصحح بين كل عبارة والدرجة الكلية لإجمالي عبارات المحور	Cronbach's Alpha if Item Deleted قيمة ألفا كرونباخ في حالة تم حذف العبارة	
ثبات عبارات المتعلقة ب البعد الاول: مؤشر هامش الربح					
(61)	**4.98**	**1.053**	**0.414**	**0.587**	**0.639**
(62	**5.09**	**0.976**	**0.537**	**0.428**	
(63)	**5.20**	**0.930**	**0.409**	**0.609**	
ثبات عبارات المتعلقة ب البعد الثاني: مؤشر منفعة الأصول					
(64)	**5.42**	**0.769**	**0.632**	**0.579**	**0.711**
(65)	**5.29**	**0.900**	**0.757**	**0.691**	
(66)	**5.41**	**1.106**	**0.369**	**0.709**	
ثبات عبارات المتعلقة ب البعد الثالث: مؤشر الرافعة المالية					
(67)	**5.37**	**0.649**	**0.574**	**0.524**	**0.671**
(68)	**5.37**	**0.744**	**0.477**	**0.581**	
(69)	**5.72**	**0.589**	**0.215**	**0.656**	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .V 26

يبين لنا الجدول أعلاه وفي العمود الأخير قيمة معامل الثبات (Cronbach's Alpha) الإجمالية لجميع عبارات كل بعد من أبعاد المحور، المتعلق بقياس الأداء المالي في البنوك التجارية من خلال مؤشرات هامش الربح، منفعة الأصول والرافعة المالية، حيث بلغت أعلى قيمة له (0.711) لدى البعد الثاني مؤشر منفعة الأصول وأقل قيمة له بلغت (0.639) لدى البعد الأول مؤشر هامش الربح وهي درجة ثبات مقبولة (Alpha أكبر من 60%)، ولا يستدعي منا حذف أي عبارة من أجل تحسين قيم الثبات وتصبح أكبر من العتبة .

و**كخلاصة** لنتائج حساب قيم المؤشرات الاحصائية، لصدق وثبات أداة الدراسة، فإنه يتضح صدق أداة الدراسة وثباتها، فهي على درجة عالية من الصدق وعلى درجة عالية من الثبات، مما يسهل علينا اكمال باقي خطوات التحليل الاحصائي لبيانات المستجوبين نحو متغيرات الدراسة، وتأكيد صحة النتائج التي سنتوصل إليها وإمكانية تعميمها على مجتمع الدراسة، مما يجعلنا على ثقة بصحة الاستبانة على اجابتها على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها.

المطلب الثالث: التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة

تضمنت أداة الدراسة عدة متغيرات تعريفية، منها ماهو شخصي كالجنس، العمر والمستوى التعليمي، ومنها ماهو وظيفي كالمستوى الإداري، سنوات الخبرة والتكوين، وفيما يلي وصف لهذه المتغيرات، من خلال التكرارت والنسب المئوية الموافقة لها، للوقوف على خصائص العينة ومدى ملاءمتها لإشكالية البحث.

الشكل رقم (4-4) توزيع افراد العينة حسب المتغيرات الشخصية

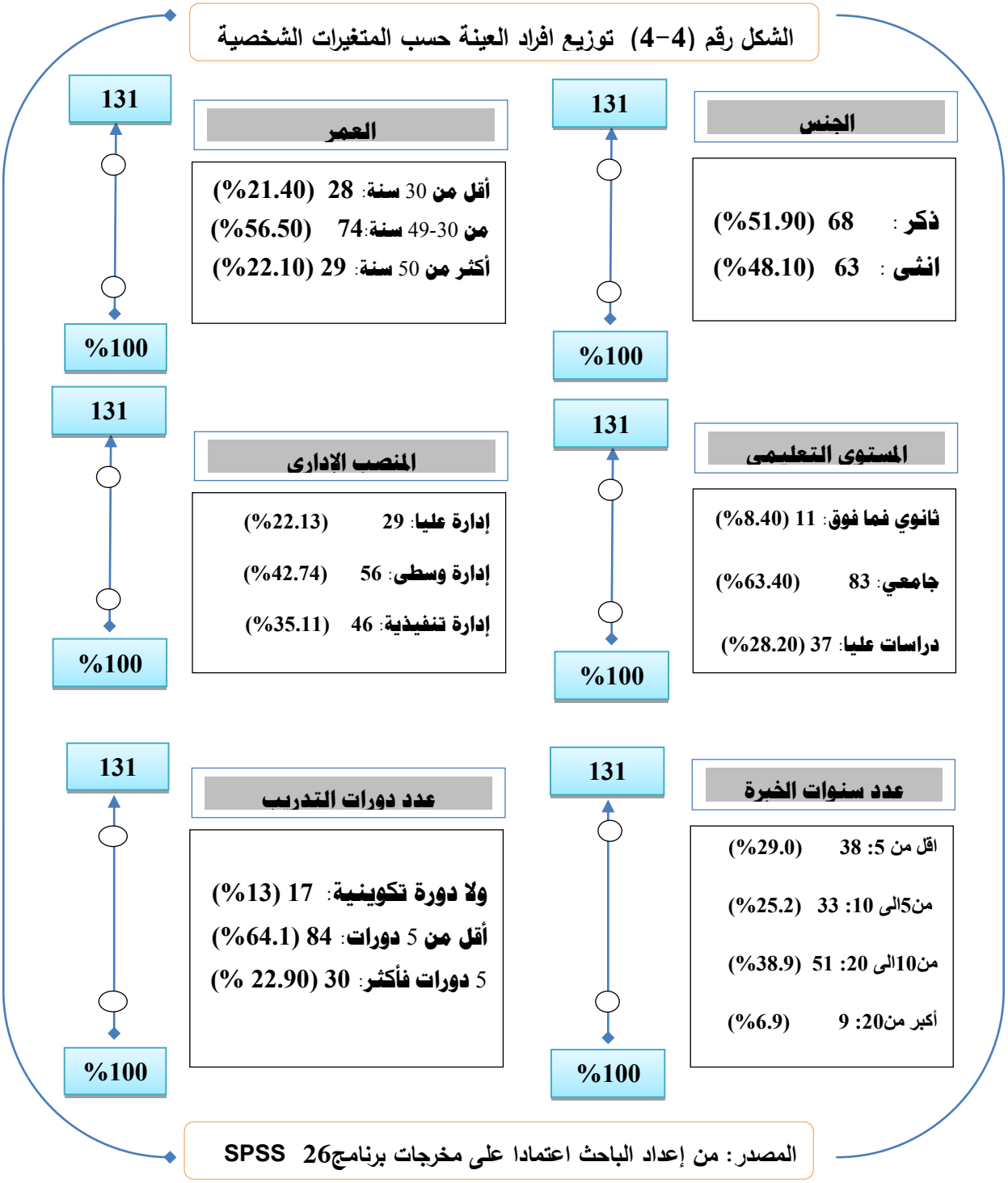

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS 26

أولا: وصف خصائص عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية

1. **متغير الجنس:** يتكون متغير الجنس من الفئتين، فئة الذكور وفئة الاناث والشكل التالي يبين توزيع التكرارات و النسب المئوية الموافقة لها كما يلي:

شكل رقم (5-4): توزيع افراد العينة حسب متغير الجنس

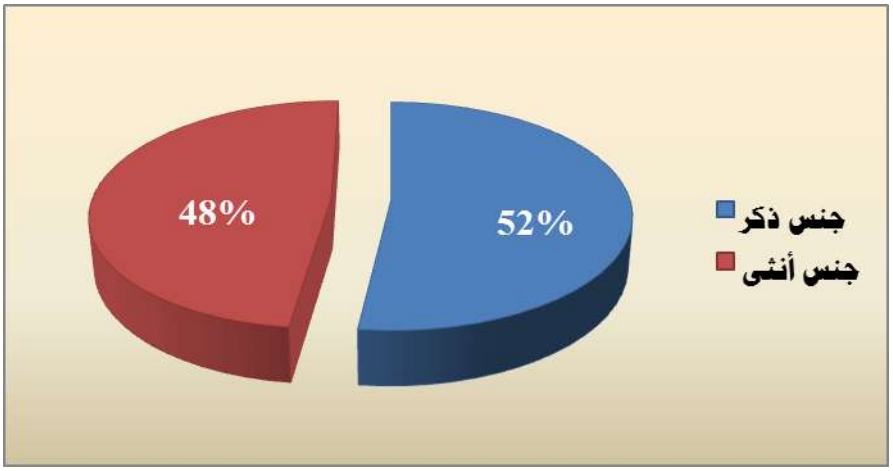

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V .26

من خلال الملاحظة يتضح مدى الفارق البسيط الذي استحوذت به فئة الذكور (51.91%) على فئة الإناث (48.09%)، وهذا يعود أساسا إلى عدم تأثر قطاع البنوك في التوظيف لمتغير الجنس، كون كل الوظائف المعتمدة في النبوك التجارية يتم توظيف فيها من كلا الجنسين دون أي فوارق.

2. **متغير العمر:** يتكون متغير العمر من الفئات العمرية الثلاثة التالية (أقل من 30 سنة)، فئة من (30- أقل من 50 سنة)، وفئة (أكثر من 50 سنة) ، حيث أظهر التحليل الوصفي نسبة (56.49%) من عينة الدراسة تمثل الفئة العمرية من 30 سنة الى 50 سنة، وهي نسبة مرتفعة يليها نسبة (22.14%) لصالح الفئة العمرية أكثر من 50 سنة، في حين أن الفئة العمرية التي تبلغ أعمارهم أقل من 30 سنة فبلغت نسبة (21.37%)، وما يمكن إستنتاجه من هذا الوصف أن معظم أفراد العينة من الفئة المتوسطة (فئة الشباب) وهذا يعد عنصراً إيجابيا بالنسبة للدراسة، حيث تعتبر الفئة الأكثر اطلاعا وتفهما وتجاوبا معنا أثناء توزيع أداة الدراسة (الاستبانة) من جهة. كما يبين توجه البنوك التجارية العمومية بالجزائر محل الدراسة، إلى الاهتمام أكثر والتركيز على فئة الشباب خلال عمليات التوظيف من جهة أخرى. والشكل التالي يبين النسب المئوية حسب كل فئة عمرية.

شكل رقم(6-4) توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

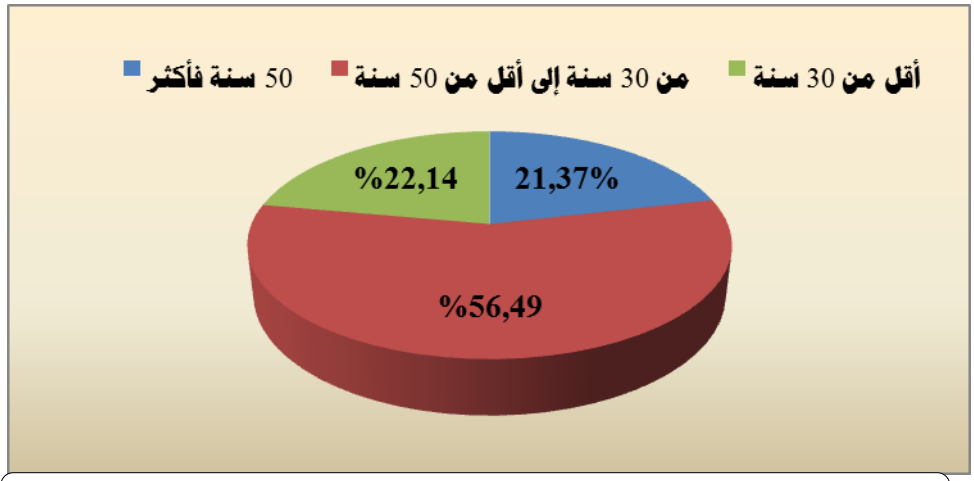

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V .26

3. متغير المستوى التعليمي: تم توزيع متغير المستوى التعليمي بين أفراد عينة الدراسة على ثلاثة فئات رئيسة هي فئة (ثانوي فما فوق) ، فئة (جامعي)، وفئة)دراسات عليا)، والشكل التالي يبين توزيع التكرارات والنسب المئوية حسب كل فئة كما يلي:

شكل رقم (7-4) رسم بياني يبين توزيع افراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

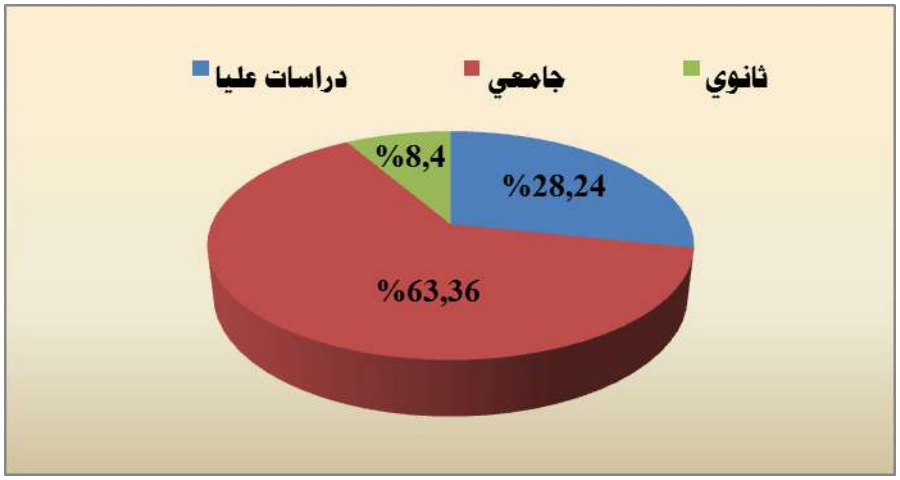

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V .26

يظهر التحليل الوصفي لمتغير المستوى التعليمي أن ما نسبته (63.36%) من عينة الدراسة تمثل الفئة ذات المستوى التعليمي من المتخرجين من المؤسسات التعليم العالي (جامعي) وهي نسبة مرتفعة يليها نسبة (28.24%) لصالح فئة ذات مستوى ثانوي فما فوق، في حين أن الدراسات العليا من ماجستير

ودكتوراه فقد بلغت نسبة (28.24%)، نستنتج من خلال هذا الوصف أن معظم أفراد العينة من ذوي مستوى التعليم العالي، وهذا يعد عنصراً إيجابيا بالنسبة للدراسة، حيث يمكن الجزم أن هذه الفئة درست في الجامعة من الناحية الأكاديمية متغيرات الدراسة، كما يبين كذلك حتمية توجه البنوك التجارية العمومية بالجزائر محل الدراسة إلى الاهتمام والتركيز على فئة خريجي الجامعة والتكوين خلال عمليات التوظيف.

ثانيا: وصف خصائص عينة الدراسة حسب المتغيرات الوظيفية(المنصب، الخبرة والتكوين)

1. متغير المنصب الإداري : يتكون متغير المنصب الإداري من الفئات العامة الثلاثة التالية فئة (إدارة عليا)، فئة (إدارة وسطى)، وفئة ثالثة (إدارة تنفيذية)، والشكل التالي يبين توزيع النسب المئوية حسب كل فئة:

شكل رقم (8-4) توزيع أفراد العينة حسب متغير المنصب الاداري

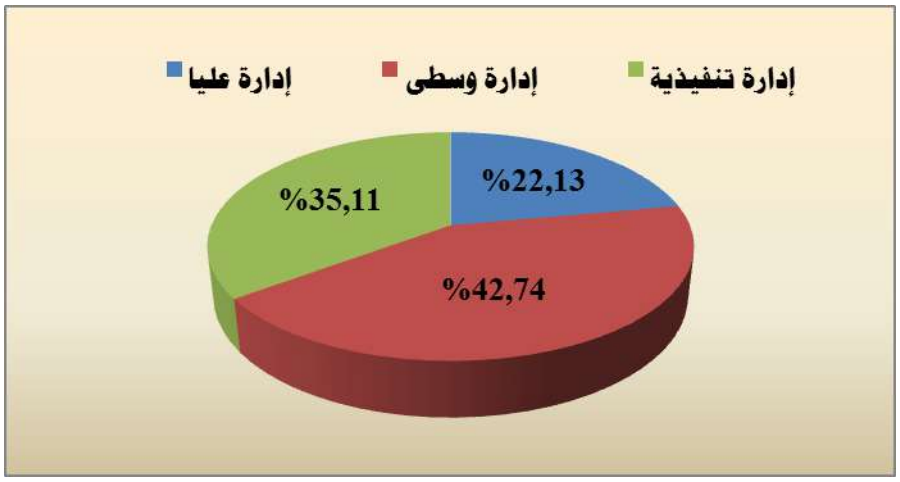

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V .26

بالرجوع للنتائج المبينة في الشكل رقم (7-4)، نلاحظ أن النسبة الأكبر تمثلت في الأفراد الذين ينتمون للمستوى الإداري الأوسط (رئيس قسم ورئيس مصلحة) والتي بلغت 42.70%، تليهم نسبة الأفراد الذين ينتمون للمستوى الإداري التنفيذي (المكلفين بأعمال المحاسبة) بنسبة 35.10%، في حين بلغت نسبة ممن ينتمون لمستوى الإدارة العليا 22.10% (مدير، ونائب مدير)، وتجدر الإشارة إلى مدى التقارب النسبي في شغل المستويات الإدارية والذي يرجع سببه إلى طبيعة النشاط في المديريات العامة والذي يتسم بالإشراف، المراقبة والتوجيه.

2. متغير سنوات الخبرة: يتكون متغير سنوات الخبرة من أربعة فئات متتالية هي فئة (أقل من05 سنوات)، فئة (05سنوات– أقل من10سنوات)، فئة (10سنوات –أقل من 20 سنة)، وفئة (20 سنة فأكثر)، والشكل التالي يبين توزيع النسب المئوية حسب كل فئة:

شكل رقم (9–4): توزيع افراد العينة حسب متغير الخبرة

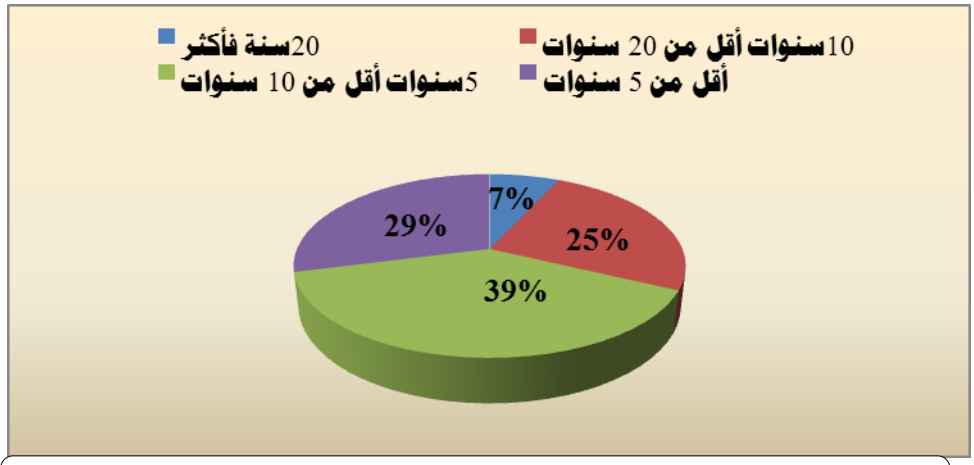

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V .26

يظهر التحليل الوصفي لمتغير سنوات الخبرة، أن ما نسبته (38.90%) من عينة الدراسة تمثل فئة (10سنوات –أقل من 20 سنة)، وهي النسبة الأكثر تمثيلا وما نستنتجه من هذا الوصف أن أفراد العينة معظمهم لهم خبرة طويلة في ممارسة مهامهم في البنوك التجارية العمومية بالجزائر، وهذا أمر طبيعي خاصة وأن المؤسسات المالية عادة ما توجه اهتمامها للحفاظ على الطاقات الشبانية ذات المستويات التعليمية العالية، حيث يعد هذا عنصرا إيجابيا بالنسبة للدراسة، خاصة وأن خبرتهم تساعدنا أكثر في معرفة أراء وتوجهات العينة نحو متغيرات الدراسة بصفة دقيقة.

3. **متغير عدد دورات التكوين:** يتكون المتغير الوظيفي الثالث، متغير عدد دورات التكوين من الفئات الثلاثة التالية فئة (ولا دورة)، فئة (أقل من 05 دورات)، وفئة (05 دورات فأكثر)، والشكل التالي يبين توزيع التكرارات حسب كل فئة:

شكل رقم (10-4): توزيع افراد العينة حسب متغير عدد الدورات التكوينية

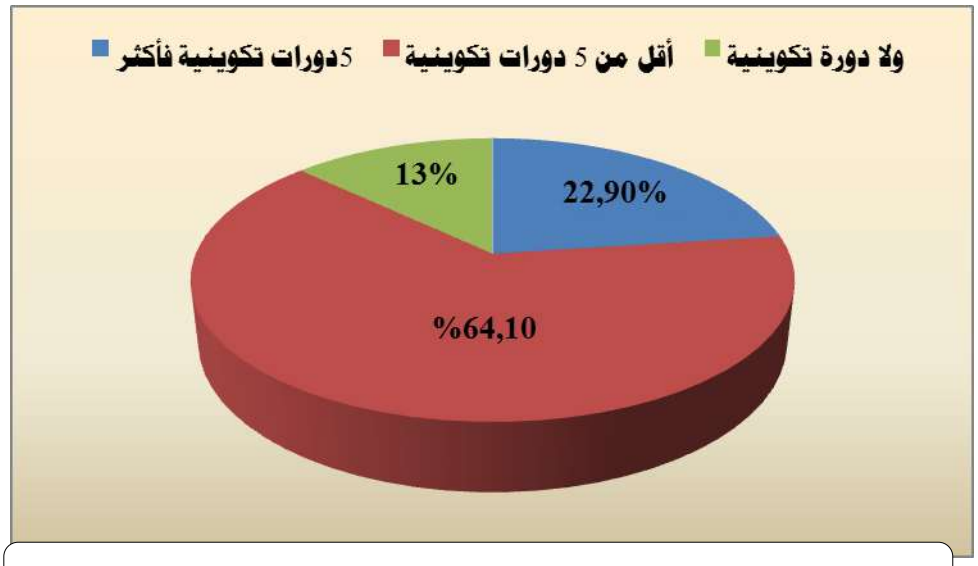

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V26

يظهر التحليل الوصفي لمتغير التكوين، أن ما نسبته (87%) من عينة الدراسة، قد نالوا دورات تكوينية في **مجالات المحاسبة ونظم المعلومات**، وما نستنتجه من هذا الوصف أن أفراد العينة معظمهم لهم دراية نظرية ومهنية ممتازة، نتيجة تكوينهم وتحسين مستواهم في **مجالات المحاسبة ونظم المعلومات**، وهذا يعد عنصرا إيجابيا بالنسبة للدراسة، حيث أن مستوياتهم التكوينية والأكاديمية تساعدنا أكثر في معرفة موضوعية لأراء وتوجهات العينة نحو متغيرات الدراسة، وتجدر الإشارة إلى التعقيب على نسبة (13%) ممن لم يتحصلوا على دورات تكوينية، أن كل أفراد مجتمع الدراسة معنية بالتكوين وفق رزنامة زمنية تحددها السياسة العامة للبنك، وفق ما أدلى به رئيس دائرة التكوين ببنك التنمية المحلية.

خلاصة

يمثل هذا الجزء من الدراسة، مدخل للدراسة التطبيقية، من خلال العمل على توضيح منهجية الدراسة ووصف متغيراتها.

تطرقنا أولا إلى الشكل العام وأبعاد نموذج الدراسة، من خلال التركيز على المتغيرات الأساسية المستقلة، وهي متغيرات القرار المعبرة عن متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية من جهة، والمتغير التابع أو ما يعرف بمتغير الدلالة، والمتمثل في الأداء في البنوك التجارية محل الدراسة.

في مرحلة موالية تم تحديد عينة الدراسة من خلال تغطية كل المديريات المركزية للبنوك التجارية العمومية، ومسح كل إطارات المديريات المعنية بالدراسة، ما سمح بتحديد عينة الدراسة وفق شروط وظروف موضوعية.

حتى تكون النتائج المتوصل إليها من خلال أداة الدراسة (الاستبانة) على درجة عالية من المصداقية، تم فحص واختبار أداة الدراسة على ثلاثة مستويات، إهتم المستوى الأول باختبار نوع توزيع بيانات المستجوبين، وكشف الإختبار عن إعتدالية توزيع بيانات المستجوبين، الأمر الذي سمح باعتماد الإختبارات المعلمية في إثبات أو نفي فرضيات الدراسة، في حين إهتم المستوى الثاني باختبار جودة أداة الدراسة، إنطلاقا من صدق الإتساق الداخلي والبنائي لأدة الدراسة، حيث كشفت النتائج على درجة عالية من صدق أداة الدراسة، تلتها في مرحلة ثالثة إختبار لثبات أداة الدراسة من خلال إعتماد طريقة التجزئة النصفية وطريقة كرومباخ ألفا، وخلصت كلتا الطريقتين إلى ثبات جيد ومقبول لأداة الدراسة.

في الأخير تم التطرق للتحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية (الجنس، العمر والمستوى التعليمي)، والمتغيرات الوظيفية (المنصب، الخبرة والتكوين) وأبانت النتائج على عدم تحيز الخصائص الشخصية أو الوظيفية لمتغير دون متغير آخر.

الفصل الخامس

الدراسة الإستدلالية، إختبار الفرضيات وتحليل النتائج.

- **المبحث الأول: التحليل الوصفي لإتجاهات المستجوبين نحو عبارات ومحاور أداة الدراسة.**
- **المبحث الثاني: تحليل نتائج إختبار فرضيات الدراسة.**

تمهيد

بعد توضيح الإطار المنهجي للدراسة الميدانية، والتأكد من جودة أداة الدراسة (الإستبانة)، سواء من حيث الصدق أو من حيث الثبات، سنقوم من خلال هذا الفصل، الخامس والأخير بالتحليل الإحصائي الوصفي لإتجاهات المستجوبين، لهدف تقييم درجات الموافقة على عبارات ومحاور أداة الدراسة، ثم في مرحلة موالية التطرق للدراسة الإستدلالية، حيث يتم ذلك من خلال إختبار الفرضيات الفرعية، ومن ثم الفرضية الرئيسة للإشكالية، وصولا إلى إختبار النموذج الإفتراضي العام للدراسة، وفق ما يستدعيه التحليل الإحصائي من جهة، ووفق ماتم التوصل إليه من نتائج وتحاليل تخص الدراسات السابقة ذات صلة بالموضوع.

المبحث الأول: التحليل الوصفي لإتجاهات المستجوبين نحو عبارات ومحاور أداة الدراسة

قبل البدء في عرض النتائج الإحصائية لاختبار الفرضيات، سنقوم بالتحليل الوصفي لأراء واتجاهات أفراد العينة، من خلال تحليل عبارات كل محور من محاور أداة الدراسة (الإستبانة)، وذلك عن طريق حساب المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، التكرارات والنسب المئوية، وهذا لهدف تحديد اتجاهاتهم، أي تحديد فيما إذا كانت الإجابات في الاتجاه المحايد، أو الاتجاه السلبي (غير موافق) أو في الإتجاه الإيجابي(موافق).

المطلب الأول: التحليل الوصفي لعبارات المتغير المستقل، المتعلق بقياس متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية العمومية.

يحتوي هذا الجزء على وصف وتقييم درجات الموافقة، لآراء واتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بمدى موافقتهم أو عدم موافقتهم أو حيادهم إتجاه عبارات المحور الثاني من أداة الدراسة، المتعلق بقياس متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية العمومية، من خلال مختلف أبعاده ووفقا للعبارات المقابلة له (من العبارة رقم (01) إلى العبارة رقم (31)).

أولا: تقييم درجات الموافقة على عبارات المتطلبات المادية في البنوك التجارية العمومية.

يوضح الجدول الموالي درجات الموافقة لإجابات عينة الدراسة، عن العبارات المتعلقة بالمتطلبات المادية في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة.

جدول رقم (1-5) الإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد العينة على عبارات البعد الأول المتعلق بقياس المتطلبات المادية في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة.

رقم العبارة	غير موافق (01)		محايد (02)		موافق (03)		درجات تقييم أفراد العينة للعبارات (تحليل الوصفي)				
	ت	%	ت	%	ت	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
رقم 01	0	0.0	6	4.6	125	95.4	2.95	0.210	%7.10	01	بدرجة عالية
رقم 02	4	3.1	13	9.9	114	87.0	2.84	0.444	%15.64	02	بدرجة عالية
رقم 03	11	8.4	58	44.3	62	47.3	2.39	0.639	%26.76	04	بدرجة عالية
رقم 04	9	6.9	38	29.0	84	64.1	2.57	0.621	%24.12	03	بدرجة عالية
الدرجة الكلية للبعد							2.6889	0.36963	%13.75	بدرجة عالية	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

يلاحظ من الجدول (**1-5**)، بلوغ المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع عبارات البعد الأول (المتطلبات المادية) قيمة 2.6889، وهو ضمن مجال الموافقة العالية [2.34- 3]، وبانحراف معياري ذو قيمة منخفضة قدره 0.36963، تشير إلى مدى تقارب أراء أفراد العينة وتشتتها الضعيف، وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي، الأمر الذي يؤكده معامل الاختلاف(**CV**) بين إجابات المستجوبين الذي بلغ (13.75%) وهو أقل من نسبة (30%)، وبالتالي تعطينا هذه القيم نتيجة إحصائية، وهي أن إجابات المستجوبين متجانسة، وكلهم موافقون على أن المتطلبات المادية متوفرة بدرجة عالية في البنوك التجارية العمومية، الأمر الذي يعكس الإهتمام الكبير ومساعي البنوك التجارية العمومية في توفير المتطلبات المادية، حيث جاءت العبارة (رقم1) "تتوفر المعدات والأجهزة المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية بالكم المناسب لنشاط البنك" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 2.95 وانحراف معياري قدره 0.210، تليها في المرتبة الثانية العبارة (رقم2) والتي تنص على ضرورة " تناسب المعدات والأجهزة المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية مع طبيعة نشاط البنك" وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.84 وانحراف معياري قدره 0.444، في حين جاءت العبارة (رقم3) ضمن المرتبة الرابعة والتي تنص على "تميز المعدات والأجهزة المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية بالتطور والحداثة" بمتوسط حسابي قدره 2.39 وانحراف معياري قدره 0.639، أما فيما يخص العبارة (رقم4) فقد احتلت المرتبة الثالثة ضمن مستويات الموافقة بمتوسط حسابي قدره 2.57 وانحراف معياري قدره 0.621 والتي تنص على مدى "توفر معدات وأجهزة إضافية تضمن السير المستمر لنشاط البنك التجاري في الظروف الإستثنائية"، وكخلاصة لما سبق، يتضح مدى الأهمية البالغة للمتطلبات المادية ضمن نشاط البنوك التجارية العمومية، خاصة وأن نشاط هذه الأخيرة يتميز بالتنافسية العالية في توفير المتطلبات المادية التي تضمن السير الحسن للعمليات والأنشطة.

ثانيا: تقييم درجات الموافقة على عبارات متطلبات البيانات في البنوك التجارية العمومية

يوضح الجدول التالي درجات الموافقة لإجابات عينة الدراسة، عن العبارات المتعلقة بمتطلبات البيانات في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة.

جدول رقم (2-5) الإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد العينة على عبارات البعد الثاني المتعلق بقياس متطلبات البيانات في البنوك التجارية محل الدراسة.

الرقم العبارة	غير موافق (01)		محايد (02)		موافق (03)		درجات تقييم أفراد العينة للعبارات (تحليل الوصفي)			
	ت	%	ت	%	ت	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
رقم 05	5	3.8	22	16.8	104	79.4	2.76	0.513	18.61%	01	بدرجة عالية
رقم 06	2	1.5	32	24.4	97	74.0	2.73	0.481	17.66%	02	بدرجة عالية
رقم 07	15	11.5	43	32.8	73	55.7	2.44	0.692	28.34%	03	بدرجة عالية
رقم 08	18	13.7	51	38.9	62	47.3	2.34	0.608	26.04%	04	بدرجة عالية
الدرجة الكلية للبعد							2.5649	0.48097	%18.75	بدرجة عالية	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

يتضح من خلال الجدول (**2-5**)، بلوغ المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع عبارات البعد الثاني (متطلبات البيانات) قيمة 2.5649 ، وهو ضمن المجال الموافقة العالية [2.34- 3] وبانحراف معياري قدره 0.4809، الأمر الذي يشير إلى تقارب أراء أفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي، كما يتبين أن التشتت بين آرائهم ضعيف، وهذا ما يوضحه معامل الاختلاف(**CV**) بين إجابات المستجوبين الذي بلغ (18.75%) وهي نسبة أقل من (30%)، وبالتالي يتضح إحصائيا أن إجابات المستجوبين متجانسة، وكلهم موافقون على أن متطلبات البيانات متوفرة بدرجة عالية في البنوك التجارية العمومية، الأمر الذي يعكس أهمية البيانات ضمن نظام المعلومات المحاسبية، خاصة وأنها تعكس مدى جودة المدخلات ومدى قدرة تأثيرها على جودة المخرجات، حيث جاءت العبارة (رقم5) "تتوفر قاعدة بيانات محاسبية شاملة تغطي كافة أنشطة البنك" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 2.76 وانحراف معياري قدره 0.513، تليها في المرتبة الثانية العبارة (رقم6) والتي تنص على ضرورة " تميز قاعدة البيانات المحاسبية بالتحديث الآني مع العمليات والأنشطة البنكية" بما يتماشى وطبيعة نشاط البنك، وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.73 وانحراف معياري قدره 0.481، في حين جاءت العبارة (رقم7) ضمن المرتبة الثالثة والتي تنص على ضرورة " توفر قاعدة بيانات محاسبية إحتياطية لمواجهة الظروف الإستثنائية" بمتوسط حسابي قدره 2.44 وانحراف معياري قدره 0.692، أما فيما يخص العبارة (رقم8) فقد احتلت المرتبة الأخيرة ضمن مستويات الموافقة القريبة من المتوسطة،

بمتوسط حسابي قدره 2.34 وانحراف معياري قدره 0.608 والتي تنص على "إمكانية الدخول إلى قاعدة البيانات المحاسبية أينما ووقتما يلزم ذلك".

ثالثا: تقييم درجات الموافقة على عبارات المتطلبات البرمجية في البنوك التجارية العمومية.

يوضح الجدول الموالي درجات الموافقة لإجابات أفراد العينة عن العبارات المتعلقة بالمتطلبات البرمجية في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة.

جدول رقم (3-5) الإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد العينة على عبارات البعد الثالث المتعلق بقياس المتطلبات البرمجية في البنوك التجارية محل الدراسة.

الرقم العبارة	غير موافق (01)		محايد (02)		موافق (03)		درجات تقييم أفراد العينة للعبارات (تحليل الوصفي)				
	ت	%	ت	%	ت	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
رقم 09	6	4.6	7	5.3	118	90.1	2.85	0.466	%16.33	02	بدرجة عالية
رقم 10	4	3.1	10	7.6	117	89.3	2.86	0.425	%14.86	01	بدرجة عالية
رقم 11	7	5.3	61	46.6	63	48.1	2.43	0.595	24.52%	04	بدرجة عالية
رقم 12	6	4.6	21	16.0	104	79.4	2.75	0.531	19.33%	03	بدرجة عالية
الدرجة الكلية للبعد							2.7233	0.40697	%14.94	بدرجة عالية	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع عبارات البعد الثالث (المتطلبات البرمجية) ضمن ما يوضحه الجدول رقم **(3-5)** قيمة 2.7233 وهو ضمن المجال موافقة عالية [2.34- 3] وبانحراف معياري قدره0.40697 ، مما يشير إلى تقارب أراء أفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي، وهذا ما يؤكده معامل الاختلاف**(CV)** بين إجابات المستجوبين حيث بلغ (14.94%) وهي نسبة أقل من (30%) وبالتالي تعطينا هذه القيم نتيجة إحصائية أن إجابات المستجوبين متجانسة، وكلهم موافقون على أن المتطلبات البرمجية متوفرة بدرجة عالية في البنوك التجارية العمومية، وهي نتيجة منطقية تتوافق وطبيعة نشاط البنوك التجارية المعتمد أساسا على البرمجيات المتخصصة في تبويب ومعالجة العمليات والأنشطة اليومية بصفة آنية ومستمرة، حيث جاءت العبارة (رقم10) والتي تنص على "ضرورة تناسق البرمجيات المستخدمة مع المعدات والأجهزة المادية المتوفرة في البنك" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 2.86 وانحراف معياري قدره 0.425، تليها في المرتبة

الثانية العبارة (رقم9) والتي تنص على ضرورة " تلائم البرمجيات المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية مع احتياجات نشاط البنك" وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.85 وانحراف معياري قدره 0.466، في حين جاءت العبارة (رقم12) ضمن المرتبة الثالثة والتي تنص على ضرورة " توفر أساليب الحماية من المخاطر التشغيلية لكل البرمجيات المستخدمة" بمتوسط حسابي قدره 2.75 وانحراف معياري قدره 0.531، أما فيما يخص العبارة (رقم11) فقد احتلت المرتبة الأخيرة ضمن مستويات الموافقة المرتفعة بمتوسط حسابي قدره 2.43 وانحراف معياري قدره 0.595 والتي تنص على " تميز الموارد البرمجية المستخدمة بالقابلية للتحديث والتطوير من طرف المصدر" خاصة وأن نشاط البنوك التجارية يتميز بالمنافسة الكبيرة ضمن مجال إستخدام البرمجيات الحديثة وتطويرها.

رابعا: تقييم درجات الموافقة على عبارات المتطلبات التنظيمية في البنوك التجارية العمومية.

يوضح الجدول التالي درجات الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالمتطلبات التنظيمية في البنوك التجارية محل الدراسة.

جدول رقم (4-5) الإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد العينة على عبارات البعد الرابع المتعلق بقياس المتطلبات التنظيمية في البنوك التجارية محل الدراسة.

الرقم العبارة	غير موافق (01)		محايد (02)		موافق (03)		درجات تقييم أفراد العينة للعبارات (تحليل الوصفي)				
	ت	%	ت	%	ت	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
رقم 13	10	7.6	17	13.0	104	79.4	2.72	0.598	22.02%	01	بدرجة عالية
رقم 14	9	6.9	69	52.7	53	40.5	2.34	0.603	25.80%	03	بدرجة عالية
رقم 15	9	6.9	37	28.2	85	64.9	2.58	0.620	24.01%	02	بدرجة عالية
رقم 16	20	15.3	63	48.1	48	36.6	2.21	0.691	31.20%	04	بدرجة متوسطة
الدرجة الكلية للبعد							2.4618	0.44557	18.10%	بدرجة عالية	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

يعرض الجدول أعلاه نتائج حساب قيم المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري، إذ بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع عبارات البعد قيمة 2.4618، وهو ضمن المجال الموافقة العالية [2.34- 3] وبانحراف معياري قدره 0.44557 وهو ذو قيمة منخفضة تشير إلى مدى تقارب أراء أفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي، كما أن نسبة معامل

الاختلاف(CV) بين إجابات المستجوبين بلغت (18.10%) وهي نسبة أقل من (30%) ، ما تشير الى التشتت الضعيف بين أراء أفراد عينة الدراسة، وبالتالي كنتيجة إحصائية يمكن الحكم على أن إجابات المستجوبين متجانسة وكلهم موافقون على أن المتطلبات التنظيمية متوفرة بدرجة عالية في البنوك التجارية العمومية، وتعد هذه النتيجة متوافقة مع حتمية تماشي البنوك التجارية مع المتطلبات التنظيمية للعمل المصرفي، الذي تتدخل فيه الكثير من الهيئات الداخلية والخارجية، حيث جاءت العبارة (رقم13) والتي تنص على "ضرورة التقيد بالتشريعات والقوانين المحاسبية ضمن العمل المحاسبي في البنوك التجارية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 2.72، وانحراف معياري قدره 0.598، وهو ما يعكس إهتمام الهيئات المحاسبية المحلية والدولية بسن القوانين والتشريعات التي من شأنها الحفاظ على الأموال المودعة في البنك، تليها في المرتبة الثانية العبارة (رقم15) والتي تنص على أهمية " تبني هيكل تنظيمي في البنك يسمح بسرعة تبادل البيانات المحاسبية والإستفادة منها" وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.58 وانحراف معياري قدره 0.620، في حين جاءت العبارة (رقم14) ضمن المرتبة الثالثة والتي تنص على ضرورة " توفر وصف وظيفي مكتوب يحدد المهام والصلاحيات الممنوحة للموظفين ضمن عمل نظام المعلومات المحاسبية" بمتوسط حسابي قدره 2.34 وانحراف معياري قدره 0.603، أما فيما يخص العبارة (رقم16) فقد احتلت المرتبة الأخيرة ضمن مستوى موافقة متوسطة، بمتوسط حسابي قدره 2.21 وانحراف معياري قدره 0.691 والتي تنص على مدى " تضمن نظام المعلومات المحاسبية لنظام محاسبة المسؤولية لهدف تحقيق رقابة فعالة على الأداء".

خامسا: تقييم درجات الموافقة على عبارات المتطلبات الإفصاح في البنوك التجارية العمومية.

يوضح الجدول التالي درجات الموافقة لإجابات الأفراد عن العبارات المتعلقة بمتطلبات الإفصاح في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة.

جدول رقم (5-5) الإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد العينة على عبارات البعد الخامس المتعلق بقياس متطلبات الإفصاح في البنوك التجارية محل الدراسة

الرقم العبارة	غير موافق (01)		محايد (02)		موافق (03)		درجات تقييم أفراد العينة للعبارات (تحليل الوصفي)			
	ت	%	ت	%	ت	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
رقم 17	1.5	18	13.7	111	84.7	1.5	2.83	0.414	%14.63	01	بدرجة عالية
رقم 18	10.7	50	38.2	67	51.1	10.7	2.40	0.677	%28.15	04	بدرجة عالية
رقم 19	14.5	30	22.9	82	62.6	14.5	2.48	0.737	29.73%	03	بدرجة عالية
رقم 20	17.6	54	41.2	54	41.2	17.6	2.24	0.732	32.73%	05	بدرجة متوسطة
رقم 21	3.8	26	19.8	100	76.3	3.8	2.73	0.527	19.34%	02	بدرجة عالية
الدرجة الكلية للبعد							2.5359	0.42986	%16.95	بدرجة عالية	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين ضمن ماهو موضح في الجدول **(5-5)** قيمة 2.5359 وهو ضمن مجال الموافقة العالية [2.34- 3] وبانحراف معياري قدره 0.42986، وتشير هذه النتائج إلى تقارب أراء أفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي، كما أن التشتت بين آرائهم ضعيف وهذا ما يؤكده نسبة معامل الاختلاف**(CV)** بين إجابات المستجوبين الذي بلغ (16.95%) وهي نسبة أقل من (30%)، وبالتالي نخلص إلى أن إجابات المستجوبين متجانسة وكلهم موافقون على أن متطلبات الإفصاح متوفرة بدرجة جيدة في البنوك التجارية محل الدراسة، وهذا ما يعكس أهمية متطلبات الإفصاح ضمن مرحلة المخرجات لنظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية العمومية، وهي ليست خيارا للبنوك التجارية، وإنما إلتزام بمجموعة من التشريعات والقوانين المنصوص عليها من طرف الهيئات المحاسبية المحلية والدولية، حيث جاءت العبارة (رقم17) والتي تنص على "ضرورة توفر القوائم المالية الأساسية عند الحاجة إليها" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 2.83 وانحراف معياري قدره 0.414، وهو ما يعكس الأهمية البالغة لعنصر الزمن في تحديد المراكز المالية للزبائن بصفة مستمرة وآنية، تليها في المرتبة الثانية العبارة (رقم21) والتي تنص على ضرورة " التزام البنوك بمعايير عرض القوائم المالية وفق ما جاء في النظامين (09-04) و(09-05) بخصوص شروط المعالجة" وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.73 وانحراف معياري قدره 0.527، في حين جاءت العبارة

(رقم19) ضمن المرتبة الثالثة والتي تنص على ضرورة " الإفصاح على البيانات المالية بشكل منتظم في الموقع الإلكتروني للبنك" بمتوسط حسابي قدره 2.34 وانحراف معياري قدره 0.603، أما فيما يخص العبارة (رقم18) فقد احتلت المرتبة الرابعة ضمن مستوى الموافقة المرتفعة بمتوسط حسابي قدره 2.40 وانحراف معياري قدره 0.677 والتي تنص على مدى " توفير نظام المعلومات المحاسبية للتقارير المالية المفسرة والموضحة للقوائم المالية الأساسية" في حين احتلت العبارة (رقم20) المرتبة الأخيرة بمستوى موافقة متوسطة، بمتوسط حسابي قدره 2.24 وانحراف معياري قدره 0.723، والتي تنص على "ضرورة الإفصاح عن الطرق والسياسات المحاسبية المعتمدة وفق ماجاء في النظامين(09-04) و(09-05) بخصوص شروط المعالجة.

سادسا: تقييم درجات الموافقة على عبارات متطلبات الشبكات في البنوك التجارية العمومية

يوضح الجدول التالي درجات الموافقة لإجابات الأفراد عن العبارات المتعلقة بمتطلبات الشبكات، في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة.

جدول رقم (6-5) نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد السادس المتعلق بقياس المتطلبات الشبكات في البنوك التجارية محل الدراسة

الرقم العبارة	غير موافق (01)		محايد (02)		موافق (03)		درجات تقييم أفراد العينة للعبارات (تحليل الوصفي)				
	ت	%	ت	%	ت	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
رقم 22	3	2.3	17	13.0	111	84.7	2.82	0.438	15.51%	01	بدرجة عالية
رقم 23	5	3.8	30	22.9	96	73.3	2.69	0.539	%20.01	03	بدرجة عالية
رقم 24	0	0.0	33	25.2	98	74.8	2.75	0.436	15.86%	02	بدرجة عالية
رقم 25	5	3.8	85	64.9	41	31.3	2.27	0.527	23.17%	04	بدرجة متوسطة
رقم 26	20	15.3	71	54.2	40	30.5	2.15	0.662	30.75%	05	بدرجة متوسطة
الدرجة الكلية للبعد							2.5389	0.34985	13.78%	بدرجة عالية	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

يتضح من خلال الجدول **(6-5)** بلوغ المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع عبارات البعد قيمة 2.5389 وهو ضمن مجال الموافقة العالية [2.34- 3] وبانحراف معياري قدره 0.34985، وهو ذو قيمة منخفضة تشير إلى عدم تشتت أراء أفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط

الحسابي الاجمالي، وهذا ما تؤكده نسبة معامل الاختلاف(**CV**) بين إجابات المستجوبين الذي بلغ نسبة (13.78%) وهي إذ أقل من (30%) وبالتالي تعطينا هذه القيم نتيجة إحصائية أن إجابات المستجوبين متجانسة وكلهم موافقون على أن متطلبات الشبكات متوفرة بدرجة عالية في البنوك التجارية محل الدراسة، حيث جاءت العبارة (رقم22) والتي تنص على مدى " توفر شبكة إتصال داخلية ضمن كل مراحل تشغيل نظام المعلومات المحاسبية " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 2.82 وانحراف معياري قدره 0.438، وهو ما يعكس أهمية الإتصال الداخلي ضمن مراحل العمل المحاسبي للوقوف على كل الأحداث حال وقوعها، تليها في المرتبة الثانية العبارة (رقم24) والتي تنص على ضرورة " تناسب شبكات الإتصال المعتمدة مع طبيعة البيانات والمعلومات المحاسبية" وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.75 وانحراف معياري قدره 0.436، في حين جاءت العبارة (رقم23) ضمن المرتبة الثالثة والتي تنص على ضرورة " توفر شبكة إتصال خارجية تعمل على تبادل البيانات والمعلومات المحاسبية بين البنك ومختلف فروعه الأخرى" بمتوسط حسابي قدره 2.69 وانحراف معياري قدره 0.539، أما فيما يخص العبارة (رقم25) فقد احتلت المرتبة الرابعة ضمن مستوى الموافقة المتوسطة بمتوسط حسابي قدره 2.27 وانحراف معياري قدره 0.527 والتي تنص على مدى " تناسب شبكات الإتصال المعتمدة مع مؤهلات العاملين" في حين احتلت العبارة (رقم26) المرتبة الأخيرة بمستوى موافقة متوسطة كذلك بمتوسط حسابي قدره 2.15 وانحراف معياري قدره 0.662، والتي تنص على "ضرورة توفر شبكة إتصال يدوية تضمن إستمرارية تشغيل نظام المعلومات المحاسبية.

سابعا: تقييم درجات الموافقة على عبارات متطلبات الموارد البشرية في البنوك التجارية العمومية.

يوضح الجدول التالي درجات الموافقة لإجابات الأفراد عن العبارات المتعلقة بمتطلبات الموارد البشرية في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة.

جدول رقم (7-5) الإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد العينة على عبارات البعد السابع المتعلق بقياس المتطلبات الموارد البشرية في البنوك التجارية محل الدراسة

الرقم العبارة	غير موافق (01)		محايد (02)		موافق (03)		درجات تقييم أفراد العينة للعبارات (تحليل الوصفي)				
	ت	%	ت	%	ت	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
رقم 27	11	8.4	12	9.2	108	82.4	2.74	0.602	21.98%	01	بدرجة عالية
رقم 28	13	9.9	43	32.8	75	57.3	2.47	0.672	27.16%	02	بدرجة عالية
رقم 29	12	9.2	60	45.8	59	45.0	2.36	0.645	27.36%	03	بدرجة عالية
رقم 30	26	19.8	41	31.3	64	48.9	2.29	0.779	34.04%	04	بدرجة متوسطة
رقم 31	38	29.0	44	33.6	49	37.4	2.08	0.814	39.05%	05	بدرجة متوسطة
الدرجة الكلية للبعد							2.3893	0.46563	19.49%	بدرجة عالية	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع عبارات البعد بلغ قيمة 2.3893 وهو ضمن المجال موافقة عالية [2.34- 3] وبانحراف معياري قدره 0.46563، مما يشير إلى تقارب أراء أفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الاجمالي، كما أن نسبة معامل الاختلاف(CV) بين إجابات المستجوبين بلغ (19.49%) وهي نسبة أقل من (30%) وبالتالي يتضح أن إجابات المستجوبين متجانسة وكلهم موافقون على أن متطلبات الموارد البشرية متوفرة بدرجة عالية في البنوك التجارية محل الدراسة، حيث جاءت العبارة (رقم27) والتي تنص على مدى " توفر الموارد البشرية بالحجم المناسب لتشغيل نظام المعلومات المحاسبية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 2.74 وانحراف معياري قدره 0.602، تليها في المرتبة الثانية العبارة (رقم28) والتي تنص على ضرورة "توفر الموارد البشرية المتخصصة في نظم المعلومات المحاسبية" وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.47 وانحراف معياري قدره 0.672، في حين جاءت العبارة (رقم29) ضمن المرتبة الثالثة والتي تنص على ضرورة " تناسب المؤهلات الفنية مع المناصب الشاغلة في مجال نظم المعلومات المحاسبية" بمتوسط حسابي قدره 2.36 وانحراف معياري قدره 0.645، أما فيما يخص العبارة (رقم30) فقد احتلت المرتبة الرابعة ضمن مستوى الموافقة المتوسط بمتوسط حسابي قدره 2.29 وانحراف معياري قدره 0.779 والتي تنص على مدى " تحصل الموارد البشرية على تدريب دوري ومستمر في مجال نظم المعلومات

المحاسبية" تليها في المرتبة الأخيرة وبمستوى موافقة متوسط إلى منخفض العبارة (رقم31) بمتوسط حسابي قدره 2.08 وانحراف معياري قدره 0.814، والتي تنص على "ضرورة تكيف المورد البشري بسهولة مع التغيرات والمتطلبات الجديدة لنظم المعلومات المحاسبية.

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات المتغير التابع المتعلق بالأداء في البنوك التجارية.

يحتوي هذا الجزء على وصف وتقييم درجات الموافقة لآراء واتجاهات أفراد عينة الدراسة، فيما يتعلق بمدى موافقتهم أو عدم موافقتهم أو حيادهم إتجاه عبارات المحور الثالث، المتعلق بالأداء في البنوك التجارية العمومية وفقا للعبارات (من العبارة رقم (32) إلى العبارة رقم (69)).

أولا: تقييم درجات الموافقة على عبارات الأداء الإداري في البنوك التجارية محل الدراسة

نقوم فيما يلي بتقييم درجات الموافقة لإجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة ب(**عملية التخطيط، عملية الرقابة، عملية اتخاذ القرار**) ضمن أبعاد الأداء الإداري في البنوك التجارية.

1. تقييم درجات الموافقة على عبارات البعد الأول المتعلق بعملية التخطيط في البنوك التجارية.

يوضح الجدول الموالي درجات الموافقة لإجابات الأفراد عن العبارات المتعلقة ببعد عملية التخطيط ضمن محور الأداء الإداري في البنوك التجارية محل الدراسة.

جدول رقم (8-5) الإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد العينة على عبارات البعد الأول المتعلق بعملية التخطيط في البنوك التجارية محل الدراسة.

الرقم العبارة	غير موافق (01)		محايد (02)		موافق (03)		درجات تقييم أفراد العينة للعبارات (تحليل الوصفي)			
	ت	%	ت	%	ت	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
رقم 32	5	3.8	7	5.3	119	90.8	2.87	0.437	%15.22	02	بدرجة عالية
عبارة رقم 33	3	2.3	46	35.1	82	62.6	2.60	0.536	%20.59	04	بدرجة عالية
عبارة رقم 34	1	0.8	15	11.5	115	87.8	2.87	0.359	12.52%	01	بدرجة عالية
عبارة رقم 35	2	1.5	24	18.3	105	80.2	2.79	0.447	16.06%	03	بدرجة عالية
عبارة رقم 36	11	8.4	50	38.2	70	53.4	2.45	0.647	%26.41	05	بدرجة عالية
الدرجة الكلية للبعد							2.7160	0.36539	%13.45	بدرجة عالية	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع عبارات البعد قيمة 2.7160 وهو ضمن المجال موافقة عالية [2.34– 3] وبانحراف معياري قدره 0.3653، مما يشير إلى تقارب أراء أفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الاجمالي، وأن تشتت بين آرائهم ضعيف وهذا ما يؤكده نسبة معامل الاختلاف(**CV**) بين إجابات المستجوبين الذي بلغ (13.45%) وبالتالي تعطينا هذه القيم نتيجة إحصائية أن إجابات المستجوبين متجانسة وكلهم موافقون على أن عملية التخطيط ممارسة بدرجة عالية في البنوك التجارية محل الدراسة، حيث جاءت كل من العبارة (رقم34) و العبارة (رقم32) واللتان تنصان على إستخدام " إدارة البنك المعلومات المحاسبية الخاصة بالدورات السابقة، في ترجمة الأهداف بصورة كمية من جهة وصياغة الموازنات التقديرية للسياسات المالية المستقبلية" من جهة أخرى في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 2.87 وانحراف معياري قدره 0.359 و 0.437 على التوالي، تليها في المرتبة الثانية العبارة (رقم35) والتي تنص على إستخدام " إدارة البنك المعلومات المحاسبية في استخراج مؤشرات تقييم بدائل الإستثمار والتمويل، وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.79 وانحراف معياري قدره 0.447، في حين جاءت العبارة (رقم33) ضمن المرتبة الثالثة والتي تنص على إستخدام " إدارة البنك المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالإخطار والأحداث المالية المستقبلية" بمتوسط حسابي قدره 2.60 وانحراف معياري قدره 0.536، أما فيما يخص العبارة (رقم36) فقد احتلت المرتبة الرابعة والأخيرة ضمن مستوى الموافقة المرتفعة نسبيا بمتوسط حسابي قدره 2.45 وانحراف معياري قدره 0.647 والتي تنص على مدى إستخدام " إدارة البنك المعلومات المحاسبية في صياغة الإجراءات وتكوين البرامج التنفيذية"

2. تقييم درجات الموافقة على عبارات البعد الثاني المتعلق بقياس عملية الرقابة في البنوك التجارية محل الدراسة.

يوضح الجدول الموالي درجات الموافقة لإجابات المستجوبين عن العبارات المتعلقة ببعد عملية الرقابة ضمن الأداء الإداري في البنوك التجارية محل الدراسة.

جدول رقم (9-5) الإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد العينة على عبارات البعد الثاني المتعلق بعملية الرقابة في البنوك التجارية محل الدراسة.

الرقم العبارة	غير موافق (01)		محايد (02)		موافق (03)		درجات تقييم أفراد العينة للعبارات (تحليل الوصفي)			
	ت	%	ت	%	ت	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
رقم 37	1	0.8	9	6.9	121	92.4	2.92	0.305	10.45	01	بدرجة عالية
عبارة رقم 38	1	0.8	23	17.6	107	81.7	2.81	0.414	14.72	02	بدرجة عالية
عبارة رقم 39	8	6.1	44	33.6	79	60.3	2.54	0.611	24.03%	03	بدرجة عالية
عبارة رقم 40	9	6.9	63	48.1	59	45.0	2.38	0.613	%25.76	04	بدرجة عالية
عبارة رقم 41	37	28.2	61	46.6	33	25.2	1.97	0.733	%37.23	05	بدرجة متوسطة
الدرجة الكلية للبعد							2.5237	0.36497	14.46%	بدرجة عالية	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

يتضح من خلال الجدول رقم **(9-5)** أن المتوسط حسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع عبارات البعد بلغ قيمة 2.5237 وهو ضمن المجال موافقة عالية [2.34- 3] وبانحراف معياري قدره 0.3649، وهو ذو قيمة منخفضة تشير إلى تقارب أراء أفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الاجمالي، كما أن التشتت بين آرائهم ضعيف، وهذا ما يؤكده نسبة معامل الاختلاف**(CV)** بين إجابات المستجوبين الذي بلغ (14.46%) وهي أقل من نسبة (30%) وبالتالي يمكن الحكم إحصائيا على أن إجابات المستجوبين متجانسة وكلهم موافقون على أن عملية الرقابة ممارسة بدرجة عالية في البنوك التجارية محل الدراسة، حيث جاءت العبارة (رقم37) والتي تنص على مدى مساهمة "مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في وضع المعايير والمقاييس الرقابية. في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 2.92 وانحراف معياري قدره 0.305، تليها في المرتبة الثانية العبارة (رقم38) والتي تنص على إعتماد " إدارة البنك على المعلومات المحاسبية في صياغة مؤشرات قياس الأداء"، وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.81 وانحراف معياري قدره 0.414، في حين جاءت العبارة (رقم39) ضمن المرتبة الثالثة والتي تنص على إعتماد " إدارة البنك على محاسبة التكاليف التي تخدم الرقابة على أنشطة البنك، من خلال تحديد تكلفة كل نشاط ومقارنتها مع إيراداته" وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.54 وانحراف معياري قدره 0.611، أما فيما يخص العبارة (رقم40) فقد احتلت المرتبة الرابعة ضمن مستوى الموافقة المرتفعة نسبيا بمتوسط

حسابي قدره 2.38 وانحراف معياري قدره 0.613 والتي تنص على مدى توفير " نظام المعلومات المحاسبية معلومات غير مالية(قوائم تحليلة، جداول إحصائية، رسوم بيانية) تساعد على الرقابة بصورة أفضل" في حين احتلت العبارة (41) المرتبة الأخيرة ضمن مستوى الموافقة المنخفضة بمتوسط حسابي قدره 1.97 وبانحراف معياري قدره 0.733 ، والتي نصت على مدى " قدرة نظام المعلومات المحاسبية في تحديد مصدر الأخطاء المرتكبة عند التشغيل".

3. تقييم درجات الموافقة على عبارات البعد الثالث المتعلق بعملية اتخاذ القرار في البنوك التجارية

يوضح الجدول الموالي درجات الموافقة لإجابات الأفراد عن العبارات المتعلقة ببعد عملية إتخاذ القرار ضمن الأداء الإداري في البنوك التجارية محل الدراسة.

جدول رقم (10-5) الإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد العينة على عبارات البعد الثالث المتعلق بقياس عملية اتخاذ القرار في البنوك التجارية محل الدراسة.

الرقم العبارة	غير موافق (01)		محايد (02)		موافق (03)		درجات تقييم أفراد العينة للعبارات (تحليل الوصفي)				
	ت	%	ت	%	ت	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
رقم 42	5	3.8	23	17.6	103	78.6	2.75	0.517	%18.80	01	بدرجة عالية
عبارة رقم 43	7	5.3	50	38.2	74	56.5	2.51	0.600	23.87%	03	بدرجة عالية
عبارة رقم 44	1	0.8	41	31.3	89	67.9	2.67	0.487	18.24%	02	بدرجة عالية
عبارة رقم 45	6	4.6	55	42.0	70	53.4	2.49	0.587	23.57%	04	بدرجة عالية
عبارة رقم 46	29	22.1	74	56.5	28	21.4	1.99	0.662	33.23%	05	بدرجة متوسطة
الدرجة الكلية للبعد							2.4824	0.35852	14.44%	بدرجة عالية	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

يتضح من خلال الجدول رقم **(10-5)** بلوغ المتوسط حسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع العبارات البعد قيمة 2.4824 وهو ضمن المجال موافقة عالية [2.34- 3] وبانحراف معياري قدره 0.3585، وهو ذو قيمة منخفضة، مما يشير إلى تقارب أراء الأفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الاجمالي، وهذا ما تؤكده نسبة معامل الاختلاف**(CV)** بين إجابات المستجوبين الذي بلغ (14.44%) وهي نسبة أقل من النسبة (30%) وبالتالي نخلص إلى أن إجابات المستجوبين متجانسة وكلهم موافقون على أن عملية اتخاذ القرار ممارسة بدرجة عالية في البنوك التجارية محل الدراسة، حيث

جاءت العبارة (رقم42) والتي تنص على مدى تقديم " نظام المعلومات المحاسبية تغذية مستمرة للقرارات المبرمجة، حتى تتخذ بصورة تلقائية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 2.75 وانحراف معياري قدره 0.517، تليها في المرتبة الثانية العبارة (رقم44) والتي تنص على مدى مساهمة " المعلومات المحاسبية في التقليل من حالات عدم التأكد المرتبطة بالقرارات غير المبرمجة"، وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.67 وانحراف معياري قدره 0.487، في حين جاءت العبارة (رقم43) ضمن المرتبة الثالثة والتي تنص على أنه " يتم إتخاذ القرارات المبرمجة في البنك التجاري على المعلومات المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بشكل أساس." وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.51 وانحراف معياري قدره 0.600، أما فيما يخص العبارة (رقم45) فقد احتلت المرتبة الرابعة ضمن مستوى الموافقة بمتوسط حسابي قدره 2.49 وانحراف معياري قدره 0.587 والتي تنص على مدى تقليل " المعلومات المحاسبية من درجة المخاطرة المرافقة للقرارات غير المبرمجة." في حين احتلت العبارة (46) المرتبة الأخيرة ضمن مستوى الموافقة المنخفضة بمتوسط حسابي قدره 1.99 وبانحراف معياري قدره 0.662 ، والتي نصت على أنه " يتم تغذية نظام المعلومات المحاسبية بالمعلومات التي تخص القرارات غير المبرمجة."

ثانيا: تقييم درجات الموافقة على عبارات الأداء التشغيلي في البنوك التجارية محل الدراسة.

نقوم فيما يلي بتقييم درجات الموافقة لإجابات الأفراد عن العبارات المتعلقة ب(**مؤشر الجودة، مؤشر المرونة ومؤشر التكلفة**) ضمن أبعاد الأداء التشغيلي في البنوك التجارية محل الدراسة.

1. تقييم درجات الموافقة على عبارات البعد الأول المتعلق بقياس مؤشر الجودة

يوضح الجدول الموالي درجات الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة، عن العبارات المتعلقة بمؤشر الجودة ضمن أبعاد الأداء التشغيلي في البنوك التجارية محل الدراسة.

يتضح من خلال الجدول أدناه أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع عبارات البعد بلغ قيمة 2.6031 وهو ضمن المجال موافقة عالية [2.34– 3] وبانحراف معياري قدره 0.438 يشير إلى تقارب وعدم تشتت أراء أفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الاجمالي، كما أن نسبة معامل الاختلاف(**CV**) بين إجابات المستجوبين بلغت (16.86%)، ما يفسر أن إجابات المستجوبين متجانسة وكلهم موافقون على أن مؤشر الجودة، متوفر بدرجة عالية في البنوك التجارية محل الدراسة، حيث جاءت العبارة (رقم49) والتي تنص على أن "نظام المعلومات المحاسبية يوفر معلومات ملائمة" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 2.88 وانحراف معياري قدره 0.448، تليها في المرتبة الثانية العبارة (رقم48) والتي تنص على أن " نظام المعلومات المحاسبية يسمح بتسهيل وتبسيط

إجراءات العمل في البنك."، وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.82 وانحراف معياري قدره 0.508، في حين جاءت العبارة (رقم47) ضمن المرتبة الثالثة والتي تنص على أنه " نظام المعلومات المحاسبية يسمح بفحص المدخلات(البيانات)، والتأكد من إستفائها لمتطلبات الجودة"" وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.70 وانحراف معياري قدره 0.616، أما فيما يخص العبارة (رقم51) فقد احتلت المرتبة الرابعة ضمن مستوى الموافقة المتوسطة بمتوسط حسابي قدره 2.32 وانحراف معياري قدره 0.705 والتي تنص على أن " نظام المعلومات المحاسبية يسمح بالمعالجة الآنية للأخطاء"، في حين احتلت العبارة (50) المرتبة الأخيرة ضمن مستوى الموافقة المتوسطة كذلك بمتوسط حسابي قدره 2.30 وبانحراف معياري قدره 0.731 ، والتي نصت على إستجابة " نظام المعلومات المحاسبية لتقديم الخدمات البنكية وفقا لحاجة مستخدمها".

جدول رقم (11-5) الإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد العينة على عبارات البعد الأول المتعلق بقياس مؤشر الجودة في البنوك التجارية محل الدراسة.

الرقم العبارة	غير موافق (01)		محايد (02)		موافق (03)		درجات تقييم أفراد العينة للعبارات (تحليل الوصفي)				
	ت	%	ت	%	ت	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
رقم 47	11	8.4	17	13.0	103	78.6	2.70	0.616	22.81%	03	بدرجة عالية
عبارة رقم 48	7	5.3	10	7.6	114	87.0	2.82	0.508	%18.05	02	بدرجة عالية
عبارة رقم 49	6	4.6	4	3.1	121	92.4	2.88	0.448	15.55%	01	بدرجة عالية
عبارة رقم 50	21	16.0	50	38.2	60	45.8	2.30	0.731	31.80%	05	بدرجة متوسطة
عبارة رقم 51	18	13.7	53	40.5	60	45.8	2.32	0.705	30.36	04	بدرجة متوسطة
الدرجة الكلية للبعد							2.6031	0.43887	%16.86	بدرجة عالية	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

2. تقييم درجات الموافقة على عبارات البعد الثاني المتعلق بقياس مؤشر المرونة

يوضح الجدول الموالي درجات الموافقة لإجابات المستجوبين عن العبارات المتعلقة بمؤشر المرونة ضمن مؤشرات الأداء التشغيلي في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة.

جدول رقم (12-5) الإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد العينة على عبارات البعد الثاني المتعلق بقياس مؤشر المرونة في البنوك التجارية

الرقم	غير موافق (01)		محايد (02)		موافق (03)		درجات تقييم أفراد العينة للعبارات (تحليل الوصفي)			
العبارة	ت	%	ت	%	ت	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
عبارة رقم 52	6	4.6	14	10.7	111	84.7	2.80	0.503	17.94%	03	بدرجة عالية
عبارة رقم 53	5	3.8	27	20.6	99	75.6	2.72	0.530	19.51%	04	بدرجة عالية
عبارة رقم 54	3	2.3	17	13.0	111	84.7	2.82	0.438	15.51%	02	بدرجة عالية
عبارة رقم 55	0	0.0	22	16.8	109	83.2	2.83	0.375	13.25%	01	بدرجة عالية
عبارة رقم 56	16	12.2	28	21.4	87	66.4	2.54	0.704	27.71%	05	بدرجة عالية
الدرجة الكلية للبعد							2.7435	0.32560	%11.87	بدرجة عالية	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

يعرض الجدول **(12-5)** نتائج حساب قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع العبارات البعد قيمة 2.743 وهو ضمن المجال موافقة عالية [2.34- 3] وبانحراف معياري قدره 0.325، وهي قيمة منخفضة تشير إلى عدم تشتت أراء أفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الاجمالي، كما أن نسبة معامل الاختلاف(**CV**) بين إجابات المستجوبين بلغت (11.87%) ، وبالتالي تعطينا هذه القيم نتيجة إحصائية أن إجابات المستجوبين متجانسة وكلهم موافقون على أن مؤشر المرونة متوفر بدرجة عالية في البنوك التجارية محل الدراسة، حيث جاءت العبارة (رقم55) والتي تنص على أن " نظام المعلومات المحاسبية يفصح على المعلومات المستخرجة بصفة مستمرة "، في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 2.83 وانحراف معياري قدره 0.375، تليها في المرتبة الثانية العبارة (رقم54) والتي تنص على أن " نظام المعلومات المحاسبية ، يتماشى مع متطلبات المستخدم من حيث السرعة و التنوع"، وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.82 وانحراف معياري قدره 0.438، في حين جاءت العبارة (رقم52) ضمن المرتبة الثالثة والتي تنص على أنه " يسمح نظام المعلومات المحاسبية بالتنسيق والتفاعل الآني والمستمر لعمليات وأنشطة البنك" وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.80 وانحراف معياري قدره 0.503، أما فيما يخص العبارة (رقم53) فقد احتلت المرتبة الرابعة ضمن مستوى الموافقة المرتفعة بمتوسط حسابي قدره 2.72 وانحراف معياري

قدره 0.530 والتي تنص على أن " نظام المعلومات المحاسبية يوفر التواصل المستمر بين كل المستويات في البنك"، في حين احتلت العبارة (56) المرتبة الأخيرة ضمن مستوى الموافقة المرتفعة كذلك بمتوسط حسابي قدره 2.54 وبانحراف معياري قدره 0.704 ، والتي نصت على سماح "نظام المعلومات المحاسبية بمعالجة الأخطاء حال وقوعها ".

2. تقييم درجات الموافقة على عبارات البعد الثالث المتعلق بقياس مؤشر التكلفة

يوضح الجدول الموالي درجات الموافقة لإجابات الأفراد عن العبارات المتعلقة بمؤشر التكلفة ضمن مؤشرات الأداء التشغيلي في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة.

جدول رقم (13-5) الإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد العينة على عبارات البعد الثالث المتعلق بقياس مؤشر التكلفة في البنوك التجارية

الرقم	غير موافق (01)		محايد (02)		موافق (03)		درجات تقييم أفراد العينة للعبارات (تحليل الوصفي)			
العبارة	ت	%	ت	%	ت	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
رقم 57	2	1.5	19	14.5	110	84.0	2.82	0.420	%14.88	01	بدرجة عالية
عبارة رقم 58	8	6.1	63	48.1	60	45.8	2.40	0.604	%25.18	04	بدرجة عالية
عبارة رقم 59	4	3.1	37	28.2	90	68.7	2.66	0.537	20.23%	02	بدرجة عالية
عبارة رقم 60	4	3.1	36	27.5	91	69.5	2.66	0.535	20.08%	03	بدرجة عالية
الدرجة الكلية للبعد							2.6355	0.37884	%14.37	بدرجة عالية	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

يتضح من خلال الجدول (**13-5**)، أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع العبارات البعد بلغ قيمة 2.6355 وهو ضمن المجال موافقة عالية [2.34- 3] وبانحراف معياري قدره 0.3788، وهو ذو قيمة منخفضة، تشير إلى تقارب أراء الأفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الاجمالي، وأن تشتت بين آرائهم ضعيف وهذا ما يؤكده نسبة معامل الاختلاف(**CV**) بين إجابات المستجوبين بلغ (14.37%) وهي نسبة أقل من (30%)، وبالتالي تعطينا هذه القيم نتيجة إحصائية أن إجابات المستجوبين متجانسة وكلهم موافقون على أن مؤشر التكلفة متوفر بدرجة عالية في البنوك التجارية محل الدراسة، حيث جاءت العبارة (رقم57) والتي تنص على سماح " نظام المعلومات المحاسبية في التقليل من تكرار العمليات والأنشطة " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 2.82

وانحراف معياري قدره 0.420، تليها في المرتبة الثانية العبارة (رقم59) والتي تنص على أن " نظام المعلومات المحاسبية، يسمح في التخفيض من تكاليف المعالجة والتخزين"، وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.66 وانحراف معياري قدره 0.537، في حين جاءت العبارة (رقم60) ضمن المرتبة الثالثة والتي تنص على أن " نظام المعلومات المحاسبية يسهم في التقليل من مصاريف الإتصال داخل البنك. " وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.66 وانحراف معياري قدره 0.535، في حين احتلت العبارة (58) المرتبة الأخيرة ضمن مستوى الموافقة المرتفعة بمتوسط حسابي قدره 2.40 وبانحراف معياري قدره 0.604 ، والتي نصت على أن " نظام المعلومات المحاسبية يسمح بالتقليل من تداخل المسؤوليات".

ثالثا: تقييم درجات الموافقة على عبارات الأداء المالي في البنوك التجارية محل الدراسة

نقوم فيما يلي بتقييم درجات الموافقة لإجابات الأفراد عن العبارات المتعلقة ب**(مؤشر هامش الربح، مؤشر منفعة الاصول، مؤشر الرافعة المالية)** ضمن مؤشرات الأداء المالي في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة.

1. تقييم درجات الموافقة على عبارات البعد الأول المتعلق بمؤشر هامش الربح.

يوضح الجدول الموالي درجات الموافقة لإجابات الأفراد عن العبارات المتعلقة بمؤشر هامش الربح، ضمن مؤشرات الأداء المالي في البنوك التجارية محل الدراسة.

جدول رقم (14-5) الإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد العينة على عبارات البعد الأول المتعلق بقياس مؤشر هامش الربح في البنوك التجارية

الرقم العبارة	غير موافق (01)		محايد (02)		موافق (03)		درجات تقييم أفراد العينة للعبارات (تحليل الوصفي)				
	ت	%	ت	%	ت	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
رقم 61	7	5.3	31	23.7	93	71.0	2.66	0.579	21.79	01	بدرجة عالية
عبارة رقم 62	4	3.1	52	39.7	75	57.3	2.54	0.558	21.96	02	بدرجة عالية
عبارة رقم 63	12	9.2	50	38.2	69	52.7	2.44	0.657	27.00	03	بدرجة عالية
الدرجة الكلية للبعد							2.5445	0.45706	%17.96	بدرجة عالية	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

يتبين من الجدول (**14-5**)، أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع عبارات البعد بلغ قيمة 2.5445 وهو ضمن المجال موافقة عالية [2.34- 3] وبانحراف معياري قدره 0.45706، وهو ذو قيمة منخفضة تشير إلى تقارب أراء الأفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الاجمالي، وأن تشتت بين آرائهم ضعيف وهذا ما يؤكده نسبة معامل الاختلاف(**CV**) بين إجابات المستجوبين الذي بلغ (17.96%)، وبالتالي تعطينا هذه القيم نتيجة إحصائية أن إجابات المستجوبين متجانسة وكلهم موافقون على أن هامش الربح متوفر بدرجة عالية في البنوك التجارية محل الدراسة، وهذا حسب وجهة نظر عينة المستجوبة وهذا ما نلاحظه إزاء اجاباتهم على مضمون عبارات البعد، حيث كانت معظمها موافقون عليها بدرجات عالية إذ أن متوسطاتها الحسابية محصورة بين (2.66 أعلى قيمة لدى العبارة رقم 61 إلى أدنى قيمة بلغت 2.44 لدى العبارة رقم 63)، حيث جاءت العبارة (رقم61) والتي تنص على أن " نظام المعلومات المحاسبية يسهم في إدارة ومراقبة تكاليف العمليات المالية." في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 2.66 وانحراف معياري قدره 0.579، تليها في المرتبة الثانية العبارة (رقم62) والتي تنص على أن " نظام المعلومات المحاسبية يسهم في وضع سياسات تسعير الخدمات المقدمة."، وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.54 وانحراف معياري قدره 0.558، في حين جاءت العبارة (رقم63) ضمن المرتبة الثالثة والأخيرة والتي نصت على أن " نظام المعلومات المحاسبية يسهم في توسيع قاعدة الخدمات المقدمة (اكتشاف الفرص) " وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.44 وانحراف معياري قدره 0.657.

2. تقييم درجات الموافقة على عبارات البعد الثاني المتعلق بمؤشر منفعة الأصول

يوضح الجدول الموالي درجات الموافقة لإجابات الأفراد عن العبارات المتعلقة بمؤشر منفعة الأصول ضمن مؤشرات الأداء المالي في البنوك التجارية محل الدراسة.

جدول رقم (15-5) الإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد العينة على عبارات البعد الثاني المتعلق بقياس مؤشر منفعة الاصول في البنوك التجارية محل الدراسة

الرقم العبارة	غير موافق (01)		محايد (02)		موافق (03)		درجات تقييم أفراد العينة للعبارات (تحليل الوصفي)			
	ت	%	ت	%	ت	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
رقم 64	10	7.6	27	20.6	94	71.8	2.64	0.621	23.51%	03	بدرجة عالية
عبارة رقم 65	4	3.1	22	16.8	105	80.2	2.77	0.489	17.66%	01	بدرجة عالية
عبارة رقم 66	5	3.8	36	27.5	90	68.7	2.65	0.554	20.90%	02	بدرجة عالية
الدرجة الكلية للبعد							2.6870	0.45245	16.84%	بدرجة عالية	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

إنطلاقا من نتائج الجدول (**15-5**) يلاحظ أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع العبارات البعد بلغ قيمة 2.687 وهو ضمن المجال موافقة عالية [2.34- 3] وبانحراف معياري قدره 0.4524، يشير إلى تقارب أراء الأفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الاجمالي، وأن تشتت بين آرائهم ضعيف وهذا ما يؤكده نسبة معامل الاختلاف(**CV**) بين إجابات المستجوبين الذي بلغ (16.84%) وهي نسبة أقل من (30%) وبالتالي تعطينا هذه القيم نتيجة إحصائية أن إجابات المستجوبين متجانسة وكلهم موافقون على أن مؤشر منفعة الاصول متوفر بدرجة عالية في البنوك التجارية محل الدراسة، حيث جاءت العبارة (رقم65) والتي تنص على أن " نظام المعلومات المحاسبية يسهم في الإستغلال الأفضل لأصول وموجودات البنك التجاري." في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 2.77 وانحراف معياري قدره 0.489، تليها في المرتبة الثانية العبارة (رقم66) والتي تنص على أن " نظام المعلومات المحاسبية يسهم في ترجيح الأصول بأوزان المخاطر."، وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.65 وانحراف معياري قدره 0.554، في حين جاءت العبارة (رقم64) ضمن المرتبة الثالثة والأخيرة والتي نصت على أن " نظام المعلومات المحاسبية يسهم في تقييم جودة الأصول في البنك التجاري".

3. تقييم درجات الموافقة على عبارات البعد الثالث المتعلق بمؤشر الرافعة المالية

يوضح الجدول الموالي درجات الموافقة لإجابات الأفراد عن العبارات المتعلقة بمؤشر الرافعة المالية ضمن مؤشرات الأداء المالي في البنوك التجارية محل الدراسة.

جدول رقم (16-5) الإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد العينة على عبارات البعد الثالث المتعلق بقياس مؤشر الرافعة المالية في البنوك التجارية محل الدراسة

الرقم العبارة	غير موافق (01)		محايد (02)		موافق (03)		درجات تقييم أفراد العينة للعبارات (تحليل الوصفي)				
	ت	%	ت	%	ت	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
رقم 67	4	3.1	10	7.6	117	89.3	2.86	0.425	14.86%	01	بدرجة عالية
عبارة رقم 68	2	1.5	15	11.5	114	87.0	2.85	0.395	13.82%	02	بدرجة عالية
عبارة رقم 69	11	8.4	42	32.1	78	59.5	2.51	0.649	%25.84	03	بدرجة عالية
الدرجة الكلية للبعد							2.7430	0.36879	%13.44	بدرجة عالية	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

يعرض الجدول **(16-5)** نتائج حساب قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لأراء واتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بمدى موافقتهم أو عدم موافقتهم أو محايدين اتجاه عبارات البعد الثالث المتعلق بمؤشر الرافعة المالية في البنوك التجارية، حيث بلغ المتوسط حسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع العبارات البعد قيمة 2.743 وهو ضمن المجال موافقة عالية [2.34- 3] وبانحراف معياري قدره0.3687، وهو ذو قيمة منخفضة، مما يشير إلى تقارب أراء الأفراد العينة، وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الاجمالي، وأن تشتت بين آرائهم ضعيف وهذا ما يؤكده نسبة معامل الاختلاف(**CV**) بين إجابات المستجوبين بلغ (13.44%) وبالتالي تعطينا هذه القيم نتيجة إحصائية أن إجابات المستجوبين متجانسة وكلهم موافقون على أن الرافعة المالية بدرجة عالية في البنوك التجارية محل الدراسة، حيث جاءت العبارة (رقم67) والتي تنص على أن " نظام المعلومات المحاسبية يسهم في تقييم جودة مصادر التمويل." في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 2.86 وانحراف معياري قدره 0.425، تليها في المرتبة الثانية العبارة (رقم68) والتي تنص على أن " نظام المعلومات المحاسبية يسهم في وضع سياسات التمويل (مقدار الرفع المالي)"، وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.85 وانحراف معياري قدره 0.395، في حين جاءت العبارة (رقم69) ضمن المرتبة الثالثة والأخيرة والتي نصت على أن " نظام المعلومات المحاسبية يسهم في إدارة مخاطر سعر الفائدة ".

المبحث الثاني: تحليل نتائج إختبار فرضيات الدراسة

ينطوي هذا المبحث على تحليل أثر متطلبات نظام المعلومات المحاسبية على الأداء في البنوك التجارية العمومية، والتي تضمنتها الفرضية البحثية الرئيسة والتي نصت على أنه "يساهم نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء في البنوك التجارية العمومية في الجزائر"، وما انبثق عنها من فرضيات فرعية، وقد اعتمدنا على نموذج الإنحدار الخطي البسيط، لإختبار الأثر بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة.

المطلب الأول: تحليل نتائج إختبار فرضيات الدراسة للمستويات السائدة للمتغير المستقل.

أولا: الصياغة الإحصائية للفرضية البحثية:

يتعين قبل البحث واختبار فرضيات الدراسة الأساسية، المتعلقة بالإجابة على التساؤل الرئيس، الذي يخص مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة، أن نقف على مدى المستوى السائد للمتغير المستقل (متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية محل الدراسة)، حيث تم صياغة الفرضية البحثية كما يلي:

نص الفرضية البحثية: تتوفر متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية العمومية بمستوى عال.

من خلال الفرضية البحثية، يتم صياغة الفرضية الإحصائية الموافقة لأدة الدراسة (الإستبانة) كما يلي:

نص الفرضية الاحصائية: يتم إختبار الفرضية البحثية إحصائيا عند مستوى الدلالة (5%)*، وعليه نقوم بإعادة صياغتها إحصائيا إلى فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية (Hypothesis Null) (H_0): مستوى توفر متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة، لا يرقى إلى المستوى العال ($\bar{x} < 2$)، عند مستوى دلالة (5%) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

الفرضية البديلة (Alternative Hypothesis) (H_1) : توفُر متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية محل الدراسة يرقى إلى المستوى العال ($\bar{x} > 2$) ، عند مستوى دلالة (5%) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

* يقصد **بمستوى الدلالة (5%)**، أنه لو أعدنا البحث أو الإختبار 100 مرة فاننا سوف نحصل على نفس النتيجة 95 مرة (أي بمستوى ثقة 95%)، وسوف تكون نسبة الخطأ في أن نحصل على نتيجة مختلفة هو خمسة مرات من أصل المئة (أي 0.05)، وتجدر الإشارة أن مستوى الدلالة يختلف باختلاف الأبحاث والدراسات وأنه لا توجد طريقة علمية لتحديد المستوى الملائم، إلا أنه جرت العادة في عديد الدراسات الإقتصادية إعتماد مستوى الدلالة في حدود (5%).

يوضح الجدول الموالي نتائج تحليل إختبار فرضية المستوى السائد لمتطلبات نظام المعلومات المحاسبية من خلال مختلف أبعاده، وذلك بالإعتماد على التحليل الوصفي وتحليل الدلالة الإحصائية لنتائج آراء المستجوبين.

جدول رقم(17-5): نتائج تحليل اختبار فرضية المستوى السائد لمتغير توفر متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية محل الدراسة.

تحليل الوصفي لآراء المستجوبين					تحليل الدلالة الاحصائية نتائج آراء المستجوبين One-Sample Statistics				
المتغير	N عدد العينة	المتوسط الحسابي $(\bar{X})$ Mean	الانحراف المعياري (δ) Std. Deviation	Std. Error Mean مقدار الخطأ في $(\bar{X})$	$(\bar{X}) - 2$ الفرق بين المتوسط الحقيقي والفرضي Mean Difference	T المحسوبة	درجة الحرية DF	Sig القيمة الاحتمالية	القرار
البعد01	131	2.688	0.3696	0.0322	0.68893	21.333	130	0.000	دال
البعد 02	131	2.564	0.4809	0.0420	0.56489	13.442		0.000	دال
البعد 03	131	2.723	0.4069	0.0355	0.72328	20.341		0.000	دال
البعد 04	131	2.461	0.4455	0.0389	0.46183	11.863		0.000	دال
البعد 05	131	2.535	0.4298	0.0375	0.53588	14.268		0.000	دال
البعد 06	131	2.538	0.3498	0.0305	0.53893	17.631		0.000	دال
البعد 07	131	2.389	0.4656	0.0406	0.38931	9.570		0.000	دال
المتغير المستقل	**131**	**2.550**	**0.2185**	**0.0191**	**0.55085**	**28.843**		**0.000**	**دال**
البعد الأول: المتطلبات المادية/البعد الثاني: متطلبات البيانات/البعد الثالث: متطلبات برمجية/البعد الرابع: متطلبات تنظيمية/البعد الخامس: متطلبات الإفصاح/البعد السادس: متطلبات الشبكات/البعد السابع: متطلبات الموارد البشرية.									
القيمة T الجدولية= 1.9797 عند مستوى دلالة (5%) ودرجة حرية 130									

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

قبل أن نبدأ باختبار الفرضية الإحصائية، نلقي نظرة على الإحصاءات الوصفية ممثلة في (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري والخطأ المعياري الموجود في المتوسط الحسابي) والمتعلق بإجابات المستجوبين نحو إجمالي(الدرجة الكلية) لعبارات المحور الثاني من أداة الدراسة (الإستبانة) والمرتبط بقياس مستوى متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية محل الدراسة، بعدها ننتقل إلى التحليل الاستدلالي والذي من خلاله نتخذ قرار **(قبول أو رفض)** الفرضية وفيما يلي التعليق على النتائج المدونة في الجدول أعلاه.

ثانيا: التحليل الوصفي والإحصائي لنتائج المستجوبين

من خلال أراء واتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بمستويات توفر متطلبات نظام المعلومات المحاسبية(المتطلبات المادية، البيانات، البرمجية، التنظيمية، الإفصاح، الشبكات ومتطلبات الموارد البشرية) في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة، نجد أن المتوسط الحسابي بلغ قيمة (2.550)، وهو ضمن مجال الموافقة بدرجة عالية [2.34– 3]، كما أن مقدار الخطأ المعياري الموجود في المتوسط الحسابي بلغ قيمة (**Mean Std. Error**=0.0191)، ومقدار الإنحراف المعياري بلغ قيمة (0.2185) وهما قيمتان صغيرتان جدا، تعبران عن مدى التشتت الضعيف لإجابات أفراد العينة بخصوص عبارات أبعاد المحور الثاني من أداة الدراسة، أي أن مستوى توفر متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية محل الدراسة هو بدرجة عالية، وتعتبر هذه النتيجة متوقعة خاصة وأن معظم متطلبات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية تحكمها اللوائح والقوانين الصارمة المحلية والدولية، التي من شأنها أن تحافظ على المركز المالي للبنك التجاري، ومن ثم حماية مختلف الشركاء والمتعاملين.

ثالثا: التحليل الإستدلالي لنتائج المستجوبين (دالة أو غير دالة احصائيا)

نحاول من خلال التحليل الإستدلالي لنتائج إجابات المستجوبين، تحديد نتيجة القرار فيما يتعلق باختبار الفرضية الإحصائية، وهذا من خلال الإجابة عن التساؤل التالي، هل يعتبر الفرق بين المتوسط الحسابي الحقيقي لإجابات المستجوبين نحو إجمالي عبارات المحور الثاني من الاستبانة [($\bar{x}$–2) =0.55085] ، المتعلق بقياس متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة، وبين المتوسط الفرضي[02*] دالا إحصائيا، وبالتالي كافي لنقرر أن البنوك التجارية العمومية محل الدراسة لديهم متطلبات نظام المعلومات المحاسبية يرقى إلى المستوى المطلوب؟

---

*<u>**المتوسط الفرضي**</u>: يتم استعانة به عند استخدام اختبار **(One-Sample T-Test)** وهذا يعد من الاختبارات الإحصائية المهمة وشائعة الاستخدام بشكل واسع من الباحثين في دراساتهم حيث يهدف إلى الكشف عن وجود اختلاف معنوي **(Significant Difference)** بين متوسط إجابة المستجوبين (المتوسط الحقيقي) نحو كل محور من محاور الاستبيان والمتوسط الفرضي (Constant) بمعنى أنه يفيد في فحص إجابات المستجوبين فيما إذا كان هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي الحقيقي لإجاباتهم والقيمة الثابتة (المتوسط الفرضي). ويتم تحديد القيمة النظرية للمتوسط الفرضي وفقا للعلاقة التالية: $\text{المتوسط الفرضي} = \frac{(H+L)}{2}$: حيث H: تمثل قيمة ترميز الحد الأعلى لسلم القياس؛ L : تمثل قيمة ترميز الحد الأدنى لسلم القياس وفي دراستنا فإن سلم القياس استجابات المستجوبين هو سلم الثلاثي:

$$\frac{(H+L)}{2} = a = \frac{(3+1)}{2} = 2$$

والرقم 02 ايضا يمثل القيمة الوسطى (حياد) في سلم الثلاثي لمقياس المستخدم في الاستبيان. نقلاً عن المرجع مصطفى طويطي، <u>**التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان –تطبيقات عملية على برنامج**</u> excel– ، دار النشر الجامعي، تلمسان ،الجزائر ،2018 ، ص:248 (بتصرف)

ونستطيع الإجابة عن ذلك من خلال إستخدام إختبار(**T-TEST**) لفحص مدى وجود فرق دال إحصائيا (معنوي) بين المتوسط الحسابي للمستجوبين (2.550)، والمتوسط الفرضي (02).

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نجد أن قيمة (**T-TEST**) المحسوبة بلغت (28.843) وهي أكبر من قيمة **T** الجدولية (**T**=1.9797) عند مستوى دلالة (5%)، ودرجة حرية 130، كما أن القيمة الإحتمالية للمعنوية المصاحبة لقيمة(T) المحسوبة بلغت (**Sig**=0.000) وهي أقل من المستوى الدلالة (5%). مما يبين أن الفرق [($\bar{X}$-2) =0.55085] ، هو دال إحصائيا بإشارة فرق موجبة، أي أن اتجاهات المستجوبين إيجابية نحو ما افتراضناه في فرضية البحث، وهذا ما يعكس وجود دلالة إحصائية لنتائج إجابات العينة، وأن ما افترضناه بخصوص مستوى متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية موجود فعلا في عينة الدراسة، ما يسمح بتعميمه على مجتمع الدراسة.

وهذا كله يقودنا إلى أن نرفض (الفرضية الصفرية) H_0 ، ونقبل الفرضية البديلة(H_1) توفر متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية محل الدراسة يرقى إلى المستوى المطلوب ($\bar{X} > 2$) عند مستوى دلالة (5%) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، ومنه نستنتج أن فرضية البحث محققة والتي تنص على أنه : " تتوفر متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية العمومية بمستوى عال، أي أن نظام المعلومات المحاسبية يتوفر على الجاهزية التامة في كل متطلباته ".

المطلب الثاني: تحليل نتائج إختبار فرضيات أثر المتغير المستقل في المتغير التابع (الأداء في البنوك التجارية):

ينقسم الأداء في البنوك التجارية، حسب ماتم إعتماده في نموذج الدراسة إلى ثلاثة أبعاد (الأداء الإداري، الأداء التشغيلي والأداء المالي)، وفيما يلي عرض وتحليل لنتائج إختبار فرضيات الدراسة البحثية.

الصياغة الرياضية العامة لنموذج الدراسة (الإنحدار الخطي البسيط)*

لمعرفة تأثير المتغير المستقل المتمثل في نظام المعلومات المحاسبية من خلال متطلباته، على تحسين الأداء الإداري في البنوك التجارية محل الدراسة، سيتم أولا دراسة العلاقة بين المتغير المستقل X

* **الانحدار الخطي**: هو احد الأساليب الإحصائية المهمة الذي يهتم بدراسة النموذج الرياضي الخطي للعلاقة السببية بين المتغير أو المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد(التابع) ويطلق عليه الانحدار الخطي البسيط (**simple linear regession**)، إذا كان النموذج يتكون من متغير مستقل واحد ومتغير تابع واحد، أما إذا كان النموذج يتكون من عدة متغيرات مستقلة ومتغير تابع واحد عندئذ يطلق عليه الانحدار المتعدد(**multipe linear regession**) نقلا عن المرجع: إيهاب عبد السلام محمود، **تحليل البرنامج الاحصائي spss**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2013، ص:296

والمتغير التابع y_i وذلك باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، للكشف عن مدى وجود ارتباط بين المتغيرين، ثم دراسة وتحليل مدى تأثير ومساهمة ودور المتغير المستقل (نظام المعلومات المحاسبية) في التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الأداء).

ويمكن كتابة الصياغة الرياضية العامة لنموذج الدراسة على النحو التالي:

$$Y_i = f(x) = B_0 + B_1(x) + e_i$$

حيث:

B_0: المعامل الثابت.

B_1: معامل المتغير الأساس(نظام المعلومات المحاسبية) في دالة الهدف **(معامل الإنحدار)**

e_i: الأخطاء العشوائية في التقدير.

للإشارة تم إعتماد الإنحدار الخطي البسيط في دراسة العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبية والأداء في البنوك التجارية كان من منطلق أن المتغير المستقل يرتبط بمتطلبات تدخل ضمن عمل المراحل الأساسية في النظام وهي مرحلة المدخلات، مرحلة المعالجة ومرحلة المخرجات وأن تأثير هذه المتطلبات تكون ضمن تفاعل النظام ككل فلا يمكن الحديث عن تأثير لمرحلة دون مرحلة أخرى أو متطلب دون متطلب أخر، لذلك عملنا على أن تكون دراسة العلاقة من خلال عدم تفكيك المتغير المستقل العام (نظام المعلومات المحاسبية).

أولا: تحليل نتائج إختبار فرضية أثر المتغير المستقل (متطلبات نظام المعلومات المحاسبية) على الأداء الإداري في البنوك التجارية محل الدراسة

نص الفرضية البحثية : يساهم نظام المعلومات المحاسبية من خلال متطلباته في تحسين الأداء الإداري في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة.

من خلال الفرضية البحثية، يمكن صياغة الفرضية الإحصائية الموافقة لأدة الدراسة (الإستبانة) كما يلي:

نص الفرضية الاحصائية: يتم إختبار الفرضية البحثية إحصائيا عند مستوى الدلالة (5%)، وعليه نقوم بإعادة صياغتها إحصائيا إلى فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية (Hypothesis Null) (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

الفرضية البديلة (Alternative Hypothesis)(H_1) : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

قاعدة اتخاذ القرار في اختبار الفرضيات الاحصائية : يتم اتخاذ القرار في اختبار الفرضيات الإحصائية من خلال المقارنة بين قيمة الاحتمالية (**Sig**) المحسوب باستخدام برنامج (**SPSS**) مع مستوى الدلالة المعتمد من طرفنا (5%) فإذا كانت قيمة إحتمال الخطأ(**P-value** أو **Sig**) أقل من مستوى الدلالة (5%) فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديل (H_1) .

من أجل إختبار الفرضية الإحصائية ومن ثم الإجابة على التساؤل الرئيس وجب إختبار الفرضيات الفرعية المتعلقة بالإداء الإداري من خلال مختلف أبعاده كما يلي:

1. تحليل نتائج إختبار فرضية أثر المتغير المستقل (متطلبات نظام المعلومات المحاسبية) على الأداء الإداري من خلال عملية التخطيط في البنوك التجارية محل الدراسة:

نص الفرضية البحثية : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري من خلال عملية التخطيط في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة.

وبما أنه يتم اختبار الفرضية البحث عند مستوى الدلالة (5%) المختار من طرفنا، فإنه من الضروري إعادة صياغتها إلى فرضيات إحصائية، فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

نص الفرضيات الاحصائية:

الفرضية الصفرية (Hypothesis Null) (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين عملية التخطيط في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

الفرضية البديلة (Alternative Hypothesis)(H_1) : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين عملية التخطيط في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

يمثل الجدول الموالي نتائج إختبار الدلالة الإحصائية لنموذج الإنحدار البسيط، لمعرفة أثر متطلبات نظام المعلومات المحاسبية على عملية التخطيط في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة.

الجدول رقم (18-5): نتائج قياس أثر المتغير المستقل على عملية التخطيط في البنوك التجارية

القدرة التفسيرية لنموذج الإنحدار الخطي البسيط					
R معامل الارتباط المتعدد		R Square معامل التفسير		Adjusted R Square معامل التفسير المصحح	Std. Error of the Estimate خطأ المعياري للتقدير في النموذج
0.389		0.151		0.144	0.30495
المعنوية الكلية للنموذج حسب نتائج تحليل التباين (ANOVA[a])					
النموذج	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig
الانحدار	2.135	1	2.135	22.956	0.000
البواقي	11.996	129	0.093		
المجموع	14.131	130			
المعنوية الجزئية، لمعاملات نموذج الإنحدار الخطي البسيط					
المتغيرات المستقلة	B قيم معاملات الانحدار		قيم اختبار T	Sig القيمة الاحتمالية.	الدلالة
الثابت (Constant)	B_0	1.112	3.515	0.001	معنوي
المتغير المستقل:	B_1	0.591	4.791	0.000	معنوي

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

يلاحظ من خلال نتائج القدرة التفسيرية للنموذج، بلوغ معامل الارتباط **R** القيمة (0.389)، وهي قيمة دالة إحصائيا، حيث نجد أن قيمة F المحسوبة بلغت (22.956) وهي قيمة معنوية، لأن القيمة الاحتمالية المصاحبة لها(0.000) أقل من مستوى الدلالة (5%)، وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباط دالة إحصائيا بين المتغير المستقل نظام المعلومات المحاسبية، والمتغير التابع عملية التخطيط في البنوك التجارية محل الدراسة، كما يتضح من خلال معامل التحديد $\mathbf{R}^2$ المقدرة بـ (0.144) أن متطلبات نظام المعلومات المحاسبية، تساهم بنسبة 14.4% في التغيرات التي تحدث في تحسين عملية التخطيط في البنوك التجارية محل الدراسة، وهي نسبة منخفضة نوعا ما إلا أنها مقبولة لما تحمله من دلالة لأهمية نظام المعلومات المحاسبية في التأثير على عملية التخطيط في البنوك التجارية العمومية.

من جهة أخرى وفيما يتعلق بنموذج الإنحدار الخطي البسيط، يتضح من خلال الجدول أن معامل الإنحدار للمتغير المستقل (نظام المعلومات المحاسبية) بلغ قيمة (0.591) وهي قيمة دالة إحصائيا، حيث يتضح ذلك من خلال قيمة (T) المحسوبة والتي بلغت (4.791) بقيمة إحتمالية (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (5%)، ويفسر ذلك بأن تأثير المتغير المستقل (نظام المعلومات المحاسبية) معنوى وموجب(تأثير إيجابي)، وبالتالي فإن الزيادة في مستوى متطلبات نظام المعلومات المحاسبية

بوحدة واحدة يعقبها زيادة في درجات تحسين عملية التخطيط في البنوك التجارية حسب وجهة نظر عينة المستجوبين بالبنوك التجارية محل الدراسة بقيمة (0.591) وحدة ، أي بنسبة زيادة تقارب (60%) وهي نسبة مقبولة جدا، تدل على أهمية متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في تحسين عملية التخطيط في البنوك التجارية محل الدراسة.

من خلال ما سبق يمثل نموذج الإنحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل نظام المعلومات المحاسبية (x) والمتغير التابع الفرعي (y_{11}) عملية التخطيط في البنوك التجارية محل الدراسة، من خلال معادلة الإنحدار التالية:

$$y_{11} = 1.112 + 0.591\ (x) + \varepsilon_i$$

يتضح من خلال معادلة الإنحدار أن قيمة الثابت B_0 بلغت (1.112)، وهي قيمة دالة إحصائيا، حيث بلغت قيمة **Sig** القيمة (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (5%)، وتدل هذه القيمة أن عملية التخطيط ضمن متغير الأداء الإداري في البنوك التجارية تأخد قيمة موجبة في حال إنعدام المتغير المستقل (متطلبات نظام المعلومات المحاسبية)، ما يفسر وجود حد أدنى من مستوى عملية التخطيط في البنوك التجارية راجع لعوامل أخرى غير تلك التي ترتبط بالمتغير المستقل.

من خلال كل ما سبق يتعين **رفض الفرضية الصفرية(H_0) وقبول الفرضية البديلة(H_1)**، وهي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين عملية التخطيط في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة من وجهة نظر المستجوبين.

ولعل هذا راجع لحساسية عملية التخطيط ضمن نشاط البنوك التجارية محل الدراسة، واعتبارها عملية منظمة، دقيقة ومستمرة إذ يتعين عند صياغة الإجراءات وتكوين البرامج التنفيذية من خلال الموازنات التقديرية، الإعتماد على القيم المحاسبية التي تعكس الحقائق في الإطار الزمني المناسب.

2. تحليل نتائج إختبار فرضية أثر المتغير المستقل (متطلبات نظام المعلومات المحاسبية) على الأداء الإداري من خلال عملية الرقابة في البنوك التجارية محل الدراسة:

نص الفرضية البحثية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري من خلال عملية الرقابة في البنوك التجارية محل الدراسة.

وبما أنه يتم اختبار الفرضية البحث عند مستوى الدلالة (5%)، فإنه من الضروري إعادة صياغتها إلى فرضيات إحصائية، فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

نص الفرضيات الاحصائية:

الفرضية الصفرية (Hypothesis Null) (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين عملية الرقابة في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

الفرضية البديلة (Alternative Hypothesis)(H_1) : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين عملية الرقابة في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

صياغة نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية :

يمثل الجدول الموالي نتائج إختبار الدلالة الإحصائية لنموذج الإنحدار البسيط، لمعرفة أثر متطلبات نظام المعلومات المحاسبية على عملية الرقابة في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة.

الجدول رقم (19-5): نتائج قياس أثر المتغير المستقل على عملية الرقابة في البنوك التجارية

القدرة التفسيرية لنموذج الإنحدار الخطي البسيط					
R معامل الارتباط المتعدد		R Square معامل التفسير	Adjusted R Square معامل التفسير المصحح		Std. Error of the Estimate خطأ المعياري للتقدير في النموذج
0.306		**0.093**	**0.086**		**0.34884**
المعنوية الكلية للنموذج حسب نتائج تحليل التباين (ANOVA[a])					
النموذج	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
الانحدار	**1.619**	**1**	**1.619**	**13.301**	**0.000**
البواقي	**15.698**	**129**	**0.122**		
المجموع	**17.317**	**130**			
المعنوية الجزئية، لمعاملات نموذج الإنحدار الخطي البسيط					
المتغيرات المستقلة	B قيم معاملات الانحدار		قيم اختبار T	Sig القيمة الاحتمالية.	الدلالة
الثابت (Constant)	$=B_0$	**1.208**	**3.338**	**0.001**	معنوي
المتغير المستقل:	$=B_1$	**0.514**	**3.647**	**0.000**	معنوي

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

يلاحظ من خلال نتائج القدرة التفسيرية للنموذج، أن قيمة معامل الارتباط **R** بلغت (0.306) وهي قيمة دالة إحصائيا، حيث نجد أن قيمة F المحسوبة (13.301) معنوية لأن القيمة الاحتمالية **Sig** المصاحبة لها(0.000) أقل من مستوى الدلالة (5%)، وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباط دالة إحصائيا بين المتغير المستقل نظام المعلومات المحاسبية والمتغير التابع (y_{12}) عملية الرقابة في البنوك التجارية محل الدراسة، كما يتضح من خلال قيمة معامل التحديد R^2 المقدرة بـ (0.093) أن متطلبات نظام

المعلومات المحاسبية تساهم بنسبة 9.3% في التغيرات التي تحدث في تحسين عملية الرقابة في البنوك التجارية وهي نسبة منخفضة إلا أنها مقبولة لما تحمله من دلالة نسبية لأهمية نظام المعلومات المحاسبية في التأثير على عملية الرقابة في البنوك التجارية.

من جهة أخرى وفيما يتعلق بنموذج الإنحدار الخطي البسيط، يتضح أن معامل الإنحدار للمتغير المستقل (نظام المعلومات المحاسبية) بلغ قيمة (0.514) وهي قيمة دالة إحصائيا، حيث يتبين ذلك من خلال قيمة (T) المحسوبة والتي بلغت (3.338) بقيمة إحتمالية (0.001) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (5%)، ويفسر ذلك بأن تأثير المتغير المستقل (نظام المعلومات المحاسبية) معنوى وموجب(تأثير إيجابي) وبالتالي فإن الزيادة في مستوى متطلبات نظام المعلومات المحاسبية بوحدة واحدة يعقبها زيادة في درجات تحسين عملية الرقابة في البنوك التجارية حسب وجهة نظر عينة المستجوبين بالبنوك محل الدراسة بقيمة (0.514) وحدة ، أي بنسبة زيادة في حدود (50%) وهي نسبة متوسطة، تدل على أهمية متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في تحسين عملية الرقابة في البنوك التجارية.

من خلال ماسبق يمثل نموذج الإنحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل نظام المعلومات المحاسبية (x) ومتغير عملية الرقابة في البنوك التجارية محل الدراسة، من خلال معادلة الإنحدار التالية:

$$y_{12} = 1.208 + 0.514\ (x) + \varepsilon_i$$

يتضح من خلال معادلة الإنحدار أن قيمة الثابت B_0 بلغت (1.208)، وهي قيمة دالة إحصائيا، حيث بلغت قيمة **Sig** القيمة (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (5%)، وتدل هذه القيمة أن عملية الرقابة ضمن متغير الأداء الإداري في البنوك التجارية تأخذ قيمة موجبة في حال إنعدام المتغير المستقل (متطلبات نظام المعلومات المحاسبية)، ما يفسر وجود حد أدنى من تحسين عملية الرقابة في البنوك التجارية راجع لعوامل أخرى غير تلك التي ترتبط بالمتغير المستقل.

من خلال كل ما سبق يتعين **رفض الفرضية الصفرية(H_0) وقبول الفرضية البديلة(H_1)**، وهي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين عملية الرقابة في البنوك التجارية محل الدراسة من وجهة نظر المستجوبين، ولعل هذا راجع لضرورة إرتباط العملية الرقابية ضمن نشاط البنوك التجارية بالمعلومات الموثقة للعمليات والأحداث في السجلات والدفاتر المحاسبية، إذا تعتبر كل مراحل تشغيل نظام المعلومات المحاسبية عملية رقابية تلقائية تفي بقدر كبير في الكشف عن الأخطاء وتصحيح الإنحرافات حال اكتشافها.

3. تحليل نتائج إختبار فرضية أثر المتغير المستقل (متطلبات نظام المعلومات المحاسبية) على الأداء الإداري من خلال عملية إتخاذ القرار في البنوك التجارية محل الدراسة

نص الفرضية البحثية : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام المعلومات المحاسبية على تحسين الأداء الإداري من خلال عملية إتخاذ القرار في البنوك التجارية العمومية.

وبما أنه يتم اختبار الفرضية البحث عند مستوى الدلالة (5%)، فإنه من الضروري إعادة صياغتها إلى فرضيات إحصائية: فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

نص الفرضيات الاحصائية:

الفرضية الصفرية (Hypothesis Null) (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين عملية إتخاذ القرار في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

الفرضية البديلة (Alternative Hypothesis)(H_1) : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين عملية إتخاذ القرار في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

صياغة نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية :

يمثل الجدول الموالي نتائج إختبار الدلالة الإحصائية لنموذج الإنحدار البسيط، لمعرفة أثر متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في عملية إتخاذ القرار في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة.

الجدول رقم (20-5): نتائج قياس أثر المتغير المستقل على عملية إتخاذ القرار في البنوك التجارية

القدرة التفسيرية لنموذج الإنحدار الخطي البسيط					
R معامل الارتباط المتعدد		R Square معامل التفسير	Adjusted R Square معامل التفسير المصحح		Std. Error of the Estimate خطأ المعياري للتقدير في النموذج
0.130		**0.017**	**0.009**		**0.35687**
المعنوية الكلية للنموذج حسب نتائج تحليل التباين (ANOVA[a])					
النموذج		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
الانحدار		**0.280**	**1**	**0.280**	**2.2**	**0.140**
البواقي		**16.429**	**129**	**0.127**		
المجموع		**16.710**	**130**			
المعنوية الجزئية، لمعاملات نموذج الإنحدار الخطي البسيط					
المتغيرات المستقلة		B قيم معاملات الانحدار		قيم اختبار T	Sig القيمة الاحتمالية.	الدلالة
الثابت (Constant)	$=B_0$	**1.935**		**5.226**	**0.000**	معنوي
المتغير المستقل:	$=B_1$	**0.214**		**1.483**	**0.140**	غير معنوي

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن قيمة معامل الارتباط **R** قيمة غير دالة إحصائيا، حيث نجد أن قيمة F المحسوبة بلغت (2.200) وهي قيمة غير معنوية لأن القيمة الاحتمالية **Sig** المصاحبة لها بلغت (0.140) وهي أكبر من مستوى الدلالة (5%)، وهذا يشير إلى أنه لا توجد علاقة إرتباط دالة إحصائيا بين المتغير المستقل نظام المعلومات المحاسبية، وعملية اتخاذ القرار في البنوك التجارية محل الدراسة" وعليه **نرفض الفرضية البديلة (H_1) ونقبل الفرضية الصفرية (H_0)** وهي أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) لنظام المعلومات المحاسبية على تحسين عملية إتخاذ القرار في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

ولعل ذلك راجع لكون عملية إتخاذ القرار ليست عملية تسييرية من وجهة نظر المستجوبين، أي أنها لا ترتبط بما تم التخطيط له فقط من خلال الموازنات التقديرية، وإنما عملية ترتبط بقدرة متخذ القرار على المخاطرة بالإعتماد على المعرفة من خلال مزج مخرجات نظام المعلومات المحاسبية (المعلومات) بالخبرات وبالمعطيات الجديدة، ثم اتخاذ القرار الذي قد يتنافى مع المعلومات المحاسبية لوحدها.

بعد إختبار الفرضيات الفرعية المتعلقة بعلاقة المتغير المستقل نظام المعلومات المحاسبية في تحسين عمليات التخطيط، الرقابة واتخاذ القرار، نقوم فيما يلي بإختبار الفرضية الرئيسة والمتعلقة بتأثير المتغير المستقل نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري في البنوك التجارية محل الدراسة كما يلي:

4. صياغة نموذج الانحدار الخطي البسيط لدراسة العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبية والأداء الإداري.

يبين الجدول الموالي بيانات نموذج الإنحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل (المُؤثر) نظام المعلومات المحاسبية، والمتغير التابع (المُتأثرة) الأداء الإداري.

الجدول رقم (21-5): نتائج قياس أثر المتغير المستقل على الأداء الإداري في البنوك التجارية

ملخص النموذج					
R معامل الارتباط		R Square معامل التفسير	Adjusted R Square معامل التفسير المصحح		Std. Error of the Estimate خطأ المعياري للتقدير في النموذج
0.443		**0.197**	**0.190**		**0.19362**
معنوية الكلية لنموذج حسب نتائج تحليل ANOVA[a]					
النموذج		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
الانحدار		**1.183**	**1**	**1.183**	**31.552**	**0.000**
البواقي		**4.836**	**129**	**0.037**		
المجموع		**6.019**	**130**			
المعنوية الجزئية، المعاملات						
المتغيرات المستقلة		B **قيم معاملات الانحدار**		قيم اختبار T	Sig القيمة الاحتمالية.	الدلالة
الثابت (Constant)	$=B_0$	**1.419**		**7.061**	**0.000**	معنوي
المتغير المستقل:	$=B_1$	**0.440**		**5.617**	**0.000**	معنوي

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

يتبين من خلال الجدول أعلاه، وجود علاقة إرتباط إيجابية متوسطة نوعاما في حدود (44%)، بين المتغير المستقل نظام المعلومات المحاسبية والمتغير التابع المتمثل في الأداء الإداري في البنوك التجارية محل الدراسة، بالمقابل ومن خلال معامل التحديد (R^2) يتبين أن نسبة التفسير قدرت ب (0.197) أي أن المتغير المستقل متطلبات نظام المعلومات المحاسبية يساهم بنسبة (19.7%) في التغيرات التي تحدث في تحسين الأداء الإداري في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة من وجهة نظر المستجوبين، وهي نسبة منخفظة إلا أنها تحمل دلالة على أهمية نظام المعلومات المحاسبية في الرفع من

مستوى العمليات الإدارية، خاصة وأن هذه الأخيرة لا تخضع مستوياتها فقط للمتغير المستقل نظام المعلومات المحاسبية وإنما العديد من العوامل الأخرى. كما يتضح من خلال تحليل التباين (**ANOVA**) بلوغ قيمة F المحسوبة (31.552) وهي قيمة ذات معنوية ، لأن القيمة الإحتمالية المصاحبة لها بلغت القيمة (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (5%).

من جهة أخرى وفيما يتعلق بنموذج الإنحدار البسيط، يتضح من خلال الجدول أن معامل الإنحدار للمتغير المستقل (نظام المعلومات المحاسبية) بلغ قيمة (0.440) وهي قيمة دالة إحصائيا، حيث يتضح ذلك من خلال قيمة (**T**) المحسوبة والتي بلغت (5.617) بقيمة إحتمالية **Sig** (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (5%)، ويفسر ذلك بأن تأثير المتغير المستقل (نظام المعلومات المحاسبية) معنوى وموجب (تأثير إيجابي) وبالتالي فإن الزيادة في مستوى متطلبات نظام المعلومات المحاسبية بوحدة واحدة يعقبها زيادة في درجات تحسين الأداء الإداري في البنوك التجارية حسب وجهة نظر عينة المستجوبين بالبنوك محل الدراسة بقيم (0.440) وحدة ، أي بنسبة زيادة (44%) وهي نسبة مقبولة جدا، تدل على أهمية متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري في البنوك التجارية

من خلال ماسبق يمثل نموذج الإنحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل نظام المعلومات المحاسبية (x) والمتغير التابع الفرعي الأول y_1 (الأداء الإداري) في البنوك التجارية محل الدراسة، من خلال معادلة الإنحدار التالية:

$$y_{12} = 1.419 + 0.440\,(x) + \varepsilon_i$$

يتضح من خلال معادلة الإنحدار أن قيمة الثابت B_0 بلغت (1.419)، وهي قيمة دالة إحصائيا، حيث بلغت قيمة **Sig** القيمة (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (5%)، وتدل هذه القيمة أن الأداء الإداري في البنوك التجارية يأخذ قيمة موجبة في حال إنعدام المتغير المستقل (متطلبات نظام المعلومات المحاسبية)، ما يفسر وجود حد أدنى من مستوى الأداء الإداري في البنوك التجارية راجع لعوامل أخرى غير تلك التي ترتبط بالمتغير المستقل.

لأجل ضمان دقة نموذج الإنحدار الخطي البسيط وفعاليته في تحديد العلاقة بين المتغير المستقل (نظام المعلومات المحاسبية)، والمتغير التابع (الأداء الإداري) يتعين مراجعة فرضية تجانس الخطأ العشوائي، وفرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

1.4. إختبار تجانس الخطأ العشوائي: يمكن التأكد من ثبات الخطأ العشوائي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-5): التمثيل البياني للبواقي المعيارية مع قيم التوقعات غير المعيارية لنموذج الأداء الإداري

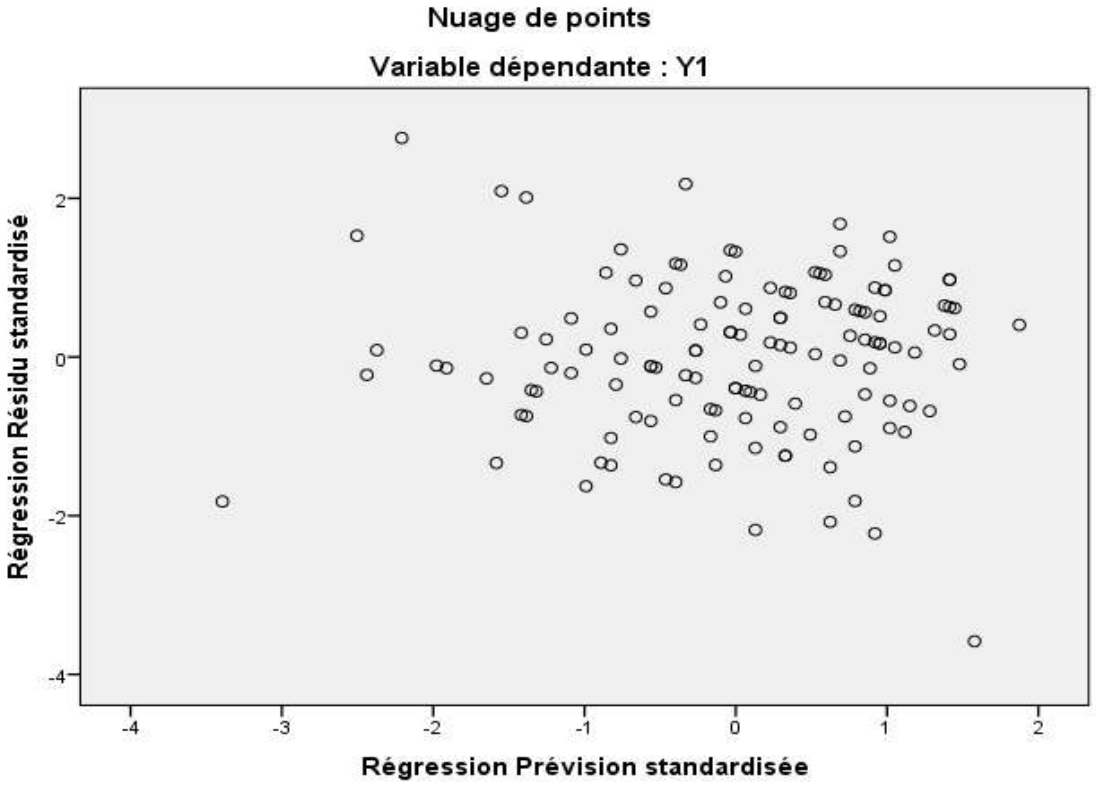

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

نلاحظ من خلال الشكل البياني الوارد أعلاه، أن نقاط التمثيل البياني للبواقي المعيارية مع قيم التوقعات غير المعيارية، تنتشر بشكل مشتت (غير نمطي)، أي أنه ليس هناك إتجاه لزيادة أو نقصان البواقي المعيارية مع زيادة أو نقصان قيم التوقعات غير المعيارية، مما يعبر على أن توزيع الأخطاء كان طبيعيا ومن ثم فالنموذج المقترح لا يعاني من مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي.

2.4. إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية: يوضح الشكل الموالي إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية .

الشكل رقم (2-5): التمثيل البياني لتوزيع الأخطاء العشوائية لنموذج الأداء الإداري

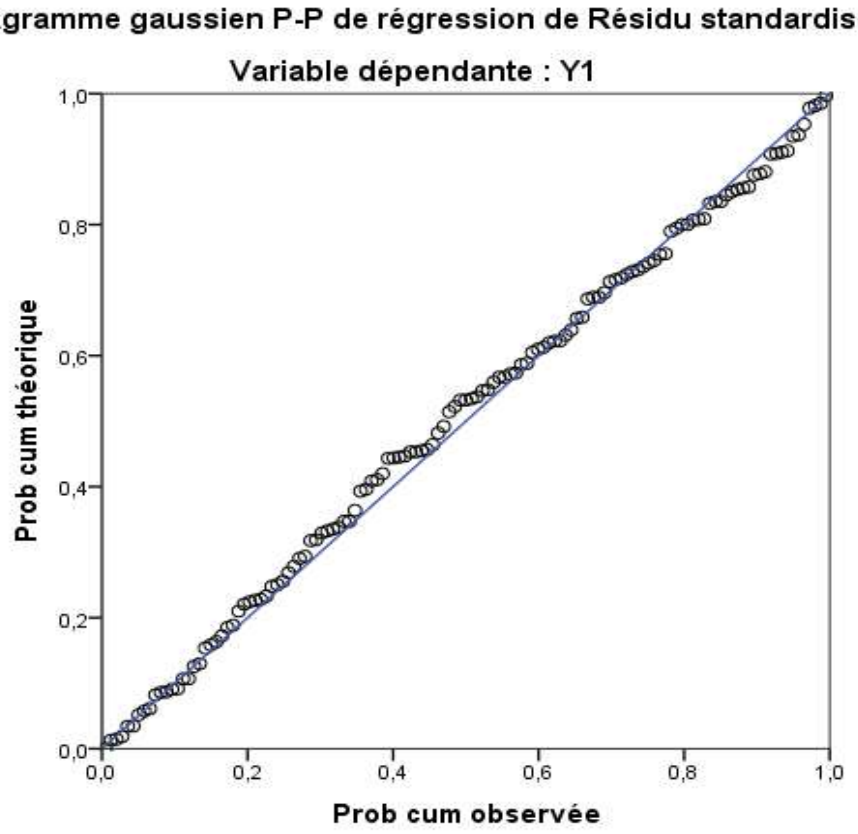

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

من خلال الشكل السابق يلاحظ أن النقاط تتجمع حول الخط الأفضل الذي يمثل معادلة الإتجاه العام الطبيعي لتوزيع الأخطاء العشوائية في النموذج، وهذا ما يقودنا إلى قبول النموذج المفسر لأثر نظام المعلومات المحاسبية على الأداء الإداري في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة.

وعليه يمكن من خلال كل ما سبق **رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1)**، وهي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) لنظام المعلومات المحاسبية على تحسين الأداء الإداري في البنوك التجارية محل الدراسة من وجهة نظر المستجوبين.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، أن هذه النتيجة تتفق مع دراسة (عبد الله محمد سالم الكعبي،2004)، والتي توصلت إلى الدور الإيجابي للمعلومات المحاسبية على الأداء الإداري في البنوك التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة في مجالي التخطيط والرقابة، وتعارضها مع نفس الدراسة في

مجال إتخاذ القرار، في حين إتفقت نتيجة الدراسة في جزئية عملية إتخاذ القرار مع دراسة (إبراهيم ميدة،2009) والتي توصلت هي الأخرى لعدم وجود علاقة موثوق بها ذات دلالة إحصائية بين نظام المعلومات المحاسبية وعملية إتخاذ القرار.

والشكل الموالي يلخص نتائج إختبار علاقة التأثير بين المتغير المستقل نظام المعلومات المحاسبية x، والمتغير التابع y_1 الأداء الإداري.

الشكل (3-5): رسم بياني لنتائج إختبار علاقة التأثير بين نظام المعلومات المحاسبية والأداء الإداري (التخطيط، الرقابة، اتخاذ القرار) في البنوك التجارية محل الدراسة.

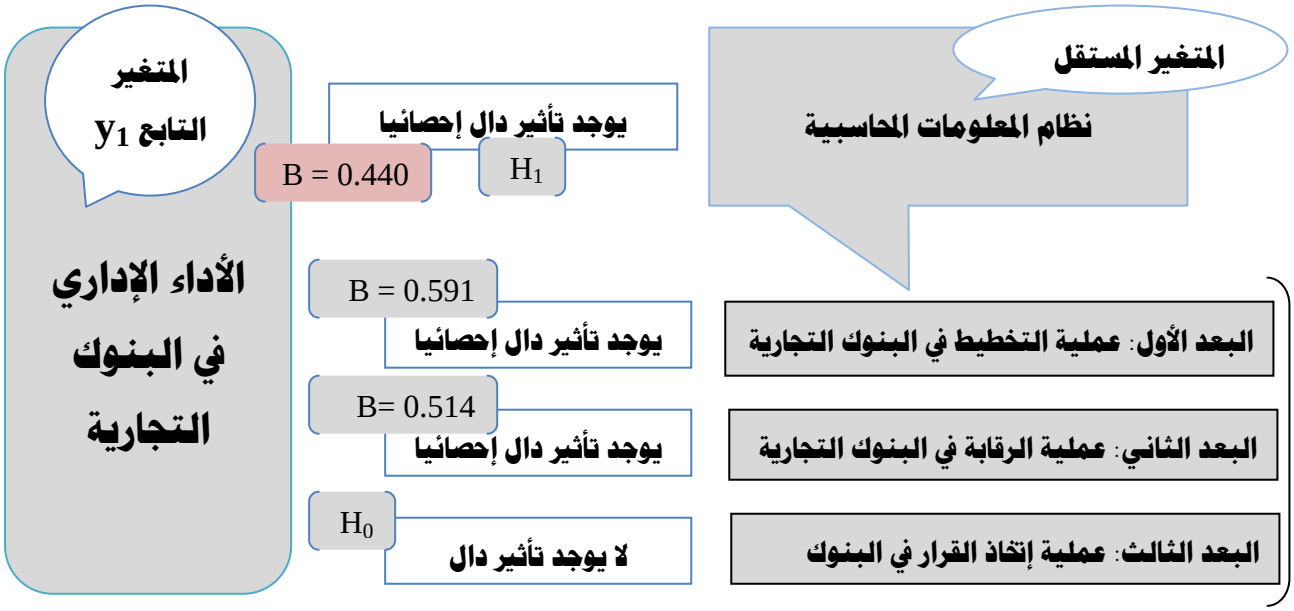

توصلنا إجمالاً إلى أن متطلبات نظام المعلومات المحاسبية بالبنوك التجارية محل الدراسة، لها تأثير معنوي إيجابي في تحسين الأداء الإداري في البنوك التجارية بنسبة (44%)، أما على المستوى الجزئي فوجدنا أن متطلبات نظام المعلومات المحاسبية لها تأثير معنوي إيجابي بنسبة (59.1%) ونسبة (51.4%) في تحسين عملية التخطيط والرقابة على التوالي، فحين وجدنا أنه لا يوجد تأثير معنوي لمتطلبات نظام المعلومات المحاسبية على عملية اتخاذ القرار بالبنوك التجارية العمومية محل الدراسة.

من إعداد الباحث بالإستناد إلى نتائج إختبار الفرضيات

ثانيا: تحليل نتائج إختبار فرضية أثر المتغير المستقل (متطلبات نظام المعلومات المحاسبية) على الأداء التشغيلي في البنوك التجارية محل الدراسة.

نص الفرضية البحثية: يساهم نظام المعلومات المحاسبية من خلال متطلباته في تحسين الأداء التشغيلي في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة.

من خلال الفرضية البحثية، يمكن صياغة الفرضية الإحصائية الموافقة لأدة الدراسة (الإستبانة) كما يلي:

نص الفرضية الاحصائية: يتم إختبار الفرضية البحثية إحصائيا عند مستوى الدلالة (5%)، وعليه نقوم بإعادة صياغتها إحصائيا إلى فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية (Hypothesis Null) (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء التشغيلي في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

الفرضية البديلة (Alternative Hypothesis)(H_1) : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء التشغيلي في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

1. تحليل نتائج إختبار فرضية أثر المتغير المستقل (متطلبات نظام المعلومات المحاسبية) على الأداء التشغيلي من خلال مؤشر الجودة في البنوك التجارية محل الدراسة:

نص الفرضية البحثية : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين مؤشر الجودة في البنوك التجارية محل الدراسة.

وبما أنه يتم اختبار الفرضية البحث عند مستوى الدلالة (5%)، فإنه من الضروري إعادة صياغتها إلى فرضيات إحصائية، فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

نص الفرضيات الاحصائية:

الفرضية الصفرية (Hypothesis Null) (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين مؤشر الجودة في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

الفرضية البديلة (Alternative Hypothesis)(H_1) : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين مؤشر الجودة في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

صياغة نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية:

يمثل الجدول الموالي نتائج إختبار الدلالة الإحصائية لنموذج الإنحدار البسيط، لمعرفة أثر متطلبات نظام المعلومات المحاسبية على مؤشر الجودة في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة.

الجدول رقم (22-5): نتائج قياس أثر المتغير المستقل على مؤشر الجودة في البنوك التجارية

ملخص النموذج				
R معامل الارتباط	R Square معامل التفسير	Adjusted R Square معامل التفسير المصحح	Std. Error of the Estimate خطأ المعياري للتقدير في النموذج	
0.551	**0.304**	**0.299**	**0.25130**	
معنوية الكلية لنموذج حسب نتائج تحليل ANOVA[a]				
النموذج	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
الانحدار	**3.559**	**1**	**3.559**	**56.350**	**0.000**
البواقي	**8.146**	**129**	**0.063**		
المجموع	**11.705**	**130**			
المعنوية الجزئية، المعاملات					
المتغيرات المستقلة	B **قيم معاملات الانحدار**		قيم اختبار T	Sig القيمة الاحتمالية.	الدلالة
الثابت (Constant)	$=B_0$	**0.660**	**2.533**	**0.013**	معنوي
المتغير المستقل:	$=B_1$	**0.763**	**7.507**	**0.000**	معنوي

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

يلاحظ من خلال الجدول أن معامل الإرتباط **R** بلغت القيمة (0.551) وهي قيمة دالة إحصائيا، حيث نجد أن قيمة F المحسوبة مساوية لـ (56.35) وهي قيمة معنوية لأن القيمة الاحتمالية **Sig** المصاحبة لها (0.000) أقل من مستوى الدلالة (5%)، وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباط دالة إحصائيا بين المتغير المستقل نظام المعلومات المحاسبية، مؤشر الجودة في البنوك التجارية محل الدراسة، كما يتضح كذلك بلوغ معامل التحديد ($\mathbf{R^2}$) قيمة (0.299)، حيث تبين هذه القيمة أن نظام المعلومات المحاسبية يساهم بنسبة 30% من التغيرات التي تحدث في مؤشر الجودة في البنوك التجارية، أما باقي النسبة فيرجع لعوامل أخرى.

من جهة أخرى يظهر من الجدول السابق أن معامل الانحدار للمتغير المستقل(نظام المعلومات المحاسبية) بلغ قيمة (B_1=0.763) وهي قيمة دالة إحصائيا حيث نجد أن قيمة (T) المحسوبة بلغت (7.507) وأن القيمة الاحتمالية **Sig** بلغت (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة (5%)، ويفسر ذلك بأن تأثير المتغير المستقل معنوي وموجب (تأثير ايجابي)، وبالتالي فإن الزيادة في مستوى متطلبات نظام المعلومات المحاسبية بوحدة واحدة يعقبها زيادة في درجات تحسين مؤشر جودة العمليات في البنوك التجارية حسب وجهة نظر عينة المستجوبين بالبنوك محل الدراسة بنسبة زيادة تقارب (75%) وهي نسبة

جيدة تدل على أهمية متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة العمليات في البنوك التجارية العمومية.

من خلال ماسبق يمثل نموذج الإنحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل نظام المعلومات المحاسبية (x) و مؤشر الجودة في البنوك التجارية محل الدراسة، من خلال معادلة الإنحدار التالية:

$$y_{21} = 0.660 + 0.763\ (x) + \varepsilon_i$$

يتضح من خلال معادلة الإنحدار أن قيمة الثابت B_0 بلغت (0.660)، وهي قيمة دالة إحصائيا، حيث بلغت قيمة **Sig** القيمة (0.013) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (5%)، وتدل هذه القيمة أن مؤشر الجودة (جودة العمليات) في البنوك التجارية يأخذ قيمة موجبة في حال إنعدام المتغير المستقل (متطلبات نظام المعلومات المحاسبية)، ما يفسر وجود حد أدنى ضعيف من مستوى مؤشر الجودة في البنوك التجارية راجع لعوامل أخرى غير تلك التي ترتبط بالمتغير المستقل.

وعليه نستنتج من خلال كل ما سبق **رفض الفرضية الصفرية(H_0) وقبول الفرضية البديلة(H_1)**، وهي وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين مؤشر الجودة في البنوك التجارية العمومية من وجهة نظر المستجوبين.

ولعل ذلك راجع إلى وعي المستجوبين لأهمية النظم في تعزيز مفهوم الجودة الحديث، خاصة وأن نشاط البنوك التجارية على مستوى المديريات المركزية، مرتبط إرتباط كبير بمختلف مراحل عمل نظام المعلومات المحاسبية، بدءا من مرحلة بناء الجودة، فمرحلة مراقبة الجودة وصولا إلى مرحلة ضمان الجودة.

2. تحليل نتائج إختبار فرضية أثر المتغير المستقل (متطلبات نظام المعلومات المحاسبية) على الأداء التشغيلي من خلال مؤشر المرونة في البنوك التجارية محل الدراسة.

نص الفرضية البحثية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين مؤشر المرونة في البنوك التجارية، وبما أنه يتم اختبار الفرضية البحث عند مستوى الدلالة (5%)، فإنه يتم إعادة صياغتها إلى فرضيات إحصائية فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

نص الفرضيات الاحصائية:

الفرضية الصفرية (Hypothesis Null) (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين مؤشر المرونة في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

الفرضية البديلة (**Alternative Hypothesis**)(H_1) : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين مؤشر المرونة في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

صياغة نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية :

يمثل الجدول الموالي نتائج إختبار الدلالة الإحصائية لنموذج الإنحدار البسيط، لمعرفة أثر متطلبات نظام المعلومات المحاسبية على مؤشر المرونة في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة.

الجدول رقم (5-23): نتائج قياس أثر المتغير المستقل على مؤشر المرونة في البنوك التجارية

ملخص النموذج					
R معامل الارتباط	R Square معامل التفسير	Adjusted R Square معامل التفسير المصحح		Std. Error of the Estimate خطأ المعياري للتقدير في النموذج	
0.486	**0.236**	**0.230**		**0.26962**	
معنوية الكلية لنموذج حسب نتائج تحليل ANOVA[a]					
النموذج	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
الانحدار	**2.892**	**1**	**2.892**	**39.788**	**0.000**
البواقي	**9.378**	**129**	**0.073**		
المجموع	**12.270**	**130**			
المعنوية الجزئية، المعاملات					
المتغيرات المستقلة	B قيم معاملات الانحدار		قيم اختبار T	Sig القيمة الاحتمالية.	الدلالة
الثابت (Constant)	$=B_0$	**0.942**	**3.369**	**0.001**	معنوي
المتغير المستقل:	$=B_1$	**0.687**	**6.308**	**0.000**	معنوي

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

يتبين من خلال الجدول أن معامل الإرتباط **R** أخذ القيمة (0.486) وهي قيمة دالة إحصائيا، حيث نجد أن قيمة F المحسوبة مساوية لـ (39.78) وهي قيمة ذات معنوية، لأن القيمة الاحتمالية **Sig** المصاحبة لها بلغت (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (5%)، وهذا يشير إلى وجود علاقة إرتباط دالة إحصائيا بين المتغير المستقل نظام المعلومات المحاسبية و مؤشر مرونة العمليات في البنوك التجارية محل الدراسة، كما يتضح كذلك بلوغ معامل التحديد (R^2) قيمة (0.236)، حيث تبين هذه القيمة أن نظام المعلومات المحاسبية يساهم بنسبة 23.6% من التغيرات التي تحدث في مؤشر مرونة العمليات في البنوك التجارية ، أما باقي النسبة فيرجع لعوامل أخرى.

من جهة أخرى يظهر من الجدول السابق أن معامل الانحدار للمتغير المستقل(نظام المعلومات المحاسبية) بلغ قيمة (B_1=0.687) وهي قيمة دالة إحصائيا حيث نجد أن قيمة (T) المحسوبة بلغت (6.308) وأن قيمة الاحتمالية **Sig** بلغت (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (5%)، ويفسر ذلك بأن تأثير المتغير المستقل معنوي وموجب (تأثير ايجابي)، وبالتالي فإن الزيادة في مستوى نظام المعلومات المحاسبية بوحدة واحدة يعقبها زيادة في درجات تحسين مؤشر مرونة العمليات في البنوك التجارية حسب وجهة نظر عينة المستجوبين بالبنوك محل الدراسة بنسبة زيادة تقارب (68%) وهي نسبة مقبولة تدل على أهمية متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في تحسين مرونة العمليات في البنوك التجارية.

من خلال ماسبق يمثل نموذج الإنحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل نظام المعلومات المحاسبية (x) و مؤشر المرونة في البنوك التجارية محل الدراسة، من خلال معادلة الإنحدار التالية:

$$y_{22}= 0.942 + 0.687\ (x) + \varepsilon_i$$

يتضح من خلال معادلة الإنحدار أن قيمة الثابت B_0 بلغت (0.942)، وهي قيمة دالة إحصائيا، حيث بلغت قيمة **Sig** القيمة (0.001) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (5%)، وتدل هذه القيمة أن مؤشر المرونة في البنوك التجارية يأخذ قيمة موجبة في حال إنعدام المتغير المستقل (متطلبات نظام المعلومات المحاسبية)، ما يفسر وجود حد أدنى ضعيف من مستوى مؤشر المرونة في البنوك التجارية راجع لعوامل أخرى غير تلك التي ترتبط بالمتغير المستقل.

وعليه نستنتج من خلال كل ما سبق **رفض الفرضية الصفرية(H_0) وقبول الفرضية البديلة(H_1)**، وهي وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) لنظام المعلومات المحاسبية، في تحسين مؤشر المرونة في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة العمل المصرفي والذي يتميز دون غيره بضرورة التفاعل الآني والمستمر للعمليات الداخلية من جهة، والعمليات الخارجية المرتبطة بالأطراف المتعاملة من جهة أخرى، الأمر الذي يستدعي أن يوفر العمل المحاسبي حسب وجهة نظر المستجوبين، التنسيق بين مختلف الوكالات والفروع من خلال التواصل المستمر، وكذلك القدرة على الإيفاء بمتطلبات الأطراف الخارجية سواء كانوا زبائن أو أطراف ذات مصلحة أو أطراف رقابية أو غيرها.

3. تحليل نتائج إختبار فرضية أثر المتغير المستقل (متطلبات نظام المعلومات المحاسبية) على الأداء التشغيلي من خلال مؤشر التكلفة (تكلفة العمليات) في البنوك التجارية محل الدراسة.

نص الفرضية البحثية : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام المعلومات المحاسبية في تخفيض تكلفة العمليات في البنوك التجارية.

يتم اختبار الفرضية بعد إعادة صياغتها إلى فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

نص الفرضيات الاحصائية:

الفرضية الصفرية (Hypothesis Null) (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%)، لنظام المعلومات المحاسبية في تخفيض تكلفة العمليات في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

الفرضية البديلة (Alternative Hypothesis)(H_1) : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) لنظام المعلومات المحاسبية في تخفيض تكلفة العمليات في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

صياغة نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية :

يمثل الجدول الموالي نتائج إختبار الدلالة الإحصائية لنموذج الإنحدار البسيط، لمعرفة أثر متطلبات نظام المعلومات المحاسبية على تكلفة العمليات في البنوك التجارية محل الدراسة

الجدول رقم (24-5): نتائج قياس أثر المتغير المستقل على مؤشر التكلفة في البنوك التجارية

ملخص النموذج					
R معامل الارتباط		R Square معامل التفسير		Adjusted R Square معامل التفسير المصحح	Std. Error of the Estimate خطأ المعياري للتقدير في النموذج
0.414		**0.171**		**0.165**	**0.34623**
معنوية الكلية لنموذج حسب نتائج تحليل ANOVA[a]					
النموذج	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
الانحدار	**3.194**	**1**	**3.194**	**26.642**	**0.000**
البواقي	**15.464**	**129**	**0.120**		
المجموع	**18.657**	**130**			
المعنوية الجزئية، المعاملات					
المتغيرات المستقلة	B قيم معاملات الانحدار		قيم اختبار T	Sig القيمة الاحتمالية.	الدلالة
الثابت (Constant)	$=B_0$	**0.788**	**2.193**	**0.030**	معنوي
المتغير المستقل:	$=B_1$	**0.722**	**5.162**	**0.000**	معنوي

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

يتضح من خلال قيمة معامل الإرتباط **R** (0.414) أنها قيمة دالة إحصائيا، حيث نجد أن قيمة F المحسوبة بلغت (26.642) وهي قيمة ذات معنوية لأن القيمة الاحتمالية **Sig** المصاحبة لها أقل من مستوى الدلالة (5%)، وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباط دالة إحصائيا بين المتغير المستقل نظام المعلومات المحاسبية و مؤشر تكلفة العمليات في البنوك التجارية محل الدراسة، كما يتضح كذلك بلوغ معامل التحديد (R^2) قيمة (0.171)، حيث تبين هذه القيمة أن نظام المعلومات المحاسبية يساهم بنسبة 17.1% من التغيرات التي تحدث في مؤشر مرونة العمليات في البنوك التجارية ، أما باقي النسبة فيرجع لعوامل أخرى.

من جهة أخرى يظهر من الجدول السابق أن معامل الانحدار للمتغير المستقل(نظام المعلومات المحاسبية) بلغ قيمة (B=0.722) وهي قيمة دالة إحصائيا حيث نجد أن قيمة (T) المحسوبة بلغت (5.162) وأن قيمة الاحتمالية Sig بلغت (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (5%) ويفسر ذلك بأن تأثير المتغير المستقل معنوي وموجب (تأثير ايجابي)، وبالتالي فإن الزيادة في مستوى نظام المعلومات المحاسبية بوحدة واحدة يعقبها تخفيض في درجات مؤشر تكلفة العمليات في البنوك التجارية حسب وجهة نظر عينة المستجوبين بالبنوك محل الدراسة بنسبة زيادة تقارب (72%) وهي نسبة جيدة تدل على أهمية متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في تخفيض تكلفة العمليات في البنوك التجارية.

من خلال ماسبق يمثل نموذج الإنحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل نظام المعلومات المحاسبية (x) و مؤشر المرونة في البنوك التجارية محل الدراسة، من خلال معادلة الإنحدار التالية:

$$y_{23} = 0.788 + 0.722\ (x) + \varepsilon_i$$

يتضح من خلال معادلة الإنحدار أن قيمة الثابت B_0 بلغت (0.788)، وهي قيمة دالة إحصائيا، حيث بلغت قيمة Sig القيمة (0.03) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (5%)، وتدل هذه القيمة أن مؤشر التكلفة في البنوك التجارية يأخذ قيمة موجبة في حال إنعدام المتغير المستقل (متطلبات نظام المعلومات المحاسبية)، ما يفسر وجود حد أدنى ضعيف من مستوى مؤشر المرونة في البنوك التجارية راجع لعوامل أخرى غير تلك التي ترتبط بالمتغير المستقل.

وعليه نستنتج من خلال كل ما سبق **رفض الفرضية الصفرية**(H_0) **وقبول الفرضية البديلة**(H_1)، وهي وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%)، لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين (تخفيض) مؤشر التكلفة في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

ويمكن إرجاع ذلك إلى أن نظم المعلومات المحاسبية المعتمدة في البنوك التجارية، تعزز تخفيض مؤشر التكلفة من خلال قدرتها على التقليل من تكرار العمليات والأنشطة، وتخفيض تكاليف المعالجة والتخزين وذلك كله في إطار ما يعرف بتكنولوجيا المعلومات، حيث تتفرد المؤسسات المصرفية بحتمية إعتماد تكنولوجيا المعلومات ضمن إطار تشغيل نظام المعلومات المحاسبية.

4. صياغة نموذج الانحدار الخطي البسيط لدراسة العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبية والأداء التشغيلي في البنوك التجارية محل الدراسة:

يبين الجدول الموالي بيانات نموذج الإنحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل (المُؤَثر) نظام المعلومات المحاسبية، والمتغير التابع (المُتأثرة) الأداء التشغيلي.

الجدول رقم (25-5) : نتائج قياس أثر المتغير المستقل (نظام المعلومات المحاسبية) على الأداء التشغيلي في البنوك التجارية

ملخص النموذج					
R معامل الارتباط		R Square معامل التفسير	Adjusted R Square معامل التفسير المصحح		Std. Error of the Estimate خطأ المعياري للتقدير في النموذج
0.630		**0.397**	**0.393**		**0.19430**
معنوية الكلية لنموذج حسب نتائج تحليل ANOVA[a]					
النموذج	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
الانحدار	**3.209**	**1**	**3.209**	**85.002**	**0.000**
البواقي	**4.807**	**129**	**0.038**		
المجموع	**8.079**	**130**			
المعنوية الجزئية، المعاملات					
المتغيرات المستقلة	B **قيم معاملات الانحدار**		قيم اختبار T	Sig القيمة الاحتمالية.	الدلالة
الثابت (Constant)	$=B_0$	**0.797**	**3.953**	**0.000**	معنوي
المتغير المستقل:	$=B_1$	**0.724**	**9.220**	**0.000**	معنوي

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

يتبين من خلال الجدول أعلاه، وجود علاقة إرتباط إيجابية متوسطة في حدود (63%)، بين المتغير المستقل نظام المعلومات المحاسبية والمتغير التابع المتمثل في الأداء التشغيلي في البنوك التجارية محل الدراسة، بالمقابل ومن خلال معامل التحديد (R^2) يتبين أن نسبة التفسير قدرت ب (0.397) أي أن المتغير المستقل متطلبات نظام المعلومات المحاسبية يساهم بنسبة (40%) في التغيرات التي تحدث في

تحسين الأداء التشغيلي في البنوك التجارية محل الدراسة من وجهة نظر المستجوبين، وهي نسبة متوسطة إذ أنها تحمل دلالة على أهمية نظام المعلومات المحاسبية في الرفع من مستوى العمليات التشغيلية.

كما يتضح من خلال تحليل التباين (**ANOVA**)، بلوغ قيمة F المحسوبة (85.002) وهي قيمة ذات كبيرة ومعنوية ، لأن القيمة الإحتمالية المصاحبة لها بلغت القيمة (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (5%).

من جهة أخرى وفيما يتعلق بنموذج الإنحدار البسيط، يتضح من خلال الجدول أن معامل الإنحدار للمتغير المستقل (نظام المعلومات المحاسبية) بلغ قيمة (0.724) وهي قيمة دالة إحصائيا، حيث يتضح ذلك من خلال قيمة (T) المحسوبة والتي بلغت (9.220) بقيمة إحتمالية **Sig** (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (5%)، ويفسر ذلك بأن تأثير المتغير المستقل (نظام المعلومات المحاسبية) معنوى وموجب(تأثير إيجابي) وبالتالي فإن الزيادة في مستوى متطلبات نظام المعلومات المحاسبية بوحدة واحدة يعقبها زيادة في درجات تحسين الأداء التشغيلي في البنوك التجارية حسب وجهة نظر عينة المستجوبين بالبنوك محل الدراسة بقيم (0.724) وحدة، أي بنسبة زيادة (72%) وهي نسبة جيدة، تدل على الأهمية البالغة لمتطلبات نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء التشغيلي في البنوك التجارية محل الدراسة.

من خلال ماسبق يمثل نموذج الإنحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل نظام المعلومات المحاسبية (x) والمتغير التابع الفرعي الثاني y_2 (الأداء التشغيلي) في البنوك التجارية محل الدراسة، من خلال معادلة الإنحدار التالية:

$$y_{12} = 0.797 + 0.724\ (x) + \varepsilon_i$$

يتضح من خلال معادلة الإنحدار أن قيمة الثابت B_0 بلغت (0.797)، وهي قيمة دالة إحصائيا، حيث بلغت قيمة **Sig** القيمة (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (5%)، وتدل هذه القيمة أن الأداء التشغيلي في البنوك التجارية يأخذ قيمة موجبة في حال إنعدام المتغير المستقل (متطلبات نظام المعلومات المحاسبية)، ما يفسر وجود حد أدنى من مستوى الأداء التشغيلي في البنوك التجارية راجع لعوامل أخرى غير تلك التي ترتبط بالمتغير المستقل.

لأجل ضمان دقة نموذج الإنحدار الخطي البسيط وفعاليته في تحديد العلاقة بين المتغير المستقل (نظام المعلومات المحاسبية)، والمتغير التابع (الأداء التشغيلي) يتعين مراجعة فرضية تجانس الخطأ العشوائي، وفرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

1.4. إختبار تجانس الخطأ العشوائي

يمكن التأكد من ثبات الخطأ العشوائي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (4-5): التمثيل البياني للبواقي المعيارية مع قيم التوقعات غير المعيارية لنموذج الأداء التشغيلي

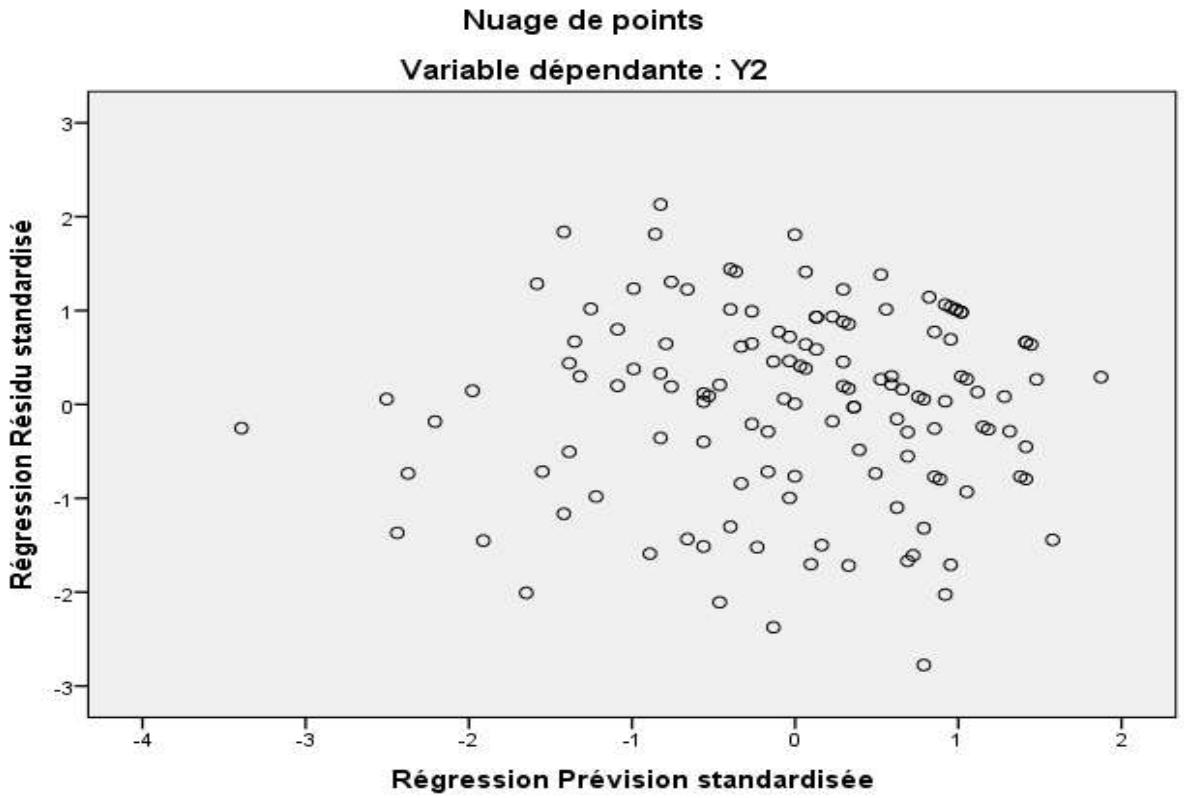

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

نلاحظ من خلال الشكل البياني الوارد أعلاه، أن نقاط التمثيل البياني للبواقي المعيارية مع قيم التوقعات غير المعيارية، تنتشر بشكل مشتت (غير نمطي)، أي أنه ليس هناك إتجاه لزيادة أو نقصان البواقي المعيارية مع زيادة أو نقصان قيم التوقعات غير المعيارية، مما يعبر على أن توزيع الأخطاء كان طبيعيا ومن ثم فالنموذج المقترح لا يعاني من مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي.

2.4. إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية: يوضح الشكل الموالي إختبار التوزيع الطبيع للأخطاء العشوائية .

الشكل رقم (5-5): التمثيل البياني لتوزيع الأخطاء العشوائية لنموذج الأداء التشغيلي

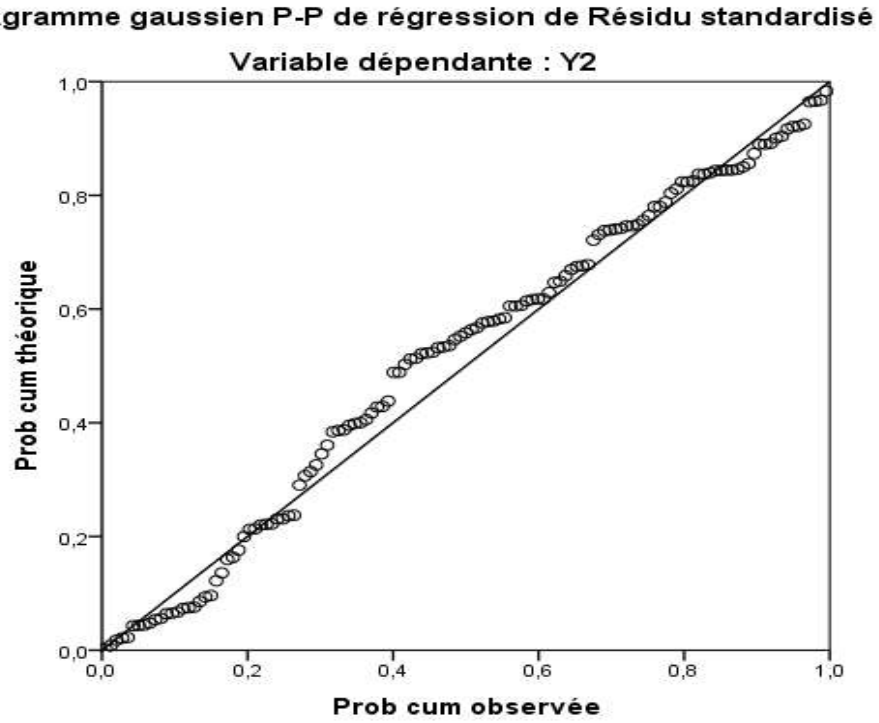

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

من خلال الشكل السابق يلاحظ أن النقاط تتجمع حول الخط الأفضل الذي يمثل معادلة الإتجاه العام الطبيعي لتوزيع الأخطاء العشوائية في النموذج، وهذا ما يقودنا إلى قبول النموذج المفسر لأثر نظام المعلومات المحاسبية على الأداء التشغيلي في البنوك التجارية محل الدراسة.

وعليه يمكن من خلال كل ما سبق **رفض الفرضية الصفرية(H_0) وقبول الفرضية البديلة(H_1)**، وهي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء التشغيلي في البنوك التجارية محل الدراسة من وجهة نظر المستجوبين.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، أن هذه النتيجة تتفق مع دراسة (هدى بن محمد، 2014)، والتي توصلت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لنظم المعلومات على الأداء التشغيلي في شركات التأمين في الجزائر، ودراسة (سليمان حسين البشتاوي،2004)، والتي توصلت إلى ضرورة مزج المقاييس المالية في البنوك التجارية مع المقاييس التشغيلية لتصبح مع بعضها البعض مقاييس أداء شاملة.

والشكل الموالي يلخص نتائج إختبار علاقة التأثير بين المتغير المستقل نظام المعلومات المحاسبية x، والمتغير التابع y_2 الأداء التشغيلي.

الشكل (6-5): رسم بياني لنتائج إختبار علاقة التأثير بين نظام المعلومات المحاسبية والأداء التشغيلي (الجودة، المرونة، التكلفة) في البنوك التجارية

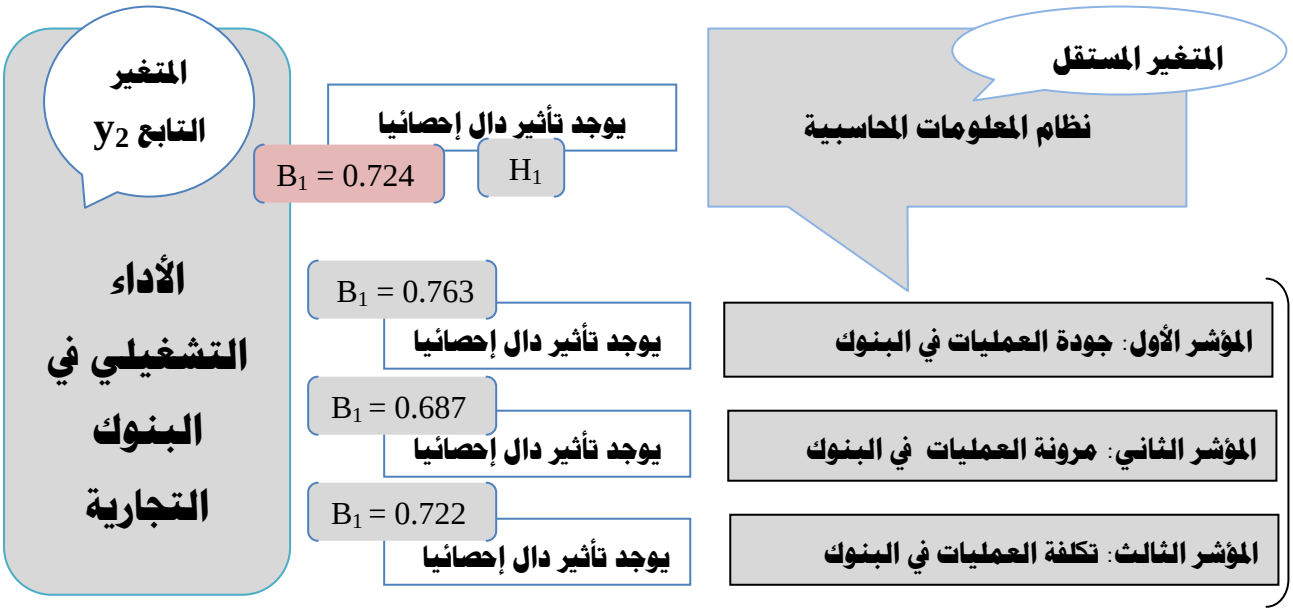

توصلنا إجمالاً إلى أن متطلبات نظام المعلومات المحاسبية بالبنوك التجارية العمومية محل الدراسة، لها تأثير معنوي إيجابي في تحسين الأداء التشغيلي في البنوك التجارية بنسبة (72.4%)، كما أنه وعلى المستوى الجزئي وجدنا أن متطلبات نظام المعلومات المحاسبية لها تأثير معنوي إيجابي على كل مؤشراته الثلاثة المعتمدة وهي نسبة (76.3%) في تحسين مؤشر الجودة، ونسبة(68.7%) في تحسين مؤشر المرونة وكذلك نسبة (72.2%) في تحسين مؤشر التكلفة.

من إعداد الباحث بالإستناد إلى نتائج إختبار الفرضيات

ثالثا: تحليل نتائج إختبار فرضية أثر المتغير المستقل (متطلبات نظام المعلومات المحاسبية) على الأداء المالي في البنوك التجارية محل الدراسة

نص الفرضية البحثية : يساهم نظام المعلومات المحاسبية من خلال متطلباته في تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية محل الدراسة.

من خلال الفرضية البحثية، يمكن صياغة الفرضية الإحصائية الموافقة لأدة الدراسة (الإستبانة) كما يلي:

نص الفرضية الاحصائية: يتم إختبار الفرضية البحثية إحصائيا عند مستوى الدلالة (5%)، وعليه نقوم بإعادة صياغتها إحصائيا إلى فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية (Hypothesis Null) (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

الفرضية البديلة (Alternative Hypothesis) (H_1) : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

من أجل إختبار الفرضية الإحصائية ومن ثم الإجابة على التساؤل الرئيس وجب إختبار الفرضيات الفرعية المتعلقة بالإداء المالي من خلال مختلف مؤشراته كما يلي:

1. **تحليل نتائج إختبار فرضية أثر المتغير المستقل (متطلبات نظام المعلومات المحاسبية) على الأداء المالي من خلال مؤشر هامش الربح في البنوك التجارية محل الدراسة:**

نص الفرضية البحثية : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام المعلومات المحاسبية على تحسين مؤشر هامش الربح في البنوك التجارية.

وبما أنه يتم اختبار الفرضية البحث عند مستوى الدلالة (5%)، المختار من طرفنا فإنه من الضروري إعادة صياغتها إلى فرضيات إحصائية فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

نص الفرضيات الاحصائية:

الفرضية الصفرية (Hypothesis Null) (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين مؤشر هامش الربح في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

الفرضية البديلة (Alternative Hypothesis) (H_1) : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين مؤشر هامش الربح في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

صياغة نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية :من أجل دراسة العلاقة بين المتغير المستقل (المُؤَثر) والتابع (المُتأثرة) نعتمد على المعادلة التالية:

يمثل الجدول الموالي نتائج إختبار الدلالة الإحصائية لنموذج الإنحدار البسيط، لمعرفة أثر متطلبات نظام المعلومات المحاسبية على مؤشر هامش الربح في البنوك التجارية محل الدراسة

الجدول رقم (26-5): نموذج الانحدار الخطي البسيط لتأثير نظام المعلومات المحاسبية على مؤشر هامش الربح في البنوك التجارية

ملخص النموذج					
R معامل الارتباط المتعدد		R Square معامل التفسير	Adjusted R Square معامل التفسير المصحح		Std. Error of the Estimate خطأ المعياري للتقدير في النموذج
0.426		**0.181**	**0.175**		**0.31178**
معنوية الكلية لنموذج حسب نتائج تحليل ANOVA[a]					
النموذج	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
الانحدار	**2.776**	**1**	**2.776**	**28.561**	**0.000**
البواقي	**12.540**	**129**	**0.097**		
المجموع	**15.316**	**130**			
المعنوية الجزئية، المعاملات					
المتغيرات المستقلة	B قيم معاملات الانحدار		قيم اختبار T	Sig القيمة الاحتمالية.	الدلالة
الثابت (Constant)	$=B_0$	**0.728**	**2.249**	**0.026**	معنوي
المتغير المستقل:	$=B_1$	**0.674**	**5.344**	**0.000**	معنوي

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

يتضح من خلال قيمة معامل الإرتباط **R** (0.426) أنها قيمة دالة إحصائيا، حيث نجد أن قيمة F المحسوبة بلغت (28.5612) وهي قيمة ذات معنوية لأن القيمة الاحتمالية **Sig** المصاحبة لها(0.000) أقل من مستوى الدلالة (5%)، وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباط دالة إحصائيا بين المتغير المستقل نظام المعلومات المحاسبية و مؤشر هامش الربح في البنوك التجارية محل الدراسة، كما يتضح كذلك بلوغ معامل التحديد ($\mathbf{R^2}$) قيمة (0.181)، حيث تبين هذه القيمة أن نظام المعلومات المحاسبية يساهم بنسبة 18.1% من التغيرات التي تحدث في مؤشر هامش الربح في البنوك التجارية ، أما باقي النسبة فيرجع لعوامل أخرى.

من جهة أخرى يظهر من الجدول السابق أن معامل الانحدار للمتغير المستقل(نظام المعلومات المحاسبية) بلغ قيمة (B=0.674) وهي قيمة دالة إحصائيا حيث نجد أن قيمة (T) المحسوبة بلغت (5.344) وأن قيمة الاحتمالية Sig بلغت (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (5%) ويفسر ذلك بأن تأثير المتغير المستقل معنوي وموجب (تأثير ايجابي)، وبالتالي فإن الزيادة في مستوى نظام المعلومات المحاسبية بوحدة واحدة يعقبها زيادة في مؤشر هامش الربح في البنوك التجارية حسب وجهة نظر عينة المستجوبين بالبنوك محل الدراسة بنسبة زيادة تقارب (67%) وهي نسبة جيدة تدل على أهمية متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في الرفع من مؤشر هامش الربح في البنوك التجارية.

من خلال ماسبق يمثل نموذج الإنحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل نظام المعلومات المحاسبية (x) و مؤشر هامش الربح في البنوك التجارية محل الدراسة، من خلال معادلة الإنحدار التالية:

$$y_{13} = 0.728 + 0.674\ (x) + \varepsilon_i$$

يتضح من خلال معادلة الإنحدار أن قيمة الثابت B_0 بلغت (0.728)، وهي قيمة دالة إحصائيا، حيث بلغت قيمة **Sig** القيمة (0.026) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (5%)، وتدل هذه القيمة أن مؤشر هامش الربح في البنوك التجارية يأخذ قيمة موجبة في حال إنعدام المتغير المستقل (متطلبات نظام المعلومات المحاسبية)، ما يفسر وجود حد أدنى ضعيف من مستوى مؤشر هامش الربح في البنوك التجارية راجع لعوامل أخرى غير تلك التي ترتبط بالمتغير المستقل.

وعليه نستنتج من خلال كل ما سبق **رفض الفرضية الصفرية(H_0) وقبول الفرضية البديلة(H_1)**، وهي وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين مؤشر هامش الربح في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

ويمكن إرجاع سبب ذلك، إلى أن مؤشر هامش الربح في البنوك التجارية مؤشر يرتبط بشكل أساس بمؤشر التكلفة ضمن المؤشرات التشغيلية للأداء، خاصة وأن وضع سياسات تسعير الخدمات المقدمة في البنوك التجارية تخضع للتنافسية الشديدة بين كل المؤسسات المصرفية الأخرى، وتجدر الإشارة في هذا المستوى مدى توافق إجابات المستجوبين بين عبارات الأداء التشغيلي والأداء المالي بخصوص مؤشري التكلفة وهامش الربح.

2. تحليل نتائج إختبار فرضية أثر المتغير المستقل (متطلبات نظام المعلومات المحاسبية) على الأداء المالي من خلال مؤشر منفعة الأصول في البنوك التجارية محل الدراسة:

نص الفرضية البحثية : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين مؤشر منفعة الأصول في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة.

وبما أنه يتم اختبار الفرضية البحث عند مستوى الدلالة (5%)، فإنه من الضروري إعادة صياغتها إلى فرضيات إحصائية: فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

نص الفرضيات الاحصائية:

الفرضية الصفرية (Hypothesis Null) (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين مؤشر منفعة الأصول في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

الفرضية البديلة (Alternative Hypothesis) (H_1) : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين مؤشر منفعة الأصول في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

صياغة نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية :من أجل دراسة العلاقة بين المتغير المستقل (المُؤَثر) والتابع (المُتأثرة) نعتمد على المعادلة التالية:

يمثل الجدول الموالي نتائج إختبار الدلالة الإحصائية لنموذج الإنحدار البسيط، لمعرفة أثر متطلبات نظام المعلومات المحاسبية على مؤشر منفعة الأصول في البنوك التجارية محل الدراسة

الجدول رقم (27-5): نموذج الانحدار الخطي البسيط لتأثير نظام المعلومات المحاسبية على مؤشر منفعة الأصول في البنوك التجارية

ملخص النموذج				
R معامل الارتباط المتعدد	R Square معامل التفسير	Adjusted R Square معامل التفسير المصحح	Std. Error of the Estimate خطأ المعياري للتقدير في النموذج	
0.413	**0.171**	**0.164**	**0.31822**	
معنوية الكلية لنموذج حسب نتائج تحليل ANOVA[a]				
النموذج	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
الانحدار	**2.686**	**1**	**2.686**	**26.522**	**0.000**
البواقي	**13.063**	**129**	**0.101**		
المجموع	**15.749**	**130**			
المعنوية الجزئية، لمعاملات					
المتغيرات المستقلة	B قيم معاملات الانحدار		قيم اختبار T	Sig القيمة الاحتمالية.	الدلالة
الثابت (Constant)	$=B_0$	**0.776**	**2.351**	**0.020**	معنوي
المتغير المستقل:	$=B_1$	**0.662**	**5.150**	**0.000**	معنوي

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

يلاحظ من خلال الجدول أن معامل الإرتباط (**R**=0.413) وهي قيمة دالة إحصائيا، حيث نجد أن قيمة F المحسوبة (F=26.522) معنوية لأن القيمة الاحتمالية (**Sig**=0.000) المصاحبة لها أقل من مستوى الدلالة (5%)، وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباط متوسطة دالة إحصائيا بين المتغير المستقل نظام المعلومات المحاسبية ومؤشر منفعة الأصول في البنوك التجارية محل الدراسة، كما يتضح كذلك بلوغ معامل التحديد ($\mathbf{R^2}$) قيمة (0.182)، حيث تبين هذه القيمة أن نظام المعلومات المحاسبية يساهم بنسبة 18.2% من التغيرات التي تحدث في مؤشر منفعة الأصول في البنوك التجارية ، أما باقي النسبة فيرجع لعوامل أخرى.

من جهة أخرى يظهر من الجدول السابق أن معامل الانحدار للمتغير المستقل(نظام المعلومات المحاسبية) بلغ قيمة (B=0.662) وهي قيمة دالة إحصائيا حيث نجد أن قيمة (T) المحسوبة بلغت T= 5.150 وأن قيمة الاحتمالية بلغت Sig=0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة (5%)، ويفسر ذلك بأن تأثير المتغير المستقل معنوي وموجب (تأثير ايجابي)، وبالتالي فإن الزيادة في مستوى نظام المعلومات المحاسبية بوحدة واحدة يعقبها زيادة في مؤشر منفعة الأصول في البنوك التجارية حسب وجهة

نظر عينة المستجوبين بالبنوك محل الدراسة بنسبة زيادة تقارب (66%) وهي نسبة متوسطة تدل على أهمية متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في زيادة مؤشر منفعة الأصول في البنوك التجارية.

من خلال ماسبق يمثل نموذج الإنحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل نظام المعلومات المحاسبية (x) و مؤشر منفعة الأصول في البنوك التجارية محل الدراسة، من خلال معادلة الإنحدار التالية:

$$y_{13} = 0.776 + 0.662\ (x) + \varepsilon_i$$

يتضح من خلال معادلة الإنحدار أن قيمة الثابت B_0 بلغت (0.776)، وهي قيمة دالة إحصائيا، حيث بلغت قيمة Sig القيمة (0.020) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (5%)، وتدل هذه القيمة أن مؤشر منفعة الأصول في البنوك التجارية يأخذ قيمة موجبة في حال إنعدام المتغير المستقل (متطلبات نظام المعلومات المحاسبية)، ما يفسر وجود حد أدنى ضعيف من مستوى مؤشر منفعة الأصول في البنوك التجارية راجع لعوامل أخرى غير تلك التي ترتبط بالمتغير المستقل.

وعليه نستنتج من خلال كل ما سبق **رفض الفرضية الصفرية(H_0) وقبول الفرضية البديلة(H_1)**، وهي وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) لنظام المعلومات المحاسبية على تحسين مؤشر منفعة الأصول في البنوك التجارية العمومية من وجهة نظر المستجوبين، ولعل ذلك يرجع إلى التوجه الحديث للبنوك التجارية للبحث عن إيرادات غير تلك المرتبطة بالفوائد من خلال البحث عن إستخدام أفضل للأصول والموجودات، من خلال ما يوفره نظام المعلومات المحاسبية من تقييم لجودة الأصول بخصوص تقييم السيولة، تقييم درجة التنوع، ترجيح الأصول وتقييم درجة المخاطرة.

3. تحليل نتائج إختبار فرضية أثر المتغير المستقل (متطلبات نظام المعلومات المحاسبية) على الأداء المالي من خلال مؤشر الرافعة المالية في البنوك التجارية محل الدراسة

نص الفرضية البحثية : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين مؤشر الرافعة المالية في البنوك التجارية.

نص الفرضيات الاحصائية:

الفرضية الصفرية (Hypothesis Null) (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين مؤشر الرافعة المالية في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

الفرضية البديلة (Alternative Hypothesis)(H_1) : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين مؤشر الرافعة المالية في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

صياغة نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية :من أجل دراسة العلاقة بين المتغير المستقل (المُؤَثر) والتابع (المُتأثرة) نعتمد على المعادلة التالية:

يمثل الجدول الموالي نتائج إختبار الدلالة الإحصائية لنموذج الإنحدار البسيط، لمعرفة أثر متطلبات نظام المعلومات المحاسبية على مؤشر الرافعة المالية في البنوك التجارية محل الدراسة.

الجدول رقم (28-5): نموذج الانحدار الخطي البسيط لتأثير نظام المعلومات المحاسبية على مؤشر الرافعة المالية في البنوك التجارية

ملخص النموذج					
R معامل الارتباط المتعدد	R Square معامل التفسير	Adjusted R Square معامل التفسير المصحح		Std. Error of the Estimate خطأ المعياري للتقدير في النموذج	
0.147	**0.022**	**0.014**		**36620.**	
معنوية الكلية لنموذج حسب نتائج تحليل ANOVA[a]					
النموذج	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
الانحدار	**0.382**	**1**	**0.382**	**2.849**	**0.094**
البواقي	**17.299**	**129**	**0.134**		
المجموع	**17.681**	**130**			
المعنوية الجزئية، لمعاملات					
المتغيرات المستقلة	B قيم معاملات الانحدار		قيم اختبار T	Sig القيمة الاحتمالية.	الدلالة
الثابت (Constant)	$=B_0$	**2.104**	**5.537**	**0.000**	معنوي
المتغير المستقل:	$=B_1$	**0.250**	**1.688**	**0.094**	غير معنوي

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

يلاحظ من خلال الجدول أن معامل الإرتباط **(R = 0.147)** وهي قيمة غير دالة إحصائيا، حيث نجد أن قيمة F المحسوبة (F=2.849) غير معنوية لأن القيمة الاحتمالية (Sig=0.094) المصاحبة لها أكبر من مستوى الدلالة (5%) وهذا يشير إلى عدم وجود علاقة ارتباط دالة إحصائيا بين المتغير المستقل نظام المعلومات المحاسبية ومؤشر الرافعة المالية في البنوك التجارية محل الدراسة، وعليه نستنتج قرار اختبار الفرضية: **نرفض الفرضية الصفرية(H_0) ونقبل الفرضية البديلة(H_1)** : لا يوجد

أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) لنظام المعلومات المحاسبية على مؤشر الرافعة المالية في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

4. صياغة نموذج الانحدار الخطي البسيط لدراسة العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبية والأداء المالي في البنوك التجارية محل الدراسة:

يبين الجدول الموالي بيانات نموذج الإنحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل (المُؤَثر) نظام المعلومات المحاسبية، والمتغير التابع (المُتأثرة) الأداء المالي.

الجدول رقم (29-5): نتائج قياس أثر المتغير المستقل (نظام المعلومات المحاسبية) على الأداء المالي في البنوك التجارية

ملخص النموذج					
R معامل الارتباط		R Square معامل التفسير		Adjusted R Square معامل التفسير المصحح	Std. Error of the Estimate خطأ المعياري للتقدير في النموذج
0.438		**0.192**		**0.186**	**0.23610**
معنوية الكلية لنموذج حسب نتائج تحليل ANOVA[a]					
النموذج	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
الانحدار	**1.710**	**1**	**1.710**	**30.678**	**0.000**
البواقي	**7.191**	**129**	**0.056**		
المجموع	**8.901**	**130**			
المعنوية الجزئية، المعاملات					
المتغيرات المستقلة	B **قيم معاملات الانحدار**		قيم اختبار T	Sig القيمة الاحتمالية.	الدلالة
الثابت (Constant)	$=B_0$	**1.203**	**4.909**	**0.000**	معنوي
المتغير المستقل:	$=B_1$	**0.529**	**5.539**	**0.000**	معنوي

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

يتبين من خلال الجدول أعلاه، وجود علاقة إرتباط إيجابية في حدود (43%)، بين المتغير المستقل نظام المعلومات المحاسبية والمتغير التابع المتمثل في الأداء المالي في البنوك التجارية محل الدراسة، بالمقابل ومن خلال معامل التحديد (R^2) يتبين أن نسبة التفسير قدرت ب (0.192) أي أن المتغير المستقل متطلبات نظام المعلومات المحاسبية يساهم بنسبة (20%) تقريبا في التغيرات التي تحدث في الأداء المالي في البنوك التجارية محل الدراسة من وجهة نظر المستجوبين، وهي نسبة ضعيفة نوعا ما إلا أنها تحمل دلالة على أهمية نظام المعلومات المحاسبية في الرفع من مستوى الأداء المالي في البنوك

التجارية، خاصة وأن هذا الأخير يرتبط بصفة غير مباشرة بنظام المعلومات المحاسبية، عكس ما تم التطرق له في الأداء الإداري والأداء التشغيلي أين كان نظام المعلومات المحاسبية في محور العمليات الإدارية والعمليات التشغيلية.

كما يتضح من خلال تحليل التباين (**ANOVA**)، بلوغ قيمة F المحسوبة (30.678) وهي قيمة ذات معنوية ، لأن القيمة الإحتمالية المصاحبة لها بلغت القيمة (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (5%).

من جهة أخرى وفيما يتعلق بنموذج الإنحدار البسيط، يتضح من خلال الجدول أن معامل الإنحدار للمتغير المستقل (نظام المعلومات المحاسبية) بلغ قيمة (0.529) وهي قيمة دالة إحصائيا، حيث يتضح ذلك من خلال قيمة (T) المحسوبة والتي بلغت (5.539) بقيمة إحتمالية Sig (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (5%)، ويفسر ذلك بأن تأثير المتغير المستقل (نظام المعلومات المحاسبية) معنوى وموجب(تأثير إيجابي) وبالتالي فإن الزيادة في مستوى متطلبات نظام المعلومات المحاسبية بوحدة واحدة يعقبها زيادة في درجات تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية حسب وجهة نظر عينة المستجوبين بالبنوك محل الدراسة بقيم (0.529) وحدة، أي بنسبة زيادة (52%) وهي نسبة متوسطة، تدل على أهمية متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء ال في البنوك التجارية.

من خلال ماسبق يمثل نموذج الإنحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل نظام المعلومات المحاسبية (x) والمتغير التابع الفرعي الثاني y_3 (الأداء المالي) في البنوك التجارية محل الدراسة، من خلال معادلة الإنحدار التالية:

$$y_{12} = 1.203 + 0.529\ (x) + \varepsilon_i$$

يتضح من خلال معادلة الإنحدار أن قيمة الثابت B_0 بلغت (1.203)، وهي قيمة دالة إحصائيا، حيث بلغت قيمة Sig القيمة (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (5%)، وتدل هذه القيمة أن الأداء المالي في البنوك التجارية يأخذ قيمة موجبة أكبر من الواحد في حال إنعدام المتغير المستقل (متطلبات نظام المعلومات المحاسبية)، ما يفسر وجود حد أدنى عال نوعاما من مستوى الأداء المالي في البنوك التجارية راجع لعوامل أخرى غير تلك التي ترتبط بالمتغير المستقل.

لأجل ضمان دقة نموذج الإنحدار الخطي البسيط وفعاليته في تحديد العلاقة بين المتغير المستقل (نظام المعلومات المحاسبية)، والمتغير التابع (الأداء المالي) يتعين مراجعة فرضية تجانس الخطأ العشوائي، وفرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

1.4. إختبار تجانس الخطأ العشوائي

يمكن التأكد من ثبات الخطأ العشوائي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (7-5): التمثيل البياني للبواقي المعيارية مع قيم التوقعات غير المعيارية لنموذج الأداء الإداري

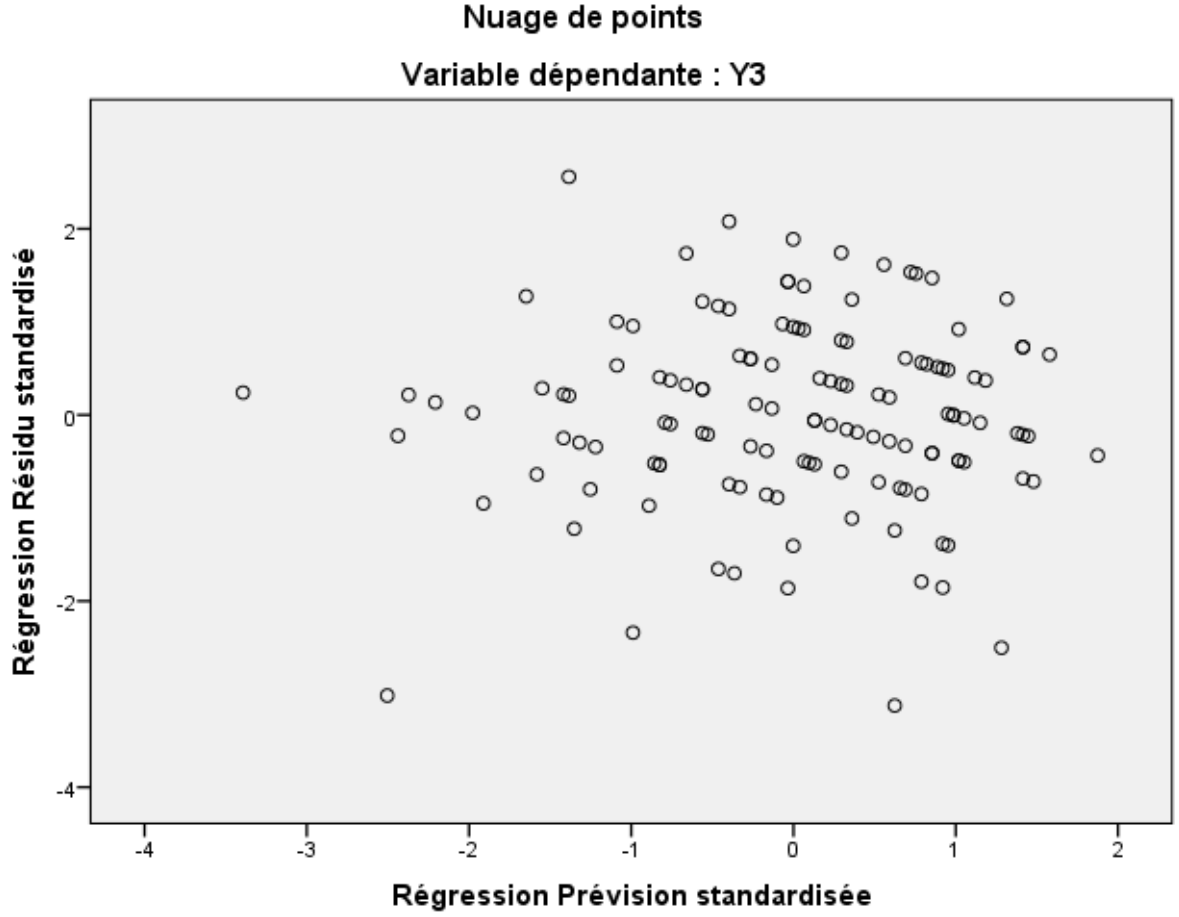

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

نلاحظ من خلال الشكل البياني الوارد أعلاه، أن نقاط التمثيل البياني للبواقي المعيارية مع قيم التوقعات غير المعيارية، تنتشر بشكل مشتت (غير نمطي)، أي أنه ليس هناك إتجاه لزيادة أو نقصان البواقي المعيارية مع زيادة أو نقصان قيم التوقعات غير المعيارية، مما يعبر على أن توزيع الأخطاء كان طبيعيا ومن ثم فالنموذج المقترح لا يعاني من مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي.

2.4. إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية: يوضح الشكل الموالي إختبار التوزيع الطبيع للأخطاء العشوائية .

الشكل رقم (8−5): التمثيل البياني لتوزيع الأخطاء العشوائية لنموذج الأداء المالي

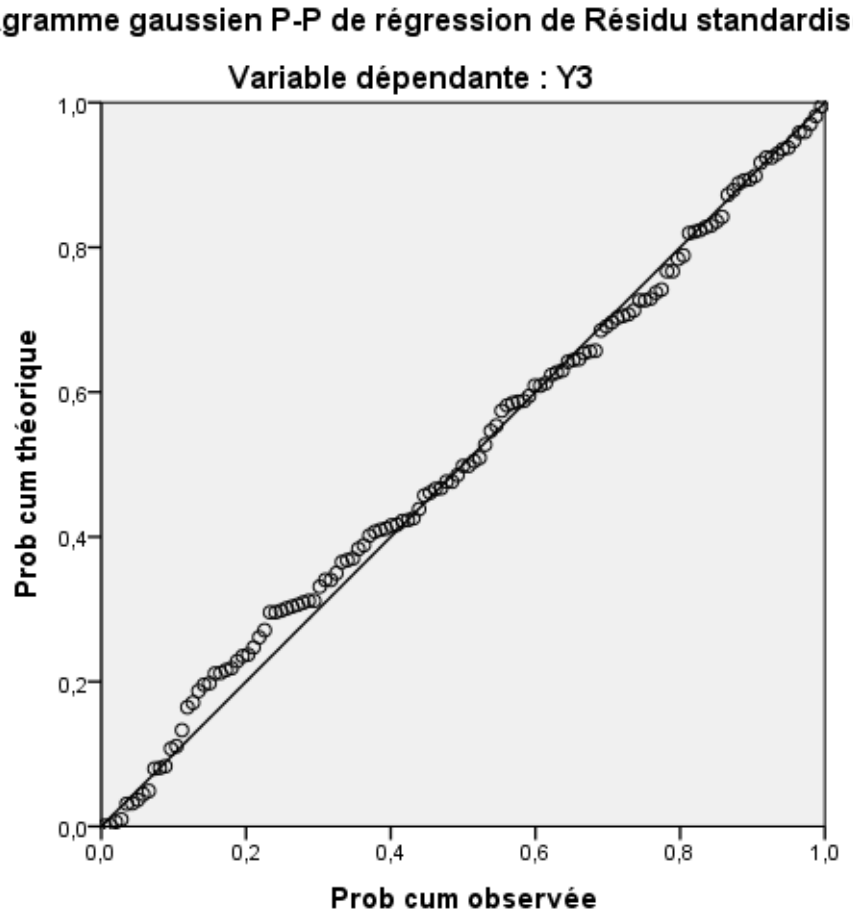

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

من خلال الشكل السابق يلاحظ أن النقاط تتجمع حول الخط الأفضل الذي يمثل معادلة الإتجاه العام الطبيعي لتوزيع الأخطاء العشوائية في النموذج، وهذا ما يقودنا إلى قبول النموذج المفسر لأثر نظام المعلومات المحاسبية على الأداء المالي في البنوك التجارية محل الدراسة.

وعليه يمكن من خلال كل ما سبق **رفض الفرضية الصفرية(H_0) وقبول الفرضية البديلة(H_1)**، وهي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية محل الدراسة من وجهة نظر المستجوبين.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، أن هذه النتيجة لم تتفق مع دراسة (أحمد يوسف كلبونة وآخرون،2011) والتي توصلت إلى عدم وجود تأثير لنظم المعلومات المحاسبية على الأداء المالي لشركات المساهمة العامة للصناعات الأردنية.

والشكل الموالي يلخص نتائج إختبار علاقة التأثير بين المتغير المستقل نظام المعلومات المحاسبية x والمتغير التابع y_3 الأداء المالي.

الشكل (9-5): رسم بياني لنتائج إختبار علاقة التأثير بين نظام المعلومات المحاسبية والأداء المالي (هامش الربح، منفعة الأصول، الرافعة المالية) في البنوك التجارية

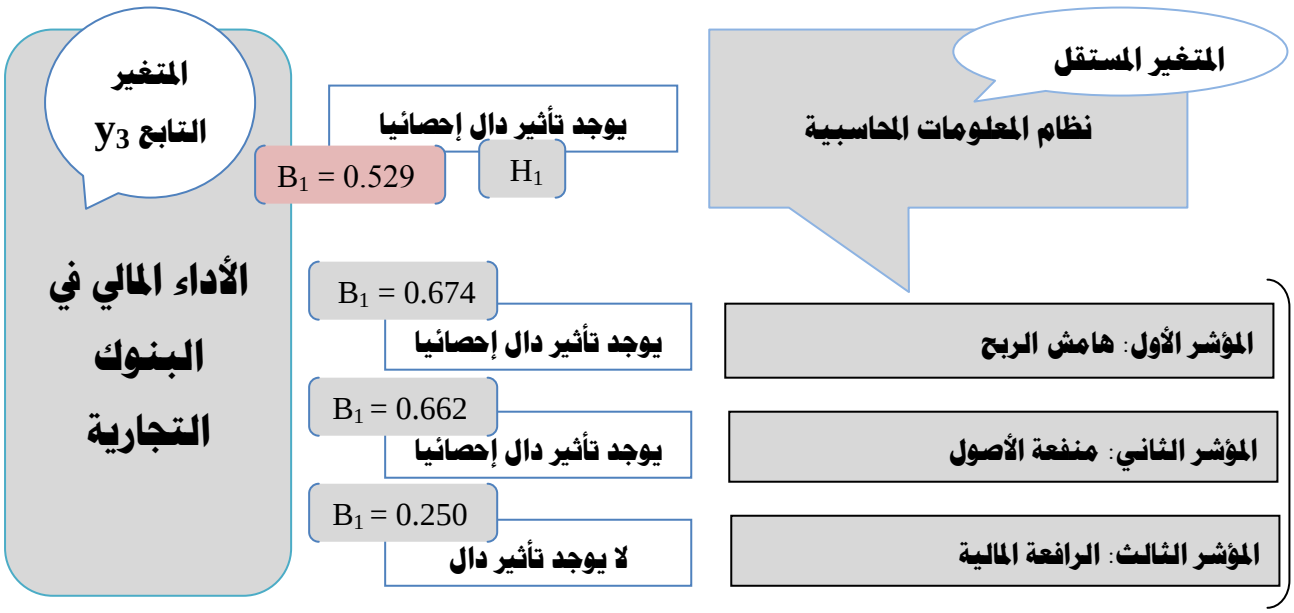

توصلنا إجمالاً إلى أن متطلبات نظام المعلومات المحاسبية بالبنوك التجارية العمومية محل الدراسة، لها تأثير معنوي إيجابي في تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية بنسبة (52.9%)، أما على المستوى الجزئي فوجدنا أن متطلبات نظام المعلومات المحاسبية لها تأثير معنوي إيجابي على المؤشرين الأول والثاني (هامش الربح، منفعة الأصول) بنسبة 67.4%، ونسبة 66.2% على التوالي، في حين إتضح عدم وجود تأثير ذا دلالة إحصائية بخصوص المؤشر الثالث (الرافعة المالية).

من إعداد الباحث بالإستناد إلى نتائج إختبار الفرضيات

إنطلاقا مما سبق ومن خلال إختبار الفرضيات الفرعية المتعلقة بالأداء في البنوك التجارية، من خلال مؤشرات الأداء الإداري، مؤشرات الأداء التشغيلي ومؤشرات الأداء المالي، نقوم في المرحلة الأخيرة

باختبار الفرضية الرئيسة العامة المتعلقة بالأداء العام في البنوك التجارية ومدى علاقته و تأثره بمتطلبات نظام المعلومات المحاسبية.

رابعا: تحليل نتائج إختبار فرضية أثر المتغير المستقل (متطلبات نظام المعلومات المحاسبية) على الأداء العام في البنوك التجارية محل الدراسة

نص الفرضية البحثية : يساهم نظام المعلومات المحاسبية من خلال متطلباته في تحسين الأداء في البنوك التجارية محل الدراسة.

من خلال الفرضية البحثية، يمكن صياغة الفرضية الإحصائية الموافقة لأدة الدراسة (الإستبانة) كما يلي:

نص الفرضية الاحصائية: يتم إختبار الفرضية البحثية إحصائيا عند مستوى الدلالة (5%)، وعليه نقوم بإعادة صياغتها إحصائيا إلى فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية (Hypothesis Null) (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

الفرضية البديلة (Alternative Hypothesis)(H_1) : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

قاعدة اتخاذ القرار في اختبار الفرضيات الاحصائية : يتم اتخاذ القرار في اختبار الفرضيات الإحصائية من خلال المقارنة بين قيمة الاحتمالية (sig) المحسوب باستخدام برنامج spss مع مستوى الدلالة المعتمد من طرفنا (5%) فإذا كانت قيمة إحتمال الخطأ(P-value أو Sig) أقل من مستوى الدلالة (5%) فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة .(H_1)

صياغة نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية :من أجل دراسة العلاقة بين المتغير المستقل (المُؤَثر) والتابع (المُتأثرة) نعتمد على المعادلة التالية:

يمثل الجدول الموالي نتائج إختبار الدلالة الإحصائية لنموذج الإنحدار البسيط، لمعرفة أثر متطلبات نظام المعلومات المحاسبية على الأداء العام في البنوك التجارية محل الدراسة

الجدول رقم (30-5): نموذج الانحدار الخطي البسيط لتأثير نظام المعلومات المحاسبية على الأداء العام في البنوك التجارية العمومية

ملخص النموذج				
R معامل الارتباط المتعدد	R Square معامل التفسير	Adjusted R Square معامل التفسير المصحح	Std. Error of the Estimate خطأ المعياري للتقدير في النموذج	
0.647	**0.418**	**0.414**	**0.14491**	
معنوية الكلية لنموذج حسب نتائج تحليل ANOVA[a]				
النموذج	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
الانحدار	**1.948**	**1**	**1.948**	**92.753**	**0.000**
البواقي	**2.709**	**129**	**0.021**		
المجموع	**4.656**	**130**			
المعنوية الجزئية، المعاملات					
المتغيرات المستقلة	B قيم معاملات الانحدار		قيم اختبار T	Sig القيمة الاحتمالية.	الدلالة
الثابت (Constant)	$=B_0$	**1.139**	**7.578**	**0.000**	معنوي
المتغير المستقل:	$=B_1$	**0.564**	**9.631**	**0.000**	معنوي

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

يتبين من خلال الجدول أعلاه، وجود علاقة إرتباط إيجابية قوية نوعاما في حدود (65%)، بين المتغير المستقل نظام المعلومات المحاسبية والمتغير التابع المتمثل في الأداء العام في البنوك التجارية محل الدراسة، بالمقابل ومن خلال معامل التحديد ($\mathbf{R^2}$) يتبين أن نسبة التفسير قدرت ب (0.418) أي أن المتغير المستقل متطلبات نظام المعلومات المحاسبية يساهم بنسبة (42%) تقريبا في التغيرات التي تحدث في الأداء العام في البنوك التجارية محل الدراسة من وجهة نظر المستجوبين، وهي نسبة جيدة تبين أهمية وقدرة نظام المعلومات المحاسبية في الرفع من مستوى الأداء في البنوك التجارية،

كما يتضح من خلال تحليل التباين (**ANOVA**) بلوغ قيمة F المحسوبة (92.753) وهي قيمة ذات معنوية ، لأن القيمة الإحتمالية المصاحبة لها بلغت القيمة (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (5%).

من جهة أخرى وفيما يتعلق بنموذج الإنحدار البسيط، يتضح من خلال الجدول أن معامل الإنحدار للمتغير المستقل (نظام المعلومات المحاسبية) بلغ قيمة (0.564) وهي قيمة دالة إحصائيا، حيث يتضح ذلك من خلال قيمة (T) المحسوبة والتي بلغت (9.631) بقيمة إحتمالية **Sig** (0.000) وهي قيمة أقل

من مستوى الدلالة (5%)، ويفسر ذلك بأن تأثير المتغير المستقل (نظام المعلومات المحاسبية) معنوى وموجب(تأثير إيجابي) وبالتالي فإن الزيادة في مستوى متطلبات نظام المعلومات المحاسبية بوحدة واحدة يعقبها زيادة في تحسين الأداء في البنوك التجارية حسب وجهة نظر عينة المستجوبين بالبنوك محل الدراسة بقيم (0.564) وحدة، أي بنسبة زيادة (56%) وهي نسبة متوسطة، تدل على أهمية متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء في البنوك التجارية.

من خلال ماسبق يمثل نموذج الإنحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل نظام المعلومات المحاسبية (x) والمتغير التابع y (الأداء) في البنوك التجارية محل الدراسة، من خلال معادلة الإنحدار التالية:

$$y = 1.139 + 0.564\,(x) + \varepsilon_i$$

يتضح من خلال معادلة الإنحدار أن قيمة الثابت B_0 بلغت (1.139)، وهي قيمة دالة إحصائيا، حيث بلغت قيمة Sig القيمة (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وتدل هذه القيمة أن الأداء في البنوك التجارية يأخذ قيمة موجبة أكبر من الواحد في حال إنعدام المتغير المستقل (متطلبات نظام المعلومات المحاسبية)، ما يفسر وجود حد أدنى من مستوى الأداء في البنوك التجارية راجع لعوامل أخرى غير تلك التي ترتبط بالمتغير المستقل.

لأجل ضمان دقة نموذج الإنحدار الخطي البسيط وفعاليته في تحديد العلاقة بين المتغير المستقل (نظام المعلومات المحاسبية)، والمتغير التابع (الأداء العام) يتعين مراجعة فرضية تجانس الخطأ العشوائي، وفرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

1.4. إختبار تجانس الخطأ العشوائي

يمكن التأكد من ثبات الخطأ العشوائي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (10-5): التمثيل البياني للبواقي المعيارية مع قيم التوقعات غير المعيارية لنموذج الأداء

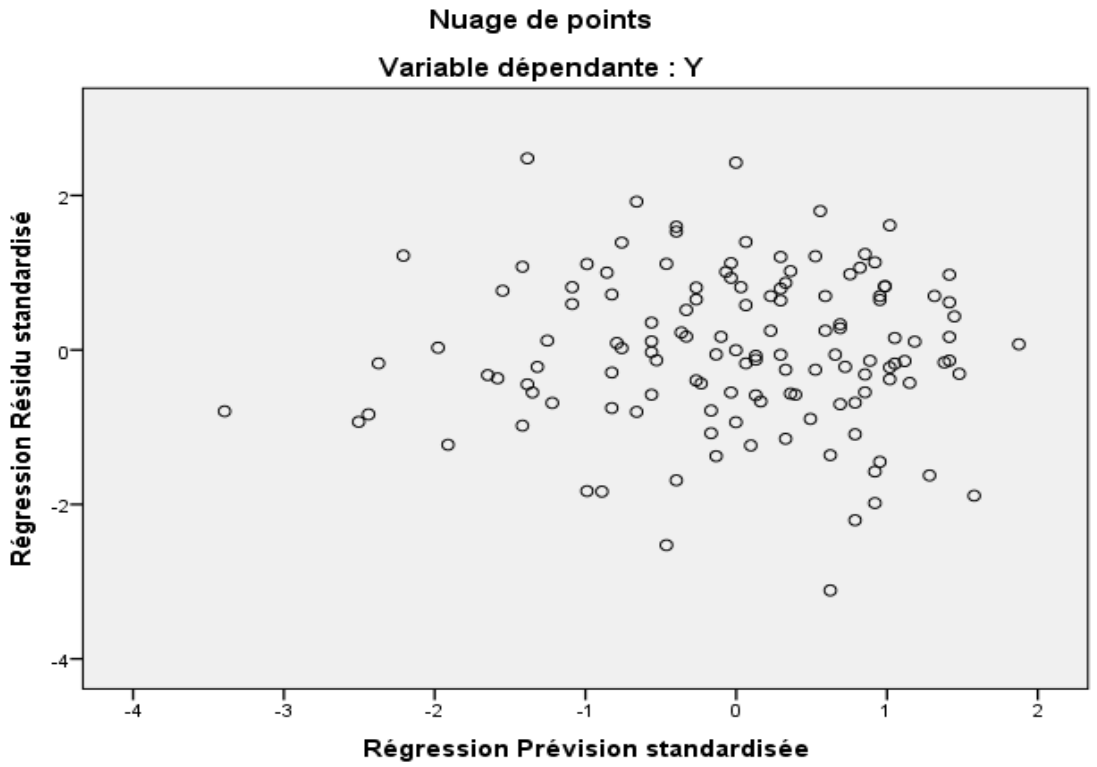

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

نلاحظ من خلال الشكل البياني الوارد أعلاه، أن نقاط التمثيل البياني للبواقي المعيارية مع قيم التوقعات غير المعيارية، تنتشر بشكل مشتت (غير نمطي)، أي أنه ليس هناك إتجاه لزيادة أو نقصان البواقي المعيارية مع زيادة أو نقصان قيم التوقعات غير المعيارية، مما يعبر على أن توزيع الأخطاء كان طبيعيا ومن ثم فالنموذج المقترح لا يعاني من مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي.

2.4. إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية: يوضح الشكل الموالي إختبار التوزيع الطبيع للأخطاء العشوائية .

الشكل رقم (11-5): التمثيل البياني لتوزيع الأخطاء العشوائية لنموذج الأداء

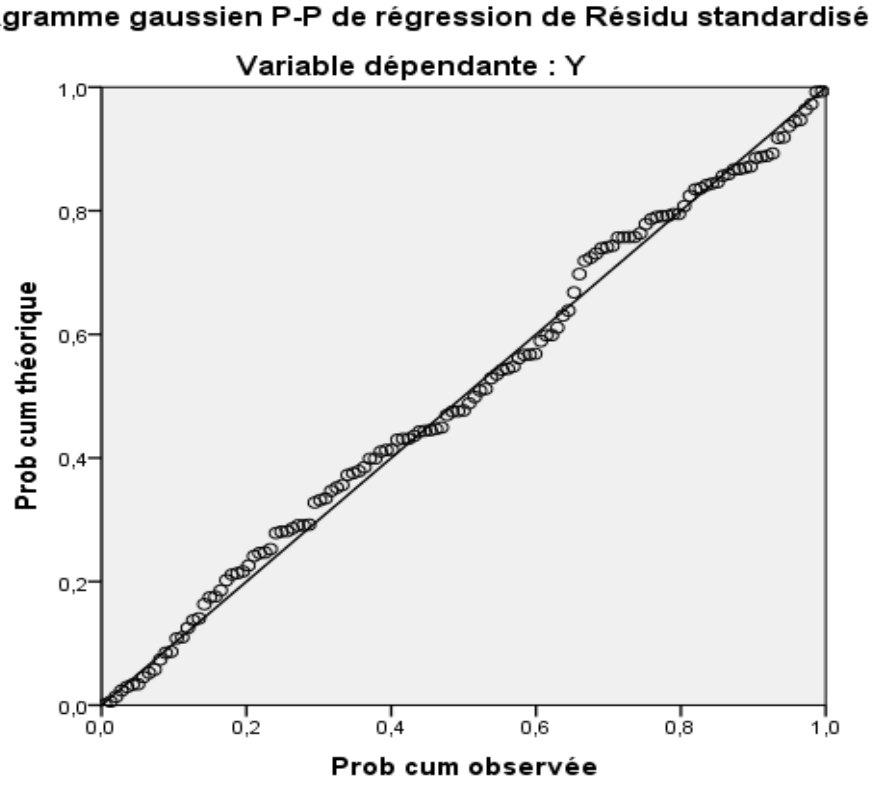

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

من خلال الشكل السابق يلاحظ أن النقاط تتجمع حول الخط الأفضل الذي يمثل معادلة الإتجاه العام الطبيعي لتوزيع الأخطاء العشوائية في النموذج، وهذا ما يقودنا إلى قبول النموذج المفسر لأثر نظام المعلومات المحاسبية على الأداء العام في البنوك التجارية محل الدراسة.

وعليه يمكن من خلال كل ما سبق **رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1)**، وهي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) لنظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء في البنوك التجارية محل الدراسة من وجهة نظر المستجوبين.

والشكل الموالي يلخص نتائج إختبار علاقة التأثير بين المتغير المستقل نظام المعلومات المحاسبية x، والمتغير التابع y الأداء العام.

الشكل (12-5): رسم بياني لنتائج إختبار علاقة التأثير بين نظام المعلومات المحاسبية والأداء في البنوك التجارية محل الدراسة

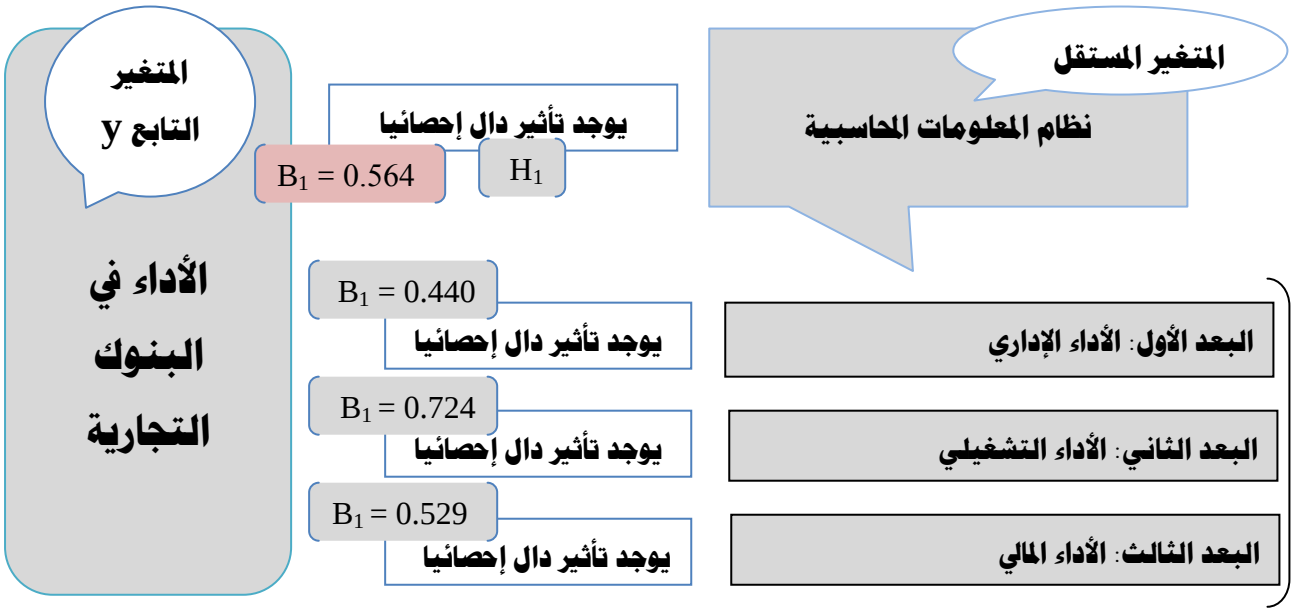

توصلنا إجمالاً إلى أن متطلبات نظام المعلومات المحاسبية بالبنوك التجارية محل الدراسة، لها تأثير معنوي إيجابي في تحسين الأداء العام في البنوك التجارية بنسبة (56.4%)، اما على المستوى الجزئي فوجدنا أن متطلبات نظام المعلومات المحاسبية لها تأثير معنوي إيجابي على كل أبعاده الثلاثة المعتمدة وهي نسبة (44%) في تحسين الأداء الإداري، ونسبة(72.4%) في تحسين الأداء التشغيلي، وكذلك نسبة (52.9%) في تحسين الأداء المالي.

من إعداد الباحث بالإستناد إلى نتائج إختبار الفرضيات

المطلب الثالث: تحليل نتائج إختبار فرضية مدى وجود فروق في إتجاهات آراء عينة الدراسة نحو إدراكهم لأثر المتغير المستقل (نظام المعلومات المحاسبية) في تحسين الأداء في البنوك التجارية محل الدراسة

نص الفرضية البحثية: توجد فروق في اتجاهات آراء عينة الدراسة نحو ادراكهم لـ دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء في البنوك التجارية العمومية تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي ، المنصب الإداري، عدد سنوات الخبرة و الدورات التدريبية).

يتم إختبار الفرضية عند مستوى الدلالة (5%) وعليه نقوم بإعادة صياغتها إلى فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

- **الفرضية الصفرية (H_0)**: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (5%) في اتجاهات آراء عينة الدراسة نحو ادراكهم لـ دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء في البنوك التجارية تعزى المتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي ، المنصب الإداري، عدد سنوات الخبرة دورات التدريبية).

- **الفرضية البديلة (H_1)**: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (5%) في اتجاهات آراء عينة الدراسة نحو ادراكهم لـ دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء في البنوك التجارية تعزى المتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي ، المنصب الإداري، عدد سنوات الخبرة دورات التدريبية).

5-1- تحديد نوع الاختبار الاحصائي: لإختبار هذا النوع من الفرضيات تم الإعتماد على:

- إختبار تحليل التباين الأحادي (**ANOVA one-way**) لدراسة الفروق بين أكثر من متوسطين)، كمثل فئات العمر(أقل من 30 سنة، فئة من 30- أقل من 50 سنة، فئة أكثر من 50 سنة).
- إستخدام إختبار T لعينتين مستقلتين (**Independent Samples Testy**) لـ لدراسة الفروق بين متوسطين)، كمثل فئات الجنس(ذكر، أنثى).

5-2- طريقة إتخاذ القرار عند إختبار الفرضيات الإحصائية: يتم إتخاذ قرار رفض أو قبول الفرضية الإحصائية من خلال مقارنة القيمة الإحتمالية (**Sig**) المتعلقة بقيم الإختبارات (F_test، T_test) مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة الذي هو (5%)، حيث يتم رفض H0 (الفرضية الصفرية) ونقبل H1 (الفرضية البديلة)، إذا كانت قيمة (**Sig**) أقل من مستوى الدلالة المعتمد، والعكس صحيح أي قبول

الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة في حال كانت قيمة (**Sig**) أكبر من مستوى الدلالة المعتمد(5%).

والجدول الموالي يبين نتائج تحليل إختبار الفرق بين متوسطات آراء المستجوبين:

جدول رقم (31-5): نتائج تحليل اختبار الفرق بين متوسطات آراء المستجوبين نحو ادراكهم لـ دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء في البنوك التجارية تعزى المتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي ، المنصب الإداري، عدد سنوات الخبرة والدورات التدريبية).

آراء المستجوبين نحو متغير الدراسة حسب فئات كل متغير	حالة دراسة الفروق	نوع الاختبار الاحصائي المستخدم	القيمة المحسوبة للاختبار	القيمة الاحتمالية Sig	الدلالة احصائية	النتيجة عند مستوى الدلالة (5%)
الجنس	دارسة الفروق بين فئتين فقط (ذكور/إناث)	**T- test**	1.398	0.164	**غير دال إحصائيا**	لا توجد إختلافات (فروق) بين المستجوبين حسب متغير الجنس
العمر	دارسة الفروق بين أكثر من فئتين حسب كل متغير	**F- test**	1.162	0.316	**غير دال إحصائيا**	لا توجد إختلافات (فروق) حسب متغير العمر
المستوى التعليمي			0.197	0.821	**غير دال إحصائيا**	لا توجد إختلافات (فروق) حسب متغير الدرجة العلمية
المنصب الإداري			1.229	0.296	**غير دال إحصائيا**	لا توجد إختلافات (فروق) حسب متغير المنصب الإداري
عدد سنوات الخبرة			1.196	0.314	**غير دال إحصائيا**	لا توجد إختلافات (فروق) حسب متغير سنوات الخبرة
دورات التدريبية			0.904	0.407	**غير دال إحصائيا**	لا توجد إختلافات (فروق) حسب متغير عدد الدورات التدريبية

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 26

يتضح من خلال الجدول أنه لا توجد إختلافات (فروق) بين إجابات المستجوبين تعزى لإختلاف فئات متغير الجنس حيث نجد أن قيمة (T) المحسوبة بلغت (**T = 1.398**) وأن القيمة الإحتمالية (**Sig = 0.164**) وهي أكبر من مستوى الدلالة (5%).

كما يتضح كذلك من خلال الجدول أنه لا توجد إختلافات (فروق) بين إجابات المستجوبين تعزى لإختلاف فئات متغير العمر، المستوى التعليمي، المنصب الإداري، عدد سنوات الخبرة ، الدورات التدريبية، حيث نجد أن القيمة الإحتمالية (Sig) المصاحبة لقيمة (F) المحسوبة لكل متغير من المتغيرات الديمغرافية هي أكبر من مستوى الدلالة (5%).

من خلال نتائج المؤشرات الإحصائية للكل من إختبار دراسة الفروق (F- test ، T- test) المتعلقة بدراسة الفروق في إتجاهات المستجوبين نحو متغير الدراسة تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية فإننا **توصلنا** إلى أن **نرفض الفرضية البديلة**(H_1) **ونقبل الفرضية الصفرية**(H_0) والتي تنص على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (5%) في اتجاهات آراء عينة الدراسة نحو ادراكهم لدور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء في البنوك التجارية تعزى المتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي ، المنصب الإداري، عدد سنوات الخبرة والدورات التدريبية).

خلاصة

تطرقنا من خلال هذا الفصل، إلى تحليل ومناقشة نتائج الدراسة باستخدام مختلف الطرق والأساليب الإحصائية لهدف تأكيد أو نفي فرضيات الدراسة.

تناولنا في هذ الإطار ثلاثة محاور رئيسة، إهتم المحور الأول بتحليل إتجاه إجابات وآراء المستجوبين نحو محاور وعبارات أداة الدراسة، حيث أشارت النتائج إلى أن تصور المبحوثين كان بمستوى موافقة عالية، سواء تعلق الأمر بفقرات المتغير المستقل (متطلبات نظام المعلومات المحاسبية)، أو فقرات المتغير التابع (مؤشرات الأداء الإداري، التشغيلي والمالي)، في حين إهتم المحور الثاني بالتأكد من صحة النموذج المقترح للدراسة، أي دراسة صحة الفرضية الرئيسة للإشكالية والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها، فمن خلال إعتماد الإنحدار الخطي البسيط، تم التأكد من صحة الفرضيات الفرعية المتعلقة بأبعاد الأداء في البنوك التجارية، حيث دلت النتائج على أن نظام المعلومات المحاسبية يؤثر إيجابا في تحسين الأداء في البنوك التجارية محل الدراسة، وقد إختلفت درجة التأثير من بعد لآخر، فحسب النتائج الإحصائية فإن نظام المعلومات المحاسبية كان له الأثر الكبير في تحسين الأداء التشغيلي بنسبة 72%، في حين بلغت نسبة التأثير حدود 44% في الأداء الإداري وفي كل مؤشراته (التخطيط، الرقابة واتخاذ القرار)، أما بخصوص الأداء المالي فقد بلغت نسبة التأثير 52% مع الإشارة إلى عدم تحقق كل الفرضيات الفرعية ضمن هذا البعد والتوصل لعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنظام المعلومات المحاسبية على مؤشر الرافعة المالية ضمن مؤشرات الأداء المالي في البنوك التجارية محل الدراسة، أما بخصوص المحور الثالث، فقد تم البحث في مدى وجود فروقات معنوية في آراء المبحوثين، تعزى للخصائص الشخصية والوظيفية، وتوصلنا إلى عدم وجود فروقات معنوية تعزى للخصائص الشخصية والوظيفية لأثر نظام المعلومات المحاسبية على الأداء في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة.

خاتمة

1. تلخيص الدراسة

في سياق ما تم التطرق إليه في الجانب النظري، لأهم المصطلحات والمفاهيم، النظريات والفرضيات، الأسس والقواعد، إتضح مدى التطور الهائل الذي مس المحاسبة في بيئة الأعمال الحالية، حيث أدت التغيرات التي مست الجوانب الإقتصادية، الإدارية والقانونية في المؤسسات الإقتصادية بصفة عامة، والمؤسسات المالية والبنوك التجارية على وجه الخصوص، وما رافق ذلك من بروز عوامل جديدة للتنافسية وإمكانية الإستمرارية والبقاء، إلى الإنتقال من مفهوم المحاسبة كتقنية من خلال حصر أهدافها في الإثبات القانوني للعمليات والأنشطة، إلى النظر للمحاسبة من زاوية نظمية، يحكم أهميتها العديد من العوامل الداخلية والخارجية، المالية وغير المالية.

أدركت المؤسسات المالية ضمن هذا الإطار، أن نجاحها يعتمد أساسا على معلوماتها، والتي تعد أهم مورد تملكه، الأمر الذي أدى إلى ضرورة النظر في تفعيلها في كافة المجالات، والأنشطة، من خلال أنظمة ساعدتها في ذلك التقنيات الحديثة في التكنولوجيا والاتصالات إلى احتواء كميات هائلة من البيانات والمعطيات التي تمثل اللبنات الأساسية لها.

إن النظر للمحاسبة كنظام للمعلومات، تطلب منا البحث في كل مراحل عمل الأنظمة، بداية من مرحلة المدخلات وضرورة الإهتمام بالبيانات المحاسبية، على اعتبار أن جودة مخرجات أي نظام مرتبط ارتباط كبيرا بجودة مدخلاته، مرورا بالمعالجة المحاسبية وفق ما تقتضيه الشروط واللوائح القانونية والتنظيمية المحلية والدولية، وصولا إلى مرحلة المخرجات والمتمثلة في القوائم والتقارير المالية، وما تحمله من معلومات ودلالات، تسمح بتفعيل العمليات والأنشطة الإدارية.

كما أن النظر للمحاسبة من زاوية نظمية، سمح لنا بالنظر للمحاسبة كمركز للأرباح، من خلال إمكانية العمل على تحسين المؤشرات التشغيلية في البنوك التجارية، وذلك بالتأثير على جودة، تكلفة ومرونة العمليات، الأمر الذي يسمح بالتقليل من الأخطاء والتجاوزات ومن ثم العمل على تحسين الأداء التشغيلي(العملياتي) في البنوك التجارية.

في حين أدى تطور مدلول المحاسبة، إلى إستخدام المعلومات المحاسبية والمالية في العديد من القرارات التمويلية والقرارات الإستثمارية، من خلال الرفع من كفاءة إدارة البنك التجاري للمصاريف، وكذلك سياسات تسعير الخدمات، إلى تحسين سياسات إدارة الموجودات، مرورا إلى إدارة المحافظ التمويلية، وتحديد التوليفات المثلى للتمويل، الأمر الذي من شأنه تحسين مؤشرات الأداء المالي متمثلة في منفعة الأصول ومنفعة حقوق الملكية.

2. نتائج الدراسة

من خلال ما ورد في الدراسة التطبيقية، حاولنا معالجة الإشكالية الرئيسة من خلال إختبار مجموعة من الفرضيات، وقد كانت نتائج إختبار الفرضيات كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** مستوى توفر متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية محل الدراسة، يرقى إلى المستوى المطلوب ($\bar{x} < 2$)، عند مستوى دلالة (5%) حسب وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة صحة الفرضية الأولى، حيث تبين مدى الجاهزية التامة في متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة، رغم بعض التفاوت النسبي بين كل متطلب وآخر.

- **الفرضية الثانية:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) لنظام المعلومات المحاسبية على تحسين الأداء الإداري في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

وفق ما أظهرته نتائج تقدير نموذج الإنحدار الخطي البسيط، تبين أن المتغير المستقل متطلبات نظام المعلومات المحاسبية يساهم بنسبة (44%) في التغيرات التي تحدث في تحسين الأداء الإداري في البنوك التجارية محل الدراسة من وجهة نظر المستجوبين، وهي نسبة مقبولة، تحمل دلالة على أهمية نظام المعلومات المحاسبية في الرفع من مستوى العمليات الإدارية، وعلى الصعيد الجزئي اتضح أن متطلبات نظام المعلومات المحاسبية لها تأثير معنوي إيجابي بنسبة (59.1%) ونسبة(51.4%) في تحسين عملية التخطيط والرقابة على التوالي، في حين وجدنا أنه لا يوجد تأثير معنوي لمتطلبات نظام المعلومات المحاسبية على عملية اتخاذ القرار بالبنوك التجارية محل الدراسة.

- **الفرضية الثالثة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) لنظام المعلومات المحاسبية على تحسين الأداء التشغيلي في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

تبين وفق ما أظهرته نتائج تقدير نموذج الإنحدار البسيط، أن المتغير المستقل نظام المعلومات المحاسبية يساهم بنسبة (72%) في التغيرات التي تحدث في تحسين الأداء التشغيلي في البنوك التجارية محل الدراسة من وجهة نظر المستجوبين، وهي نسبة جيدة، خاصة إذا ما تم الإشارة إلى التأثير المعنوي الإيجابي لنظام المعلومات المحاسبية من خلال متطلباته على كل مؤشرات الأداء التشغيلي المعتمدة في الدراسة، وهي نسبة (76.3%) في تحسين مؤشر الجودة، ونسبة(68.7%) في تحسين مؤشر المرونة وكذلك نسبة (72.2%) في تحسين مؤشر التكلفة.

- **الفرضية الرابعة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) لنظام المعلومات المحاسبية على تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

تبين وفق ما أظهرته نتائج تقدير نموذج الإنحدار البسيط، أن متطلبات نظام المعلومات المحاسبية بالبنوك التجارية محل الدراسة، لها تأثير معنوي إيجابي في تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية بنسبة (52.9%)، في حين اتضح على المستوى الجزئي أن متطلبات نظام المعلومات المحاسبية لها تأثير معنوي إيجابي على المؤشرين الأول والثاني (هامش الربح، منفعة الأصول) بنسبة 67.4%، ونسبة 66.2% على التوالي، في حين إتضح عدم وجود تأثير ذا دلالة إحصائية بخصوص المؤشر الثالث (الرافعة المالية).

- **الفرضية الخامسة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) لنظام المعلومات المحاسبية على تحسين الأداء في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

توصلنا إجمالاً إلى أن متطلبات نظام المعلومات المحاسبية بالبنوك التجارية محل الدراسة، لها تأثير معنوي إيجابي في تحسين الأداء العام في البنوك التجارية بنسبة (56.4%)، كما أنه وعلى المستوى الجزئي وجدنا أن متطلبات نظام المعلومات المحاسبية لها تأثير معنوي إيجابي على كل أبعاده الثلاثة المعتمدة وهي نسبة (44%) في تحسين الأداء الإداري، ونسبة(72.4%) في تحسين الأداء التشغيلي، وكذلك نسبة (52.9%) في تحسين الأداء المالي.

- **الفرضية السادسة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (5%) في اتجاهات آراء عينة الدراسة نحو ادراكهم لدور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي ، المنصب الإداري، عدد سنوات الخبرة دورات التدريبية).

من خلال نتائج المؤشرات الإحصائية للكل من إختبار دراسة الفروق (T- test، F- test) المتعلقة بدراسة الفروق في إتجاهات المستجوبين نحو متغير الدراسة تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية فإننا توصلنا إلى أن نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (5%) في اتجاهات آراء عينة الدراسة نحو ادراكهم لدور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء في البنوك التجارية العمومية، تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي ، المنصب الإداري، عدد سنوات الخبرة والدورات التدريبية).

بناءاً على النتائج التي تم التوصل إليها سابقا، من خلال إختبار الفرضيات الإحصائية، وانسجاما مع ما جاء في الإطار النظري للدراسة، يمكن الإشارة إلى النتائج التالية:

- تتوفر نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية العمومية من وجهة نظر المستجوبين على كل المتطلبات، ويرجع ذلك حسب رأينا إلى إلزامية وضرورة إعتماد البنوك التجارية لنظم المعلومات المحاسبية كجزء أساسي من بنية البنك، الأمر الذي اتضح من خلال بلوغ المتوسط الحسابي لكل المتطلبات مستوى أعلى من المتوسط الحسابي الإفتراضي ($\bar{X} = 2$)، رغم بعض التفاوت النسبي بين كل متطلب وآخر.

- تؤدي نظم المعلومات المحاسبية دورا مهما في المساعدة على تحقيق عمليات التخطيط والرقابة، وبالتالي التحكم والتحسين من الأداء الإداري في البنوك التجارية العمومية، حيث تعمل من خلال القوائم والتقارير المالية وما تحمل فيها من معلومات على وضع الموازنات التقديرية ومواكبة تنفيذ الخطط والسياسات الموضوعة والرقابة عليها، في حين اتضح عدم وجود دور ذو دلالة إحصائية بخصوص عملية إتخاذ القرار، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن مستوى اتخاذ القرار حسب أفراد عينة الدراسة يتوافق أكثر ومستوى المعرفة في المديريات المركزية، والذي عادة ما يرتبط بالعديد من الأنظمة الفرعية ومدى تفاعلها مع بعضها البعض، عكس اتخاذ القرارات التي تتم على مستوى الوكالات، أين تكون في الكثير من الحالات مبرمجة ومرتبطة مباشرة بالمعلومات المالية.

- تسهم نظم المعلومات المحاسبية حسب أفراد عينة الدراسة في تحسين جودة، مرونة وتكلفة العمليات وبالتالي التحسين من الأداء التشغيلي(العملياتي) في البنوك التجارية العمومية، حيث تعمل من خلال كل المتطلبات، والمتطلبات البرمجية بصفة خاصة إلى تحقيق المزايا التنافسية، نتيجة لوفورات الحجم الناتجة عن تطبيق نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة، والتفاعل الآنى والمستمر لعمليات وأنشطة البنك التجاري.

- تسهم نظم المعلومات المحاسبية حسب أفراد عينة الدراسة في التحسين من الأداء المالي في البنوك التجارية العمومية، حيث تعمل من خلال متطلباتها المادية التنظيمية والبشرية على زيادة هامش الربح من جهة، كما تعمل كذلك على تعزيز قرارات الإستثمار وبالتالي منفعة الأصول، في حين لم يبرز الدور الإيجابي في المساهمة في القرارات التمويلية حسب وجهة نظر عينة الدراسة.

3. توصيات الدراسة

تبعاً للنتائج المتوصل إليها، فإننا نقترح مجموعة من التوصيات يمكن عرضها كالآتي:

- ضرورة تطوير نظم المعلومات المحاسبية من خلال إعتماد معايير المحاسبة الدولية **IAS**، ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية **IFRS**، مما يكسب مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك

التجارية العمومية مزيدا من الشفافية والموثوقية على المستويين المحلي والدولي خاصة في ظل المنافسة من طرف البنوك الخاصة الأجنبية.

- إعتبار عملية تطوير نظم المعلومات المحاسبية، عملية مستمرة في البنك التجاري، لا تتوقف عند حدود احترام القوانين والتشريعات التنظيمية، ولا في حدود إنجاز أهداف محددة، خاصة في ظل التطور الهائل والمستمر في تقانة المعلومات والبرمجيات وتطبيقاتها المتعددة من جهة، وتطور المفاهيم والأسس المحاسبية من جهة أخرى.

- ضرورة الرفع من مستويات التأهيل، والعمل على التدريب المستمر للموارد البشرية وبشكل خاص في مجال المعلوماتية والبرمجيات، وربط ذلك بإمكانية تحسين إنتاجية الموارد البشرية.

- ضرورة الإهتمام بالمحاسبة والنظر إليها من زاوية نظمية تحكمها العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية، الكمية وغير الكمية، واعتبار مخرجات هذه النظم من المعلومات، موردا هاما من موارد البنك التجاري يدعم الإجراءات والعمليات الإدارية.

- تأمين المتطلبات المالية والبشرية والتنظيمية لأتمتة نظم المعلومات في الوحدات المصرفية، بما يحقق التكامل والتنسيق بين نظم المعلومات المحاسبية ونظم المعلومات الأخرى المطبقة في البنك التجاري، مما يزيد من كفاءة استغلال المعلومات التي تنتجها هذه النظم، الأمر الذي يسمح بسرعة التشارك بالمعرفة في اتخاذ القرارات.

4. آفاق الدراسة

تبين من خلال الإطار النظري والإطار التطبيقي للدراسة، عديد الجوانب التي لم تستوف حقها من البحث والدراسة، والتي قد تشكل آفاق ومواضيع بحث مستقبلية، حيث يمكن حصرها في النقاط التالية:

- ما ارتبط بنظام المعلومات المحاسبية ومدى إمكانية البحث في تكاليف الإستثمار الخاصة به وعلاقتها بالأداء المالي في البنوك التجارية.
- ما ارتبط بنظرية النظم ومدى إمكانية البحث في القيمة المضافة (الأثر التآزري) لمجموع مكونات نظام المعلومات المحاسبية في مختلف مراحله، وعلاقته بالأداء في البنوك التجارية.
- ما ارتبط بالمؤشرات المعتمدة في قياس الأداء ومدى إمكانية البحث في عديد العمليات الإدارية، والمؤشرات التشغيلية والمالية التي لم تعتمد في الدراسة.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب باللغة العربية:

1. إبراهيم الجزراوي، وعامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
2. أحمد المصري، **قائمتا التدفقات النقدية، الدخل والانفاق**، ط1، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، 2002.
3. أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية**، ط1، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004.
4. أحمد محمد المصري، **الكفاية الإنتاجية للمنشآت الصناعية (التكلفة- الوقت- الأداء)**، ط1، دار الشهاب للنشر، الإسكندرية، 2004.
5. أسامة ربيع أمين، **التحليل الأحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج SPSS**، الجزء الثاني، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008.
6. أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية – مدخل إدارة المخاطر**- ط1، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
7. بشار يزيد الوليد، **نظام المعلومات الإدارية**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
8. حاكم محسن الربيعي، وحمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء و المخاطرة**، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
9. حامد أبو زيد الدسوقي ، **إدارة البنوك** ، ط1 ، ج 2، مركز الكتاب الجامعي ، القاهرة، مصر، 1994.
10. حسين القاضي، مأمون حمدان ، **نظرية المحاسبة**، منشورات جامعة دمشق ، دمشق، سوريا، 2013.
11. حسين بلعجوز، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في إتخاذ القرارات الإنتاجية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009.
12. حيدر محمدعلي بني عطا، **نظرية المحاسبة والمراجعة**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
13. خليل محمد حسن الشماع، **المحاسبة الادارية في المصارف**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015.
14. زايد عبد الحليم الذيبة، وأخرون، **نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
15. زهير حدرب، لؤي محمد وديان، **محاسبة البنوك**، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

16. زياد عبد الكريم القاضي، محمد خليل أبو زطلة، **تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2010.
17. زياد هاشم يحي السقا، قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، **نظم المعلومات المحاسبية**، ط1، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 2003.
18. ستيفن .أ. موسكوف، مارك .ج. سيمكن، ترجمة كمال الدين سعيد، **نظم المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات– مفاهيم وتطبيقات**–، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2005.
19. سعد غالب ياسين ، **نظم المعلومات الأدارية**، ط 1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
20. سلطان ابراهيم، **نظم المعلومات الإدارية– مدخل إداري** ، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2005.
21. سيد عطا الله السيد، **نظم المعلومات المحاسبية**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
22. صلاح الدين عبد المنعم مبارك، **إقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**، ط1، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.
23. طارق طه ، **إدارة البنوك – نظم المعلومات المصرفية –** ،ط1، دار الكتاب للنشر، الإسكندرية، 2000.
24. طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية**، ط1، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، مصر، 2005 .
25. طارق عبد العال حماد، **الموازنات التقديرية، نظرة متكاملة**، ط1، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2005.
26. الطاهر لطرش، " **تقنيات البنوك** "، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
27. طلال محمد الججاوي، فرات المالكي، **الإفصاح المحاسبي الإستباقي وانعكاساته على مستخدمي القوائم المالية**، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
28. طلال محمد علي الججاوي، فؤاد عبد المحسن، **نظم المعلومات المحاسبية وفعاليتها في ظل الدور الإستراتيجي لمنظمات الأعمال**، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان،2014.
29. عامر إبراهيم قنديلجي، علاء الدين عبد القادر الجنابي، **نظم المعلومات الإدارية و تكنولوجيا المعلومات**، ط8 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
30. عبد الإله نعمة جعفر، **النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

31. عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية**، ط5، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

32. عبد العاطي عبد المنصف وآخرون، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، دون سنة نشر.

33. عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية (السياسات المصرفية- تحليل القوائم المالية-الجوانب التنظيمية-البنوك العربية)**، ط1،الدار الجامعية،القاهرة، مصر، 2004.

34. عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف -السياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية- في البنوك التجارية والاسلامية**، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، 2008.

35. عبد الكريم عواد وآخرون، **تكنولوجيا المعلومات**، ط1، مركز المناهج، رام الله، فلسطين، 2005.

36. عبد اللاه ابراهيم الفقي، **نظم المعلومات المحوسبة و دعم إتخاذ القرار**، ط1، دار الثقافة للنشر والإشهار، عمان، الأردن، 2012.

37. عبد الوهاب عبد الرحمن الشامي، **محاسبة منشآت متخصصة**، ط1، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، اليمن، 2014.

38. عجيلة محمد بن مبروك، **فعالية النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية (مدخل نظري)**، ط1، دار صبحي للطباعة والنشر، غرداية، الجزائر، 2014.

39. عدنان تايه النعيمي، أشرف فؤادالتميمي، **التحليل والتخطيط المالي-الإتجاهات المعاصرة**-، ط1، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007

40. عدنان عواد الشوابكة، **دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية**، ط1، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن، 2011.

41. عدنان يحي وآخرون، **تكنولوجيا المعلومات**، ط1، مركز المناهج للتوزيع والنشر، رام الله، فلسطين، 2005.

42. عصام الدين محمد متولي، **نظم المعلومات المحاسبية**، ط 2، مركز الكتاب الجامعي، صنعاء، اليمن، 2015.

43. عطا الله على الزبون، **إستراتجيات التحليل المالي**، ط1، دار المتنبي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

44. عطية عبد الحي مرعي، **أساسيات التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة وتقييم الأداء في المحاسبة الإدارية**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008.

45. عماد الصباغ، **نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

46. الغالبي ، طاهر محسن منصور وإدريس وائل محمد صبحي، ط1 ، دار وائل للنشر، الادارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل، عمان ، الاردن، 2003.
47. فريد كورتل، أمال أيوب، **تكنولوجيا المعلومات، دورها في العمل الإداري والتسويقي**، ط1، دار زمزم للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
48. الفضل مؤيد، نور عبد السلام، **المحاسبة الإدارية**، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
49. فلاح حسن عداي الحسينس و مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري ، **إدارة البنوك– مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، ط1، دار وائل للنشر، 2000.
50. فؤاد الشرابي، **نظم المعلومات الإدارية**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
51. فواز الزغبي، **أصول محاسبة البنوك في الأردن**، ط2، دون دار نشر، عمان، الأردن، 1987.
52. كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.
53. لخضر علاوي، **نظام المحاسبة المالية – سير الحسابات و تطبيقاتها**– دار النشر للتعليم والتكوين، باب الزوار، الجزائر، 2011.
54. ليث عبد الله القهيوي وآخرون، **جودة المعلومات والذكاء الإستراتيجي في بناء المنظمات المعاصرة**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
55. مجيد الكرخي، **مؤشرات الأداء الرئيسية**، ط1 ، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، 2015.
56. محمد إبراهيم محمد بدر، **تقنية نظم المعلومات**، ط 1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
57. محمد السعيد خشبة، **نظم المعلومات (المفاهيم والتكنولوجيا)**، ط1، دار الإشعاع للطباعة، القاهرة، مصر، 1987.
58. محمد السعيد خشبة، **نظم المعلومات (المفاهيم، التحليل، التصميم)**، ط2، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1993.
59. محمد الصيرفي، **العملية الإدارية**، ط1 ، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006.
60. محمد العمروسي محمد، **نظام المعلومات المحاسبي في البنوك التجارية**، ط2، دار النهضة للنشر، القاهرة، مصر، 1993.
61. محمد بلال الزعبي، عباس الطلافحة، **النظام الإحصائي spss فهم وتحليل البيانات الإحصائية**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، 2012.

62. محمد سمير أحمد، **الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
63. محمد عبد الخالق، **الإدارة المالية والمصرفية**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
64. محمد محمود المكاوي، **إقتصاديات نظم المعلومات**، ط1، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2011.
65. محمد مطر، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات (القياس- العرض- الإفصاح)**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
66. محمد مطر، **التحليل المالي والإئتماني " الأساليب والأدوات والإستخدامات العلمية**، ط1، عمان، الأردن، 2000.
67. مدحت محمد أبو النصر، **الأداء الإداري المتميز**، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2012.
68. مصطفى طويطي، **التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان تطبيقات عملية على برنامج excel**- الجزء الأول، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2018.
69. مهدي مأمون الحسين، **نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، الأردن، 2013.
70. موفق الحمداني، **مناهج البحث العلمي، أساسيات البحث العلمي**، الكتاب الأول، ط1 ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 .
71. مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، **القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)**، ط3، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
72. ناصر نور الدين عبد اللطيف، **الأنظمة المحاسبية المتخصصة (الأقسام والفروع المحلية والأجنبية وشركات الإستراد والتصدير وشركات الملاحة البحرية)**، ط1، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2008.
73. نجم عبد الله الحميدي وآخرون، **نظم المعلومات الادارية – مدخل معاصر**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2009.
74. نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الإقتصادية في أداء المصارف التجارية**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009.
75. نظال محمد الرمحي ، زياد عبد الحليم الذيبة، **نظم المعلومات المحاسبية** ، ط2، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2014.
76. نواف محمد عباس الرماحي، **تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتحليلها**، ط1، دار صفاء للنشر، عمان، 2009.

77. نوري منير، **نظام المعلومات المطبق في التسيير**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
78. هاشم فوزي العبادي، جليل كاظم العارضي، **نظم إدارة المعلومات منظور إستراتيجي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
79. وائل محمد صبحي إدريس و طاهر محسن منصور الغالبي ،**أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، 2009.
80. وصفي عبد الكريم الكساسبة، **تحسين فعالية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات**، ط1، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن، 2011.

رسائل الدكتوراه والماجستير:

81. إبتسام محمد ضبة، **دراسة تحليلية لتكلفة إستثمار نظم المعلومات المحاسبية وعلاقتها بأداء الوحدات الإقتصادية- دراسة عينة من شركات المساهمة**، رسالة دكتوراه محاسبة، كلية الإقتصاد، جامعة حلب، 2012/2011.
82. أسامة محمود موسى، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإئتمانية (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2010.
83. بكر خضر أبو شعبان، **تقييم مدى فعالية وكفاءة نظم المعلومات المحاسبية في ظل تطورات الخدمات المصرفية الإلكترونية، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014.
84. بن ختو فريد، **قياس مردودية وكفاءة المؤسسات البنكية – دراسة حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة (2005-2011)**، رسالة دكتوراه علوم، قسم علوم إقتصادية، تخصص إقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014/2013.
85. بن فروج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، رسالة دكتوراه علوم (علوم إقتصادية)، جامعة فرحات عباس سطيف،2014/2013.
86. بوداح عبد الجليل، **إستخدام الأنظمة الخبيرة في مجال إتخاذ قرار منح القروض البنكية – دراسة تحليلية تطبيقية-** رسالة دكتوراه دولة علوم إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2006.
87. بوهرين فتيحة، **دراسة إمكانية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية بالبنوك الإسلامية- حالة مجموعة البركة المصرفية-** رسالة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، 2015/2014.

88. حرية شعبان محمد الشريف، **مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (حالة المصارف العاملة في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير، محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007/2006.

89. حسن محمد حسن ثوابته، **أثر الموائمة الإستراتجية بين عوامل البيئة الداخلية و الخارجية على أداء البنوك التجارية في الأردن**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

90. حنان حسن أحمد، **أثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضى العملاء في البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، جامعة عمان العربية، 2013/2012.

91. خليل شرقي، **دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي- دراسة لأراء عينة من الأساتذة في كليات الاقتصاد بالجامعات الجزائرية**، رسالة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، تخصص إدارة الاعمال، جامعة محمد خيضر – بسكرة- 2016/2015.

92. دادة دليلة، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي- دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري 2010**- رسالة ماجستير علوم تجارية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة 2013/2012.

93. رولا كاسر لايقة، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الإستثمار**، رسالة ماجستير في المحاسبة المصرفية، جامعة تشرين، سوريا، 2007/ 2008.

94. سليمان بن بوزيد، **استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي (دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر 2001-2015)**، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017/2016.

95. سمير حبيب، **قدرة نظام المعلومات المحاسبي في دعم إستخدام أساليب قياس أداء المصارف العامة السورية-دراسة تحليلية**، رسالة دكتوراه محاسبة، جامعة دمشق، 2011/2010.

96. عبد الله صلاح سعدون حردان، **نموذج مقترح لقياس وتحليل أثر طرق تقييم الأداء على القيمة السوقية في الأردن**، رسالة دكتوراه فلسفة، تخصص محاسبة، جامعة عمان العربية ، 2009.

97. عبد الله محمد سالم الكعبي، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري في البنوك التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 2004.

98. فايز زهدي الشلتوني، **مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية (دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية)**، رسالة ماجستير، محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2005.

99. قريشي محمد جموعي، **قياس الكفاءة الإقتصادية في المؤسسات المصرفية (دراسة نظرية ميدانية للبنوك التجارية 1994-2003)** ، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

100. موسى محمود المعايطة، **دور نظم المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات على المصارف التجارية في الأردن**، رسالة ماجستير، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن ، 2003-2004.

101. نائلة فتحي زكرياء، **استخدام التقارير المالية لتقييم الشركات بغرض الإستثمار**، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2014.

102. هدى بن محمد، **أثر نظم المعلومات على أداء المنظمات- دراسة ميدانية في شركات التأمين في الجزائر**- رسالة دكتوراه علوم، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2014/2013.

مقالات ومداخلات:

103. ابراهيم عبد موسى السعبري و علي حسين هادي، **أثر البنود خارج الميزانية (الضمانات) على الأزمة المالية و أهمية المحاسبة عنها**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 14، العدد 3، 2012.

104. أحمد زغدار، **الإقتصاد الإسلامي والأزمة المالية العالمية واستشراف الحلول من منظور إسلامي باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات**، على الخط الإلكتروني: le 15/02/2018 à11 :36h /http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/03

105. أحمد عبد الرحمن المخادمة، **أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية "دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية"**، مجلة المنارة للبحوث والدراسات ، جامعة مؤتة، المجلد 13، العدد 02، 2007.

106. أحمد مخلوف، **الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.

107. أحمد يوسف كلبونة وآخرون، **أثر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على الأداء المالية (دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية)**، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد 19، العدد 02، 2012.

108. إلياس شاهد وعبد النعيم دفرور، **الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية ووفق معايير المحاسبة الدولية – دراسة مقارنة** – مجلة الدراسات المالية و المحاسبية والإدارية، العدد05، جوان 2016.

109. بلمقدم مصطفى، بوشعور راضية، **تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية –واقع وتحديات– كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الشلف، يومي 15/14 ديسمبر 2004.

110. بن افرج زوينة ، **تبني المعيار الدولي رقم 30 ضرورة للبنوك الجزائرية لمجابهة المنافسة المصرفية العالمية**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الموسوم بإصلاح النظام المصرفي ، المنعقد يومي 12/11 مارس2008، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

111. بن فرج زوينة، **متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك، وفق المعايير المحاسبية الدولية–دراسة ميدانية لبعض البنوك الجزائرية**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، العدد رقم 15، 2015.

112. بهجة عثمان فضل السيد عبدالله، صديق بلل ابراهيم، **الدور الوسيط لنظم إدارة الجودة الشاملة في تحسين العلاقة بين جودة الخدمة والاداء التشغيلى فى المؤسسات الخدمية**، مجلة ادارة الجودة الشاملة ، كلية الدراسات التجارية ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2015 ، مجلد 16 العدد رقم 1.

113. بهجت عيد الجوازنة، ألاء خزاعلة، **المرونة التشغيلية وأثرها في أداء العمليات**، مجلة المنارة، المجلد 23، العدد(1/أ)، 2018.

114. حسين وليد حسين وآخرون، **الأثر التبادلي بين الأداء التشغيلي للمنشأة وعدد الأسهم المتداولة**، دراسة عينة من المؤسسات المصرفية وغير المصرفية، مجلة العلوم الإقتصادية الجامعة، كلية بغداد، العدد64، 2021.

115. الحواتمة، زيد محمد مسلم، **إمكانية إستخدام بطاقة الأداء المتوازن في إتخاذ القرارات وترشيدها في البنوك الأردنية – دراسة ميدانية–** مجلة الفكر المحاسبي، مصر، المجلد:19، العدد: 01، 2015.

116. حيدر حمزة جودي، **علاقة القرار الإستراتيجي بالأداء المصرفي (دراسة تحليلية)**، مجلة الإدارة والإقتصاد، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، العدد 68 ، 2008.

117. خالد أمين عبد الله، خالد قطناني، **البيئة المصرفية وأثرها على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية – دراسة تحليلية على المصارف التجارية في الأردن**، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد 10، العدد 01، 2007.

118. خالص حسن يوسف الناصر، **التكامل بين مقاييس الأداء المالية وغير المالية في تحقيق الرقابة على العمليات التشغيلية**، دراسة تطبيقية في معمل الألبسة الولادية في الموصل، مجلة تنمية الرافدين العدد 99 مجلد 32 ، 2010.

119. سعدية حايف كاظم السلطاني وآخرون، **دراسة العلاقة بين مكونات تقانة المعلومات ومؤشرات الأداء المنظمي** – دراسة وصفية تحليلية لعينة من العاملين في بعض المصارف التجارية في بغداد، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 8، 2012.

120. سليمان حسين الشتاوي، **إطار عملي لجمع المقاييس المحاسبية المالية و غير المالية (التشغيلية) للأداء في ظل المنافسة وعصر المعلوماتية** –دراسة ميدانية في البنوك الأردنية– مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 20 – العدد الأول، 2004.

121. الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث– جامعة الجزائر، عدد07، 2010.

122. الطاهر الكري، **تكلفة الاستثمار في أنظمة المعلومات وعلاقتها بأداء المنظمات دراسة تطبيقية على البنوك التجارية في الأردن**، مجلة الجندول، هولندا، السنة الثالثة، العدد 24، سبتمبر 2005.

123. عبد الرزاق قاسم الشحادة، سعد محمد العاصي، **إطار متكامل لتقييم كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية** (دراسة ميدانية على المصارف العاملة بمدينة حلب)، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، 2009، المجلد1، العدد 20.

124. عبد اللطيف شهاب الراوي، أرسلان إبراهيم الأفندي، **أثر الإستثمار في تقانة المعلومات وفاعلية نظام المعلومات المحاسبية في ظل الإقتصاد المعرفي**، مجلة الإدارة والإقتصاد، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة الموصل، العراق، العدد 93، 2012.

125. عبيد خيون علي الخفاجي، **نظام المعلومات المحاسبية ودوره في تعزيز القدرة التنافسية في شركات القطاع الصناعي العام في العراق** من وجهة نظر مراقبي الحسابات في هيئات ديوان الرقابة الإتحادي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، مجلد العاشر، العدد30، الفصل الأول، 2015.

126. علاء محمد ملو العين: **استخدام القياس المتوازن للأداء لتقييم خدمات القطاع المصرفي السعودي في ظل حوكمة الأداء الإستراتيجي بالتطبيق على البنوك التجارية السعودية**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الشارقة، المجلد12 ، العدد1، يونيو 2015.

127. غسان قاسم داود اللامي، أميرة شكر ولي البياتي، **تحليل مؤشرات تحسين أداء العمليات دراسة حالة في معمل البطاريات**، مجلة القادسية للعوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد10 العدد 01، 2008.

128. فضيل دليو، **معايير الصدق والثبات في البحوث الكمية والكيفية**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19 ، ديسمبر 2014.

129. قورين حاج قويدر، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي(scf) على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**، مجلة الباحث، العدد10، 2012.

130. كرار محمد حسن محمد و محمد عبد الحميد محمود، **التكامل بين بطاقة الأداء المتوازن و التكاليف على أساس النشاط و أثره في تقويم أداء المصارف التجارية**– حالة المصارف السودانية– مجلة العلوم الإقتصادية، المجلد 17، العدد02، سنة 2016.

131. ليث نعمان حسون، **دور تكنولوجيا المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية**، مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة كركوك، المجلد(7)، العدد(1)، 2017.

132. ماهر موسى درغام و مروان محمد أبو فضة، **أثر تطبيق أنموذج الأداء المتوازن في تعزيز الأداء المالي الإستراتيجي للمصارف الوطنية الفلسطينية العاملة بقطاع غزة**، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد 17، العدد 02، يونيو 2009.

133. محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية-دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية (1994-2000)**، مجلة الباحث، العدد الثالث، 2004.

134. مراد كواشي، **بطاقة الأداء المتوازن وأهميتها في تقويم أداء المؤسسة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 34، ديسمبر 2010.

135. ميسر إبراهيم أحمد الجبوري، محمد احمد جميل الجبوري، **وضوح معايير الأداء العملياتي ودوره في تحسين القرارات المنظمية** ، دراسة استطلاعية لآراء عينة من مدراء معمل سمنت بادوش في مدينة الموصل، مجلة تنمية الرافدين غير منشورة .

136. نمر عبد الحميد سليحات وأسعود محمد المحاميد، **أثر ممارسة إدارة المعرفة في استخدام بطاقة الأداء المتوازنة**- دراسة ميدانية على الشركات الصناعية متوسطة وصغيرة الحجم، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد 01، 2013.

137. هواري معراج و محمد الأمين خنيوة، **أهمية قائمة التدفقات النقدية ضمن معايير الإبلاغ المالي الدولية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق و دورهما في الإصلاح المحاسبي (الواقع، المعوقات، الحلول) ، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، يومي 02/01 ديسمبر 2014.

138. يمينة ختروسي، **تكيف الجزائر مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية**، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع رهانات و آفاق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، يومي 7 و 8 ديسمبر 2010.

مراجع أخرى:

139. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النظام رقم 09-04 الصادر بتاريخ 23 يوليو 2009 **المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية**، العدد 76.

140. عبد الرحمن توفيق، **القوائم المالية ومخرجات العمل المحاسبي**، إصدار مركز الخبرات المهنية للإدارة (PMEC)، القاهرة ، مصر،2014.

141. وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي**، منشورات الإكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007.

142. **القوائم المالية**، نشرة معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة، العدد 9، الكويت، 2003.

143. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون **07-11** المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، **المتعلق بالنظام المحاسبي المالي**، العدد:74 ، المادة رقم:6.

144. طلال ناظم الزهيري، **مقياس ليكارت الأخطاء الشائعة في إستخدامه** على الرابط التالي:
http://drtazzuhairi.blogspot.com/2016/12/v-behaviorurldefaultvmlo.html

145. بلقيدوم بلقاسم ، **مطبوعة دروس في التحليل الاحصائي المعلوماتي باستخدام برنامج SPSS** لطلبة السنة أولى ماستر تخصص أرطوفونيا، جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2– ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس ، السنة الجامعية 2016/2015.

146. عايدة نخلة رزق الله، **دليل الباحثين في التحليل الاحصائي الاختبار والتفسير**، ط1، 2002، متوفر على رابط الالكتروني https://www.4shared.com/office/Biam9Oky

147. طويطي مصطفى، وعيل ميلود، **أساليب تصميم وإعداد الدراسات الميدانية – منظور الإحصائي**، محاضرات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، السنة الجامعية 2014/2013

المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب والمقالات باللغة الأجنبية:

148. Rosa ISSOLAH, **Management des systèmes d'information – Enjeux et méthodes d'évaluation-**, OPU, Alger, 2005.

149. CLAUDE GRENIER, JEAN BONNEBOUCHE, **Système d'information Comptable –la représentation comptable de l'entreprise**-, 2e édition, Edition FOUCHER, paris, 2004.

150. Kenneth Laudon, Jane Laudon, Eric Fimbel; **Management des systèmes d'information**, 9e Édition, Pearson Education, Paris, France, 2006.

151. Steven Alter, **Information Systems – Foundation of E-Business**-, fourth edition, Prentice HALL, New Jersey, USA, 2002.

152. Nancy A. Bagranoff, Mark G. Simkin, Carolyn Strand Norman, **Core Concepts of Accounting Information Systems**, Tenth Edition, John Wiley & Sons Ltd, USA, 2008.

153. George H. Bodnar & William S. Hopwood, **Accounting Information Systems**, Ninth Edtion, Prentice Hall International Inc, New Jersey, USA, 2004.

154. Antoine Sardi, **Pratique de la comptabilité bancaire : IFRS et normes françaises**, 6e édition, Edition AFGES, paris, France , 2012.

155. William bocchino, **Système d'information pour le management**, 2éme Ed, Edition CLM, paris, France, 1973.

156. Robert REIX, **Systèmes d'information et management des organisations**, 4e Édition, Edition Vuibert, Paris, France, 2002.

157. Pierre Conso, Farouk Hemici, **L'Enterprise en 20 leçons – Stratégie, Gestion, Fonctionnement**- 4e édition, Edition DUNOD, Paris, France, 2006.

158. Henri CALVET, **Méthodologie de l'analyse financière des établissements de crédit,** 2e édition, Edition ECONOMICA, paris, France, 2002.

159. Christian Descamps et Jacques Soichot, **Economie et gestion de la banque**, Edition EMS, Paris, France, 2002.

160. Macmenamin, Jim, **Financial Management**, 1st edition, Rout ledge pub, 1999.
161. Richard L. Daft, **Organization theory and designs** – edition tenth, 2008.
162. Jacob A. Bikker**,** **Measuring performance of banks - an assessment**, North American Business Press, Journal of Applied Business and Economics, vol. 11(4), 2010 .
163. Robert G. Eccles, **the Performance Measurement Manifesto**, HARVARD BUSINESS REVIEW January-February 1991.
164. Michel Rouach, **Finance et gestion dans la banque**, 2éme édition, Edition RB, paris, France, 2014.
165. Robert S. Kaplan and David P. Norton**, the Balanced Scorecard - Measures That Drive Performance.** Harvard Business Review, January-February 1992.
166. Raymond, Louis. **Faire de la recherche en systèmes d'information,** L'impact des systèmes d'information sur la performance de L'entreprise. Edition Vuibert, Paris, France, 2002.
167. Ogah, Idagu Joseph, **An Evaluation of the Relevance of Accounting Systems as a Management Decision** Tool in Union Bank of Nigeria Plc, Uyo Branch of Akwa Ibom, Greener Journal of Business and Management Business Studies, Vol. 3 (1), January 2013.
168. Daw Hla and Susan Peter Teru, **Efficiency of Accounting Information System and Performance Measures – Literature Review,** International Journal of Multidisciplinary and Current Research, Vol.3 (Sept/Oct 2015).
169. Amos Iorcher Ganyam, John Ayoor Ivungu, **Effect of Accounting Information System on Financial Performance of Firms: A Review of Literature**, Journal of Business and Management, Volume 21, Issue 5. (May. 2019).
170. Omar Sharkasi, Martin George Wynn, **Deployment evaluation of accounting information systems in Libyan commercial banks**, The African Journal of Information Systems by an authorized, Volume 3, Issue 3, November 2011.
171. Yang Fuhong, **Research on the Impact of Accounting Information on Accounting Theory and Practice**, International Conference on Convergence Information Technolog Lecture Notes in Information Technology, (2012), Vol.19.
172. Hikmat A. Alrawi, Suja Sarah Thomas, **Application Of Contingency Theory Of Accounting**
Information To The UAE Banking Sector, Asian Academy of Management Journal, Vol. 12, No. 2(July 2007).
173. Edwin H. Caplan, **Behavioral assumptions of management accounting. Accounting Review**, 4, July, (1966).
174. Lu'ay Mohammad Abdel-Rahman Wedyan, **The Effect of Applying Accounting Information System**
on the Profitability of Commercial Banks in Jorda (A field study from Management's Viewpoint), Journal of Management Research, 2012, Vol. 4, No. 2.
175. Abd el-Rahman kh. el- Dalabeeh, Seif Obeid ALshbiel, **The Role Of Computerized Accounting Information Systems In Reducing The Costs Of Medical Services At King Abdullah University Hospital**, Journal Of Contemporary Research In Business, VOL 4, NO 6,(OCTOBER 2012) .
176. Bannour Boutheina , Labidi Moez, **Efficience des banques commerciales Tunisiennes: etude par l'approche de frontière stochastique**, PANOECONOMICUS, 2013.
177. Andrijana Rogošić, Anamarija Budimilić, **Accounting Information And Controling In The Banking Industry**, Scientific Journals of the University of Economics in Katowice, N 274, 2016.

178. Omar A.A. Jawabreh, **The Impact of Accounting Information System in Planning, Controlling and Decision-Making Processes in Jodhpur Hotels**, Asian Journal of Finance & Accounting, Vol. 4, No 1, 2012.
179. Jogikalmat Krithikadatta, **Normal distribution, Journal of Conservative Dentistry**, 2014, Volume 17, Issue 1.

مراجع أخرى:

180. Rebekiah Hill, "**What Are Financial Statements - Definition, Purpose & Importance**" [en line] https://study.com/academy/lesson/what-are-the-financial-statements-definition-purpose-importance.html#lesson le 10/01/2018 a10.44h.
181. **Pilotage de la performance bancaire** Trois méthodes pour permettre aux banques de se doter d'avantages concurrentiels et mieux piloter leur performance, livre blanc, IBM, Mars 2009. [En line] http://public.dhe.ibm.com/software/data/swlibrary/cognos/fr/pdfs/whitepapers/wp_banking_pm_three_ways_banks_are_winning_with_pm_fr.pdf, le 09/03/2018 à 10 :14h
182. Missaoui Imen, **Valeur et Performance des Systèmes d'information**, Cahier de Recherche N°5, Publications CIGREF, Paris, 2008/2009, p4. [En line] http://www.cigref.fr/cigref_publications/RapportsContainer/Parus2009/Valeur_et_performance_des_SI_CIGREF_2009.pdf.
183. Djamila Elidrissi, Ali Elidrissi, **Contribution Des Système d'information a la performance des Organisation - le cas des banques**, la Revue de Science de Gestion, (2010), N° 1/241. [En line] : http://www.cairn.info/revue-des-sciences-de-gestion-2010-1-page-55.htm
184. https://www.bna.dz/fr/a-propos-de-la-bna/presentation-de-la-bna
185. https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar/la-banque/presentation
186. https://badrbanque.dz/sample-page-2/quisommesnous/
187. https://www.bdl.dz/Algerie/index1.htm
188. https://www.cnepbanque.dz/index.php/a-propos

الملاحق

ملحق رقم (1)

جامعة قاصدي مرباح– ورقلة– الجزائر كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

الإستبانة

سيدي الفاضل/سيدتي الفاضلة: بعد التحية،

تمثل هذه الإستبانة، جزء من مشروع رسالة دكتوراه علوم، في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، والموسومة " **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء في البنوك التجارية–حالة الجزائر–.**

تعد مشاركتكم من خلال تفضلكم بالإجابة على هذه الإستبانة، بكل دقة وموضوعية، ذات أثر إيجابي في إخراج هذا البحث بالمستوى المطلوب، لدى نرجو تفضلكم مشكورين باختيار الإجابة التي ترونها مناسبة لكل عبارة، علما أن كل ما تحتويه هذه الإستبانة يتسم بطابع السرية والأمانة العلمية وبصورة خالية من الهوية، نشكركم على حسن إستجابتكم. مع خالص الشكر والتقدير

المحور الأول: البيانات التعريفية

الرجاء وضع العلامة (√) أمام العبارة التي تعتقد بأنها أكثر ملائمة من وجهة نظركم.

البيانات الشخصية

الجنس : ☐ ذكر ☐ أنثى

العمر : ☐ أقل من 30سنة ☐ 30سنة أقل من 50 سنة ☐ 50 سنة فأكثر

المستوى التعليمي : ☐ ثانوي فما دون ☐ جامعي ☐ دراسات عليا

البيانات الوظيفية:

المنصب الإداري : ☐ إدارة عليا ☐ إدارة وسطى ☐ إدارة تنفيذية

سنوات الخبرة : ☐ أقل من 05 سنوات ☐ 05 سنواتٌ أقل من 10 سنوات

☐ 10سنوات أقل من 20 سنة ☐ 20سنة فأكثر

التدريب : عدد دورات التدريب في مجالات المحاسبة ونظم المعلومات.

☐ ولا دورة تدريبية ☐ أقل من 5 دورات ☐ أكثر من 5 دورات

المحور الثاني: متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية:

الرجاء وضع العلامة (√) أمام العبارة التي تعتقد بأنها أكثر ملائمة من وجهة نظركم.

الرقم	العبارات	موافق	محايد	غير موافق
أ- المتطلبات المادية				
1	تتوفر المعدات والأجهزة المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية بالكم المناسب لنشاط البنك.			
2	تتناسب المعدات والأجهزة المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية مع طبيعة نشاط البنك.			
3	تتميز المعدات والأجهزة المستعملة في نظام المعلومات المحاسبية بالتطور والحداثة.			
4	تتوفر معدات وأجهزة إضافية لضمان السير المستمر لنشاط البنك في الظروف الإستثنائية.			
ب- متطلبات البيانات				
5	تتوفر قاعدة بيانات محاسبية شاملة تغطي كافة أنشطة البنك.			
6	تتميز قاعدة البيانات المحاسبية بالتحديث الآني مع العمليات والأنشطة البنكية.			
7	تتوفر قاعدة بيانات محاسبية احتياطية، لمواجهة الظروف الإستثنائية.			
8	يسمح الدخول إلى قاعدة البيانات المحاسبية ، أينما ووقتما يلزم ذلك.			
ج- متطلبات برمجية				
9	تتلائم البرمجيات المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية باحتياجات البنك.			
10	تتناسق البرمجيات المستخدمة مع المعدات والأجهزة المادية المتوفرة.			
11	تتميز الموارد البرمجية المستخدمة بالقابلية للتحديث و التطوير.			
12	تتوفر أساليب الحماية من المخاطر التشغيلية لكل البرمجيات المستخدمة.			
د- متطلبات تنظيمية				
13	يتم التقيد بالتشريعات والقوانين المحاسبية الملازمة لتشغيل نظام المعلومات المحاسبية.			
14	يتوفر وصف وظيفي مكتوب، يحدد المهام والصلاحيات الممنوحة للموظفين ضمن عمل نظام المعلومات المحاسبية.			
15	يساعد الهيكل التنظيمي المعتمد في البنك، على سرعة تبادل البيانات المحاسبية والاستفادة منها.			
16	يتضمن نظام المعلومات المحاسبية، نظام محاسبة المسؤولية لتحقيق رقابة فعالة على الأداء.			
هـ- متطلبات الإفصاح				
17	يوفر نظام المعلومات المحاسبية القوائم المالية الأساسية عند الحاجة اليها.			
18	يوفر نظام المعلومات المحاسبية، التقارير المالية المفسرة والموضحة للقوائم المالية الأساسية.			
19	يتم الإفصاح عن البيانات المالية بشكل منتظم في الموقع الإلكتروني للبنك .			
20	يتم الإفصاح عن الطرق والسياسات المحاسبية المعتمدة وفق ما جاء في النظامين(09-04) و(09-05) بخصوص شروط المعالجة.			
21	يلتزم البنك بمعايير عرض القوائم المالية، وفق ما جاء في النظامين(09-04) و(09-05) بخصوص شروط العرض.			
و- متطلبات الشبكات				
22	تتوفر شبكة اتصال داخلية، ضمن كل مراحل تشغيل نظام المعلومات المحاسبية.			
23	تتوفر شبكة اتصال خارجية، تعمل على تبادل البيانات والمعلومات المحاسبية بين البنك ومختلف الفروع الأخرى.			

24	تتناسب شبكات الاتصال المعتمدة مع طبيعة البيانات والمعلومات المحاسبية.			
25	تتناسب شبكات الاتصال المعتمدة مع مؤهلات العاملين.			
26	تتوفر شبكة إتصال يدوية، تضمن استمرارية تشغيل نظام المعلومات المحاسبية.			
ي- متطلبات الموارد البشرية				
27	تتوفر الموارد البشرية، بالحجم المناسب لتشغيل نظام المعلومات المحاسبية.			
28	تتوفر الموارد البشرية المتخصصة في نظم المعلومات المحاسبة.			
29	تتناسب المؤهلات الفنية مع المناصب الشاغلة في مجال نظم المعلومات المحاسبية.			
30	يتم تدريب الموارد البشرية بصفة دورية ومستمرة في مجال نظم المعلومات المحاسبية.			
31	يتكيف المورد البشري بسهولة مع التغيرات والمتطلبات الجديدة لنظم المعلومات المحاسبية.			

المحور الثالث: الأداء الإداري والتشغيلي في البنوك التجارية

أولا: الأداء الإداري في البنوك التجارية من خلال عمليات التخطيط، الرقابة واتخاذ القرار.

الرقم	العبارات	موافق	محايد	غير موافق
أ- عملية التخطيط				
32	تستخدم إدارة البنك المعلومات المحاسبية الخاصة بالدورات السابقة، في ترجمة الأهداف بصورة كمية (رقم أعمال، عائد صافي من النشاط، عائد على السهم،...).			
33	تقوم إدارة البنك بصياغة الموازنات التقديرية للسياسات المالية المستقبلية.			
34	تستخدم إدارة البنك المعلومات المحاسبية في استخراج مؤشرات تقييم بدائل الإستثمار والتمويل.			
35	تستخدم إدارة البنك المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالإخطار والأحداث المالية المستقبلية.			
36	تستخدم إدارة البنك المعلومات المحاسبية في صياغة الإجراءات و تكوين البرامج التنفيذية.			
ب- عملية الرقابة				
37	تسهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في وضع المعايير والمقاييس الرقابية.			
38	تعتمد إدارة البنك على المعلومات المحاسبية في صياغة مؤشرات قياس الأداء.			
39	تعتمد إدارة البنك على محاسبة التكاليف التي تخدم الرقابة على أنشطة البنك، من خلال تحديد تكلفة كل نشاط ومقارنتها مع إيراداته.			
40	يوفر نظام المعلومات المحاسبية معلومات غير مالية(قوائم تحليلة، جداول إحصائية، رسوم بيانية) تساعد على الرقابة بصورة أفضل.			
41	يحدد نظام المعلومات المحاسبية مصدر الأخطاء المرتكبة عند التشغيل.			
ج- عملية إتخاذ القرار.				
42	يقدم نظام المعلومات المحاسبية تغذية مستمرة للقرارات المبرمجة، حتى تتخذ بصورة تلقائية.			
43	يتم إتخاذ القرارات المبرمجة في البنك التجاري على المعلومات المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بشكل أساس.			
44	تسهم المعلومات المحاسبية في التقليل من حالات عدم التأكد المرتبطة بالقرارات غير المبرمجة.			
45	تقلل المعلومات المحاسبية من درجة المخاطرة المرافقة للقرارات غير المبرمجة.			
46	يتم تغذية نظام المعلومات المحاسبية بالمعلومات التي تخص القرارات غير المبرمجة.			

ثانيا: الأداء التشغيلي من خلال مؤشرات الجودة، المرونة والتكلفة.

الرقم	العبارات	موافق	محايد	غير موافق
	أ- مؤشر الجودة			
47	يسمح نظام المعلومات المحاسبية بفحص المدخلات(البيانات)، والتأكد من إستفائها لمتطلبات الجودة.			
48	يسمح نظام المعلومات المحاسبية بتسهيل وتبسيط إجراءات العمل في البنك.			
49	يوفر نظام المعلومات المحاسبية معلومات ملائمة .			
50	يستجيب نظام المعلومات المحاسبية لتقديم الخدمات البنكية وفقا لحاجة مستخدمها.			
51	يسمح نظام المعلومات المحاسبية بالمعالجة الآنية للأخطاء.			
	ب- مؤشر المرونة			
52	يسمح نظام المعلومات المحاسبية بالتنسيق و التفاعل الآني والمستمر لعمليات وأنشطة البنك.			
53	يوفر نظام المعلومات المحاسبية التواصل المستمر بين كل المستويات في البنك.			
54	يتماشى نظام المعلومات المحاسبية ، مع متطلبات المستخدم من حيث السرعة و التنوع.			
55	يفصح نظام المعلومات المحاسبية على المعلومات المستخرجة بصفة مستمرة.			
56	يسمح نظام المعلومات المحاسبية بكشف الأخطاء حال وقوعها.			
	ج- مؤشر التكلفة			
57	يسمح نظام المعلومات المحاسبية في التقليل من تكرار العمليات والأنشطة.			
58	يسمح نظام المعلومات المحاسبية من التقليل من تداخل المسؤوليات.			
59	يسمح نظام المعلومات المحاسبية، في التخفيض من تكاليف المعالجة والتخزين.			
60	يسهم نظام المعلومات المحاسبية في التقليل من مصاريف الإتصال داخل البنك.			

ثالثا: الأداء المالي من منظور معياري الربحية (معدل العائد على الأصول/معدل العائد على حقوق الملكية.

الرقم	العبارات	موافق	محايد	غير موافق
	أ- مؤشر هامش الربح			
61	يسهم نظام المعلومات المحاسبية في إدارة ومراقبة تكاليف العمليات المالية.			
62	يسهم نظام المعلومات المحاسبية في وضع سياسات تسعير الخدمات المقدمة.			
63	يسهم نظام المعلومات المحاسبية في توسيع قاعدة الخدمات المقدمة (اكتشاف الفرص)			
	ب- مؤشر منفعة الأصول			
64	يسهم نظام المعلومات المحاسبية في تقييم جودة الأصول في البنك التجاري .			
65	يسهم نظام المعلومات المحاسبية في الإستغلال الأفضل لأصول وموجودات البنك التجاري.			
66	يسهم نظام المعلومات المحاسبية في ترجيح الأصول بأوزان المخاطر.			
	ج- مؤشر الرافعة المالية			
67	يسهم نظام المعلومات المحاسبية في تقييم جودة مصادر التمويل.			
68	يسهم نظام المعلومات المحاسبية في وضع سياسات التمويل (مقدار الرفع المالي)			
69	يسهم نظام المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر سعر الفائدة.			

ملحق رقم (2)

Questionnaire

Monsieur / Madame

Ce questionnaire fait partie d'une thèse de doctorat en sciences de gestion, option gestion financière intitulée "Le rôle du système d'information comptable dans l'amélioration de performance des banques commerciales - Le cas de l'Algérie".

Votre participation en répondant à ce questionnaire avec exactitude et objectivité, a un effet positif dans la réalisation de cette recherche au niveau requis. Nous espérons une réelle coopération de votre part, et que vous aurez de choisir la réponse que vous jugerez appropriée pour chaque énoncé.

Nous traiterons les données dans la plus totale confidentialité, sans identifier l'identité des répondants et ces données seront utilisées uniquement à des fins de recherche scientifique.

Nous vous remercions pour votre coopération.

Section 01 : Données d'identification

Veuillez mettre un tag (√) dans la case correspondant à votre réponse.

Données personnelles :

Sexe: ☐ **Homme** ☐ **Femme**

Âge: ☐ **moins de 30 ans** ☐ **30 ans moins de 50 ans** ☐ **50 ans et plus**

Niveau d'éducation:

☐ **Secondaire ou inférieur** ☐ **Formation universitaire** ☐ **Etudes supérieure**

Données fonctionnelles:

La hiérarchie administrative :

☐ **Direction supérieure** ☐ **Direction moyenne** ☐ **Direction exécutive**

Années d'expérience: ☐ **moins de 5 ans** ☐ **05 ans moins de 10 ans**

☐ **10 ans moins de 20 ans** ☐ **20 ans et plus**

formation professionnelle :

☐ **Aucun cycle de formation** ☐ **moins de cinq cycles de formation**

☐ **Plus de cinq cycles de formation**

Section 02 : **Les exigences du système d'information comptable dans les banques :**

À travers cet axe, nous essayons de passer en revue la réalité du système d'information comptable dans les banques commerciales à l'étude, afin de déterminer la disponibilité de ses exigences au cours de ses trois étapes fondamentales.

Veuillez mettre le tag (√) dans la case que vous jugez plus appropriée que votre point de vue.

3 : D'accord 2 : Neutre 1 : Pas d'accord

N°	PARAGRAPHES	3	2	1
	Exigences matériels			
1	Le matériel et les équipements utilisés dans le système d'information comptable sont disponibles dans la mesure appropriée des activités de la Banque.			
2	Le matériel et les équipements disponibles sont compatibles avec la nature de l'activité de la banque.			
3	Le matériel et les équipements utilisés sont sophistiqués et modernes.			
4	Des équipements supplémentaires sont disponibles pour assurer le fonctionnement continu de l'activité de la banque dans des circonstances exceptionnelles.			
	Exigences Base de données			
5	la banque dispose d'une base de données comptable complète couvrant toutes les activités.			
6	La base de données comptable est caractérisée par une mise à jour en temps réel des opérations et des activités bancaires.			
7	Il y a une base de données comptable de secours, Pour faire face à des circonstances exceptionnelles.			
8	L'accès à la base de données comptable est autorisé, quand et où cela est nécessaire.			
	Exigences logicielles			
9	Les logiciels utilisés dans le système d'information comptable est adapté aux besoins de la Banque.			
10	Les logiciels utilisés dans le système d'information comptable est compatible avec les matériels disponibles.			
11	Les logiciels utilisés dans le système d'information comptable est hautement évolutif.			
12	Des mécanismes de contrôle et de protection sont disponibles pour tous les logiciels utilisés.			
	Exigences réglementaires			
13	La législation comptable, et les lois inhérentes au fonctionnement du système d'information comptable sont respectées.			
14	Une description de travail écrite est disponible, spécifiant les tâches et les pouvoirs conférés dans le cadre des travaux du système d'information comptable.			
15	La structure organisationnelle approuvée contribue à accélérer l'échange et l'utilisation des données comptables.			
16	Le système d'information comptable comprend un système de comptabilité de responsabilité, permettant un contrôle efficace de la performance.			
	Exigences de divulgation			
17	Le système d'information comptable fournit les états financiers de base (état des résultats, état de la situation financière, état des variations des capitaux propres, état des flux de trésorerie).			
18	Le système d'information comptable fournit les notes explicatives relatives aux états financiers.			
19	les états financiers sont publiés régulièrement sur le site internet de la banque.			
20	Les méthodes comptables adoptées conformément aux réglementations (09-04) et (09-05) sont décrites en ce qui concerne les conditions de traitement.			
21	La Banque se conforme aux normes de présentation des états financiers, conformément aux règlements (09-04) et (09-05) concernant les conditions de présentation.			
	Exigences de mise en réseau			
22	Un réseau interne est disponible, dans toutes les phases du fonctionnement du système d'information comptable.			
23	Un réseau externe est disponible, qui échange des données et des informations			

	comptables entre la Banque et diverses autres succursales.			
24	Les réseaux de communication, sont compatibles avec la nature des données et informations comptables.			
25	Les réseaux de communication, sont à la mesure des qualifications des employés.			
26	Un réseau de communication manuel, est disponible pour assurer le fonctionnement continu du système d'information comptable.			
Besoins en ressources humaines				
27	Les ressources humaines sont disponibles, dans la mesure appropriée au fonctionnement du système d'information comptable.			
28	Des ressources humaines spécialisées dans les systèmes d'information comptable sont disponibles.			
29	Les qualifications techniques correspondent aux postes disponibles dans le domaine des systèmes d'information comptable.			
30	Les ressources humaines sont formées de manière régulière et continue dans le domaine des systèmes d'information comptable.			
31	Les ressources humaines s'adaptent facilement aux nouveaux changements et exigences des systèmes d'information comptable.			

Section 03 : La performance administrative, opérationnelle et financière :

la performance administrative à travers les processus de planification, de contrôle et de décision.

N°	PARAGRAPHES	3	2	1
Processus de planification				
32	La direction de la Banque utilise les informations comptables des sessions précédentes pour traduire les objectifs de manière quantitative (chiffre d'affaires, rendement net d'activité, rendement des fonds propres, ...).			
33	La direction de la Banque établit les budgets prévisionnels pour les ressources financières nécessaires.			
34	La direction de la Banque utilise les informations comptables dans l'extraction des indicateurs de valorisation des investissements ou des financements.			
35	La direction de la Banque utilise des informations comptables pour prévoir des événements financiers futurs .			
36	La direction de la Banque utilise les informations comptables dans la formulation des procédures et des programmes opérationnels .			
Processus de contrôle				
37	Les informations extraites du système d'information comptable contribuent à l'élaboration de mesures de contrôle.			
38	La direction de la Banque s'appuie sur des informations comptables pour la formulation d'indicateurs de mesure de la performance.			
39	La direction de la Banque s'appuie sur le système d'information comptable pour déterminer le coût de chaque activité et le comparer à ses revenus.			
40	Le système d'information comptable fournit des informations non financières (tableaux statistiques, graphiques,…) pour améliorer le contrôle.			
41	Le système d'information comptable identifie la source des erreurs commises.			
Processus de prise de décision.				
42	Le système d'information comptable fournit une information continue aux décisions programmées, de manière à ce qu'elle soit prise automatiquement.			
43	Les décisions de la banque sont prises principalement sur la base d'informations comptables objectives.			
44	Les informations comptables contribuent à réduire les incertitudes liées aux décisions non planifiées.			
45	Les informations comptables réduisent le degré de risque dans les décisions non programmées.			
46	Le système d'information comptable est alimenté en informations sur les décisions non programmées.			

la Performance opérationnelle dans les banques commerciales à travers les indicateurs de qualité, de flexibilité et de coût.

N°	PARAGRAPHES	3	2	1
	La qualité			
47	Le système d'information comptable permet d'examiner les entrées (données) et de s'assurer qu'elles répondent aux exigences de qualité.			
48	Le système d'information comptable permet de simplifier les activités de la Banque.			
49	Le système d'information comptable fournit les informations appropriées.			
50	Le système d'information comptable répond à la fourniture de services bancaires en fonction des besoins du client.			
51	Le système d'information comptable permet un traitement rapide des erreurs.			
	La flexibilité			
52	Le système d'information comptable permet une coordination et une interaction immédiates et continues des opérations et des activités de la Banque.			
53	Le système d'information comptable assure une communication continue entre tous les niveaux administratifs de la banque.			
54	Le système d'information comptable répond rapidement aux exigences de divers clients.			
55	Le système d'information comptable divulgue les informations extraites de manière continue.			
56	Le système d'information comptable permet de corriger les erreurs au fur et à mesure qu'elles se produisent.			
	Le Coût			
57	Le système d'information comptable permet de minimiser la répétition des processus et des activités.			
58	Le système d'information comptable permet de minimiser les chevauchements de responsabilités.			
59	Le système d'information comptable permet de réduire les coûts de traitement et de stockage.			
60	Le système d'information comptable contribue à la réduction des charges de communication interne.			

Performance financière en termes de rentabilité (Taux de rendement des actifs, Taux de rendement des capitaux propres.)

N°	PARAGRAPHES	3	2	1
	La marge bénéficiaire			
61	Le système d'information comptable contribue à la gestion et à la maîtrise des coûts des opérations financières			
62	Le système d'information comptable contribue à la définition des politiques de tarification des services			
63	Le système d'information comptable contribue à élargir la base de services fournis			
	Utilité de l'actif			
64	Le système d'information comptable contribue à apprécier la qualité des actifs			
65	Le système d'information comptable contribue à une meilleure utilisation des actifs			
66	Le système d'information comptable contribue à pondérer les actifs avec des pondérations de risque			
	Levier financier			
67	Le système d'information comptable contribue à apprécier la qualité des sources de financement			
68	Le système d'information comptable contribue à la définition des politiques de financement			
69	Le système d'information comptable contribue à la gestion du risque de taux d'intérêt			

ملحق رقم (3)

قائمة الأساتذة المحكمين لأداة الدراسة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	مؤسسة العمل
نوال بن عمارة	أستاذة التعليم العالي	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –الجزائر
عبد الرزاق قاسم الشحادة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الزيتونة الأردنية– الأردن
هدى بن محمد	أستاذة محاضرة أ	جامعة قسنطينة 2– الجزائر
لزهر العابد	أستاذ محاضر أ	جامعة قسنطينة 2– الجزائر
محمد سيف الدين بوفالطة	أستاذ محاضر أ	جامعة قسنطينة 2– الجزائر
جمال معتوق	أستاذ محاضر أ	جامعة قسنطينة 2– الجزائر
علي موسى حنان	أستاذة مساعدة أ	جامعة قسنطينة 2– الجزائر

ملحق رقم (4)

قائمة إطارات البنوك التجارية المحكمين لأداة الدراسة

الاسم واللقب	المنصب الوظيفي	مؤسسة العمل
ياسين عبدون	مدير مركزي للمحاسبة والمالية	البنك الوطنى الجزائري (BNA)
سمير مزياني	مدير مركزي للمحاسبة	القرض الوطني الشعبي (CPA)
فرحات بوالماء	مدير مركزي للمحاسبة	بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)
فيصل أمداح	رئيس دائرة التكوين	بنك التنمية الفلاحية (BDL)

ملحق رقم (5) مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS V26)

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات الشخصية والوظيفية

Frequency Table

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	68	51.9	51.9	51.9
	أنثى	63	48.1	48.1	100.0
	Total	131	100.0	100.0	

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	قل من 30 سنة	28	21.4	21.4	21.4
	من 30 سنة الى اقل من 50 سنة	74	56.5	56.5	77.9
	50سنة فاكثر	29	22.1	22.1	100.0
	Total	131	100.0	100.0	

المستوى التعليمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ثانوي فما فوق	11	8.4	8.4	8.4
	جامعي	83	63.4	63.4	71.8
	دراسات عليا	37	28.2	28.2	100.0
	Total	131	100.0	100.0	

المنصب الإداري

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إدارة عليا	29	22.1	22.1	22.1
	إدارة وسطى	56	42.7	42.7	64.9
	إدارة تنفيذية	46	35.1	35.1	100.0
	Total	131	100.0	100.0	

سنوات الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 05 سنوات	38	29.0	29.0	29.0
	سنوات"أقل من 10 سنوات 05	33	25.2	25.2	54.2
	سنوات أقل من 20 سنة10	51	38.9	38.9	93.1
	سنة فأكثر20	9	6.9	6.9	100.0
	Total	131	100.0	100.0	

عدد دورات التدريب

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ولا دورة تدريبية	17	13.0	13.0	13.0
	أقل من 5 دورات	84	64.1	64.1	77.1
	أكثر من 5 دورات	30	22.9	22.9	100.0
	Total	131	100.0	100.0	

نتائج الإتساق الداخلي الخاص بالمحور الثاني (المتغير المستقل)

Correlations

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

		X01_01	X01_02	X01_03	X01_04	البعد الأول: المتطلبات المادية
البعد الأول: المتطلبات المادية	Pearson Correlation	.583**	.737**	.785**	.849**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	
	N	131	131	131	131	131

		X02_05	X02_06	X02_07	X02_08	البعد الثاني: متطلبات البيانات
البعد الثاني: متطلبات البيانات	Pearson Correlation	.774**	.800**	.825**	.805**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	
	N	131	131	131	131	131

		X03_09	X03_10	X03_11	X03_12	البعد الثالث: متطلبات برمجية
البعد الثالث: متطلبات برمجية	Pearson Correlation	.811**	.845**	.746**	.840**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	
	N	131	131	131	131	131

		X04_13	X04_14	X04_15	X04_16	البعد الرابع: متطلبات تنظيمية
البعد الرابع: متطلبات تنظيمية	Pearson Correlation	.745**	.592**	.812**	.689**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	
	N	131	131	131	131	131

		X05_17	X05_18	X05_19	X05_20	X05_21	البعد الخامس: متطلبات الإفصاح
البعد الخامس: متطلبات الإفصاح	Pearson Correlation	.639**	.677**	.836**	.826**	.390**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	131	131	131	131	131	131

		X06_22	X06_23	X06_24	X06_25	X06_26	البعد السادس: متطلبات الشبكات
البعد السادس: متطلبات الشبكات	Pearson Correlation	.793**	.651**	.655**	.642**	.645**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	131	131	131	131	131	131

		X07_27	X07_28	X07_29	X07_30	X07_31	البعد السابع: متطلبات الموارد البشرية
البعد السابع: متطلبات الموارد البشرية	Pearson Correlation	.539**	.528**	.627**	.772**	.790**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	131	131	131	131	131	131

نتائج الإتساق الداخلي الخاص بالمحور الثالث (المتغير التابع)

		Y1_1_32	Y1_1_33	Y1_1_34	Y1_1_35	Y1_1_36	البعد الأول: عملية التخطيط
البعد الأول: عملية التخطيط	Pearson Correlation	.770**	.653**	.818**	.699**	.825**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	131	131	131	131	131	131

		Y1_2_37	Y1_2_38	Y1_2_39	Y1_2_40	Y1_2_41	البعد الثاني: عملية الرقابة
البعد الثاني: عملية الرقابة	Pearson Correlation	.398**	.596**	.711**	.777**	.744**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	131	131	131	131	131	131

		Y1_3_42	Y1_3_43	Y1_3_44	Y1_3_45	Y1_3_46	البعد الثالث: عملية إتخاذ القرار
البعد الثالث: عملية إتخاذ القرار	Pearson Correlation	.686**	.718**	.570**	.612**	.560**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	131	131	131	131	131	131

		Y2_1_47	Y2_1_48	Y2_1_49	Y2_1_50	Y2_1_51	البعد الأول: مؤشر الجودة
البعد الأول: مؤشر الجودة	Pearson Correlation	.760**	.747**	.621**	.698**	.793**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	131	131	131	131	131	131

		Y2_2_52	Y2_2_53	Y2_2_54	Y2_2_55	Y2_2_56	البعد الثاني: مؤشر المرونة
البعد الثاني: مؤشر المرونة	Pearson Correlation	.749**	.762**	.415**	.438**	.711**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	131	131	131	131	131	131

		Y2_3_57	Y2_3_58	Y2_3_59	Y2_3_60	البعد الثالث: مؤشر التكلفة
البعد الثالث: مؤشر التكلفة	Pearson Correlation	.742**	.587**	.854**	.729**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	
	N	131	131	131	131	131

		Y3_1_61	Y3_1_62	Y3_1_63	البعد الاول: مؤشر هامش الربح
البعد الاول: مؤشر هامش الربح	Pearson Correlation	.732**	.794**	.767**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	
	N	131	131	131	131

		Y3_2_64	Y3_2_65	Y3_2_66	البعد الثاني: مؤشر منفعة الأصول
البعد الثاني: مؤشر منفعة الأصول	Pearson Correlation	.866**	.890**	.694**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	
	N	131	131	131	131

		Y3_3_67	Y3_3_68	Y3_3_69	البعد الثالث: مؤشر الرافعة المالية
البعد الثالث: مؤشر الرافعة المالية	Pearson Correlation	.803**	.729**	.736**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	
	N	131	131	131	131

نتائج الإتساق الداخلي الخاص بالأبعاد الأساسية.

Correlations

		البعد الأول: المتطلبات المادية	البعد الثاني: متطلبات البيانات	البعد الثالث: متطلبات برمجية	البعد الرابع: متطلبات تنظيمية	البعد الخامس: متطلبات الإفصاح	البعد السادس: متطلبات الشبكات	البعد السابع: متطلبات الموارد البشرية	المتغير المستقل متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية
المتغير المستقل متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية	Pearson Correlation	.588**	.342**	.482**	.484**	.616**	.572**	.548**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	131	131	131	131	131	131	131	131

		البعد الأول: عملية التخطيط	البعد الثاني: عملية الرقابة	البعد الثالث: عملية إتخاذ القرار	المتغير التابع الأول: الأداء الإداري
المتغير التابع الأول: الأداء الإداري	Pearson Correlation	.673**	.728**	.503**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	
	N	131	131	131	131

		البعد الأول: مؤشر الجودة	البعد الثاني: مؤشر المرونة	البعد الثالث: مؤشر التكلفة	المتغير التابع الثاني: الأداء التشغيلي
المتغير التابع الثاني: الأداء التشغيلي	Pearson Correlation	.685**	.599**	.535**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	
	N	131	131	131	131

		البعد الاول: مؤشر هامش الربح	البعد الثاني: مؤشر منفعة الأصول	البعد الثالث: مؤشر الرافعة المالية	المتغير التابع الثالث: الأداء المالي
المتغير التابع الثالث: الأداء المالي	Pearson Correlation	.689**	.601**	.605**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	
	N	131	131	131	131

		المتغير المستقل متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية	المتغير التابع: الأداء الإداري والتشغيلي والمالي في البنوك التجارية	total
total	Pearson Correlation	.862**	.829**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	
	N	131	131	131

		المتغير التابع الأول: الأداء الإداري	المتغير التابع الثاني: الأداء التشغيلي	المتغير التابع الثالث: الأداء المالي	المتغير التابع: الأداء الإداري والتشغيلي والمالي في البنوك التجارية
المتغير التابع: الأداء الإداري والتشغيلي والمالي في البنوك التجارية	Pearson Correlation	.814**	.612**	.542**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	
	N	131	131	131	131

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

RELIABILITY

نتائج درجة ثبات عبارات المتغير المستقل

```
/VARIABLES=X01_01 X01_02 X01_03 X01_04
 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
```

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.702	4

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
X01_01	7.80	1.868	.478	.700
X01_02	7.92	1.416	.542	.612
X01_03	8.37	1.111	.494	.654
X01_04	8.18	1.012	.632	.537

Cronbach's Alpha	N of Items
.802	4

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
X02_05	7.50	2.437	.626	.753
X02_06	7.53	2.451	.676	.739
X02_07	7.82	1.982	.636	.746
X02_08	7.92	2.010	.593	.773

Cronbach's Alpha	N of Items
.813	4

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
X03_09	8.04	1.637	.667	.751
X03_10	8.03	1.661	.737	.729
X03_11	8.47	1.558	.496	.805
X03_12	8.15	1.479	.688	.737

Cronbach's Alpha	N of Items
.669	4

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
X04_13	7.13	1.945	.524	.556
X04_14	7.51	2.267	.301	.663
X04_15	7.27	1.767	.623	.482
X04_16	7.63	1.957	.384	.653

Cronbach's Alpha	N of Items
.712	5

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
X05_17	9.85	3.653	.502	.671
X05_18	10.27	3.109	.441	.677
X05_19	10.20	2.514	.668	.568
X05_20	10.44	2.556	.652	.576
X05_21	9.95	4.013	.156	.705

Cronbach's Alpha	N of Items
.683	5

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
X06_22	9.87	2.037	.664	.550
X06_23	10.00	2.123	.411	.644
X06_24	9.95	2.251	.473	.623
X06_25	10.42	2.153	.407	.646
X06_26	10.54	2.004	.330	.680

Cronbach's Alpha	N of Items
.673	5

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
X07_27	9.21	4.273	.315	.666
X07_28	9.47	4.220	.271	.670
X07_29	9.59	3.952	.410	.630
X07_30	9.66	3.227	.566	.551
X07_31	9.86	3.089	.584	.540

نتائج درجة ثبات عبارات المتغير التابع

Cronbach's Alpha	N of Items
.791	5

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
Y1_1_32	10.71	2.300	.640	.733
Y1_1_33	10.98	2.346	.429	.700
Y1_1_34	10.71	2.392	.734	.722
Y1_1_35	10.79	2.396	.536	.762
Y1_1_36	11.13	1.806	.640	.737

Cronbach's Alpha	N of Items
.668	5

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
Y1_2_37	9.70	2.980	.245	.651
Y1_2_38	9.81	2.602	.418	.626
Y1_2_39	10.08	2.117	.472	.592
Y1_2_40	10.24	1.967	.574	.537
Y1_2_41	10.65	1.876	.457	.613

Cronbach's Alpha	N of Items
.610	5

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
Y1_3_42	9.66	2.209	.480	.501
Y1_3_43	9.90	2.029	.483	.487
Y1_3_44	9.74	2.455	.341	.568
Y1_3_45	9.92	2.271	.338	.569
Y1_3_46	10.42	2.322	.224	.600

Cronbach's Alpha	N of Items
.765	5

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
Y2_1_47	10.31	3.140	.593	.701
Y2_1_48	10.20	3.406	.613	.703
Y2_1_49	10.14	3.796	.469	.747
Y2_1_50	10.72	3.112	.454	.761
Y2_1_51	10.69	2.860	.612	.693

Cronbach's Alpha	N of Items
.639	5

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
Y2_2_52	10.92	1.678	.553	.451
Y2_2_53	11.00	1.615	.559	.440
Y2_2_54	10.89	2.250	.158	.609
Y2_2_55	10.89	2.256	.225	.611
Y2_2_56	11.18	1.515	.368	.571

Cronbach's Alpha	N of Items
685	4

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
Y2_3_57	7.72	1.527	.570	.577

Y2_3_58	8.15	1.586	.227	.589
Y2_3_59	7.89	1.194	.692	.461
Y2_3_60	7.88	1.400	.481	.611

Cronbach's Alpha	N of Items
.639	3

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
Y3_1_61	4.98	1.053	.414	.587
Y3_1_62	5.09	.976	.537	.428
Y3_1_63	5.20	.930	.409	.609

(Cronbach's Alpha	N of Items
.711	3

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
Y3_2_64	5.42	.769	.632	.579
Y3_2_65	5.29	.900	.757	.461
Y3_2_66	5.41	1.106	.369	.709

Cronbach's Alpha	N of Items
.671	3

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
Y3_3_67	5.37	.649	.574	.524
Y3_3_68	5.37	.744	.477	.581
Y3_3_69	5.72	.589	.215	.656

T-Test

One-Sample Test

	Test Value = 2					
				Mean	95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Difference	Lower	Upper
البعد الأول :المتطلبات المادية	21.333	130	.000	.68893	.6250	.7528
البعد الثاني :متطلبات البيانات	13.442	130	.000	.56489	.4817	.6480
البعد الثالث :متطلبات برمجية	20.341	130	.000	.72328	.6529	.7936
البعد الرابع :متطلبات تنظيمية	11.863	130	.000	.46183	.3848	.5388
البعد الخامس :متطلبات الإفصاح	14.268	130	.000	.53588	.4616	.6102
البعد السادس :متطلبات الشبكات	17.631	130	.000	.53893	.4785	.5994
البعد السابع :متطلبات الموارد البشرية	9.570	130	.000	.38931	.3088	.4698
المتغير المستقل متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية	28.843	130	.000	.55085	.5131	.5886

T-Test

One-Sample Test

	Test Value = 2					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
المتغير التابع الأول :الأداء الإداري	28.476	130	.000	.57405	.5342	.6139
المتغير التابع الثاني :الأداء التشغيلي	32.278	130	.000	.66249	.6219	.7031
المتغير التابع الثالث :الأداء المالي	27.908	130	.000	.65818	.6115	.7048
المتغير التابع :الأداء الإداري والتشغيلي والمالي في البنوك التجارية	44.322	130	.000	.62656	.5986	.6545

الأداء الإداري في البنوك التجارية

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	المتغير المستقل متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: المتغير التابع الأول :الأداء الإداري

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.443[a]	.197	.190	.19362

a. Predictors: (Constant), المتغير المستقل متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.183	1	1.183	31.552	.000
	Residual	4.836	129	.037		
	Total	6.019	130			

a. Dependent Variable: المتغير التابع الأول :الأداء الإداري

b. Predictors: (Constant), المتغير المستقل متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1.419	.227		7.061	.000
	البنوك في المحاسبية المعلومات نظام متطلبات المستقل المتغير التجارية	.440	.089	.293	5.617	.000

a. Dependent Variable: المتغير التابع الأول :الأداء الإداري

عملية التخطيط

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	نظام متطلبات المستقل المتغير البنوك في المحاسبية المعلومات التجارية[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: التخطيط عملية :الأول البعد

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.389[a]	.151	.144	.30495

a. Predictors: (Constant), التجارية البنوك في المحاسبية المعلومات نظام متطلبات المستقل المتغير

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.135	1	2.135	22.956	.000
	Residual	11.996	129	.093		
	Total	14.131	130			

a. Dependent Variable: البعد الأول :عملية التخطيط

b. Predictors: (Constant), المتغير المستقل متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1.112	.374		3.515	.001
	البنوك في المحاسبية المعلومات نظام متطلبات المستقل المتغير التجارية	.591	.146	.127	4.791	.000

a. Dependent Variable: البعد الأول :عملية التخطيط

عملية الرقابة

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	نظام متطلبات المستقل المتغير البنوك في المحاسبية المعلومات التجارية[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: البعد الثاني :عملية الرقابة

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.306[a]	.093	.086	.34884

a. Predictors: (Constant), المتغير المستقل متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.619	1	1.619	13.301	.000[b]
	Residual	15.698	129	.122		
	Total	17.317	130			

a. Dependent Variable: البعد الثاني :عملية الرقابة

b. Predictors: (Constant), المتغير المستقل متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1.208	.358		3.338	.001
	البنوك في المحاسبية المعلومات نظام متطلبات المستقل المتغير التجارية	.514	.140	.311	3.647	.000

a. Dependent Variable: البعد الثاني :عملية الرقابة

عملية اتخاذ القرار

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	نظام متطلبات المستقل المتغير البنوك في المحاسبية المعلومات التجارية[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: البعد الثالث :عملية إتخاذ القرار

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.130[a]	.017	.009	.35687

a. Predictors: (Constant), المتغير المستقل متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.280	1	.280	2.2	.140[b]
	Residual	16.429	129	.127		
	Total	16.710	130			

a. Dependent Variable: البعد الثالث :عملية إتخاذ القرار

b. Predictors: (Constant), المتغير المستقل متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1.935	.367		5.226	.000
	البنوك في المحاسبية المعلومات نظام متطلبات المستقل المتغير التجارية	.214	.143	.120	1.483	.140

الأداء التشغيلي

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	نظام متطلبات المستقل المتغير البنوك في المحاسبية المعلومات التجارية[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: المتغير التابع الثاني :الأداء التشغيلي

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.630[a]	.397	.393	.19430

a. Predictors: (Constant), التجارية البنوك في المحاسبية المعلومات نظام متطلبات المستقل المتغير

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.209	1	3.209	85.002	.000[b]
	Residual	4.807	129	.038		
	Total	8.079	130			

a. Dependent Variable: المتغير التابع الثاني :الأداء التشغيلي

b. Predictors: (Constant), المتغير المستقل متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	0.797	.224		3.953	.000
	البنوك في المحاسبية المعلومات نظام متطلبات المستقل المتغير التجارية	0.724	.088	.380	9.220	.000

a. Dependent Variable: المتغير التابع الثاني :الأداء التشغيلي

مؤشر الجودة

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	نظام متطلبات المستقل المتغير البنوك في المحاسبية المعلومات التجارية[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: البعد الاول :مؤشر الجودة

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.551[a]	.304	.299	.25130

a. Predictors: (Constant), المتغير المستقل متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.559	1	3.559	56.350	.000
	Residual	8.146	129	.063		
	Total	11.705	130			

a. Dependent Variable: البعد الاول :مؤشر الجودة

b. Predictors: (Constant), المتغير المستقل متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	0.660	.322		2.533	.013
	البنوك في المحاسبية المعلومات نظام متطلبات المستقل المتغير التجارية	0.763	.126	.286	7.507	.000

a. Dependent Variable: البعد الاول :مؤشر الجودة

مؤشر المرونة

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	نظام متطلبات المستقل المتغير البنوك في المحاسبية المعلومات التجارية[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: البعد الثاني :مؤشر المرونة

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.486[a]	.236	.230	.26962

a. Predictors: (Constant), المتغير المستقل متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.892	1	2.892	39.788	.000
	Residual	9.378	129	.073		
	Total	12.270	130			

a. Dependent Variable: البعد الثاني :مؤشر المرونة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.942	.322		3.369	.001
	البنوك في المحاسبية المعلومات نظام متطلبات المستقل المتغير التجارية	.687	.126	.286	6.308	.000

a. Dependent Variable: البعد الثاني :مؤشر المرونة

مؤشر التكلفة

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	نظام متطلبات المستقل المتغير البنوك في المحاسبية المعلومات التجارية[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: البعد الثالث :مؤشر التكلفة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.414[a]	.171	.165	.34623

a. Predictors: (Constant), المتغير المستقل متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.194	1	3.194	26.642	.000
	Residual	15.464	129	.120		
	Total	18.657	130			

a. Dependent Variable: البعد الثالث :مؤشر التكلفة

b. Predictors: (Constant), المتغير المستقل متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	.788	.322		2.193	.030
	البنوك في المحاسبية المعلومات نظام متطلبات المستقل المتغير التجارية	.722	.126	.286	5.162	.000

a. Dependent Variable: البعد الثالث: مؤشر التكلفة

الأداء المالي

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	نظام متطلبات المستقل المتغير البنوك في المحاسبية المعلومات التجارية[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: المتغير التابع الثالث :الأداء المالي

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.438[a]	.192	.186	.23610

.a. Predictors: (Constant)

المتغير المستقل متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.710	1	1.710	30.678	.000
	Residual	7.191	129	.056		
	Total	8.901	130			

a. Dependent Variable: المتغير التابع الثالث :الأداء المالي

b. Predictors: (Constant), المتغير المستقل متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.203	.275		4.909	.000
	البنوك في المحاسبية المعلومات نظام متطلبات المستقل المتغير التجارية	.529	.107	.157	5.539	.000

a. Dependent Variable: المتغير التابع الثالث :الأداء المالي

مؤشر هامش الربح

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	نظام متطلبات المستقل المتغير البنوك في المحاسبية المعلومات التجارية[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: مؤشر هامش الربح :البعد الاول

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.426[a]	.181	.175	.31178

a. Predictors: (Constant), المتغير المستقل متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.776	1	2.776	28.561	.000
	Residual	12.540	129	.097		
	Total	15.316	130			

a. Dependent Variable: مؤشر هامش الربح :البعد الاول

b. Predictors: (Constant), المتغير المستقل متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.728	.471		2.249	.026
	البنوك في المحاسبية المعلومات نظام متطلبات المستقل المتغير التجارية	.674	.184	.013	5.344	.000

a. Dependent Variable: مؤشر هامش الربح :البعد الاول

مؤشر منفعة الأصول

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	نظام متطلبات المستقل المتغير البنوك في المحاسبية المعلومات التجارية[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: البعد الثاني :مؤشر منفعة الأصول

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.413[a]	.171	.164	.31822

a. Predictors: (Constant), المتغير المستقل متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.686	1	2.686	26.522	.000
	Residual	13.063	129	.101		
	Total	15.749	130			

a. Dependent Variable: البعد الثاني :مؤشر منفعة الأصول

b. Predictors: (Constant), المتغير المستقل متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	.776	.458		2.351	.020
	البنوك في المحاسبية المعلومات نظام متطلبات المستقل المتغير التجارية	.662	.179	.190	5.150	.000

a. Dependent Variable: البعد الثاني :مؤشر منفعة الأصول

مؤشر الرافعة المالية

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	نظام متطلبات المستقل المتغير البنوك في المحاسبية المعلومات التجارية[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: البعد الثالث :مؤشر الرافعة المالية

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.147[a]	.022	.014	.36620

a. Predictors: (Constant),

المتغير المستقل متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.382	1	.382	2.849	.094[b]
	Residual	17.299	129	.134		
	Total	17.681	130			

a. Dependent Variable: البعد الثالث :مؤشر الرافعة المالية

b. Predictors: (Constant), المتغير المستقل متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	2.104	.377		5.537	.000
	البنوك في المحاسبية المعلومات نظام متطلبات المستقل المتغير التجارية	.250	.147	.128	1.688	.094

a. Dependent Variable: البعد الثالث :مؤشر الرافعة المالية

الأداء الكلي

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	نظام متطلبات المستقل المتغير البنوك في المحاسبية المعلومات التجارية[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: التجارية البنوك في والمالي والتشغيلي الإداري الأداء :التابع المتغير

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.647[a]	.418	.414	.14491

a. Predictors: (Constant), التجارية البنوك في المحاسبية المعلومات نظام متطلبات المستقل المتغير

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.948	1	1.948	92.753	.000[b]
	Residual	2.709	129	.021		
	Total	4.656	130			

a. Dependent Variable: التجارية البنوك في والمالي والتشغيلي الإداري الأداء :التابع المتغير

b. Predictors: (Constant), التجارية البنوك في المحاسبية المعلومات نظام متطلبات المستقل المتغير

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1.139	.151		7.578	.000
	البنوك في المحاسبية المعلومات نظام متطلبات المستقل المتغير التجارية	.564	.059	.430	9.631	.000

a. Dependent Variable: التجارية البنوك في والمالي والتشغيلي الإداري الأداء :التابع المتغير

نتائج إختبار لعينتين

T-Test

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
المتغير التابع :الأداء الإداري والتشغيلي والمالي في البنوك التجارية	Equal variances assumed	.953	.331	1.398	129	.164	.03941	.02819	-.01636-	.09519
	Equal variances not assumed			1.394	126.074	.166	.03941	.02827	-.01654-	.09536

ANOVA

المتغير التابع :الأداء الإداري والتشغيلي والمالي في البنوك التجارية

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.061	2	.030	1.162	.316
Within Groups	3.342	128	.026		
Total	3.403	130			

المتغير التابع :الأداء الإداري والتشغيلي والمالي في البنوك التجارية

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.010	2	.005	.197	.821
Within Groups	3.393	128	.027		
Total	3.403	130			

المتغير التابع :الأداء الإداري والتشغيلي والمالي في البنوك التجارية

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.010	2	.025	1.229	.296
Within Groups	3.368	128	.021		
Total	3.403	130			

المتغير التابع :الأداء الإداري والتشغيلي والمالي في البنوك التجارية

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.094	3	.031	1.196	.314
Within Groups	3.310	127	.026		
Total	3.403	130			

المتغير التابع :الأداء الإداري والتشغيلي والمالي في البنوك التجارية

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.047	2	.024	.904	.407
Within Groups	3.356	128	.026		
Total	3.403	130			